تاريخ ليبيا

من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين

تأليف
نيكولاي إيليتش بروشين

ترجمة وتقديم
د. عماد حاتم

طبعة جديدة ومنقحة

تاريخ ليبيا

في العصر الحديث

من منتصف القرن السادس عشر
حتى مطلع القرن العشرين

تأليف

ن. إ. بروشين

ترجمة وتقديم

الدكتور عماد حاتم

دار الكتاب الجديد المتحدة

الطبعة الثانية

كانون الثاني/يناير/أي النار 2001 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 4693/ 1999

رقم الإيداع الدولي (ردمك) ISBN 9959-29-027-1

دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

تصميم الغلاف : نقوش

دار الكتاب الجديد المتحدة

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،

خليوي: 03ـ933989 ـ هاتف وفاكس: 00961ـ1ـ542778

بيروت ـ لبنان

توزيع **دار أويا** للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،

هاتف: 4448750 ـ 4449903 ـ 3338571. 21 . 00218 ـ فاكس: 4442758 . 21 . 00218، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثانية

يسرّنا، وقد نفدت الطبعة الأولى من كتاب «تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر ـ مطلع القرن العشرين»(*) للمؤرخ الروسي نيكولاي ايليتش بروشين، أن تقوم «دار الكتاب الجديد المتحدة» بإصدار طبعته الثانية نظراً لما يتمتع به الكتاب من أهمية وطرافة في الدراسات المعاصرة لتاريخنا الحديث.

يتوقف المؤلف وقفة سريعة عند منتصف القرن السادس عشر ليصور دخول العثمانيين إلى طرابلس الغرب وطبيعة حكمهم لتلك المنطقة خلال مرحلة زمنية طويلة. وينتقل بعد ذلك للمرحلة الأهم بالنسبة لكتابه وهي مرحلة ضعف المركز العثماني وتفسّخه (بعد أن ضيعت الدولة فرصة الثورة الصناعية) ثم تطلُّعُ الأطراف إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية والتصدي للقوات الاستعمارية الأوروبية الوليدة التي كانت قد أكملت استعداداتها الاقتصادية والعسكرية البحرية وبدأت غاراتها على المناطق العربية ومنها الشمال الافريقي بشكل خاص. ومن اللافت للنظر أن المناطق العربية التي كانت خاضعة لبني عثمان كانت أول ما تنبّه

(*) صدر الكتاب عن «مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة 28-1991».

لتهالك الدولة العثمانية وللخطر الأوروبي في الوقت نفسه فحاولت أن تستعد له بما استطاعت من قوة (دولة محمد علي في مصر، الشهابيون في لبنان، القرمانليون في طرابلس. . .) وخاضت مع الغرب أشرس المعارك بينما تفاوتت مواقف العثمانيين انطلاقاً من مصالحهم الذاتية الخاصة. وقد أكدت حقائق التاريخ فيما بعد أن القرون الطويلة من الحكم العثماني لم تكن سوى إعداد للأراضي الليبية ـ طرابلس الغرب وبرقة ـ لكي تقدَّم بعد ذلك لقمة سائغة للاستعمار الايطالي.

وانطلاقاً من هذا كله يمكننا تتبع الأحداث الأساسية التي يسير عليها الكتاب. فقد انفصلت ليبيا عن الامبراطورية العثمانية في عهد الأسرة القرمانلية واستطاعت ـ رغم الارتباط الاسمي بالسلطان ـ أن تنشىء جيشها الخاص، وأن تصدر العملة المستقلة وتضرب المدافع وتؤسس ترسانتها البحرية وتتصدى بذلك لأشرس قوات الاستعمار الأوروبي والأمريكي وأن تستقبل القناصل وتوقع المعاهدات. . . أما العلاقة بين الشعب والحاكم فسارت في طريقين ـ فعندما كانت متلاحمة سوية كانت تتحقق أفضل الانتصارات والإنجازات بينما كانت «القطيعة» سبباً للانهيار والضعف. وتوزعت مواقف الدولة العثمانية من الدولة المستقلة بين المؤازرة واستغلال الانتصارات أحياناً أو وصلت أحياناً إلى مناصرة الأعداء الغربيين على أهل البلاد. وللحفاظ على الإيالة في قبضة الدولة العثمانية ركب السلاطين مختلف ضروب الخداع والدسائس والنفاق والبطش والتنكيل الوحشي وانتهت الأمور بالقضاء على الأسرة القرمانلية وحكم البلاد حكماً مباشراً لم يلبث أن انتهى بتسليم البلاد إلى ايطاليا.

أما الحروب العربية الليبية ضد الدول الاوروبية، وبعد أن انضمت إليها الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من الدول الاستعمارية الرائدة، فيبسطها المؤلف بتفاصيل شاملة طريفة قلما نجد ما يماثلها في كتب التاريخ العربي المعاصرة. وما يميّز كتاب بروشين عن غيره في كتابات المؤرخين نقطتان: التأملات الطريفة التي يطرحها الكاتب حول ما اصطلح على تسميته بحروب

القرصنة ويسميها الكاتب «الحروب البحرية، أسبابها، طبيعتها، ونتائجها، وأنها لم تكن وقفاً على «دول القراصنة» في الشمال الافريقي بل شاركت فيها جميع الدول البحرية، في أوروبا وأفريقيا وآسيا، وبنفس المستوى من الحماسة والغيرة والوحشية، وعلى مستوى واحد من النشاط كانت توظف بها الأموال وتؤسر السفن بما فيها، ويباع الأسرى».

أما الأمر الثاني الذي يقدمه الكاتب بجدارة وتفصيل فيتعلق بـ «تجريم» دول الشمال الافريقي ودمغها بالاسترقاق والعبودية. وهو أمر تكاد تتفق عليه جميع المصادر الغربية، ويقدم المؤلف معلومات مدققة عن أن تجارة الرقيق كانت نشاطاً أوروبياً ـ انجليزياً في أول مرحلة. وبريطانيا التي أعلنت نفسها في القرن التاسع عشر عدوة تجارة العبيد كانت هي التي بدأت تلك التجارة وهي التي نقلت ملايين الأرقاء من أفريقيا إلى أمريكا حتى خلت مناطق أفريقيا من سكانها تقريباً. ولم يتبدل الأمر إلا بعد الثورة الصناعية واختراع الآلة والمحركات التي حلت محل الطاقة البشرية (طاقة العبيد). ولهذه الأسباب تحولت بريطانيا من أكبر تاجر للعبيد في التاريخ إلى أشرس «عدو» لتجارة العبيد، وحدَّد ذلك التحول انتقال بريطانيا من استرقاق الأفراد إلى استرقاق الشعوب.

إن كتاب بروشين «تاريخ ليبيا في العصر الحديث. منتصف القرن السادس عشر ـ مطلع القرن العشرين»، بما يتضمنه من تأملات طريفة ومحاولة جادة في الدفاع عن الحق وتعاطفه المشروع مع شعب طرابلس المجيد، في صراعه ضد الدولة العثمانية ودسائس الدول الأوروبية، جدير، بالقراءة، وبأن يحتل مكانة في المكتبة التاريخية العربية.

د. عماد حاتم

2000/7/11

جامعة آل البيت. المفرق

المملكة الاردنية الهاشمية

تقديم

اتسمت السنوات الأخيرة بتزايد اهتمام الأوساط العلمية العالمية بدراسة التاريخ العربي الليبي، وصدرت في هذا المجال مجموعة هامة من البحوث والمؤلفات التي أغنت المكتبة التاريخية العربية؛ ويندرج في هذا السياق كتاب نيكولاي ايليتش بروشين الذي صدر باللغة الروسية عن دار «ناووكا» في موسكو عام 1981 بعنوان «تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر ـ مطلع القرن العشرين»، ويعدّ مكملاً لكتابه الآخر الذي صدر عن نفس الدار سنة 1975بعنوان «تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969»(*).

وعلى الرغم من أن المؤلف قد أوضح المسار العام لمنهجه في «مدخل» كتابه فإن ثمة مجموعة من الملامح الخاصة التي اتسم بها هذا الكتاب وجعلته مميّزاً بين ما صدر حول هذا الموضوع، ويمكن أن تجمل هذه الملامح في ما يلي:

1 - يتناول المؤلف تاريخ ليبيا من خلال وحدة الشمال الأفريقي، وعلى الرغم من أنه يغطي في كتابه مرحلة تتجاوز ثلاثة قرون ونصف القرن فإنه يحاول دوماً أن يرى التاريخ الليبي مرتبطاً بالأقطار العربية الأخرى وخاصة مصر وتونس والجزائر فأوضح التفاعلات والعلاقات القائمة بين هذه الأقطار من خلال وحدتها

(*) صدر هذا الكتاب عن مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية في سلسلة الدراسات المترجمة رقم 11، طرابلس 1988.

الجغرافية العرقية، التاريخية والسياسية المتكاملة وبيّن أن السياسة العثمانية نحوها، وسياسة جميع الدول الإمبريالية التي هاجمت المنطقة من الشمال البحري أم من الجنوب الصحراوي كانت تتعامل دوماً مع هذه الحقيقة التي تفرض استحالة التعامل مع قطر من بينها بمعزل عن الأقطار الأخرى.

2 - تتجه مسيرة التاريخ لدى المؤلف باتجاه الطموح الدائم لدى الشعب العربي الليبي نحو التحرر من الحكم الأجنبي ومن كل أنواع الظلم. إلا أن المؤلف يفصل ـ من خلال مفهومه للعامل الطبقي ـ بين قسمين من السكان: أحدهما هو الغالبية الساحقة، السواد الأعظم الذي تقع عليه كل الأعباء ويتحمل كل شيء من دمه ومن ماله، فهو الذي يقدّم أبناءه وقوداً للمعارك ولحوماً للمدافع وهو الذي يتحمل الفروض الضرائبية الثقيلة والأتاوات ويتلقى الكوارث الطبيعية والنكبات. ويدرس المؤلف التاريخ من خلال الحضور الدائم والفعال لهذا القسم المتطلع أبداً إلى الخلاص من الظلم. أما القسم الثاني فهم الحكام المستغلون الذين يظهرون في لبوس الأجانب أو من سار في ركابهم. ومن هنا نفهم مناقشة المؤلف للجور الأجنبي الذي أضاف إليه استغلال فئات أخرى من الإقطاعية المحلية والحكام المحليين ممن آزروا الأجانب في كثير من الأحيان أو وقفوا ضد مصالح شعوبهم.

ومن هذا المنظور يدرس الكاتب الأسرة القرمانلية نفسها، فهو يرى أنها كانت تقدميّة الطابع في المنظور الوطني إذ أنها أبعدت طغيان الأتراك وأحلت العربية محل التركية وأسندت المناصب إلى أبناء البلاد، لكنها في الوقت نفسه كانت ـ حسب نظرة المؤلف ـ نموذجاً للحكم الإقطاعي الذي يرى أن الأرض وما عليها ومن عليها ملك للحاكم يتصرف فيها على هواه. ولا تبتعد نظرة المؤلف إلى الحركة السنوسية عن هذا المفهوم، فقد وقفت هذه الحركة ـ في رأيه ـ ضد الغزو الأجنبي وحملت في وجهه السلاح سنين طويلة، إلا أنها في الوقت نفسه ارتبطت ارتباطاً عضوياً بالأسر الإقطاعية المحلية واشتركت معها في استغلال السكان، ولم تلبث أن هيّأت من نفسها الشكل الجنيني للحكومة التي

ستستلم الحكم فيما بعد لتسير في ركاب الاستعمار. وهذه الرؤية «الطبقية» للأمور تبيّن نظرة المؤلف إلى النضال الشعبي الليبي الطويل الأمد وتكشف طبيعته وتعقيداته وصعوبات دراسته وأنه لم يكن نضالاً ضد الغزاة الأجانب فحسب بل وضد الحكام المحليين في كثير من الأحيان.

3 - والمعروف أن هذه الفترة الطويلة التي يعالجها المؤلف هي فترة الحكم العثماني للأراضي العربية الليبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والمؤلف يتخذ من الحكومة العثمانية موقفاً واحداً لا يحيد عنه خلال دراسته بطولها وهو أنها كانت منذ أول دخولها بلادنا وحتى أن سلّمتها لإيطاليا حكومة غريبة، غازية، استبدادية، عنصرية ومكروهة من الشعب، لم تبحث إلا عن مصالحها الخاصة، ولم يكن رفع مستوى الشعب أو تعليمه أو الوصول به إلى المستوى الحضاري الرفيع مما يشغل اهتمامات موظفيها. وقد طبق العثمانيون في طرابلس الغرب ـ برأي المؤلف ـ نفس السياسة التي طبقوها في جميع أيالاتهم والتي لخّصها الدكتور محمد أنيس بأنها حفظ حدود الأيالة والغارة على جيرانها وتحصيل الضرائب. ويضرب المؤلف أمثلة كثيرة على الفروض الضرائبية في البلاد وطرق الابتزاز المختلفة. وعلى الرغم من الاحترام الذي يبديه لبعض الولاة المتأخرين كعلي رضا وأحمد راسم باشا ورجب باشا فإنه يبيّن أن معظم الولاة لم يكونوا في حقيقة أمرهم سوى مجموعة من الجزّارين. أما تسليم البلاد للإيطاليين فلم يكن ـ برأي المؤلف ـ إلا نتيجة طبيعية لتلك السياسة الطويلة التي مارسها الباب العالي نحو الإيالة ولاستعداده للتضحية بها أو المساومة عليها في سبيل تحقيق مصالحه، حتى إن الدول الإمبريالية كانت تستأذن الباب العالي أحياناً في قصف مدن الإيالة قبل الإقدام على العدوان عليها.

4 - عبر هذا المنظور الثابت للمؤلف نفهم تفسيره لسياسة «المد والجزر» التي طبقتها دولة بني عثمان نحو ولاية طرابلس الغرب، والتي كان محورها ومركز الثقل فيها ـ هو قوة المركز في استامبول. فإذا كان المركز قوياً طبّق العثمانيون ـ برأي المؤلف ـ كل أساليب العنصرية والبطش واحتكموا للسيف دون

سواه ومارسوا مختلف ضروب التنكيل والغدر واحتزاز الرؤوس بالجملة. فإذا ضعف المركز أو اضطر للخضوع لتهديدات الأجانب لجأ العثمانيون إلى الملاينة واستخدموا تعابير الوحدة الدينية والجهاد ضد الكفار والجبهة الواحدة ضد العدو الواحد، ويؤكد المؤلف على أن هذه البلاد التي تجمعها مع العثمانيين، ثم مع حكومة الشبان الأتراك، كثير من الأواصر الدينية والتاريخية، قد سُلِّمت في نهاية المطاف للاستعماريين الإيطاليين بطريقة مبرمجة ومدروسة وفريدة في تاريخ العلاقات الدولية.

5- ومن خلال المنظور الاستعماري النهبي أيضاً يدرس المؤلف سياسة الدول الاستعمارية، الأوروبية والأمريكية، وتاريخ علاقاتها مع الشمال الأفريقي منذ أن كانت دولاً «أنداداً» تنصاع للاتفاقيات والمعاهدات وحتى اشتدت مخالبها وتعززت أساطيلها الحربية فصارت تفرض ما تريد بكل صلافة الآلية العسكرية وشراستها. ويتوقف المؤلف بشيء من التفصيل أمام نقطتين احتلتا حيزاً كبيراً في الأدبيات الأوروبية وصرف المؤرخون جهوداً لإلصاقهما بأهالي الشمال الأفريقي وهما «القرصنة»، و «تجارة العبيد».

فالمؤلف يقدم التفسير أو «التبرير» لما سمي بالقرصنة البحرية آنذاك ويرى أنها كانت ضرباً من الحروب التي شاركت فيها، وبنفس الحماسة والضراوة، مختلف الأطراف، بل هو يرى أن التراكم المالي الذي بنيت عليه الثورة الصناعية الأوروبية إنما كان نتاجاً للقرصنة وتجارة العبيد عندما لم يكن قد انفصل بعد مفهوم القرصان عن مفهوم النخاس عن مفهوم التاجر. كما أنه يلتفت إلى المجازر التي ارتكبت ضد العرب في الأندلس فكانت عاملاً إضافياً لتسعير حدة هذه الحروب. وعندما يذكر المؤلف التنافس في القسوة في ميدان القرصنة ينتهي إلى التوكيد على أن القرصنة الحقيقية ليست في مواجهة سفينة لسفينة بقدر ما هي تجريد الأساطيل بكاملها لقصف المدن وفرض سياسة القوة وهو ما كانت تتبجّح الأساطيل الإنجليزية والفرنسية والأمريكية بالقيام به.

ومن هذا المنطلق يفنّد المؤلف النقطة التالية التي حاول المؤلفون أن

يستنزفوا بسببها الأسى والدموع في الأدبيات الغربية وهي ما يسمى بـ «تجارة العبيد»، والمؤلف يسخر من «الغيرة» المنقطعة النظير التي أظهرتها انجلترا لإبطال هذه التجارة ومن إعلان الإيطاليين أن الرغبة في حظرها ـ أحد دوافعهم لغزو ليبيا! وهو يبيّن أن انجلترا التي حرصت على أن تسمى محررة العبيد كانت أول من مارس هذه التجارة وأعطاها الصبغة «الشرعية» المنظمة وأنها عندما بدأت بـ «حظرها» إنما فعلت ذلك بغية خنق الاقتصاد الأمريكي بحرمانه من الطاقة البشرية بعد انفصال الولايات المتحدة عن التاج البريطاني؛ كما إن بريطانيا وسعت من نشر هذه الشعارات الإنسانية لتسهيل تغلغلها في الأعماق الأفريقية وهي لم تكن مؤمنة بهذه الشعارات حتى خلال أشد حملاتها لحظر تجارة العبيد.

ولعل أكثر ما وفق إليه المؤلف في كتابه هو تبيان الخلفيات الاقتصادية والسياسية والاستعمارية الثانوية وراء الشعارات المتعلقة بـ «القرصنة» و «تجارة العبيد».

6 - وفي تحليل المؤلف للعوامل والمؤثرات التي تركت ميسمها على حركة التاريخ في القرن التاسع عشر يتوقف أمام العامل الجديد الذي فرض وجوده وهو اشتداد القوى الإمبريالية الأوروبية والأمريكية وخروجها إلى مرحلة الإمبريالية والاستعمار، ليؤكد بذلك على أن انهيار الأسرة القرمانلية ثم وقوع البلاد في براثن الاستعمار الإيطالي فيما بعد لم يكن نتيجة ضعف ذاتي أو نكوصاً عن النضال بقدر ما كان نتيجة لاستشراء هذه العوامل الخارجية وتنامي القوة الصناعية والعسكرية للدول الإمبريالية التي عرفت ضروباً من المنافسة فيما بينها إلا أنها اتفقت على سياسة إمبريالية توسعية واحدة. وعلى الرغم من صدق عزائم الليبيين في الدفاع عن بلادهم فإن التباين الصارخ في موازين القوى هو الذي حدد الغلبة في نهاية المطاف.

7 - إن هذه الفترة التي يتناولها المؤلف زاخرة بالأحداث، إذ اشتملت على أهم ما جرى في المنطقة المتوسطية منذ بواكير التاريخ الحديث، منذ أن بدأت الحروب البحرية فوق مياه الأبيض المتوسط مروراً بحكم الدايات فالأسرة

القرمانلية فهروب نابليون فالهجمة الإنكليزية، الفرنسية فالأمريكية على الشمال الأفريقي فالمد الاستعماري في أفريقيا فخروج إيطاليا إلى ساحة الدول الاستعمارية «الصغرى» وما رافق ذلك من ظواهر فكرية وثقافية حاول المؤلف أن يبحث عن أسسها التاريخية. ومما يسجَّل للمؤلف أنه بقي في كتابه وفياً لنضال الشعب فحاول أن يدون الانتفاضات الكثيرة التي قام بها وأن يكشف طبيعتها واتجاهاتها، وهو يؤكد على أنه رغم كل قسوة الظروف واشتداد مخالب الأعداء الخارجيين ورغم بطش الحكام وضراوة الحروب وتوالي الكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعات وتضاعف قوى الأساطيل المعادية ورغم الدسائس والمؤامرات فإن الشعب لم يفقد ثقته بنفسه وبقواه الذاتية ولا فقد وفاءه وتضامنه مع أشقائه العرب في الأقطار الأخرى، وأنه كان دائم التطلع إلى تحقيق العدالة وإلى التحرر من الظلم الأجنبي وأنه قدم قوافل الشهداء في سبيل ذلك.

وإذا كان ثمة من انحياز في الكتاب فهو انحياز المؤلف لنضال الشعب العربي الليبي النبيل، وكتابه يترافق باحترام كبير لهذا النضال.

وقد أفاد المؤلف في كتابه من تجارب السابقين في دراسة التاريخ الليبي الحديث وقدم ثبتاً بالمراجع التي اعتمدها. إلا أنه أكثر ما اعتمد عليه ـ في رأينا ـ كان كتب عمر علي بن إسماعيل «انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795 - 1835» ود. أحمد صدقي الدجاني «ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني 1882 - 1911»، وعزيز سامح «الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية» ويبدو أن دَيْنه لهذه الكتب ـ وبخاصة الأول والثاني منها ـ يتجاوز ما اعترف به، ومن الملاحظ أنه عاد إلى نفس الوثائق التاريخية والمقتطفات التي أخذها المؤلفان عن المراجع الأجنبية وهو ما لا يمكن تفسيره بمجرد توارد الخواطر أما مبالغات المؤلف في استنتاجاته حول قضية إبراهيم سراج الدين فيمكن تفسيرها باستغراقه في الأخذ عن الدكتور الدجاني.

أما بالنسبة لترجمة الكتاب فقد حاولنا أن نلتزم فيها الأصل كما ورد لدى

المؤلف، غير أن الكاتب يطلق اسم «المارقين» على أولئك النصارى الذين اعتنقوا الإسلام وصاروا من أشد المدافعين عنه وقد آثرنا ترجمة الكلمة بـ «المستجدين على الإسلام» وهي كلمة فرضت تكرارها طبيعة المرحلة نفسها مثلما فرضت تكرار ورود كلمة «القرصنة» و «القراصنة» وكنا نود أن نترجمها بكلمة المغامرين حسبما وردت لدى عمر علي بن إسماعيل لكننا أخيراً أبقيناها كما وردت لدى المؤلف خاصة وأنه واحد ممن أنصفوا هذه الظاهرة وقدموها في ثوبها التاريخي الصحيح. أما المقتطفات العربية التي استشهد بها المؤلف فأوردناها في أصولها فإذا تعذر العثور عليها لسبب من الأسباب، ترجمناها بصيغة ورودها لدى المؤلف وأتبعناها بحرف «م» الذي يعني «المترجم».

هوذا كتاب نيكولاي ايليتش بروشين «تاريخ ليبيا الحديث» في ترجمته العربية، ونأمل أن يفيد القارىء العربي مما فيه من معلومات وأن يطلع على الكيفية التي يعرض بها تاريخنا فوق بقعة واسعة من بقاع العالم.

د. عماد حاتم

طرابلس. جامعة الفاتح

مـدخـل

يرتبط تاريخ ليبيا منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى الحرب الإيطالية ـ التركية (1911 - 1912) ارتباطاً وثيقاً بتاريخ نضال شعبها ضد الاستعمار الاقتصادي والسياسي والروحي للامبراطورية العثمانية وبمقاومة تاريخ التوسع الاستعماري لانكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا.

ويصطبغ صراع القبائل العربية ضد المستعبدين بصبغة معقدة ومتناقضة فالتحركات المناوئة للاستعمار قادها الاقطاعيون وزعماء القبائل والشيوخ والعلماء والمرابطون وهو ما ترك ميسمه على أيديولوجية هذه التحركات وتكتيكها واستراتيجيتها.

كما يرتبط تاريخ ليبيا ارتباطاً وثيقاً بازدهار الإمبراطورية العثمانية وانحطاطها. ففي مرحلة قوة هذه الامبراطورية كانت الأراضي الليبية رأس جسر للأتراك في صراعهم مع المملكة الاسبانية للسيطرة على طرق التجارة البحرية غربي البحر المتوسط وللإشراف على تجارة القوافل عبر الصحراء. ونال عهد حكم السلاطين الأتراك في ليبيا منذ بداية احتلالها وحتى 1711 في الأدبيات التاريخية تسمية «الحكم التركي المباشر الأول».

وكانت بداية انحطاط الامبراطورية العثمانية الشرط الذي مهد لإقرار أسرة القرمانلي الإقطاعية فوق أراض ليبيا المعاصرة.

ولم تكن حكومة القرامانلي العسكرية ـ الإقطاعية ترتبط مع الإمبراطورية إلا بالاسم. وقد طبقت سياسة مستقلة على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويتزامن حكم القرامانليين، وخاصة في العشريات الأخيرة منه، مع قيام الرأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومع التوسع العسكري ـ التجاري لانكلترا وفرنسا والولايات المتحدة في الشمال الأفريقي. وقد دارت بين إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة منافسة من أجل السيطرة وترسيخ القواعد في إيالة طرابلس الغرب. وثوت في أساس هذه المنافسة التناقضات القائمة في أوروبا وأمريكا والتي لقيت انتشارها فيما بعد فوق الشمال الأفريقي.

ومن خلال محاولات إنكلترا وفرنسا تثبيت مواقعهما في الشمال الأفريقي وتوسيعها استخدمتا لصالحهما، وعلى أوسع نطاق، الصراع ضد القرصنة التي كانت مزدهرة في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ويتفق المؤرخون على تسمية المرحلة الواقعة بين 1835و 1911 بمرحلة «الحكم التركي المباشر الثاني» للأراضي الليبية، تلك المرحلة التي تميّزت بالتحركات الجماهيرية للسكان العرب ـ البربر بقيادة عبد الجليل وغومة بن خليفة.

إن ظلم المستعبدين الأتراك مضافاً إلى ضعف الإمبراطورية العثمانية أمام الدول الأوروبية التي احتلت ممتلكاتها في الشمال الإفريقي (الجزائر، تونس ومصر) كانت الشرط الذي أدى إلى إطلاق النداءات المتعلقة بالإصلاح الإسلامي ومضاعفة نشاط مختلف الجمعيات الصوفية وظهور الحركة السنوسية. وعند نهاية القرن التاسع عشر تهيأت في طرابلس الغرب الشروط الملائمة لانتشار أفكار القومية العربية والتي حدد خصائصها الجوهرية في هذه المنطقة نشاط توسع الإمبريالية الفرنسية والإيطالية.

وقد جرت في هذه الدراسة محاولة تتبع تطورات الحركات المعادية

للاستعمار فوق الأراضي الليبية ضد الاستعباد التركي وضد التوسع الحربي ـ التجاري للدول الغربية، بالإضافة إلى إظهار العوامل الداخلية والخارجية التي حددت مكانة هذه الحركات ومعناها وطابعها عبر التطور التاريخي للبلاد.

إن دراسة تاريخ ليبيا في القرن السادس عشر ـ بداية القرن العشرين ضمن خصائص الآفاق الاجتماعية ـ السياسية والإيديولوجية يمكن أن تكون مفتاحاً لفهم الكثير من العمليات الاجتماعية والسياسية التي تدور في البلاد حتى مرحلة أكثر تأخراً.

كانت المصادر الأساسية لكتابة هذه الدراسة مواد أرشيف المتحف التاريخي في طرابلس والتي اطلع المؤلف عليها خلال إقامته في ليبيا بين 1964 - 1968. والوثائق الأساسية المستخدمة في الدراسة نجدها في ملاحق دراسات عمر علي بن إسماعيل [101]، و. ميكاكي [127] وج. كيبوڤن [48].

أما المصدر القيّم الثاني لدراسة تاريخ ليبيا الحديث فهو أوصاف الرحّالين العربيين: المراكشي أبي سليم عبدالله بن محمد بن أبي بكر العياشي [139] والذي زار إيالة طرابلس الغرب في القرن السابع عشر، والتونسي محمد بن عثمان الحشائشي [119] الذي نزل في هذه المنطقة في القرن الماضي.

وتكتسب دراسة المؤرخ الليبي ابن غلبون أهمية كبرى. ففي كتابه «التذكار» [99] المكرس لتاريخ طرابلس الغرب يقدم عرضاً تاريخياً ـ كرونولوجياً للأحداث منذ الفتح العربي لطرابلس وحتى سنة 1730، ويعتمد تاريخه على أساس من الوثائق التاريخية المحلية التي ضاع الكثير منها. أما الدراسة العربية الأخرى ذات الطابع التاريخي ـ «الكرونولوجي» فهي كتاب المؤرخ الليبي في القرن التاسع عشر وهو النائب أحمد الأنصاري «المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب» [149] والذي صدر لأول مرة في استامبول، إلى حيث كان قد أُبعد المؤلف، أحد قادة الجمعية السرية الأولى للقوميين العرب في طرابلس. وهو يقدم تاريخ طرابلس الغرب منذ أن فتحها القائد العربي عمرو بن

العاص سنة 643 م وحتى نهاية حكم الوالي أحمد راسم باشا التركي. وأطرف الفقرات التي يضمها الكتاب هي الصفحات المكرسة للسير القصيرة لحياة مشاهير الطرابلسيين في المرحلة المدروسة.

وبالإضافة إلى دراسة عمر علي بن إسماعيل الآنفة الذكر يعرض تاريخ ليبيا بشكل تفصيلي في كتاب الفلسطيني أحمد صدقي الدجاني [121] والتي كتبها معتمداً في الأساس على مواد أرشيف المتحف التاريخي بطرابلس. وعلى الرغم من التوجه الواضح المعادي للاستعمار في هاتين الدراستين فإنهما لا تخلوان من عيوب فكثيراً ما تهمل فيهما قيمة الجانب الطبقي للأحداث.

أما الدراسات التركية المخصصة لتاريخ بلدان الشمال الأفريقي فإن أهمها من حيث استخدام المادة الواقعية هي دراسة عزيز سامح «الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية» [133] والتي استخدم المؤلف في كتابتها الأرشيف السلطاني على نطاق واسع. أما توجّه الكتاب فشديد الوضوح ـ وهو تبرير الدور النهبي والاستعماري للإمبرطورية العثمانية.

من بين الباحثين والرحالة الغربيين الذين تتضمن أعمالهم معطيات ذات قيمة تتعلق بالأحداث التي شاركوا فيها مشاركة مباشرة لا بد من الإشارة إلى الإنجليزي ج. لايون [73] ود. ديكسون وغيره [55]، ج. ريتشاردسون [79] والفرنسي آ. دو ڤيرييه [57, 58] و ب. ديلا تشيلا [54].

وتتحدد قيمة بعض الدراسات الغربية في التاريخ الحديث بالكمية الوافرة من المصادر المستخدمة عند تأليفها، إلا أن قيمتها تنتقص بسبب الموقف المتحيز الذي يقفه مؤلفوها. ف ش. فيرو [43 ;44] وإ. روسي [84]ور. ميكاكي يستخدمون على نطاق واسع المواد الأرشيفية لقنصليات سردينيا، توسكانا، مملكة الصقليتين وقنصلية بريطانيا العظمى في طرابلس.

أما الأدب العلمي المتعلق بالتاريخ الحديث فقد ظهر في بلادنا منذ فترة غير بعيدة نسبياً. وأول من التفت إلى تاريخ ليبيا الحديث هو ف. ب. لوتسكي

الذي أفرد لهذه البلاد فصلاً في «تاريخ الأقطار العربية الحديث» [30] كما تصدى صاحب هذه الدراسة أيضاً لتاريخ ليبيا الحديث فخصَّ مسائل تاريخ طرابلس الغرب وبرقة في العصر الحديث بجزء من كتابه «تاريخ ليبيا (نهاية القرن التاسع عشر ـ 1969)» [34] بالإضافة إلى مقالة «طرابلس الغرب تحت سيطرة الأسبان وفرسان مالطا» (1510 - 1551) [35] وفي سنة 1976 ظهر «تاريخ النضال الوطني ـ التحرري لشعوب أفريقيا في العصر الحديث» [26]، وقد عرض فيه تاريخ نضال الشعب الليبي المعادي للاستعمار في الفترة المشار إليها (المؤلف ن. أ. إيڤانوف) كما تناولت مقالة ج. ل. بونداريفسكي «الصراع على طرابلس الغرب وبرقة» أيضاً دراسة تاريخ ليبيا الحديث [18].

الباب الأول

طرابلس الغرب في عهد
«الحكم التركي المباشر الأول»

دور إيالة طرابلس الغرب ومكانتها في المخططات التوسعية للامبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر

في مطلع القرن السادس عشر، وبعد أن حققت الإمبراطورية العثمانية انتصارات كبرى واحتازت ممتلكات أرضية واسعة في أوروبا والمشرق تحولت إلى دولة عظمى في الشرق وصارت تدور في فلك عظمتها الخاصة. فبعد أن احتلت سنة 1517 مصر وغربي الجزيرة العربية لم يقم السلطان التركي سليم الأول ياووز (1512 - 1520) فقط، وبناء على الرواية التي صارت رسمية فيما بعد، باستلام مفاتيح الحرم من الخليفة المتوكل الثالث الذي كان مقيماً في قصر السلطان المملوكي في القاهرة، بل وتلقى عنه لقب الخلافة وامتيازات خليفة المسلمين السنّة قاطبة.

وتقول الرواية أن الملك المطلق للامبراطورية العثمانية قد أصبح، منذ ذلك الحين يجمع في شخصه ألقاب رئيس السلطة الدنيوية والوالي الروحي لكافة المسلمين في دولته، وصار ينظر إليه قبل كل شيء كقائد للعسكرية الإسلامية المدعوة لخوض «الجهاد المقدس ضد الكفار».

ومن أجل فرض السيادة على التجارة التي كانت قائمة بين الشرق والغرب،

وخاصة من ذلك احتكار تجارة الأحجار الكريمة والتوابل التي كانت تصل إلى أوروبا من أفريقيا الوسطى أو عبر البحر الأحمر من آسيا الجنوبية قامت بين الدولتين العظميين في ذلك الحين ـ الامبراطورية العثمانية وأسبانيا، حرب بالغة الضراوة.

واكتسبت المنافسة صوراً واتجاهات شتى، وكان من أشكال الصراع الأكثر فعالية وغائية ـ استيلاء الجانبين المتصارعين على المدن الكبرى في أفريقيا الشمالية والواقعة منها على تقاطع الطرق البحرية وطرق القوافل الممتدة بين الشرق والغرب.

وفي سنة 1520 ثبتت الامبراطورية العثمانية أقدامها فوق الساحل الجزائري من البحر الأبيض المتوسط. وتحت ذريعة الدفاع عن المسلمين في وجه الحملات الصليبية للدول الأوروبية قامت الامبراطورية العثمانية بتحويل الجزائر إلى قاعدة لها من أجل التوسع المقبل ضد شعوب أفريقيا الشمالية التي كان الأسبان أيضاً يحلمون بالسيطرة عليها.

وفي سنة 1551 استولى الأتراك على طرابلس الغرب، وكان سكانها قد خاضوا، على مدار 40 سنة صراعاً ضد الغزاة الذين احتلوا طرابلس سنة 1510. ثم ضد فرسان مالطا الذين سلمهم الأسبان المدينة سنة 1530 [35]. وقد استغل الأتراك نتائج الصراع الذي امتد سنوات طويلة والذي خاضه الشعب الليبي. ولكي تغطي الامبراطورية العثمانية على أطماعها التوسعية أصرت على إظهار نفسها في مظهر محرر الشعوب الإسلامية من الضيم الأجنبي.

وانتشرت بهذه المناسبة مختلف الأساطير. وكانت مهمة إحداها ـ تبرير السياسة الاحتلالية للامبراطورية العثمانية في طرابلس الغرب. فابن غلبون [99 ، ص 1 - 2] والأنصاري[149, ص1 - 4] يذكران أنه بعد احتلال الأسبان لطرابلس اتجه وفد من تاجوراء (وهي منطقة مأهولة بالسكان على بعد 18 ك. م. من طرابلس) في 1519 - 1520 إلى استامبول حيث تقدم إلى سليم الأول بطلب

المساعدة العسكرية في تحرير البلاد من الغزاة. وقد أرسل السلطان مع وفد الطرابلسيين فرقة من الجنود الأتراك برئاسة مراد آغا الذي أصبح القائد المعترف به لمقاومة الأهالي للأسبان والمالطيين. ومما لا شك فيه أن المؤلَفيْن لا يوردان هذه القصة عرضاً وهما يرميان إلى القول بأن الأتراك ما جاؤوا إلى أفريقيا الشمالية لتحقيق مطامعهم الخاصة بل لتحرير الشعوب من الظلم الأجنبي ولنصرة المسلمين ـ إخوتهم في الدين.

والمؤرخان لا يذكران أي شيء عما قام به مراد آغا بالذات لتحرير أهل طرابلس. ويبدي الباحثان المعاصران، المتخصصان في شؤون ليبيا ـ وهما الطاهر الزاوي ومحمد بازامة شكهما في صحة المعلومات التي يقدّمها ابن غلبون والأنصاري. ففي تعليقه على «مذكرات» ابن غلبون الصادرة في طرابلس سنة 1967 يعبر الطاهر الزاوي عن شكه في ضرورة إرسال وفد من تاجوراء عبر الطريق البعيد إلى استامبول في وقت كان الأسطول العثماني منذ عشرينيات القرن السادس عشر يمخر عباب البحر الأبيض المتوسط وكان قادته الأتراك يخوضون حروبهم في الشمال الأفريقي بما في ذلك تاجوراء ويقدمون للسكان المحليين العون بالسلاح والرجال. وعلى أية حال فإنه يشير إلى أن قضية إرسال الطرابلسيين وفداً إلى استامبول بطلب النجدة العسكرية تظل قضية مبهمة [130، ص124] ويقف محمد بازامة موقفاً أكثر تحديداً من القضية المطروحة. فهو يقول: إن نقطة الضعف في قصة الوفد التاجوري تتكشف في المسافة الكبيرة في الزمان بين وصول الوفد إلى استامبول وبين وصول الإمدادات التركية إلى تاجوراء بقيادة مراد آغا والتي تقترب من الـ 10 سنوات. ويؤكد بازامة بعد ذلك بأن مثل هذا الرأي يتفق والمصالح السياسية للامبراطورية العثمانية. فالأتراك بتفسيرهم للتاريخ قد برهنوا على أنهم ما جاؤوا إلى الشمال الإفريقي غزاة بل محررين قدموا العون للسكان الذين ينبغي أن يكونوا مدينين لهم على هذا المعروف [109، ص99] .

وبعد الاستيلاء على طرابلس وانشاء إيالة (نيابة) طرابلس الغرب فوق

الأراضي المحتلة برئاسة مراد باشا واصلت الدولة التركية العسكرية ـ الإقطاعية حربها الاحتلالية في الشمال الإفريقي، وساعد على نجاحها التناقضات التي كانت تمزق دول أوروبا القرون الوسطى. أما العدو الأساسي للامبراطورية العثمانية وهو اسبانيا، فكان مشغولاً بحربه ضد فرنسا.

وأما المركز الثاني للتوسع التركي فكان تونس التي كانت خاضعة للحماية الاسبانية «والتي كانت مع مالطا وصقلية ونابولي تشكل الحدود التي تفصل غرب البحر المتوسط الخاضع لسيطرة الملك الكاثوليكي عن شرقه الذي كان تحت سيطرة السلطان» [24 ،ص 323]. كانت أراضي تونس تفصل بين مركزي الأتراك القائمين في الجزائر وطرابلس. فكان القضاء على القلعة الاسبانية في تونس يمكّن تركيا من التمركز في الطرق البحرية لمنطقة غرب البحر المتوسط. وقد جرى التخطيط لاحتلال تونس بتوجيه ضربة منسقة بين الأسطول التركي وبين القوى البريّة العاملة في الأراضي الطرابلسية والجزائرية.

أخذ القرصان الشهير درغوث، الذي أصبح بعد وفاة مراد آغا سنة 1555 باشا ونائب السلطان في إيالة طرابلس الغرب، بتوسيع حدود الممتلكات التركية الداخلة في عهدته فوق الشمال الإفريقي، وبتوجيه ضرباته الأساسية ضد تونس الجنوبية والوسطى. وكان درغوث باشا آنذاك في حوالي الـ 80 من عمره إلا أنه كان وافر النشاط وكان يعد اختصاصياً في إجراء المعارك البحرية، وكان داهية سياسياً بعيد النظر، فلم يأت من استامبول بمخططات الأراضي الجديدة للامبراطورية فقط بل وبالأسطول أيضاً وبالأعداد الكبيرة من المقاتلين الذين ضاعفوا حجم الإنكشارية الموجودين في الإيالة والذين جاء بهم الأميرال سنان باشا وتركهم هناك. فعندما استلم درغوث منصب نائب السلطان كانت سلطته تمتد جنوباً حتى غريان وشرقاً حتى مصراتة وغرباً فوق جزء من أراضي تونس الجنوبية والوسطى.

ومن غير أن يضيع الوقت أخذ درغوث يشن حروبه في البر والبحر في وقت واحد. وفي الـ 20 من ديسمبر سنة 1556 دخل قفصة ظافراً واحتل في نفس

العام جزيرة جربة التي كانت تحت حماية فرسان مالطا، وسقطت سوسة وصفاقس والمونستير والمهدية في أيدي الأتراك، وفي سنة 1558 دخلت جيوش درغوث القيروان ـ مركز مرابطي (قديسي) تونس. وما يفسر نجاحات درغوث باشا في احتلال الأراضي التونسية أن السكان كانوا يخوضون بقيادة المرابطين حربهم ضد اسبانيا التي فرضت معاهدة حماية على البلاد سنة 1535 وأعادت السلطان الحسن الذي كان مقيتاً على قلوب الناس. كانت تونس الجنوبية والوسطى من الناحية الواقعية في أيدي المرابطين وشيوخ القبائل ولم تكن سلطة السلطان حسن «تتجاوز المنطقة التي يشرف عليها الأسبان». وهكذا، وتحت ذريعة الصراع ضد ملوك الأسبان الصليبيين، وبمناصرة أهالي البلاد، أخذ الأتراك يحتلون المقاطعات التونسية واحدة تلو الأخرى.

أدت العمليات الناجحة لدرغوث باشا في تونس قبل كل شيء إلى إقلاق راحة فرسان مالطا. الذين كانوا يتوجسون خيفة من أن احتلال تونس سيكون مقدمة للعمليات العسكرية ضد مالطا فلجأوا إلى رفع الشعارات الدينية لحضّ الدول الأوروبية على أن تتضامن وتقدم لهم العون في حال هجوم الترك عليهم. ولقيت دعوات فرسان مالطا تأييداً من طرف البابا بيوس الرابع الذي كان من أشد المتحمسين لشن الحملات الصليبية ضد المسلمين وخاصة منهم مسلمي الشمال الأفريقي، وقد بذل جهوداً كبرى من أجل تكوين جيش موحد للصليبيين ولبّى دعوات البابا كل من اسبانيا وفلورنسا وصقلية [133، ص55].

وفي سنة 1559 انتهت الحروب المتواصلة بين اسبانيا وفرنسا والتي صرفت أنظار اسبانيا عن الشمال الأفريقي، وأصبح فيليب الثاني وريث شارل الخامس ملك اسبانيا ورأس الامبراطورية الرومانية المقدسة المنظم الفعال للتوسع العسكري والسياسي في الشمال الإفريقي من أجل تدعيم مراكز اسبانيا هناك وإزاحة الامبراطورية العثمانية عنها. وتم التخطيط بالدرجة الأولى لتوجيه ضربة إلى طرابلس والاستيلاء عليها ليركز فيها أسطول مالطا وصقلية والذي من شأنه تعويق تحركات السفن الحربية للامبراطورية العثمانية في القسم الغربي من البحر

الأبيض المتوسط. ثم وضعت الخطة بعد ذلك لضرب الحصار على الجزائر من جهتي البحر والبر للحيلولة دون تلقّيها المساعدات من السلطات المركزية التركية. وكان المفترض الانقضاض في مرحلة تالية على الجزائر وطرد الأتراك من شمال أفريقيا. [133، ص 56].

وأبدت الدعم «للحملة المقدسة» المرتقبة على طرابلس كل من البندقية التي كان عليها وفق المعاهدة المبرمة مع الامبراطورية العثمانية أن تكف يدها عن أية أعمال عدوانية ضد الجهة التي أبرمت المعاهدة، وفرنسا التي كانت بصفة تقليدية تؤكد صداقتها للباب العالي.

وعهد فيليب الثاني إلى نائبه في صقلية، الغرتسوق ميدينا كويلي أن يشرع سريعاً بتنظيم الحملة العسكرية على أفريقيا. وانضمت كل من حكومة البابا، وفلورنسة ومنظمة فرسان مالطا إلى اسبانيا كمنظمة للحملة. وكان مقرراً أن يشارك في «الحملة المقدسة» 79 سفينة حربية و 12 - 14 ألف مقاتل [133، ص 56] وعهد بقيادة الأسطول المسيحي الموحد إلى الجنوي جان أندريا دوريا، حفيد الأميرال الشهير أندريا دوريا، وعين الأسباني دون ألقارو دي ساندي قائداً للجيش المشترك للحلفاء والمتكون من الوحدات الاسبانية والإيطالية والألمانية.

وقد وفق منظمو الحملة العسكرية في اختيار توقيتها المناسب. فبنتيجة الجفاف كان السكان في العديد من مقاطعات الامبراطورية العثمانية ضحايا المجاعة وكانت الاضطرابات العفوية مشتعلة في عدد من المناطق. كما كان الوضع الدولي للامبراطورية العثمانية على درجة من الصعوبة أيضاً. فالجيوش الروسية بدأت في ذلك الوقت هجماتها العسكرية ضد خان القرم ونفذ البرتغاليون إلى الخليج العربي والبحر الأحمر وكان القراصنة الأوروبيون ينشطون في مناطق لاصقة بشطآن الأناضول التركي.

وكانت الأمور مضطربة أيضاً في إيالة طرابلس نفسها. فشيوخ وقادة القبائل البدوية المتميّزة من المحاميد وأولاد نوير وأولاد سليمان والذين كانوا يخضعون

سكان الواحات الزراعيين وعدداً كبيراً من القبائل التابعة لم يقبلوا بالخضوع لدرغوث نائب السلطان وكانوا أشد رفضاً لأن يقاسموه حصائص استغلال السكان المحليين. في المرحلة الأولى أيد شيوخ القبائل درغوث باشا الذي لم يكن يتساهم عند اقتسام غنائم الحروب البحرية، لكنه بعد أن أحاط نفسه بالرياس - قباطنة أسطول القرصنة في طرابلس وبالدايات وبالضباط الذين تنتخبهم الإنكشارية، جعل من هذه الفئة المختارة مرتكزه المباشر في إدارة البلاد وأزاح رؤساء القبائل الكبرى إلى المرتبة الثانية، فكانت جميع الأموال التي يغنمها القراصنة تتركز في أيادي الرياس والدايات. بيد أن ثروات هؤلاء لم تكن كافية لدفع مرتبات الإنكشارية وبحارة أسطول الباشا. فكانت الحاجة دائمة إلى الأموال الجديدة للإنفاق على الجيش وإقامة التحصينات الجديدة. وهكذا بدأت الانتفاضات في طرابلس الغرب ضد ظلم الأتراك.

في الـ 5 من ديسمبر 1559 وجه سليمان الأول القانوني فرماناً إلى درغوث باشا ينصحه فيه بتحصين ساحل طرابلس الغرب وبحسن معاملة السكان من أجل تحقيق الهدوء والوحدة في البلاد. [84، ص 149] وبالإضافة إلى ذلك أشير في رسائل السلطان الموجهة إلى شيوخ طرابلس وعلمائها بضرورة توحيد صفوف المسلمين في وجه العسكرية الصليبية للدول الغربية. وقد عززت الرسائل بهدايا من السلطان [84، ص 150, 130, ص 69].

كما أصدر السلطان أمراً إلى الأميرال بيالي باشا بتجهيز أسطول والتوجه إلى سواحل طرابلس الغرب للدفاع عنها.

وبينما كان على الأسطول التركي أن يتأخر في ميناء غاليبولي بسبب من رداءة الأحوال الجوية في البحر الأبيض المتوسط قررت قيادة الأسطول المسيحي أن تقتحم البحر وتحتل طرابلس. وجرت عدة محاولات لرفع الأشرعة والانطلاق لكن الرياح الشديدة كانت تحول دون ذلك. وترك الخمول الطويل أثره السلبي على معنويات الجيش المتعدد الجنسيات فانبعثت التناقضات والحزازات السابقة وجرى عدد كبير من الصدامات الدامية في الميناء بين الإيطاليين والاسبان بشكل

خاص. ولم ترفع السفن قلاعها وتتجه إلى شطآن الشمال الأفريقي إلا في يناير سنة 1560.

وعلى الرغم من الإعدادات طويلة الأمد للحملة فإن ثماني سفن من فلورنسة وجنوة وموناكو وصقلية قد تخلفت في ميسينا بسبب نقص التموينات، ثم أخذت بعد ذلك، وحسب الانتهاء من تجهيزها، تنطلق كل واحدة بمفردها لتلتحق بالأسطول الاسباني، وقد وقع بعضها في أيدي القراصنة وتم إغراقه.

عند الوصول إلى مالطا حيث كان منتظراً استكمال التموينات والذخائر الحربية مكث أسطول الدول الغربية حوالي الشهر في انتظار أن تصل من أوروبا القطع الكبرى الست بما عليها من إمدادات ضرورية، وبعد ذلك فقط يتخذ طريقة نحو شطآن أفريقيا. إلا أن المكوث الطويل للجند فوق السفن أدّى إلى انتشار الحمى والديزنتاريا وهلك عدد كبير من المقاتلين واستفحلت النزاعات في معسكر الحلفاء. ولم يكن الصقليون والإيطاليون من عدد من دول شبه الجزيرة الإيبينية يؤيدون الهجوم على طرابلس، بل كانوا يرون أن الحملة قد أنهكت المقاتلين وأقعدتهم الأمراض، وإنهم بحاجة إلى الراحة والسفن بحاجة إلى الإصلاح، فاقترح الإيطاليون احتلال جربة وإعداد الهجوم منها على طرابلس. ووقف فرسان مالطا وقفة حازمة ضد ذلك وتحت تهديداتهم بالعودة إلى مالطا اضطر قادة الجيوش والسفن الصقلية إلى التنازل فاتجه الأسطول نحو طرابلس، واضطربت عاصفة شديدة في الطريق غرقت بسببها سفينتان. واتخذ قائد الجيوش دون القّارو دي ساندي قراراً بإنزال الجيوش في زوارة معتمداً على تأييد قبيلة المحاميد المناوئة للأتراك. إلا أن سوء الأحوال الجوية حال دون الإنزال هناك. وكانت الأخبار القائلة بأن درغوث قد عاد بخيّالته من جربة وتحصن في طرابلس الدافع لاتخاذ القرار الأخير بالتحرك إلى الجزيرة والإنزال فيها.

عندما اقترب الأسطول الأوروبي الموحد من جربة في الـ 7 من مارس سنة 1560 كان فوق الجزيرة ما لا يزيد عن الـ 200 من جنود درغوث وحوالي الـ 400

من السكان المسلمين، وقد تراجعوا أمام ضغط الإنزال من السفن وتحصنوا في القلعة. وبين الفينة والفينة كانوا يقومون بخرجات على أعداء الدين. وتواصلت هذه الهجمات على مدى شهر. وكان كثير من الجنود قد تماثلوا للشفاء في تلك الفترة وعاد الأوروبيون إلى مهاجمة القلعة وتواصلت المعركة أربعة أيام أظهر المدافعون عن القلعة خلالها أمثلة للصمود والرجولة، فلم تتمكن القوى الموحدة من احتلال القلعة إلا بعد أن قضوا على كل من فيها من المدافعين.

كانت تحركات الدول الأوروبية قد أثارت قلق الأتراك فاستعدوا للمعركة الفاصلة، وفي مايو من سنة 1560 اتجه أسطول من 120 سفينة بقيادة بيالي باشا نحو مالطا. وعند مشارف جوزو أنزل الأتراك قسماً من جنودهم فقبضوا على مجموعة كبيرة من الأسرى وحازوا غنائم كبيرة. وعرفوا من الأسرى بأن أسطول الدول الأوروبية المكون من 85 قطعة من بينها 49 من السفن الضخمة يقف عند سواحل جربة. فأرسلت سفينة إلى طرابلس لتنبىء درغوث بالاجتياح المشترك للجزيرة. وفي بداية مايو اقترب الأسطول التركي من تحصينات الجزيرة. ولما علم جان اندريا دوريا باقتراب ذلك الأسطول سارع إلى إخراج سفنه من الميناء لكي لا يجد نفسه محصوراً في ميناء ضيق بين الجزيرة واليابسة، ونشر أسطوله على هيئة نصف دائرة.

بدأ القتال ليل الـ 10 إلى الـ 11 من مايو وتواصل ثلاثة أيام بلياليها، وشحنت المنطقة بدخان البارود. وكانت الغلبة منذ البداية للأتراك. وانصدع النظام القتالي للأسطول الأوروبي إلى قسمين. فالقسم الأعظم من السفن راح يطلب النجاة بالفرار بينما حاولت أقلية أن تحتمي بنيران أسلحة القلعة إلا أن الغاليرات التركية الأوفر سرعة كانت تلحق بسفن الأوروبيين المهزومة ويبدأ القتال من جديد. وفي النتيجة سقطت 19 من سفن المسيحيين الكبرى بأيدي الأتراك ودمر قسم منها، وسقط مئات الجنود والبحارة في الأسر وقتل وجرح الكثيرون. ولم يتبق من الأسطول المسيحي الذي كان حتى بداية المعركة يشكل قوة مخيفة غير أشلاء هزيلة: 11 سفينة استترت تحت حماية أسلحة الشاطىء

وبضع من السفن أفلحت في المراوغة من المطاردة ومن بينها سفينتا قائد الأسطول ومساعده.

وفي الـ15 من مايو وصلت سفن درغوث باشا المكونة من 11 «غاليرية» إلى جربة. وقام بيالي باشا ودرغوث بإنزال الجنود على الجزيرة فطوقوا حامية القلعة المؤلفة من 10 آلاف مقاتل بقيادة دون الفيرو دي ساندي. ووجهت السفن الحربية باتجاه القلعة وأخذت الحلقة النارية المحيطة بالقلعة بالتقلص. غير أن المدافعين لم يكفوا عن خرجاتهم فكانوا يخربون تحصينات الأتراك ويقبضون على الأسرى ويدمرون القوى الحية. وقد أظهروا ضراوة خاصة في حماية منابع الماء الموجودة خارج القلعة. وقدمت سفن الدول الأوروبية مساعدة ملموسة للمدافعين إلا أن الجوع والأمراض وفقدان الأرواح خلال القتال أدت إلى تلاشي قواهم بسرعة. وفي الـ 29 من يوليو سنة 1560 وبعد 75 يوماً من الحصار سلمت القلعة دون أن يصلها المدد من مالطا أو من صقلية. ووقع أربعة آلاف من المحاربين في الأسر.

وفي ذلك الوقت قرر دوريا بعد أن جمّع بقايا الأسطول الناجي من حرب جربة، وبتحريض من المرشد الأكبر لهيئة فرسان مالطا، أن يحتل طرابلس. وكان قائد الأسطول المسيحي يقدّر أن سيكون بوسعه احتلال المدينة في غياب أسطول درغوث وخيالته، وكان من شأن ذلك الاحتلال أن يحوّل أنظار القوى التركية ويخفف بذلك من وضع المحاصرين في القلعة بجربة. وفي الـ 10 من أغسطس وجه دوريا سفنه إلى ميناء طرابلس في محاولة لاقتحامها بغتة، لكن الخطأ في التقدير كان السبب في أن السفن وجدت نفسها في تاجوراء وليس في طرابلس ثم هبت عاصفة بحرية ألقت بها نحو شواطىء لامبيدوزو وبانتيليريا.

خلال غياب درغوث باشا عن الإيالة انتفض أهالي تاجوراء ضد السلطة التركية وطلب درغوث من بيالي باشا أن يساعده وهو في طريقه إلى استامبول، في القضاء على المتمردين. وتطلب الأمر من بيالي باشا عدة أيام فقط ليجرد التاجوريين من أسلحتهم.

على الرغم من الهزيمة الساحقة التي لحقت بفيليب الثاني عند جربة، فإنه لم يتخل عن خططه في الشمال الأفريقي وظل يواصل استعدادته لتوجيه ضربة جديدة للإمبراطورية العثمانية ويتربص اللحظة المناسبة لذلك. وفي ذلك الوقت أخذ الصراع بين السلطان التركي وملك اسبانيا على الشمال الأفريقي يتخذ أساليب جديدة، وكان النشاط الفعال في البحر المتوسط لغاليرات فرسان منظمة مالطا المحمية من قبل الأسبان يضايق اتصالات الإمبراطورية العثمانية مع جزر بحر إيجة ومع ممتلكاتها في الشمال الأفريقي.

وفضلاً عن ذلك فإن «غاليريات» فرسان مالطا كثيراً ما كانت تغير على سواحل أفريقيا الشمالية فتنهب السكان وتسوق الأسرى. ففي نهاية 1561 نزل الفرسان في ميناء قصر أحمد فنهبوه واقتادوا 85 أسيراً وفي ربيع 1564 قامت مجموعة من «الغاليريات» المالطية السريعة بالاستيلاء على ثلاث سفن محملة بالذخائر والتموينات لدرغوث، وفي صيف ذلك العام جرى توقيف سفينة شحن تركية متجهة إلى البندقية ونهبها، ولم يستطع السلطان سليمان الأول القانوني، وهو الذي أُجلي الفرسان الصليبيون تحت إشرافه عن جزيرة رودوس، ثم عن طرابلس وضواحيها، أن يخفي قلقه من الأحداث العدوانية لفرسان مالطا.

ولكي يحمي السلطان إيالة طرابلس الغرب من تكرار هجمات الدول الأوروبية ومن الغارات التخريبية لقراصنة مالطا ويؤمن الاتصالات التجارية البحرية للإمبراطورية اتخذ قراره بالإستيلاء على مالطة. وتم لأجل ذلك إعداد أسطول عثماني بمجموع 200 سفينة [84، ص 153]. وفي الـ 23 من مايو سنة 1565 قام الأسطول التركي بقيادة بيالي باشا بإلقاء مراسيه أمام الشاطىء المالطي وأنزل قواته وبدأ حصار الجزيرة. وقام جان دي لاڤاليتا، المرشد الأكبر لفرسان مالطا، بالدفاع عن الجزيرة. وكانت التحصينات الأساسية لفرسان مالطا في القرن السادس عشر تتركز في الجزء الشمالي من الجزيرة المؤدي إلى ميناء مرسى علي. وعلى الشاطىء الشمالي الغربي من الميناء كانت تقوم قلعة سانت ايلمو التي تشرف على مدخل الخليج حيث كان مرفأ المالطيين. فالاستيلاء على تلك

المدينة ـ القلعة، وهي مفتاح الجزيرة، كان يعني الاستيلاء على مالطا بأسرها.

بدأ الأتراك هجومهم على قلعة سانت ايلمو حيث تحصن بضعة مئات من الفرسان جيدي التسليح، فأخذ هؤلاء يتصدون للهجمات المتكررة لجيش الأتراك المكون من 50 ألفاً من المحاصرين، وقد تعززوا بعد سبعة أيام بوصول درغوث بـ 15 سفينة و 1400 جندي ومد الأتراك مدافعهم الثقيلة وطوقوا القلعة، فقُطع المدافعون عن المؤخرة ويئسوا من وصول الإمدادات فكانوا يخوضون حربهم باستماتة ضد أعدائهم الذين كانوا يتساقطون بالمئات عند مداخل القلعة، وقد دفع الأتراك ثمناً غالياً للاستيلاء على سانت ايلمو (في 23 يونيو 1565) وخلال حصار حصن سانت ميكاييل على الشاطىء الشرقي من الخليج جرح درغوث باشا جرحاً قاتلاً في رأسه. وعلى الرغم من سقوط سانت ايلمو بأيدي الأتراك فإن جان دي لاڤاليتا[1] رفض الاستسلام.

واصل المالطيون دفاعهم في قلعتي سانت ميكاييل وسانت أنجلو المتبقيتين وعلى مدار الشهرين ونصف الشهر التاليين تواصلت هجمات الجيوش التركية على الحصون وفي ليل الـ 17 من سبتمبر كان على الجيش التركي المضمخ بالدماء أن يتراجع. فشحنت بقية الجنود على المراكب وسقط في الحرب الضارية 20 ألفاً من المقاتلين كما تكبد المالطيون أيضاً خسائر فادحة، فقد قتل 600 من الفرسان وسقط في الأسر 9 آلاف من الإيطاليين ومن المتطوعين المحليين. وبعد ذلك وعلى مدار سنوات طويلة، بقيت مالطا حتى 1798 المركز الرئيسي الذي ينطلق منه فرسان مالطا ـ الأعداء الألداء لشعوب أفريقيا الشمالية ـ ليقوموا بعمليات التخريب في المناطق الساحلية المأهولة.

أما المسرح الثاني للحرب التركية ـ الأسبانية المستعرة فكان في ذلك الوقت ـ تونس. فسكان تونس الذين كان يرأسهم ممثلو الطرق الصوفية ـ من الصلاّح وشيوخ القبائل، ظلوا يكافحون في وجه استقرار الأسبان بتونس وضد

(1) في العصر الحاضر تحمل اسمه تلك المدينة ـ عاصمة دولة مالطا.

ممثلهم حميدة المعروف أيضاً باسم «أحمد»، وكانوا يرون النجاة في نصرة إخوتهم في الدين، المسلمين من الدول الأخرى ولذلك رحبوا بوصول القوات الجزائرية إلى تونس في خمسة آلاف مقاتل و 6 آلاف مسلح من القبائل المحلية برئاسة علج علي، معاون درغوث المتوفَّى.

دارت المعركة بين الجيوش الجزائرية وجيوش حميدة المؤلفة من 30 ألف رجل في بجاية. وبعد أول اشتباك انتقل التونسيون إلى صف علج علي واضطر حميدة للجوء إلى حلق الواد، قلعة الأسبان المحصنة (لا ـ غوليت) ودخل الجنود الجزائريون تونس في أبريل سنة 1569 دون مقاومة الحامية المحلية. وبعد قليل من الوقت شغلت المناطق الساحلية والداخلية من تونس. إلا أن احتلال حلق الواد بدون دعم من البحر بدا أمراً مستحيلاً.

خلّف علج علي على مدينة تونس رمضان حاكماً وترك معه حامية من 3 آلاف مقاتل وقفل عائداً إلى الجزائر بهدف إعادة تنظيم الأسطول وإعداده لمهاجمة حلق الواد. وعند وصوله إلى الجزائر تم استدعاؤه إلى استامبول ليقف في وجه القوى المتحدة للرابطة المعادية للأتراك. وقد شكلت هذه الرابطة سنة 1570 بمبادرة من البابا بيوس الخامس وكانت تضم حكومة البابا واسبانيا والبندقية، وحاول البابا من خلال تجميعها أن يعرقل نشاطات الباب العالي الذي يتدخل تدخلاً أكثر فعالية في الشؤون الأوروبية ويدعم مواقعه في الشمال الأفريقي وعلى الطرق التجارية في البحر الأبيض المتوسط. وقد استغل البابا في الصراع ضد الإمبراطورية العثمانية عربدة التعصب الكاثوليكي في أسبانيا بمناسبة اضطرابات سني 1568 - 1570 جنوبي البلاد (في إمارة غرناطة السابقة) والتي أثارها التنصير القسري للمسلمين.

كان المفروض أن تسدد القوى الموحدة للرابطة المعادية للأتراك ضرباتها الأساسية ضد مركزي الإمبراطورية العثمانية في طرابلس والجزائر. بيد أن قواعد الأتراك كانت قد ترسخت هنا بشكل ملموس، واستقر الوضع على الأراضي التونسية التي كانت بمجموعها تقريباً باستثناء قلعة حلق الواد، تحت إشراف

الأتراك. وضُمت تونس الشمالية إلى الجزائر بفرمان خاص من طرف السلطان. فانقسمت تونس من الناحية الواقعية بين إيالتي الجزائر وطرابلس الغرب التركيتين يضاف إلى هذا أن البيلرباي الجزائري كان يصر على أن يضم إلى الجزائر أيضاً الجزء الأوسط والجنوبي من تونس بما في ذلك مدن القيروان، سوسة، صفاقس والمنستير؛ وكان العلماء وأعيان البلاد يؤيدونه في ذلك. وفي الوقت نفسه كان نائب السلطان في طرابلس الغرب يتطلع إلى أراضي تونس الشمالية. وقد تأجل البت النهائي في مسألة تونس بسبب ضرورات إعداد الجزائر وتونس وطرابلس الغرب للتصدي لهجوم الأرمادا البحرية للرابطة المعادية للأتراك.

إلا أن تعديلاً طرأ على مخططات الرابطة. فبإلحاح من حكومة البندقية والبابا بيوس الخامس تمت الموافقة على خطة الهجوم المباشر على الأسطول التركي. وقد عين دون خوان النمساوي، الأخ الأصغر لفيليب الثاني ملك اسبانيا، قائداً للأسطول الموحَّد، وبدأ الجانبان ـ الامبراطورية العثمانية والرابطة المعادية للأتراك ـ استعداداتهما للمعارك المقبلة. ولما كان الباب العالي يفترض أن تسدد الرابطة ضرباتها إلى تونس وطرابلس فقد تمت الاستعدادات هناك لصد هجوم السلطات المعادية. فجرى ترميم التحصينات، وحفرت الخنادق وأقيمت مستودعات الذخائر.

وفي أكتوبر سنة 1571 قام دون خوان النمساوي بمباغتة الأسطول التركي الذي يضم 264 قطعة تحمل 80 ألف جندي وبحار وألحق به هزيمة ساحقة.

كانت ضربة الأسطول التركي في ليبانتو أول مظهر خارجي لاضمحلال القوة العسكرية للامبراطورية العثمانية [36، ص 542]. إلا أن الإمبراطورية انتقلت في العام نفسه إلى الهجوم فاستولت على قبرص التي كانت تابعة للبندقية ثم في مايو سنة 1573 أغار الأسطول التركي بقيادة بيالي باشا وعلج علي على شطآن جمهورية البندقية وكان من نتائج ذلك تخريب القلاع ونهب المراكز الآهلة بالسكان. وقد ترك ذلك الهجوم أثراً قوياً على البندقية فانسحبت من الرابطة التي ما لبثت أن انهارت.

وبعد انهيار الرابطة المعادية للأتراك عادت اسبانيا إلى مخططات تدعيم مواقعها في أفريقيا الشمالية. وفي سبتمبر 1573 اتجه الأسطول الأسباني من مسينا نحو تونس وكان يضم 138 قطعة تحمل 13 ألف مقاتل إيطالي و 9 آلاف اسباني و 8 آلاف الماني [133، ص 245] وبأمر من فيليب الثاني كان على دون خوان أن يستولي على تونس ويعيد إليها حكم الحفصيين.

وفي أكتوبر سنة 1573 قام الأسبان بإنزال قواتهم في حلق الواد واحتلوا تونس دون مقاومة إذ انسحب الأتراك إلى القيروان وتوقفوا هناك بانتظار الإمدادات. وأعلن دون خوان تونس دولة مستقلة برئاسة أخ حميدة ـ مولاي محمد الذي كان في مسينا. وكان يجب أن تدار تونس باسم الملك الأسباني على أن توضع في الاعتبار العادات والتقاليد المحلية. وترك دون خوان في تونس 4 آلاف أسباني و 4 آلاف إيطالي وفي طريق العودة استولت جيوشه على بنزرت [133، ص 246].

لم يقبل السلطان مراد الثاني وحاشيته بالتسليم باحتلال تونس لأن الاعتماد على هذه المنطقة كان يمكّن الأسبان من وضع كل تجارة الإمبراطورية العثمانية في قبضة التوتر. ولهذا سارعت القيادة العسكرية التركية ببناء أسطول كبير، وفي مايو 1574 كان جاهزاً للانطلاق بقيادة سنان باشا وعلج علي، وكان في عداد 283 سفينة و 15 بارجة تحمل جميعاً حوالي الـ 40 ألف جندي وبحار، بينهم 7 آلاف من الإنكشارية و 7 آلاف من السباهيّة.

وفي يوليو 1574 اقترب الأسطول من شطآن تونس وحلق الواد. وكان السكان قد بدأوا قبل وصوله بتشديد صراعهم ضد الأسبان وممثليهم، وحققوا الانتصار تلو الانتصار فعند وصول الأتراك لم يكن الأسبان من الناحية الواقعية موجودين إلا خلف أسوار تحصيناتهم.

بدأ الأتراك عملياتهم العسكرية بحصار تونس، واشترك في الحرب التونسيون والجزائريون وجنود متطوعون من طرابلس الغرب ومصر. وتحمّلت

المدينة الحصار على مدى ستة أيام حتى إذ اقتنع الأسبان باستحالة الدفاع عنها وعن قلعتها انسحبوا إلى قلعة باب البحر، ففي تلك النقطة المحصنة والمجهزة من أجل الحصار الطويل الأمد ركز عدد كبير من الأسلحة والذخائر. وفي أغسطس سنة 1574 بدأ حصار حلق الواد ـ قلعة الأسبان الرئيسة في تونس. وتواصل ضرب القلعة 40 يوماً متصلة. وكانت خسائر الجانبين كبيرة فالأسبان بمفردهم خسروا 5 آلاف من القتلى وألفين من الجرحى وكان بين الأسلاب التي غنمها الأتراك 500 قطعة من السلاح أرسل 130 من بينها إلى استامبول. وتم القبض على مولاي محمد، سلطان تونس وعلى قائد القوى الاسبانية.

وبعد احتلال حلق الواد تبقى في أيدي الأسبان حصنان هما باب البحر وحصن شاكلي (سان جان). ولم يكن بالمقدور كسر المقاومة الخرافية للمحاصرين إلا بالحصار الطويل الأمد. وبعد سقوط هذين الحصنين الأسبانيين المهمّين في الشمال الأفريقي انتهت معركة تونس ووضعت حداً لأسرة الحفصيين والسيطرة الأسبانية في هذه البلاد. وقد تكبد الجانبان خسائر معتبرة. فالأسبان وحدهم خسروا 8 آلاف إذا ما أغفلنا العدد الكبير من أنصار مولاي محمد. أما الجيوش التركية ومعها قوات المتطوعين المسلمة من التونسيين والطرابلسيين والجزائريين فقد خسروا في حربهم مع الأسبان 10 آلاف إنسان.

وهكذا استطاع الأتراك، باستخدامهم لنضال الأهالي المحليين ضد سيطرة الأسبان، أن يوسعوا بصورة معتبرة حدود ممتلكاتهم فوق الشمال الإفريقي. وأدى حصول تركيا على الأراضي الجديدة إلى إضعاف اسبانيا التي أخذت تعاني من المتاعب الاقتصادية الملموسة بعد أن عانت سلسلة من الهزائم الكبرى. وبعد هزيمتها في تونس لم يبق لها نقاط ارتكاز في أفريقيا الشمالية إلا في مليلة، مرسى الكبير ووهران. وفي سنة 1581 صرف فيليب الثاني النظر نهائياً عن الثأر في أفريقيا الشمالية ووقع الصلح مع السلطان مراد الثاني.

إلا أن الانتصار على اسبانيا لم يوقف عمليات انهيار الامبراطورية العثمانية والذي كان قد بدأ. فبعد هزيمة الأسطول التركي في ليبانتو بدأت الإمبراطورية

أزمة اقتصادية واجتماعية ـ وسياسية طويلة. وفي السبعينات والتسعينات من القرن السادس عشر بدأت في أراضي الإمبراطورية العثمانية سلسلة من انتفاضات الفلاحين التي أثارها تزايد الضرائب الحكومية والاستنزاف الإقطاعي.

في عهد السلطان مراد الثاني تم إبطال الوضع الخاص للممتلكات الإمبراطورية العثمانية في الشمال الأفريقي (أو ما كان يسميها الأوروبيون أراضي بربريا)، فأزيل لقب بيلرباي الذي كان قد أسبغه السلطان سليم الأول لأول مرة على خير الدين بربروسا، عاهل الجزائر. وفي سنة 1587 حولت الجزائر وتونس وطرابلس الغرب إلى مقاطعات اعتيادية من مقاطعات الإمبراطورية العثمانية، إيالات تدار بصورة دورية من قبل باشوات، نواب للسلطان، يجري استبدالهم بصفة دورية.

وبعد الاستيلاء على طرابلس الغرب سنة 1551 كان نواب السلطان في هذه الإيالة ـ مراد آغا ودرغوث باشا وغيرهما ـ منشغلين على الأغلب بالعمليات العسكرية وباستنزاف الضرائب من السكان، ولم يكونوا يولون أدنى عناية لتطور التجارة أو الحرف أو رفع المستوى الزراعي. وبكل إثبات وصف ك. ماركس وف. إنجلز النظام التركي بنظام «المحتلين العسكريين» [2، ص 35] الذين لا يهدفون إلى تنظيم الانتاج بل تقتصر غايتهم على نهب الرعية المطوّعة. وقد كتب المؤرخ المصري محمد أنيس في معرض إيضاحه لمهام الأتراك في بلدان الشرق العربي في تلك المرحلة بأنها تتكون من ثلاث نقاط أساسية. حماية الإيالة والإغارة على الجيران، ضمان الأمن في البلاد، وتحصيل الضرائب. أما ما تبقى فلم يدخل في نطاق اهتماماتهم. فالترك لم يتعرّضوا للمؤسسات التقليدية للقبائل العربية والعربية ـ البربرية بما فيها من بناء وتنظيم عرقي ـ قبلي، وتجنبوا التدخل في النزاعات ما بين القبائل وحاولوا أن يستميلوا رؤساء القبائل وشيوخها وأعيان المدن والمناطق المأهولة. وكان الهدف من مثل هذه السياسة ضمان ولاء السكان للامبراطورية العثمانية ولنائب السلطان.

إلا أن إقرار الهدوء في الشمال الإفريقي، ووقف الحروب المتواصلة مع

الأسبان الذين ظلوا مسيطرين هنا ما يزيد عن الأربعين سنة، وبعض الاستقرار في الوضع ـ قد أدى بمجموعه إلى انتعاش الاقتصاد في طرابلس الغرب، ومن ذلك بالدرجة الأولى إحياء تجارة العبور في طرابلس، فقد كانت طرابلس، حسب وصف المؤلفين العرب والأوروبيين، واحدة من أهم مدن الشمال الأفريقي في ذلك الوقت، وكانت تثير الإعجاب بمينائها المحصَّن ومبانيها الجميلة وأسوار قلاعها. فقد كتب الرحالة التونسي أبو محمد بن محمد بن أحمد التجاني الذي قام برحلة في الشمال الأفريقي بين 1306 - 1308 يقول: «ولما توجهنا إلى طرابلس، وأشرفنا عليها كاد بياضها مع شعاع الشمس يعشي الأبصار. . . ورأيت شوارعها فلم أر أكثر منها نظافة ولا أحسن اتساعاً واستقامة وذلك أن أكثرها تخترق المدينة طولاً وعرضاً من أولها إلى آخرها، على هيئة شطرنجية، فالماشي يمشي بها مشي الرخ خلالها» [أخذ المقتطف من 110، ص 26 - 27].

وبعد مائتي سنة، أي سنة 1510 ذكر بيدرو ناڤارو، قائد الجيوش الأسبانية في تقرير له لنائب ملك صقلية إن هذه المدينة أكبر مما يمكن أن يتصور وإن من سبق وتكلموا عنها وتغنوا بجمالها وعظمتها ما قالوا إلا الحقيقة. فبين المدن التي سبق لناڤارو أنه رآها لم يجد مدينة «تضاهيها سواء في تحصيناتها أو في نظافتها» [أخذ المقتطف من 110، ص 27].

وتكمل ملاحظات الأسباني باتيستينو دي تونسيس، المشارك في الحملة العسكرية للاستيلاء على طرابلس، صورة المدينة. فالمدينة، وفقاً لشهادته، كانت تتموضع فوق سهل شبيه بالمربع محاط بالأسوار التي تمتد ما يزيد عن الميل. وبين سوري القلعة ثمت خنادق ضيقة وعميقة. والسور الأول ـ منخفض، أما الثاني فمرتفع وعريض ومدعم بالحصون وكان للمدينة التي يغسلها البحر من جهات ثلاث ميناء يتسع لـ 400 سفينة ومركب ويفترض أن عدد السكان هنا كان يزيد عن 10 آلاف وهم في الأساس من العرب وبعض اليهود [84، ص 110, 20 ص 32 - 38].

ويفسر ازدهار طرابلس على مدى القرون كونها نقطة إعادة تصدير في طرق

التجارة التي تصل الشرق بالغرب فإليها ينتهي طريق القوافل الذي يخترق الصحراء ويمتد عبر غدامس، غات ومرزق ويتواصل بعد ذلك جنوباً إلى بحيرة تشاد. فالمصدر الرئيس وأساس وجود سكان المدينة كان التجارة عبر الصحراء والتجارة بين الشرق والغرب. فالقوافل والسفن المتوالية كانت توصل إليها مختلف البضائع، وفيها، كما في غيرها من مدن الشمال الأفريقي كان كل من القرصان وتاجر العبيد يعد شخصية نموذجية، شأنه شأن التاجر والحرفي. وفي سنوات السيطرة الأسبانية واحتلال فرسان مالطا تقلص دور طرابلس وأهميتها في التجارة بالواسطة. أما في عهد مراد آغا، أول نائب في إيالة طرابلس الغرب، فقد بدأ السكان يعودون إلى المدينة فانتعشت التجارة والإنتاج الحرفي وأعيدت الآبار ومنشآت الري ويبدىء باستثمار الحقول التي هجرت خلال سنيّ الحرب.

وكان مستوى التطور الاقتصادي للبلاد منخفضاً جداً. وبقي العمل الأساسي للسكان ـ الرعي المتنقل ونصف المتنقل فوق الأراضي الواسعة بالإضافة إلى العمل الزراعي في الواحات وفوق الشريط الساحلي. أما الحفاظ الظاهري على التقاليد العرقية ـ القبلية فكان يخبىء وراءه تطور الإقطاع والعلاقات الطبقية.

أما الذين يقع عليهم عبء المعاناة الأصعب فهم فلاحو الأرض ورعاة الماشية في الجزء الساحلي من الإيالة، ممن كانوا يتعرضون للاستغلال البشع من طرف القبائل المتميّزة ـ المحاميد، أولاد سليمان وغيرها، وللفروض الضرائبية التي لا نهاية لها من طرف الموظفين الأتراك، وللهجمات التخريبية من طرف فرسان مالطا.

إن ضرورات الدفاع عن الإيالة من هجمات القراصنة والدول الأوروبية وضمان الأمن الداخلي قد دفعت بمراد باشا إلى الإسراع في حينه بتشكيل الإدارة والقوات المسلحة. وقد ساعد على إنجاز ذلك تغير الأوضاع في البلاد بسبب قرار الإمبراطورية العثمانية الاستيلاء على تونس من جهة طرابلس الغرب. ولتحقيق الأهداف التوسعية وترسيخ سيطرة نائب السلطان في إيالة طرابلس

الغرب تم إحداث نظام إنكشاري (أوجاق) قسم إلى فرق (أورطات) عدد كل منها 100 شخص. وقسمت الفرق إلى مجموعات (اوضه) يتراوح عدد الواحدة منها بين 12 - 20 شخصاً. ولكي يقوم الإنكشارية الأفراد (يولداشي) باختيار قادتهم - الدايات كانوا يطبقون قواعد صارمة. فكان يمكنهم أن يتدرجوا في سلم الخدمة حتى وظيفة قائد أعلى لأوجاق آغا، وكانت أول وأدنى رتبة ضابط هي رتبة «داي» ثم صار هذا اللقب يطلق فيما بعد على الضابط الذي يسلّم المرتبات للإنكشارية، ويليه في المرتبة «الأوضاباشي» و«البولوكباشي» ومجموع هيئة قيادة أوجاق الإنكشارية كان يشكل الديوان برئاسة الآغا الذي كان يمثل جهازاً عسكرياً جماعياً. وكان يدخل في الديوان نائب الآغا ومساعدوه وصغار القادة (الشوّاش) وأهم مهماته الدفاع عن المصالح المشتركة للإنكشارية والنظر في الأمور العسكرية وشؤون التموين والذخيرة. وبالإضافة إلى ديوانها الخاص كانت هيئة القيادة العليا تمثّل أيضاً في ديوان نائب السلطان في إيالة طرابلس الغرب. وعلى نحو ما كان الأمر في مختلف المناطق الأخرى من الامبراطورية العثمانية، كان الإنكشاريون في طرابلس الغرب يتمتعون بوضع متميز على الحساب الكامل للحكومة التركية. فبالإضافة إلى المواد الغذائية والملابس صاروا يتقاضون مرتبات دورية مرتفعة إلى حد ما وكان الإنكشارية في بداية عهدهم يعيشون في الإيالة داخل الثكنات أو في منازل منفصلة ثم سمح لهم طبقاً لقرار خاص أصدره السلطان سليمان الأول بممارسة الحرف والتجارة والزواج من النساء المحليات.
ولم يكونوا يخضعون للمحاكم المحلية فكان رؤساء القطع أو الجماعات هم الذين يوقعون عليهم القصاص فيعاقبون على جرائمهم بالجلد أو يزج بهم في السجون بل وكانوا يطبقون عليهم عقوبة الإعدام سراً لكي يخنقوا صوت التمرد.
وعلى الرغم من الإجراءات القمعية القاسية فإن مظاهر الخروج على النظام صارت أكثر حدوثاً. وساعد على ذلك أن العمل في الحرف والتجارة خلال فترات الراحة كان يصرف الإنكشاريين عن العمل العسكري ويهبط بقدراتهم القتالية والانضباطية.

كان الإنكشارية يجندون في العادة من الأناضول ـ القسم الأساسي للإمبراطورية العثمانية، إلا أن بعضهم يؤخذون من الأسر المسيحية في الليبانتو[1]، ويخضعون منذ نعومة أظفارهم لتدريب عسكري قاس وللتربية بروح التعصب الإسلامي. وكان من صفاتهم الجرأة والحزم في العمليات العسكرية والبطش والقسوة على العدو.

أما القوة الضاربة الثانية في الإيالة فكانت الأسطول الذي بدىء بتشكيله على أساس السفن التي جاء عليها درغوث من استامبول إلى طرابلس الغرب نائباً عن السلطان. ويعد درغوث باشا بحق مؤسس الأسطول الطرابلسي الذي أصبح خلال عهده قوة ضاربة رهيبة في الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط. وكان عدد السفن يتزايد باستمرار على أساس بناء الجديد منها أو الاستيلاء على سفن الأعداء. وكانت تبني في طرابلس الغاليرات السريعة والغليونات وغيرها من السفن الصغيرة. وقد أولي بناء السفن أهمية كبرى في عهد درغوث. أما النقص في أخشاب البناء وغيرها من المواد والتجهيزات فكان يعوض بالاستيراد من أوروبا ومن جزر بحر ايجة.

وبالإضافة إلى الأسطول الذي كان برئاسة نائب السلطان كانت هناك سفن منفصلة تعود ملكيتها للأفراد وتتخذ قاعدتها في ميناء طرابلس وكان ربابنتها يخرجون بها على مسؤولية أصحابها ويمارسون أعمال القرصنة، ولم يكن نائب السلطان يتدخل في نشاطاتها ما لم تتعارض ومصالحه.

كانت القيادة التركية تساعد على إنشاء الأسطول الطرابلسي وتحتسبه لأهدافها التوسعية. فقد ساهم في ما بعد في عدد من العمليات البحرية بصورة فردية أو بالاشتراك مع الأسطول التركي، وكانت سفن الأسطول الطرابلسي تقوم بغاراتها على الشاطىء الشرقي من اسبانيا والمناطق الساحلية من الدول الإيطالية بهدف الحصول على الغنائم الثمينة وعلى الأسرى لتحصيل الفدية عنهم أو

(1) التسمية المشتركة لدول شرقي المتوسط ـ سوريا، لبنان، مصر، تركيا، اليونان، قبرص وغيرها.

استرقاقهم. فكان الريّاس الذين لا يعرفون الخوف ـ وهم قباطنة سفن درغوث للقرصنة يطاردون فوق غاليراتهم الخفيفة سفن أسبانيا الثقيلة والبطيئة الحركة وينقضون عليها بالأيدي ويأسرون طواقمها ويستولون على حمولاتها. فكانت عمليات الأسطول الطرابلسي تضعف العدو المباشر الإمبراطورية العثمانية ـ اسبانيا وبدعم من الأسطول العثماني صار درغوث باشا سيد الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط يضاف إلى هذا أن الاستيلاء على السفن والبضائع والبشر كان يعود بالإثراء على الرياس وعلى المقربين منهم. وفي حالات اشتراك أسطول إيالة طرابلس الغرب في العمليات البحرية إلى جانب الأسطول التركي كان نائب السلطان في الإيالة يتلقى من الحكومة العثمانية الذخيرة والمعدات بل والتموينات الغذائية في سنوات الجفاف.

ولا بد من الإشارة إلى مهمة أخرى للأسطول الطرابلسي وهي لا تقل أهمية بالنسبة للإيالة ـ ألا وهي حماية البلاد من هجمات السفن الأخرى المعادية سواء من طرف الأوروبيين أو المسلمين.

وكما هو الأمر في جميع بلدان الشمال الإفريقي كانت إيالة طرابلس الغرب تشهد التنامي المطّرد لدور طائفة الريّاس، تلك الفئة المتميّزة التي كان لها حق المشاركة في اقتسام الغنائم بعد غزوات القرصنة وكان التوزيع يتم بعد أن يقتطع جزء معين للسلطان، قائد الجيش والأسطول.

أما طواقم سفن القرصنة العائدة ليس فقط إلى نائب السلطان في الإيالة بل وللأفراد فكانت من بين المتطوعين وأغلبهم من الأتراك ومن المشارقة المسلمين والمشارقة المسيحيين «المستجدين على الإسلام». وكانت الأقلية من العرب. وقد استخدم العبيد المسيحيون مجذّفين على هذه السفن يعملون تحت الرقابة التي لا تكل للمشرفين. وعلى الرغم من أن غزوات درغوث قد تمت تحت راية الكفاح ضد العالم النصراني وباسم الدفاع عن المسلمين فإن اهتمام الرياس بالغنيمة الأوفر كان أكبر من اهتمامهم بـ «الجهاد المقدس ضد الكفار».

عادت المشاركة في الحرب البحرية بغنائم كبيرة على طرابلس الغرب. وهذه العوائد أعطت إلى حد ما دفعاً لتطوير التجارة والأعمال الحرفية، وصار يشارك في اقتسام غنيمة القرصنة كل من الإنكشارية والتجار الذين يقومون بتمويل «الغاليرات» و «البريجانتينات» ويزودون الأطقم بالمؤن. ومن خلال إجراء الحرب البحرية الناشطة ضد إسبانيا شَرَع درغوث باشا بتدعيم طرابلس التي كانت القاعدة الرئيسية لمهاجمة السفن الأسبانية. وبلغ من ضخامة عوائد الاستيلاء على السفن الأسبانية أن ظهرت لدى درغوث إمكانية الإنفاق على قوات كبرى في معايير ذلك الوقت. فقد كان تحت قيادته في ذلك الحين 1100 جندي من بينهم 500 سباهي (خيَّال) و 600 إنكشاري هذا غير ما كان لديه من الحاميات الصغيرة الموزعة في جميع أنحاء الولاية [84، ص 152] وبالإضافة إلى ذلك كان لديه 70 مدفعاً على اليابسة موزعة على أبراج القلاع والحصون وعدد مماثل موزع على «الغاليرات» وغيرها من سفن الأسطول الطرابلسي.

وساعدت عائدات القرصنة على تضخيم أعداد الفئة العليا في طرابلس من بين القادمين من دول المشرق ممن حصلوا على أكبر قدر من الامتيازات من السلطان. وصاروا يضاعفون من تدعيم مراكزهم ويضعون أنفسهم في مواجهة الجمهور الأعظم من السكان.

كان للدايات والإنكشارية نفوذهم على الجهاز العسكري ـ السياسي في البلاد ـ وهو الديوان، الذي يضم كبار قادة الجيش وكبار العلماء، وبمساعدة هذه الهيئة الاستشارية التي تناقش فيها القضايا الهامة لحياة البلاد، كان نائب السلطان يحكم الإيالة. وله الكلمة الفصل في ذلك، غير أن هذا الوضع لم يدم طويلاً. فبعد مراد آغا ودرغوث باشا تنامى دور الأوجاق الإنكشارية وطائفات الرياس وصاروا يملون إرادتهم على نائب السلطان الذي صار دوره مع الزمن اسمياً فقط.

في عهد درغوث باشا اكتمل التقسيم الإداري الذي بدىء به في زمن مراد

آغا للإيالة. ومن الناحية الشكلية كانت سلطة الأتراك تسري على فزان أيضاً وبرقة. فحتى الاحتلال التركي لطرابلس كانت أراضي فزان تدخل في نطاق سلطنة مستقلة تحكمها أسرة أولاد محمد. وقد وسع السلطان منتصر بن محمد أراضيه على حساب الجزء الجنوبي من طرابلس الغرب والأراضي الممتدة إلى الشرق حتى سوكنة وبعد إخضاع السلطنة ترك الأتراك الأسرة الحاكمة في السلطنة ملزمين سلطانها بدفع إتاوة سنوية.

أما في برقة فتواصل نفوذ القبائل البدوية ونصف البدوية، والتي كانت طوراً تتكتل في اتحادات أو تتفرق وتصطرع فيما بينها بصورة دائمة. وبعد استيلاء الأتراك على طرابلس الغرب تركوا السلطة في برقة في أيدي الشيوخ ورؤساء القبائل الذين كانوا هناك قبل وصولهم.

ومن الناحية الشكلية تم تقسيم إيالة طرابلس الغرب وفق نموذج جميع المقاطعات التركية إلى ثلاث مقاطعات (سناجق)، هي طرابلس، مصراتة وبنغازي. وجرى تقسيم كل مقاطعة إلى أقضية، جزّئت بدورها إلى نواح (19، ص 27) وتركزت في المقاطعات والأقضية الكبرى والنقاط الاستراتيجية حاميات صغيرة من الإنكشارية كان مهامها حفظ الأمن وجمع الضرائب. وهذه الحاميات التركية الموضوعة على مسافات معتبرة من بعضها كانت الحاكمة المطلقة التصرف في مواضعها. أما الاتصال بنائب السلطان في الولاية فكان يتم بطريقة بعيدة عن التنظيم وكانت الجمال وسائل الاتصال ونادراً ما كانت تستخدم الخيول.

وإذا كانت الإدارة في الجزائر بأيدي الأتراك فقد أبقي في طرابلس الغرب على الحكام السابقين. وحتى في حالات تعيين الموظفين الجدد كان يفضل اختيارهم من بين الأهالي، وبمثل هذه الإدارة الخارجة عن الرقابة وضعت البلاد تحت تصرف السلطان والمقربين إليه من الإنكشارية والرياس. وكان الابتزاز والنهب في إيالة طرابلس الغرب أكثر وضوحاً وقد ذكر عزيز سامح «أن طرابلس الغرب بالنسبة إلى تونس والجزائر بلاد فقيرة والأراضي التي تزرع وتحصد

قليلة، وكانت القواعد التي وضعتها الحكومة هناك لجباية الضرائب هي نفس تلك التي في الولايات الأخرى» [133، ص 91].

كان الإنكشارية يتوجهون مرتين في السنة لجمع الضرائب. وعندما ترفض القبيلة دفع ما عليها توجه إلى أراضيها فرقة كبيرة من الإنكشارية تقوم بانتزاع كل شيء ـ الماشية والأمتعة ذات القيمة والنقود. وعند العودة من أمثال هذه الغزوات النهبية كان الإنكشارية يجبرون الأهالي «المطوَّعين» على أن يشتروا الأمتعة المنهوبة والمواد الغذائية والمواشي. ويتم الاستحواذ على الأموال المغتصبة بهذه الطريقة على أساس أنه تم الحصول عليها بحق السيف أي أنها أخذت أثناء القتال.

وأدى الوضع الاقتصادي المتدهور للامبراطورية العثمانية إلى التوقف عن دفع المرتبات على مدار شهور عديدة للإدارة التركية بما في ذلك الإنكشاريين. وهذا ما كان يضاعف من مضايقاتهم وسوء مسلكهم. ويقدم عزيز سامح وثيقة طريفة للسلطات المركزية موجهة إلى نائب السلطان في إيالة طرابلس الغرب جاء فيها إن الماشية والأمتعة ينبغي أن تصادر من أولئك الذين يرفضون دفع الضرائب أما الأموال التي يتم الحصول عليها من البيع فتوزع على الأساس التالي: ثلث لنائب السلطان والإنكشارية وثلثان يرسلان للخزينة العامة؛ وتظهر هذه الوثيقة بوضوح كيف كان الأتراك يضفون الصبغة القانونية على ظلمهم للسكان.

كما أن نظام إحالة الإنكشارية على المعاش كان يدفعهم لإساءة مسلكهم، ذلك أنه كان يحق للإنكشاريين الأنفار وفقاً لقانون تشكيلات الإنكشارية أن يترقوا وفقاً لسنوات الخدمة إلى مراتب عليا تصل إلى لقب آغا. وقد درجوا في طرابلس الغرب على أن يبقى الآغا في مركزه سنة واحدة يحل محله بعدها نائبه بينما يغدو هو آغا شرفيا (منصول آغا)، وقد توصل الإنكشارية مدفوعين بشهوة الإثراء، إلى استبدال رئيس الإنكشارية كل شهر وهو ما أعطى الإمكانية لكل آغا في التوصل بطريقة أسرع إلى الإثراء منطلقاً من ذلك المنصب.

فالاستبدال الدائم للرؤساء لم يلحق الضرر فقط بالانضباط وبالإعداد العسكري للإنكشارية بل وكان إجراء استنزافياً لخزينة الإيالة أيضاً. ففيما بعد نقل الإنكشارية إلى أيديهم وبصورة كاملة خزينة نائب السلطان أيضاً. فقد ورد في وثيقة صادرة عن الديوان الهمايوني سنة 1586 أن مجموعة من الإنكشاريين عينوا شخصاً من بينهم خازناً وصار يتصرف باسمهم في أموال إيالة طرابلس الغرب. وسرى استهتار الإنكشارية حتى على حماية المجرمين الذين تحكم السلطات المركزية عليهم بالأشغال الشاقة فكانوا يطلقون سراحهم على هواهم.

أما في ميدان إساءة استخدام السلطة ونهب السكان فإن الإنكشارية لم يتأخروا في ذلك عن نواب السلطان الذين كانوا يعمدون بالتهديد بالسجن وبالتعذيب لابتزاز الأموال من الميسورين والأعيان في طرابلس الغرب. وقد كتب عزيز سامح في إشارته إلى ظلم السلطات فقال: «إنهم عموماً، من أمير الأمراء إلى الجندي العادي، مشتركون سواسية في المساوىء» [133، ص 100].

إن الوضع الاقتصادي الصعب، وغياب ضمانات سلامة النفس والأموال أثارت حنق السكان وتحركاتهم في مختلف أرجاء الإمبراطورية العثمانية. واستغل هذه الحالة في طرابلس الغرب الأسبان الذين كانوا في حالة حرب مع الباب العالي.

في العمليات التخريبية ـ التجسس وتأليب الأهالي ضد الأتراك ـ كثيراً ما كان الأسبان يستخدمون المستجدين على الإسلام. ولكي تحمي الحكومة التركية السكان من أي نوع من التجنيد للأجانب أصدرت سنة 1565 فرماناً يحظر دخول الأجانب والمسلمين الشيعة إلى الإيالة. وتضمن الفرمان أيضاً تحذيرات تتعلق بالتزام أقصى درجات التيقظ وإنزال العقوبة بمروجي الإشاعات.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات وأشباهها فإن أنصار الأسبان ظلوا يمارسون نشاطهم التخريبي مستغلين في ذلك سخط الأهالي على تصرفات الإنكشارية والرياس. وفي سنة 1567 انتفض أهالي تاجوراء وتاورغاء ضد

الإنكشارية وضد الحاميات الموضوعة هناك فقضي على الانتفاضة بوحشية وكان على السكان المتبقين أن يدفعوا 3 آلاف دوقة [84، ص 156].

وتخوفاً من وقوع اضطرابات جديدة ضد السيطرة التركية في إيالة طرابلس الغرب وخاصة بعد هزيمة ليبانتو عمدت الحكومة التركية إلى تطبيق عدد من الإجراءات للحد من سوء تصرفات الحكام نحو الأهالي، بيد أن سوء التصرف والسرقات كانت تتزايد بنسبة تناقص واردات القرصنة. وقد تميّز جعفر باشا، الذي عين نائباً على طرابلس محل علج علي سنة 1568، بإساءة استخدامه للسلطة وبالارتشاء وابتزاز الأموال.

وفي عهد جعفر باشا بدأ سكان جربة يهجرون أراضيهم تحت وطأة الضرائب المرهقة. أما في طرابلس الغرب فكان السكان في حركة تشرد دائمة. وبين [1574 - 1575]. اشتعلت ثورة في غريان بقيادة من يسمى بالحجّاج وتم إخمادها بصعوبة [99، ص 143]

قام السلطان سليم الثاني بعزل جعفر من منصبه آخذاً بعين الاعتبار الوضع المتوتر، وتم تشكيل لجنة خاصة للبحث في سوء استخدامه للسلطة وكانت برئاسة مصطفى باشا الذي أصبح فيما بعد نائب السلطان هناك. وكان من مهامه البحث في هذه القضية وإنزال العقوبة بالجاني وإعادة الأموال المنهوبة إلى أصحابها. وعلى الرغم من ثبوت جريمة جعفر فقد طويت القضية بسرعة وتواصل النهب والابتزاز بعد وفاته. أما أحجام هذه السرقات فيمكن الحكم عليها بمقدار ما نهبه رمضان باشا، نائب السلطان في الإيالة والذي احتل منصبه سنة 1582 ثم قتله الإنكشاريون بعد سنتين على أثر القضاء غير الناجح على ثورة القبائل في الجبل الغربي. وقامت زوجة الحاكم القتيل عند عودتها إلى استامبول بإخراج كل الثروات التي انتهبها زوجها فكانت 800 ألف سكودو و 400 عبد مسيحي و 400 جارية [84ص 158].

وعلى هذا ففي المرحلة الأولى من احتلال الأتراك لطرابلس الغرب كان

لنواب السلطان سلطة ملموسة على الإيالة بما في ذلك الجيش والأسطول. إلا أن الإنكشارية تغدو مع الزمن القوة التي أخذت تلعب الدور الأكبر في إدارة البلاد. فنواب السلطان الذين يرسلون من استامبول لم يعودوا يتمتعون بهيبة في البلاد بل وراح من لم يرق منهم للإنكشارية ضحية للتصفية الجسدية كما حدث لرمضان باشا.

وفي معرض وصف هذه المرحلة يشير ابن غلبون بكل انصاف إلى أن الجيش صارت له الأولوية في إدارة البلاد، يضاف إلى هذا أن استبداد الإدارة التركية وفسادها أديا إلى قيام الثورات والاضطرابات المتواصلة بين السكان. وأدى ذلك كله إلى وضع البلاد في توتر دائم. وقد استغل المرابطون السخط المسيطر في الإيالة فوقفوا على رأس المتمردين. ولم يتأخر عنهم الإقطاعيون المحليون الذين كانوا يسعون إلى تحقيق أهداف سياسية ويتطلعون إلى إخضاع القبائل المجاورة.

أما أعظم تحرك لسكان الإيالة تحت قيادة المرابطين فكان حركة العالم و «الشيخ» يحيى بن يحيي السويدي وليد المغرب [99، ص 145] وكان قد حل في بداية ثمانينيّات القرن الـ 16 بتاجوراء التي كانت على مدار تلك الفترة بؤرة النضال الشعبي ضد الغزاة الأجانب. وهناك أخذ ينشر دعوته على أنه المهدي المنتظر الذي ظهر لتحرير أهل طرابلس الغرب من جور الحكام الأتراك والإنكشارية وتسلّطهم. والتف حوله سكان الولاية الساخطون على الظلم.

وفي سنة 1587 قام الإنكشارية بمذبحة للحجّاج المتجهين إلى مكة وثار سكان تاجوراء بسبب الحادث، وكان يحيى بن يحيى على رأس الثائرين. وانتظمت في مختلف المناطق فصائل النضال ضد الإنكشارية. وتم تدمير القوات التي وجهها مصطفى باشا إلى منطقة مسلاته [99، ص 145] وفتحت الطريق أمام الثوار فسارع مصطفى باشا إلى طلب العون من باشا تونس ووعده لقاء ذلك بالتنازل عن جربة التي كان الصراع متصلاً بين الإيالتين بسببها.

وفي ذلك الوقت كان نطاق الثورة في اتساع. وعبّر سكان المناطق الجبلية في الجبل الغربي وبنغازي ودرنة عن تأييدهم ليحيى بن يحيى. واتجهت فصائل الثوار المسلحة نحو طرابلس. وحطمت عند مشارفها عدداً من الحاميات الصغيرة. وقامت القوات الموحدة بقيادة معاون يحيى بن يحيى لمحاصرة طرابلس. واستطاع الثوار أن يقتحموا البوابات المحصنة وأن يسيطروا على المدينة. بيد أن الإنكشاريين الذين احتموا بقلعة المدينة أبدوا مقاومة عنيفة وصاروا يقومون بخرجات بين حين وآخر.

وفي ذلك الوقت اتجه يحيى بن يحيى إلى جربة لتحريض أهاليها ضد الاستبداد التركي، واتصل، فضلاً عن ذلك، بالمرشد الأكبر لهيئة فرسان مالطا ووجه إليه موفديه بطلب تقديم المساعدة على طرد الأتراك من منطقة الشمال الإفريقي. وطلب أن يوجّه إليه بالدرجة الأول المدفعية والذخائر والمتخصصين في القذائف، ذلك أن احتلال القلعة كان مستحيلاً بدون المدفعية ولم يكن المحاصرون بقادرين على احتساب حصار طويل الأمد ما دام الإنكشارية المحاصرون داخل القلعة قد أنفذوا رسلهم إلى السلطان.

ولم يتلكأ المرشد الأعظم لهيئة الفرسان في الرد على طلب يحيى بن يحيى. فقد شحن الأسلحة والعتاد على الغاليرات بقيادة الأميرال خومويس. وبعد فترة قصيرة أنزلت المعدات وبعض المدفعيين على الساحل غربي طرابلس. وأثارت نجاحات يحيى بن يحيى قلق السلطان مراد الثالث، فقد كان يدرك أن انتصار الثوار من شأنه أن يهيء الشروط لإخراج الجيوش التركية من تلك المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية، ثم أن ذلك الانتصار الذي يزعزع هيبة السلطان كخليفة للمسلمين يمكنه أن يؤثر على الممتلكات الأخرى للامبراطورية العثمانية في أفريقيا الشمالية. وانطلاقاً من هذا كله أصدر أمره بالتجهيز العاجل لحملة عسكرية على طرابلس. إلاّ أن حلول الشتاء أرجأ انطلاق السفن حتى حلول فصل الربيع.

وبالإضافة إلى إعداد القوة العسكرية لضرب المتمردين اتخذت الإجراءات لضرب وحدة المتمردين عن طريق استخدام التناقضات بين يحيى بن يحيى ومقربيه ثم ضمن القبائل التي انضمت إلى الحركة. وفي نهاية 1587 أصدر مراد الثالث نداء إلى المسلمين يتضمن دعوة المتمردين إلى الانفضاض على المدعي الدجال والانصراف عن دعوته والالتفاف حول رؤسائهم، والقضاء بالتعاون مع النائب مصطفى باشا على دعوات مؤيدي يحيى بن يحيى.

وترك نداء الخليفة السلطان أثراً كبيراً على المتمردين. فقد اقتنعوا، خلال حياتهم اليومية، أكثر من مرة، بأن يحيى بن يحيى يبتعد عن وعوده بتصفية جور الأتراك ونشر العدالة الشاملة. فبعد تحقيق أول الانتصارات على الإنكشارية انصرف وحاشيته إلى حياة الترف وتجددت الضرائب التي كان أصحابه يجبونها بنفس الغيرة الإنكشارية. وهكذا فإن الاستياء المتفاقم من مسلك يحيى بن يحيى والنزاعات بين مقربيه أدت بمجموعها إلى فشل حصار طرابلس.

وفي ربيع سنة 1589 أطل على طرابلس الأسطول التركي المكون من 50 قطعة [133، ص 103] وفي الوقت نفسه وصلت التعزيزات من تونس والجزائر وعيّن جعفر باشا قائداً للقوات الموحدة.

وفقاً لوثيقة من أرشيف الهيئة المالطية تعود إلى الـ 28 من أغسطس سنة 1589 وجه إلى أراضي طرابلس الغرب الفارس المالطي كارلو ماركي بهدف الاطلاع على أوضاع المدافعين عن قلعة طرابلس وعلى مخططات الأسطول التركي والقوات القادمة لدعم حاكم الإيالة. وكان من مهام كارلو ماركي إفهام يحيى بن يحيى بطريق شخصي أو عبر أقرب مقربيه بأن مالطا على استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة له في حال مواصلة مقاومته للأتراك [84 ، ص 161 - 162].

إلا أن قوات جعفر باشا الجيدة التسليح والتنظيم سرعان ما توصلت إلى تحقيق عدد من الانتصارات على المتمردين الذين أبدوا مقاومة مستميتة، ودحرتهم إلى الصحراء.

وفي 18 نوفمبر 1589 أقلع الأسطول العثماني عائداً إلى إستامبول. وبعد عودته ضاعف يحيى بن يحيى من نشاطاته وعزز اتصالاته بالمالطيين الذين كان يعقد آمالاً كبرى عليهم بل وقد تم إعداد خطة مشتركة للاستيلاء على طرابلس. ولهذا الهدف وصل إلى الإيالة ممثل المرشد الأعظم فرا ستيفانو كيارامونتي. وكان من مهامه الاجتماع بيحيى بن يحيى والاتفاق معه على تخصيص فصيل من 500 مقاتل لدعم فرقة الفرسان المالطيين المتجهة إلى طرابلس. وكان مزمعاً أن يتقدم الفرسان من المدينة ويتغلغلوا فيها ليدمروا بوابات القلعة ويهدموا جدرانها في بعض الأماكن ثم تقوم المدافع المستقدمة من مالطا بقصف مكثف للقلعة تمهيداً لاقتحامها بعد ذلك.

إلا أنه لم يقدَّر لهذه الخطة أن تتحقق. فرسول المرشد الأعظم لم يلق أي تأييد من طرف يحيى بن يحيى [84ص 164]. وبدلاً من ذلك قام يحيى بن يحيى بمفرده بمهاجمة الباشا التونسي أحمد الذي تحصن في طرابلس. وتأتّى للثوار السيطرة على مخزن للذخيرة وأحرقوه. وعلى الرغم من مصرع أحمد باشا خلال تبادل النيران فإن القوات التركية قامت بهجوم مضاد كان من نتائجه تشتيت الثوار وتبديدهم. وأخذت الثورة بعد ذلك بالانحسار، الأمر الذي أدت إليه إلى حد ما الإجراءات التي قامت بها الإدارة التركية لتخفيف الظلم والتضييقات من طرف الأتراك.

فلتهدئة السكان تم الإعلان عن عزل نائب السلطان محمد باشا، وهو أحد المسؤولين الرئيسين عن الانتفاضة الجماعية لسكان طرابلس. فقد بز هذا الباشا جميع من سبقوه في نهب الرعية، وحصل بطريق التعذيب والزج في السجون على قروض نقدية كبرى من أعيان الإيالة بل ومن التجار الأجانب، ولم يقم بردّها. [133، ص 105]. وبالإضافة إلى ذلك أشيع بأنه سيتم استبدال أولئك الإنكشارية الذين أبدوا نشاطاً أوفر في ابتزاز السكان والذين كانوا بصفة خاصة مقيتين على قلوب السكان.

ومما ساعد أيضاً على خمود الانتفاضة نقص الأسلحة والتموينات مضافاً إلى الإنهاك بسبب المعارك المتواصلة وصارت بعض القبائل تنفصل تدريجياً عن المتمردين وانهارت هيبة يحيى بن يحيى إلى حد بعيد.

هذا في الوقت الذي أعطيت فيه الفرصة لمحمد باشا لتصحيح خطئه، فتم بقيادته إخماد الثورة بصورة وحشية.

وفي 1590 تم القبض على يحيى بن يحيى من طرف الشيخ ابن نوير (99، ص 146، 133ص 109] فقد نجح الإنكشارية في استغلال العداء بين ابن نوير ويحيى بن يحيى وكان من نتيجة ذلك أن سلم الأخير إلى الأتراك وأعدم وأرسل برأسه إلى استامبول. وبمصرع زعيم الثورة تحدد مصيرها. وأغدقت مظاهر التشريف على الشيخ ابن نوير الذي ساهم في ضرب الثورة وخُصَّت قبيلة المحاميد التي يرأسها بامتيازات كبرى. وفي 1591 تم القضاء نهائياً على الكتائب التي بقيت موالية للثورة.

كانت ثورة يحيى بن يحيى موجهة بصورة مباشرة ضد الوجود التركي في الإيالة. وقد اضطر الأتراك إلى المناورة من أجل المحافظة على هذه المنطقة في أيديهم. ولمّا كانوا يوجسون خشية من تدخل الدول الأوروبية ومن فرسان مالطا بالدرجة الأولى فإنهم كانوا يجمعون الإجراءات القمعية إلى الإجراءات المتجهة إلى إزالة الأسباب الموجبة للثورة. وكانت الإجراءات القمعية تتم على أيدي جيوش البلدين المجاورين تونس والجزائر والجيوش المستقدمة من استامبول. وهذا «التكتيك» كان يسمح للأتراك بتحجيم الصراع ضمن الحدود المحلية.

ولم تترك الثورة أي تأثير ملموس على سياسة الامبراطورية العثمانية في طرابلس. فلم يفتر النهب أو فساد الإنكشارية. وكانت التشكيلات المكونة من 20 إلى 30 شخصاً تتجه بدعوى حفظ الأمن إلى القرى والقبائل وتسلب السكان، أما القبائل التي ترفض دفع الضرائب فكانت تتعرض للنهب العلني فتنتزع منها

الماشية والممتلكات المنقولة ليعاد بيع ذلك كله لأصحابها بأسعار مضاعفة. وقد أظهر الإنكشارية تفنناً منقطع النظير في قضايا استنزاف النقود والماشية من السكان. وهذا الاضطهاد الذي بلغ أشد ذراه حدة في نهاية القرن السادس عشر أوصل السكان إلى ترك مواطنهم والهجرة إلى مناطق أخرى قد تصل أحياناً حتى إلى خارج الإيالة. ووصلت إستامبول أعداد كبيرة من العرائض والتظلمات التي تحمل الشكاوى من استبداد الإنكشارية ورداً على ذلك كانت تصل باسم نائب السلطان قوائم بالتجاوزات الممنوعة وبالتحذيرات ويرسل الأشخاص من أجل التحقيق في الشكاوى. وعلى الرغم من هذه الإجراءات تواصل الاضطهاد والجور.

وقد صور الرحالة المغربي حاجي خليفة الذي زار طرابلس بين 1589 - 1590 كراهية الطرابلسيين الحارقة للأتراك. أما سبب هذه الكراهية فهو جور الأتراك الذين كانوا يجردون الأهالي من الأرض والمسكن. وهذا هو السبب الذي جعل أهل البلاد على استعداد للالتفاف حول كل إنسان ـ مرابطاً كان أم قائداً محلياً أم حتى مغامراً ـ يرفع راية النضال ضد الأتراك. وفي الواقع فإن الثورات كانت تتلو بعضها.

فبين 1600 - 1606 قاد الثورة من يسمّى بعبد الصمد وبعد ثلاث سنوات اشتعلت ثورة النبال، وكان مثل يحيى بن يحيى، مرابطاً [99، ص 146]. ولكن تم القبض عليه مع أفراد من جماعته برشوة من الأتراك ثم أعدم.

وفي فترة الثورات كانت طرابلس تتحول إلى «جزيرة» بالنسبة لبقية مناطق البلاد، فتقطع عن بقية المناطق التي يرفض أهلها دفع الضرائب.

نظام الدايات في إيالة طرابلس الغرب

(1711 - 1603)

عند نهاية القرن السابع عشر انتهت الحروب المظفرة التي كانت الإمبراطورية العثمانية تتحصل منها على الكثير من العوائد. وأخذت الإمبراطورية تتلقى الهزائم بعد ذلك ولم تعد قادرة على الانفاق على الفئة المتميّزة من جيشها ـ وهي الإنكشارية ودفع المرتبات العالية لها بصورة دورية. وصار الإنكشاريون طبقاً للقانون الخاص الجديد يمارسون الأعمال الحرفية والتجارة ويكوّنون الأسر وهو ما انتهى بهم إلى الانصراف عن العمل العسكري وأضعف قدراتهم القتالية. فأخذوا منذ ذلك الحين يصرفون معظم وقتهم على تنظيم أمورهم الخاصة وتحقيق الإثراء وانتزاع الحقوق والامتيازات الجديدة. فقد كانت تشكيلة الإنكشارية في طرابلس الغرب. شأنها شأن الإنكشارية في تونس والجزائر، تتطلع إلى فرض إرادتها على نواب السلطان في هذه الممتلكات التركية. ولما كان الموظفون المؤقتون القادمون من استامبول بما فيهم نائب السلطان نفسه محرومين من أية دعامة أخرى في الإيالة وكانوا معادين لسكان البلاد، فإنهم سرعان ما كانوا يجدون أنفسهم تحت إشراف الإنكشارية، وكان هؤلاء يصطرعون بضراوة، وبفعل أطماعهم الذاتية للسيطرة على الشؤون الحكومية الأساسية في الإيالة.

وكثيراً ما كانت تشتعل حركات العصيان من طرف الإنكشارية بسبب الصراع بين الفئة العليا منهم وبين نواب السلطان في ولاية طرابلس إذ لم تكن ثمة هيبة لنواب السلطان المرسلين إلى الإيالة، وفي أحيان غير نادرة كان الإنكشارية

يردّونهم على أعقابهم بل ويقتلونهم. وفي نهاية الأمر قامت صفوة الإنكشارية بعد أن مزقها صراع الفئات المتنازعة على الأفضلية، بفرض سلطتها في إيالات طرابلس الغرب والجزائر وتونس وفرضت نظام الدايات. وكان فرضه يعني زوال مرحلة إرسال ممثلي السلطان من قبل الباب العالي إلى هذه المناطق وبداية مرحلة الانتخاب الطريف للحكام المحليين.

ففي سنة 1603 حدث انقلاب عسكري في إيالة طرابلس الغرب تولى السلطة على أثره صفر داي فأزاح الباشا الموفد من استامبول وبطش بأعدائه الإنكشارية. وأدى بطش صفر داي بمناوئيه إلى هدوء مؤقت للاضطرابات في الإيالة وهو ما جعل السكان يتقبلون ذلك الانقلاب بمشاعر الارتياح.

ولم تكن لدى الباب العالي آنذاك القوى الكافية للسيطرة على طغمة الإنكشارية في طرابلس الغرب وتونس والجزائر ثم لضبط تحركات الداي الذي تختاره الإنكشارية. لكن هذا لم يعن على الإطلاق أن الأتراك كانوا ينوون إطلاق يد نظام الدايات في التصرف أو إعطاءه الاستقلالية عن الإمبراطورية العثمانية. فمثل هذه الاستقلالية كان يمكن أن تلحق ضرراً بكامل ممتلكات السلطان التركي وبتحكمه في البحر المتوسط وأن تهز قواعده في الشمال الإفريقي. وهكذا فمنذ أيام الداي الأول أكد الباب العالي بإرساله السفن الحربية أنه لن يقبل بالسلطة غير المنظمة للحكام المحليين في إيالة طرابلس الغرب. ومع ذلك فإن نفوذ السلطان أحمد الأول في الإيالة أخذ يضعف بمقدار ترسخ سلطة صفر داي. فكان الإنكشارية يحكمون البلاد دون منازع وازداد طغيانهم وسوء استخدامهم للسلطة وارتفعت الضرائب. وكان وقع ذلك أكثر ثقلاً على السكان المزارعين الحضر.

وبعد ثلاث سنوات من حكم الداي الأول بدأت من جديد انتفاضات سكان الإيالة. ففي 1606 ثارت تاجوراء برئاسة عويس ضد حكم صفر داي [99، ص 146، 133، ص 117] وأيّدت الثورة قبيلة الرقيعات التي انتقلت من المناطق الداخلية لطرابلس الغرب. ووجهت قوات الداي لضرب المتمردين فحاصرت

تاجوراء حصاراً طويلاً أبدى المدافعون عن المدينة خلاله ضروباً من البسالة والشجاعة. ولم يتمكن الإنكشارية من التغلب على المتمردين إلا بعد أن بذروا بذور الشقاق بين أعيان تاجوراء وشيوخ الرقيعات. وبعد الهزيمة هاجرت قبيلة الرقيعات إلى المناطق النائية في الإيالة وأخضع سكان تاجوراء وألزموا بدفع إتاوة باهظة.

واصطدم صفر داي خلال حكمه بالمصاعب في فزان. فقد استغل سلطان تلك المنطقة ضعف الإدارة التركية وأخذ يتطلع إلى الاستقلال برفض تقديم الإتاوة السنوية. وكان الأتراك يتطلعون بدورهم إلى تدعيم مواقعهم في هذه المنطقة التي تمر من خلالها طرق القوافل من أفريقيا الوسطى إلى موانىء البحر الأبيض المتوسط. فكانت البندقية ترسل إلى فزان الملابس الحريرية المطرزة بالذهب والفضة والزجاج البندقي والمصنوعات والحلي المعدنية ومن فزان إلى طرابلس، ومنها إلى موانىء ليفورنو والبندقية ومرسيليا كان يشحن العبيد الزنوج وتبر الذهب وعاج الفيل وسوى ذلك. يضاف إلى هذا أن الضرائب التي كان يدفعها السلطان منتصر بن محمد لم تكن ترضي نهم الأتراك وكانت تقض مضاجعهم الدخول التي تحققها فزان من التجارة.

وفقاً لرواية ابن غلبون تحرك الإنكشارية الأتراك سنة 1577 إلى أعماق البلاد واحتلوا سبها ومرزق [99، ص 143]. وبدلاً من المنتصر وضع على رأس السلطة حامي حاكم فزان الجديد المرضي عنه من قبل الأتراك، وقد دفعت الضرائب الباهظة المتصاعدة التي كان الحصول عليها يتم بالقوة إلى القيام بالثورة وقتل الحاكم. ومنذ سنة 1582 عاد حكم فزان من جديد إلى أسرة بن محمد، وفي هذه المرة أصبح الناصر بن الناصر سلطاناً. وفي سنة 1599 انتقل لقب السلطان إلى المنصور ابن الناصر [100 ، ص 108]، وخلال حكمه وجه حاكم طرابلس جيشا من 10 آلاف مقاتل إلى فزان ليعيد سيطرته المباشرة عليها [133،ص 118] وكان جيش صفرداي مكوناً من الخيالة والمشاة وكان العرب من بينهم. أما جيش سلطان فزان فكان مؤلفاً في الأساس من الهجانة وعدد قليل من

المشاة. وعلى الرغم من التفوق الواضح في عدد جيش الداي وعدته فقد تمكنت هجانة المنتصر من تسديد ضربة شديدة إلى العدو وتحطيم أعلامه. وقتل عدد كبير من المحاربين الأتراك. وأخذ الفزانيون يطاردون الجنود الذين لاذوا بالفرار ولاحت بشائر النصر. إلا أن المدفعية التركية دخلت المعركة آنذاك وجرح السلطان جرحاً قاتلاً واستغل الأتراك الفوضى في صفوف الفزانيين فانتزعوا زمام المبادرة واستولوا على سبها ثم على مرزق. أما الطاهر، أخو السلطان المنتصر، ففر بأمواله وحريمه إلى السودان. وعين الأتراك حسين بن النعّال حاكماً على فزان. وعاد الجيش التركي إلى طرابلس بعد أن خلّف في مرزق حامية صغيرة.

خلال حكم صفر داي قام أهل فزان بثورة جديدة سنة 1613 قتل بنتيجتها حسين بن النعال وانتقلت السلطة إلى الطاهر الذي أعلن استقلال فزان عن إيالة طرابلس الغرب. وفي الوقت نفسه ثارت تاجوراء التي كان سكانها يتعرّضون لنهب الإنكشارية المتواصل. وقد أنزلت قوات صفر داي ضربة قاصمة بالثوار وانتهبت المدينة وأضرمت فيها النار.

وكان الباب العالي يتابع باهتمام حكم صفر داي وينتظر الفرصة المؤاتية للإطاحة به. وفي سنة 1614، وباستغلال الاضطرابات التي اجتاحت إيالة طرابلس الغرب والشكاوى المتواصلة الواردة إلى استامبول من المسلك القاسي نحو السكان والعرائض المقدمة من الإنكشارية المعارضين لصفر داي قام السلطان بتوجيه أسطوله إلى طرابلس. ولما علم صفر داي بذلك اتخذ قراره بمنع السفن من دخول الميناء. وخلال تبادل الرسائل بين صفر داي وخليل باشا، أميرال الاسطول التركي، تم التوصل إلى طمأنة الحاكم فكان من نتيجة ذلك أن رضي باستقبال الضيوف غير المدعوين. وبعد أن نجح خليل باشا، عن طريق الخدعة، في استدراج صفر داي إلى السفينة، أمر بالقبض عليه وصفّده بالسلاسل.

ولما علم أنصار صفر داي باعتقاله اجتمعوا في القلعة وأخذوا يعدون العدة للوقوف في وجه الأميرال التركي [133، ص 119]. إلا أنه تم التوصل إلى

الحيلولة دون الصدام بين الجانبين. وضمن أعيان المدينة أمن صفر داي من الأتراك وإخضاعه لمحكمة علنية على جرائمه التي اقترفها. ووافق الأتراك على الاقتراح فقد كان من بين مخططاتهم استعراض قوة الامبراطورية العثمانية في الوقت نفسه. وعندما هدأ الاضطراب في المدينة نزل الجنود الأتراك من السفن. وجيء بصفر داي إلى الديوان حيث تليت عليه الاتهامات الكثيرة بناء على الشكاوى الواردة من إستامبول من مختلف فئات السكان.

جرت محاكمة صفر داي خلف أسوار القلعة فوق الساحة الكبرى حيث ضربت خيمة ضمت أعضاء المحكمة المكونة من العلماء والأعيان. واجتمع في الساحة سكان طرابلس الذين راحوا يتابعون مجريات المحكمة. وكان الاتهام الرئيسي يتلخص في عمليات النهب والقتل التي قام بها صفر داي. وحضر المحكمة كل من الشهود والمجني عليهم. وقد حكم على الداي بالإعدام لقاء ما ارتكبه من جرائم وشنق على باب القلعة. وكان السلطان يرى أن تكون المحاكمة والبطش بالداي درساً للحكام اللاحقين في إيالة طرابلس الغرب كي لا يسيئوا بمسلكهم لهيبة الامبراطورية العثمانية.

ترك التنكيل بالداي الأول أثره على مستقبل مجرى الأمور في الإيالة. وخلال مائة وبضع سنوات من حكم الدايات لطرابلس تعاقب على الحكم 25 حاكماً وإلى جانب هؤلاء تولى حكم البلاد في بعض الفترات نواب السلطان الذين كانت ترسلهم استامبول بهدف إنزال العقوبة بالإنكشاريين الذين يخرقون قوانين الإمبراطورية العثمانية. كما حاول الكثيرون من الدايات الحاكمين أن يضمنوا تأييد الباب العالي، فكانوا يبذلون قصارى ما في وسعهم لاستمالة السلطان. وكان التعيين في هذه الحالة يتم بصفة رسمية من الباب العالي فيرسم الداي نائباً للسلطان في الإيالة. أما في الحالات التي يتفق فيها وجود نائب السلطان والداي في وقت واحد فإن دور الأول كان ينتهي عند الوظائف التمثيلية فقط. ويكشف تحليل تاريخ نظام الدايات في إيالة طرابلس الغرب عن اضطراب هذا النظام بالمقارنة مع أضرابه في تونس والجزائر. فأساسه يقوم على الفقر

وعلى المستوى المتدني للتطور الاقتصادي لطرابلس الغرب. وفضلاً عن ذلك فإن التشكيلة الإنكشارية وطائفة الرياس كانت أقل عدداً وأضعف قوة منها في الجزائر وتونس، ولهذا لم تستطع أن تؤكد استقلالها عن الامبراطورية العثمانية كما كان الأمر في البلدين المذكورين في الشمال الأفريقي.

بعد إعدام صفر داي عاد الأسطول التركي إلى استامبول. وبدأ خوف الإنكشارية يتلاشى بالتدريج فعادوا إلى السلب والنهب. . وقد حاول مصطفى شريف (1614 - 1630) المنتخب في مكان صفر داي أن يحكم على أساس الشريعة، وعلى الرغم من ذلك عمت الاضطرابات الولاية. وفي سنة 1631 انتخب رمضان داياً جديداً إلا أنه كان خاملاً كسولاً لم يفلح في النهوض بمهامّه فكثرت في عهده الاضطرابات وبلغ الخراب الاقتصادي حدوداً فاجعة.

أما محمد الساقزلي (1633 - 1649) الذي انتخب بدلاً منه فقد وعى ضرورة اتخاذ الإجراءات لتهدئة الوضع وتمكين سكان الإيالة من الانصراف بطمأنينة إلى شؤون الزراعة والتجارة، فقد خابت الآمال في تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد على حساب المداخيل الواردة من القرصنة على نحو ما كان الأمر في الجزائر وتونس. فقد كانت الدخول زهيدة لأن أسطول الإيالة لم يكن كبيراً في تلك الفترة، ولم يكن قادته يجرؤون على مهاجمة الدول التي ترتبط الامبراطورية العثمانية معها بعلاقات طبيعية.

على صعيد السياسة الداخلية قام محمد الساقزلي بإجراءات للحصول على الموارد من أجل إدارة البلاد فوجه اهتمامه الأساسي إلى الجبايات الجمركية وخلافاً لنظام الامتيازات الأجنبية «الكابيتولاسيون» المعمول به في الامبراطورية العثمانية والذي عدد قيمة الرسم في حدود 3% من قيمة السلعة فإنه فرض رسوماً أعلى قيمة. وفي الوقت نفسه خفضت الضرائب على السكان، وشرع محمد الساقزلي بعد ذلك بتشكيل قوات في الإيالة تستطيع ولو في حدود ضيقة أن تواجه الإنكشارية وتحفظ الأمن وبالدرجة الأولى في طرق القوافل، فوضع قواعد تنظيمية لتشكيل خيالة من الأهالي وساعدت أول هذه الفرق المشكلة على إقرار

الأمن في طرابلس الغرب.

وفي عهد محمد الساقزلي بدىء بإعمار الجزء الشرقي من برقة وفي سنة 1635 أُدخلت الجيوش التركية بنغازي فقد بنيت قلعة محصنة هناك ثم ركزت بعد ذلك حامية تركية في درنة. وعلى الرغم من أن السكان المحليين كانوا يعيشون أدنى درجات العوز فقد فرضت عليهم الضرائب، فالعالم العربي والرحالة المشهور حسن بن محمد الوزان (ليون الأفريقي) يتحدث في كتابه «وصف أفريقيا» الصادر في البندقية سنة 1550 عن برقة ما يلي: «تبدأ هذه الصحراء من أقصى حدود مصرانة، وتمتد شرقاً حتى مشارف الإسكندرية، وهي مكان قاس غير مسر، خالية تماماً تقريباً من الماء والحبوب. وقد كانت هذه المنطقة خالية من السكان قبل أن يغزو الأعراب أفريقية. أما الآن فإن بعض الأعراب يحيون هنا حياة شظف ومسغبة بمنأى عن الأماكن الآهلة، وليس لديهم حبوب إطلاقاً. غير أن الحبوب والضرورات الأخرى تجلب إليهم بواسطة البحر من صقلية» [أخذ المقتطف عن 131، ص 51] وبعد فترة قصيرة كتب الرحالة الهولندي ل. مارمول في «وصف عام لأفريقيا» أن الفقر وصل بالعرب إلى درجة أنهم يضطرون في سبيل الحصول على القمح إلى بيع أطفالهم للمسيحيين ـ تجار صقلية. وكان من حق سكان برقة أن يفتدوا أطفالهم إلا أن ذلك نادراً ما كان يحدث، فكانوا يبقون في العبودية ويتنصرون، وقد لقي مارمول شخصياً أمثال هؤلاء العبيد في صقلية [أخذ المقتطف عن 84، ص 185].

ولم يطرأ أي تحسين على الأوضاع في برقة في القرن السابع عشر، فالمسلمون المتجهون من المغرب إلى مدينتي مكة والمدينة المقدستين عبر برقة كان عليهم أن يتمونوا بالمواد الغذائية لمدة شهرين في الصيف وفي الشتاء لثلاثة أشهر وذلك لاجتياز ذلك الجزء الخطير والصعب من الطريق الممتد من طرابلس إلى الإسكندرية.

وقف سكان الجبل الأخضر وواحة أوجلة الكبرى الواقعة على طريق القوافل من فزان إلى مصر في وجه الضرائب التي كانت تجبى بالقوة من طرف

الأتراك. وفي 1639 أرسل عثمان بك الساقزلي لإخماد الثورة [60، ص 100 - 102] وهو الذي صار فيما بعد والي طرابلس الغرب. وعلى أثر وصوله عن طريق البحر ثم انتقاله إلى أوجلة اصطدم جيشه بمقاومة قوات أحمد بن عبد الهادي والسكان المسلحين إلا أنه تمكن من إخماد الثورة، وفرض إتاوة باهظة على السكان ليعود بعد ذلك ظافراً بأسلاب كبيرة من الأموال والعبيد.

وفي عهد محمد الساقزلي سويت العلاقات مع فزان فأسرة بن محمد التي كانت تحظى بتأييد سكان مرزق كانت على علاقة عداء تقليدي مع سكان وادي الآجال، أحفاد الجرمانت[1] الذين سادوا زمناً طويلاً في هذه المناطق. ولم يستطع سكان وادي الآجال نسيان ماضيهم المجيد، فحاول زعماؤهم أكثر من مرة أن يستولوا على السلطة وكانوا في كل مرة يصدون بقسوة، فكان هؤلاء الزعماء يؤيدون سياسة الأتراك في المنطقة لأن الأتراك كانوا أعداء خصومهم الألداء.

وعند وصوله إلى السلطة فرض السلطان الطاهر إتاوات باهظة على سكان وادي الآجال، فثار هؤلاء في وجه الاضطهاد فوجه السلطان قواته من مرزق إلى جرمة - وهي المركز الرئيسي لأحفاد الجرمانت، وكان من نتيجة ذلك تدمير المدينة وتسويتها بالأرض وقتل الكثيرين من سكانها.

تمكن بعض سكان وادي الآجال من الفرار فوجدوا ملاذهم عند شريف داي نائب السلطان في إيالة طرابلس الغرب. وفي هذه الظروف قرر الأتراك القيام بمحاولة جديدة للإطاحة بأسرة بن محمد المعادية لهم وتنصيب صفيّهم الباي أحمد هويدي الخرماني وهو أحد زعماء الجرامانت. وفي سنة 1626 اضطرت الجيوش التركية الطاهر للخروج إلى السودان وتركت في مرزق أحمد باي وحامية

(1) إن الجرامانت، الذين كانت لهم وحدة دولة مبكرة في الشمال الإفريقي منذ نهاية الألف الأول قبل الميلاد مع المركز الواقع بالقرب من واحة جرمة - غاراما، يرتبطون بحضارة الصحراء الموغلة في القدم. ونلتقي بالرسوم القديمة للعربات وبغيرها في النقوش فوق الصخور في فزان حتى يومنا هذا.

تركية صغيرة لجمع الضرائب. وساد الهدوء فزان وعادت التجارة إلى الحياة ونشطت الزراعة. غير أنه ظهر في تلك السنة في منطقة القطرون محمد جهيم ـ أخ السلطان الطاهر بجيش صغير تم تجميعه في سلطنة كانم وأفريقيا الوسطى وخرج لملاقاته أحمد باي بفرقة صغيرة. وفي معركة ضارية دارت بالقرب من تراغن هزم أحمد باي وتراجع إلى مرزق حيث تحصن. فبدأ محمد جهيم بمحاصرة المدينة وظل الحصار مستمراً حتى قامت التعزيزات التركية بفكّه، ولم يتمكن أحد من الجانبين من تحقيق النصر. واتصل الأمر على هذه الحالة بضع سنوات إلى أن أنهكت الحرب الطرفين فعم الخراب فزان وأقفرت خطوط القوافل الممتدة عبره وصارت القوافل تسلك طرقاً أخرى أكثر أمناً. وأمام هذا الوضع الفاجع أخذ الإقطاعيون المحليون وزعماء القبائل والواحات المأهولة والمرابطون يطالبون بعقد الصلح بين الجهتين المتصارعتين.

وكان محمد الساقزلي يدرك جيداً أن المواجهات الجديدة مع أهل فزان وتأجيج النزاع بين أسرة بن محمد وأهالي وادي الآجال لن تعود بالفائدة على الإيالة، بل على العكس من ذلك، فإن توقف التجارة بين أفريقيا الوسطى وطرابلس كان قد ألحق الضرر بواردات هذه الأخيرة [100، ص 110] وانطلاقاً من ذلك وافق الداي على الدخول في الصلح مع أسرة بن محمد التي كان لها أن تحكم فزان منذ ذلك الحين.

وقد تضمنت الاتفاقية الشروط التالية:

أولاًـ أن يخرج الأتراك من فزان.

ثانياً ـ أن يحكم فزان أحد الشيوخ وليس السلطان.

ثالثاً ـ أن يكون محمد جهيم شيخ فزان.

رابعاً ـ أن تؤدي فزان كل سنة 4 آلاف مثقال ذهباً لنائب السلطان في إيالة طرابلس الغرب (يؤدى نصف هذه القيمة ذهباً ويؤدّى الباقي عبيداً على أن يكون ثمن العبد الذكر 25 مثقالاً والأنثى30 والخصيّ 80 مثقالاً) وعلى شيخ فزان،

فضلاً عن ذلك، أن يبعث بالهدايا كل عام إلى المقربين من الداي، أو من نائب السلطان في إيالة طرابلس الغرب. فيتلقى آغا الإنكشارية مثلاً هدية بقيمة 13 مثقالاً من الذهب. وغادر الأتراك فزان بعد عقد الصلح [84، ص184] وقد قوبلت خطوات محمد الساقزلي في تثبيت النظام بفزان بتأييد الباب العالي الذي منحه لقب الباشوية لقاء ذلك.

وبعد وفاته تم انتخاب عثمان الساقزلي (1649 - 1672) لمنصب الداي فوجه الداي الجديد رسالة إلى السلطان ذكر فيها أنه يتمتع بتأييد سكان إيالة طرابلس الغرب بفضل أعماله الصالحة وإلغائه جميع الضرائب التي كانت مفروضة في السابق وذيل الرسالة بطلب منحه لقب الباشا. إلا أن الإقرار الرسمي للداي في منصب نائب السلطان بقي مشروطاً بأن يعمل عثمان الساقزلي في بداية حكمه على إعمار طرابلس الغرب وعلى تدعيم الأسطول الحربي بكل الوسائل فبنى 24 سفينة ما لبثت فور تشغيلها أن اشتركت في المعارك البحرية إلى جانب الإمبراطورية العثمانية [133، ص 124].

غدت سلطة عثمان الساقزلي غير محدودة بعد إقراره نائباً للسلطان في الإيالة. وبدلاً عن الضرائب التي ألغاها فرض ضرائب جديدة أشد وطأة راحت ترهق كواهل السكان، ولما عجزت الضرائب المجباة عن سد الاحتياجات احتكر نائب السلطان التجارة في يديه، فصار يشتري بمفرده جميع البضائع الواردة من الدول الأخرى يبيعها إلى المشترين بأسعار مرتفعة فحقق مكاسب طائلة من وراء ذلك، كما أدخل نظام بيع المناصب الإدارية، فكان رؤساء النواحي الذين يتسلمون مناصبهم بهذه الصورة يعمدون إلى نهب المناطق التابعة لهم ليستردوا بالسرعة الممكنة الأموال التي دفعوها لنائب السلطان ثم يبدأون بعد ذلك بتحقيق المكاسب لأنفسهم.

وفضلاً عن ذلك كان عثمان الساقزلي يمارس شراء الأراضي الزراعية، وكانت عملياته هذه تتم بإشراف القضاء، فكان يقوم بحضورهم بدفع الثمن لصاحب الأرض حتى إذا خرج ذاك من المحكمة أمر الباشا حراسه بانتزاع النقود

منه. وكان هو الذي يحدد أثمان البضائع التي يتم الحصول عليها خلال عمليات القرصنة وتصل إليه كحصة للحاكم ثم كان يرغم التجار على شراء هذه البضائع بأسعار مضاعفة بالمقارنة مع أسعار مثيلاتها من البضائع الموجودة في السوق. وعلى نهج نائب السلطان سار القواد ورؤساء النواحي الذين كانوا يقومون بصورة مكشوفة بنهب الرعية.

وصلت شهوة الإثراء بعثمان الساقزلي إلى درجة أنه رفض اقتسام الغنائم مع المساهمين في أعمال القرصنة على نحو ما كان معمولاً، في السابق. وأدى هذا الموقف من طرف نائب السلطان سنة 1672 إلى قيام ثورة الإنكشارية الذين قاموا باحتلال القلعة، ودارت معركة تواصلت ثمانية أيام بين عثمان الساقزلي ومناصريه من جهة والإنكشارية المتمردين من جهة أخرى. ولما اقتنع عثمان الساقزلي بأنه لن يتغلب على مناوئيه أقدم على الانتحار خوفاً من بطش الإنكشارية الشديد [133، ص 123].

لقي عهد عثمان الساقزلي انعكاسه في مؤلف أبي سليم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي والذي قدّم فيه وصفاً للحياة السياسية والاقتصادية في إيالة طرابلس الغرب التي زارها ثلاث مرات. وهو يرى أن سلطة الأتراك على المناطق الداخلية من برقة كانت ضعيفة. أما الجبل الأخضر فلم تكن تربطه إلا علاقة شكلية بنائب السلطان في الإيالة، وأشار العياشي أيضاً إلى أن فزان أيضاً لم تكن خاضعة للأتراك. ولم يكن الوضع أفضل حالاً في مناطق أخرى من طرابلس الغرب، فبين الفينة والفينة كانت تشتعل الثورة في المدن الرافضة للخضوع لطرابلس. فالعياشي يصف مثلاً انتفاضة أهل درنة ضد عثمان الساقزلي. فحاكم درنة، الموفد إليها من قبل نائب السلطان، أخذ مع اشتداد سلطته، يضاعف الضرائب ويضيق الخناق على حقوق السكان وعاداتهم. فقام سكان المدينة الذين أُوصلوا إلى حدود اليأس بانتفاضة ضد الحاكم وأخرجوه، لكن حاكم درنة الفارّ لم يلبث أن عاد بقوات عثمان الساقزلي. ولما علم السكان باقتراب السفن التركية وأحسوا بالانتقام الشديد، بادروا إلى مغادرة مدينتهم

[139، ص 324].

كان النظام ـ وفقاً لما يقوله العياشي ـ مستتباً في طرابلس فقط، بل وحتى هناك لم يكن الهدوء سائداً إلا ضمن جدران المدينة المحصنة والتي كان الوجود التركي خارجها ضعيفاً. وكثيراً ما تعرضت المدينة لهجوم السكان البدو المحليين. فالاهتمام الأساسي للسلطات التركية كان موجهاً في هذه الفترة للقرصنة التي تؤدي إلى الإثراء السريع. ولم يول الأتراك أي عناية للوضع الداخلي في الإيالة مكتفين ببعض التأثير على المدن القليلة العدد.

كان نظام الدايات يتمتع في إيالة طرابلس الغرب بحرية ملموسة بالنسبة للسلطات المركزية للإمبراطورية العثمانية وهو ما ساعد عليه بُعد استامبول علن المناطق المأهولة بالسكان في الإيالة. أما وسيلة الإتصال فهي القوافل النادرة التي تقوم بتوصيل البريد بالإضافة إلى المراسلين الخاصين. وكانت قرارات الإدارة تصل إلى الأماكن المخصصة لها وقد تأخرت زمناً طويلاً عن مواعيدها.

كانت المهمة الأولى للداي زيادة الغنائم التي يتم الحصول عليها عن طريق القرصنة التي تجري تحت راية «الحرب البحرية المقدسة» ضد النصارى. وكانت القرصنة تلاقي تأييد الأهالي لأنها تجيء بأرباح وفيرة. وقد هيأ الحاكم أسطولاً حربياً كبيراً لهذه الغاية، ويشير العياشي إلى أن قراصنة الحاكم نادراً ما كانوا يعودون بدون الغنائم من خلال استيلائهم على المراكب التجارية والحربية. وهو يخبرنا بأنه قد شهد خلال رحلة مراكب السلطان المتجهة لحرب «الكفار» وكان عددها ستاً تحمل ألفين من المقاتلين [139، ص 88].

بعد وفاة عثمان الساقزلي قام الإنكشارية والرياس بانتخاب عثمان رايس ـ داياً. وهو رجل مستجد على الإسلام، يوناني من جزر بحر ايجة؛ وعيّن علي كابودان مساعداً له. لكن حكمهما لم يدم طويلاً. فالرايسان إبراهيم مصرلي أوغلي ومصطفى الكبير الواسع النفوذ، واللذان عادا من غزوة بحرية، لم يعترفا بشرعية الانتخاب، بدعوى أن عثمان رايس وعلي كابودان من المستجدين على

الإسلام، فتم خلعهما ثم خنقا بعد ذلك فوق السفن التي ترأساها بعد تنحيتهما عن السلطة.

وبعد مداولات طويلة وحادة بين مختلف تجمعات الرياس والإنكشارية استقر ديوان الإيالة على اختيار بالي شاوش (1672 - 1675) وعمد هذا لتدعيم سلطته إلى إرسال وفد إلى استامبول سنة 1673 يحمل هدايا نفيسة. وقد بدأ الداي الجديد بالعمل بكل نشاط على إقرار النظام في إيالة طرابلس الغرب وعين أقرباءه في المناصب الحساسة، وقام بسلسلة من الإجراءات لإقرار النظام بين الإنكشارية والفرسان المحليين وهو ما ترك أثراً حسناً على الوضع داخل الإيالة.

لكن التنظيمات الجديدة لم ترق لجميع الإنكشارية فراحوا يناهضونها بمختلف الوسائل.

شدد بالي شاوش قبضته على الأجانب ـ المسيحيين المقيمين بطرابلس وعلى التجار والعبيد الذين أسرهم القراصنة، وهدم كنيسة القديس غيورغي اليونانية والكنيسة الكاثوليكية [برج الساعة] العائدة للرهبان الفرنسيسكان، وكانت جميعها قد أقيمت في عهد محمد وعثمان الساقزلي.

توقف نشاط بالي شاوش الموجه إلى إقرار النظام في البلاد بسبب هجوم القوات التونسية برئاسة مراد بك. ففي سبعينيات القرن السابع عشر كانت تونس قد عززت وضعها الداخلي بصورة ملموسة. ولما كان باشا تونس متخوفاً من تزايد قوة الإيالة المجاورة قرر إعادة أراضيه التي أخذتها طرابلس في وقت سابق. وكان موسى، شيخ جربة، يؤيد مراد بك الذي خرج على إيالة طرابلس الغرب بجيشه المكوّن من 9 آلاف مقاتل. [84 ص 196].

وقف في مواجهة التونسيين 2,5 ألف من الإنكشارية والقولوغلية[1] وفي المعارك التي دارت بين القوات التونسية والطرابلسية تعرضت الأخيرة للهزيمة.

---

(1) يقصد بذلك طبقة سكان طرابلس والمناطق الساحلية في الإيالة والتي تكونت من الزواج المختلط بين الأتراك والنساء المحليات.

وكانت «المعركة الفاصلة بالقرب من العجيلات الواقعة على بعد 100 ك م من طرابلس. وتكبد الطرفان خسائر فادحة في المعارك إلا أن ميزان القوى كان إلى جانب التونسيين. فقد سلم 400 من الإنكشارية أنفسهم أسرى بينما غادرت خيالة طرابلس أرض المعركة وأصبح الطريق إلى طرابلس مفتوحاً. وتحصن بالي شاوش مع فلول الإنكشارية في قلعة طرابلس التي ما لبث التونسيون أن حاصروها. وأمام هذا المأزق الصعب اتجه بالي شاوش بطلب العون إلى أهالي المناطق المجاورة، وبصفة خاصة إلى أهالي تاجوراء وإلى وجهاء وشيوخ ترهونة، مسلاتة، مصراتة، غريان والشيخين منصور وصالح من قبيلة المحاميد.

سارع رؤساء القبائل وشيوخها إلى إرسال الكتائب المسلحة إلى طرابلس، وخوفاً من أن يتطور الصراع ضد التونسيين إلى ثورة عارمة معادية للأتراك توجه أعيان طرابلس وشيوخها والعلماء والقولوغلية إلى مراد بك بطلب اخراج قواته إلى الحدود التونسية. وهكذا غادر مراد بك طرابلس الغرب بعد أن حقق هدفه الأساسي بإضعاف جاره الشرقي [133، ص 125].

ومع ذلك فقد انتفض أهالي برقة في بنغازي ودرنة ضد الظلم التركي مستفيدين من ضعف حاكم إيالة طرابلس الغرب وصراعه الفاشل ضد التونسيين. ولم يتم القضاء على المتمردين إلا بعد أن قام بالي شاوش بطلب من محمود بك حاكم بنغازي بتوجيه مساعدة له مكونة من 300 انكشاري و 250 سباهي [84، ص 197].

ولم يكن بالي شاوش قد فرغ من القضاء على الحركة في برقة عندما انتفض ضده أهل طرابلس الغرب. فقد كان هؤلاء يتوقعون، وقد قدموا مساعدتهم الملموسة في إنقاذ حكم الداي، أن يفي بوعده بتخفيض الضرائب وإقرار النظام في البلاد. فلما اقتنعوا بأن آمالهم لن تتحقق رفعوا لواء الثورة بدءاً من غريان وحتى تاورغاء سنة 1673 لكن الثورة أخمدت بمساعدة قبائل المحاميد وأولاد نوير [84، ص 197].

بقيت طرابلس طيلة الوقت أسيرة الاضطرابات. وقررت الامبراطورية العثمانية التي كانت تفقد شيئاً بعد شيء سلطتها المباشرة على تلك الأراضي الشمال أفريقية أن توجه نائبها إلى هناك. وكان مطلوباً منه أن يحول دون الانفراط النهائي للإيالة من قبضة الامبراطورية العثمانية. وعلى الرغم من استقبال النائب بكل مظاهر الحفاوة المفتخرة المقصودة فقد حيل بشكل صارم بينه وبين التدخل في حكم الإيالة.

أدت حملة تونس العسكرية، والاضطرابات في طرابلس الغرب وبرقة إلى تمزيق اقتصاد الولاية الذي كان وبدون ذلك على غاية من الضعف. ولكي يحسّن بالي شاوش من أموره بشكل ما قرر تنشيط عمليات القرصنة. فمبادرة منه تم تجهيز خمس سفن بقيادة الرياس المشهورين الواسعي النفوذ لكنه لم يقدَّر له أن يعيش حتى عودتهم بالغنائم الكبرى.

بعد وفاة بالي شاوش احتدم الصراع على السلطة في الإيالة بقوة جديدة. وبعد مناقشات حامية في الديوان تمكن الرياس من انتخاب الداي إبراهيم مصرللي أوغلي (1675 - 1676) بدلاً من مصطفى بهلوان الذي شغل منصب الداي لمدة 15 يوماً ثم نفي إلى جربة. أما خليل باشا، نائب السلطان، والمجرد من السلطة والنفوذ، فلم يتمكن من التأثير على نتائج انتخاب الداي الجديد وبقي من الناحية العملية على الحياد أمام تصادم المجموعات المختلفة من الإنكشارية ورياس القرصنة.

أمسك إبراهيم مصرللي أوغلي بأعنة الحكم في الإيالة بنشاط. فبعد أن قضى بسرعة على مناوئيه أقر النظام في مناطق عديدة ورمم قلعة طرابلس ليتجه بعد ذلك إلى التدعيم المقبل للأسطول، وقد لقيت القرصنة تطوراً في عهده، وإبان حكمه تم الإستيلاء على ثلاثة مراكب إنكليزية بيعتْ بضائعها بربح وفير، وقد أثار باثرائه السريع الحسد في قلوب أنصاره السابقين. وازدادت المعارضة نحوه بنتيجة محاولاته بسط النظام في حكم الإيالة ووقوفه ضد استبداد

الإنكشاريين وبغيهم.

واستقر رأي إبراهيم مصرللي أوغلي على مغادرة طرابلس خفية وذلك بسبب خوفه على حياته وعلى أمواله التي جمعها. فشحن في الوقت المناسب نفائسه وأمواله فوق إحدى السفن وتظاهر بأنه يتفقد الأعمال في الجزء الشرقي من الميناء وسارع بالسفر إلى الإسكندرية.

وما أن ذاعت أخبار فرار إبراهيم مصرللي أوغلي حتى اجتمع الديوان الذي أعلن إبراهيم شلبي داياً. وفي هذه المرة أيضاً جرى الانتخاب دون مشاركة رياس المراكب الذين كانوا آنذاك في بلاد المشرق يجندون الإنكشارية الجدد. وبعد انقضاء ثلاثة أيام تمكن مصطفى الكبير قائد الأسطول، إثر عودته إلى طرابلس، من الوصول إلى منصب حاكم الإيالة.

يعد عزل الداي المنتخب من قبل الإنكشارية واستبداله بمصطفى الكبير دليلاً جديداً على التأثير المتعاظم لطائفة الرياس في إيالة طرابلس الغرب. وقد شرع الحاكم الجديد على الفور بترسيخ قواعده عن طريق القضاء الصارم على المناوئين، وقد أولى عناية كبرى للجيش وأقر فيه النظام بإبعاد بعض العناصر الإنكشارية والسباهية إلى المناطق النائية. وبالإضافة إلى ذلك كان مصطفى الكبير أكثر صبراً على الرعية فخفض الضرائب معولاً على نصرة السكان في حال فساد علاقاته مع الإنكشارية أو الباب العالي.

وفي مكان مصطفى الكبير الذي توفي بالطاعون سنة 1677 تم اختيار عجوز، مستجد على الإسلام، من مواليد نيس، سبق أن كان رقيقاً، درجوا على تسميته بعثمان. إلا أن حكمه لم يدم طويلاً فقد حل محلّه أك محمد الذي تكشف بعد توليه الحكم عن طاغية غشوم بالنسبة لسكان طرابلس الغرب، فتعاظم اضطهاد السكان وتعرضوا للملاحقة والابتزاز في كل مكان، وقد نظمت ضد ذلك الداي مؤامرة اشترك فيها معاونوه وخليل باشا وممثل السلطان في طرابلس وأمين الخزنة وغيره من الوجهاء. لكن المؤامرة كشفت فبدأ التنكيل بالمشتركين فيها

وبكل من تعاطف مع خليل باشا وكان من بينهم عدد كبير من العرب المحليين.

وفي ذلك الوقت قام الداي السابق مصطفى بهلوان الذي فر من منفاه بجزيرة جربة باستغلال استياء الأهالي من سلوك الداي فبدأ يجمع أنصاره في مختلف مناطق الجبل الغربي وأعدهم لضرب أك محمد. واستطاع بمساعدة القوات المسلحة من قبيلة المحاميد أن يعلن الثورة التي انضم إليها سكان غريان والذين كان من بينهم مراد حاكم غريان. كما أن الإنكشارية والذين أرسلوا بقيادة حسين أباظة لتطويع العصاة انتفضوا ضد أك محمد وقتلوه. وبنتيجة ذلك انتخب حسين أباظة (1679 - 1783) داياً وعين مراد قائداً لجيش إيالة طرابلس الغرب. وسرعان ما ثبت مراد أقدامه في الإيالة إذ غدا «مطوّع» فزان.

فبعد عقد الإتفاقية بين محمد الساقزلي والفزانيين قام هؤلاء بتنفيذ بنودها بكل دقة. وفي سنة 1658 توفي الطاهر بن محمد شيخ فزان فانتخب في مكانه ابنه الذي التزم أيضاً ببنود الاتفاق مثل أبيه. ولكن بعد وفاته رفض أخوه نجيب دفع الإتاوة التي كانت فزان ترسلها كل عام إلى إيالة طرابلس.

واستخدم حسين أباظة هذا الرفض ذريعة للنهب العلني لفزان. فأرسل مراد بك إلى هناك. وعند مشارف الدليم طلب نجيب الرأفة من مراد بك دون أن يدخل المعركة. فوعد مراد بضمان أمن نجيب وجيشه لكنه نكث بوعوده عند دخول مرزق وانتهب جميع أموال شيخ فزان بالإضافة إلى بضائع التجار وأموالهم وقتل نجيباً وعين في مكانه أخاه الناصر شيخاً ثم عاد مظفراً إلى طرابلس. وبعد أن حقق ثراء خرافياً بعد نهب فزان أحاط نفسه بمجموعة من المغامرين المستقلين وصار من الناحية العملية يصرّف أمور الإيالة بنفسه. وأمر بالقبض على حسين أباظة المغلوب على أمره والذي سبق أن أنقذه من موت محقق، ثم نفاه إلى جربة وصار في مكانه مراد بولوك محمد داياً، ولكن بعد يومين أعلن عن تنصيب القائد السابق للقوات الجزائرية والمعروف في طرابلس باسم عبدالله الجزائري (1683 - 1684) داياً على البلاد.

وفي ذلك الوقت بقي مراد بك الحاكم الفعلي للإيالة، وكان ينصّب أعوانه دايات. لكن الإنكشاريين وقفوا رغماً عنه ضد الداي الألعوبة وطردوه وأعلنوا الحاج عبدالله الأزمرلي داياً جديداً (1684 - 1687).

أدى التبديل المتواصل للدايات إلى تردي الوضع الداخلي في البلاد. وكان على رأس هذا التبديل الفئة الطامحة إلى الإثراء من المستجدين على الإسلام الذين ما كانوا يهتمون بمصالح البلاد ولا بإقطاعية الإمبراطورية العثمانية. وقد استغل الأسبان سخط الرعية ومساوىء حكم الدايات. وفي يونيو من سنة 1682 ضرب الأسطول البحري الحربي الأسباني حصاره حول طرابلس وقام بقصفها بعد ذلك. فالعصيان المستمر من قبل الإنكشارية وضعف الدايات أديا إلى تجاهل كامل لمتطلبات تحصين طرابلس. فكانت القلعة والمباني التحصينية للمدينة في حالة يرثى لها، ولم يكن هناك المدافعون المدرَّبون. وخيم الرعب على سكان طرابلس عندما وجدوا أنفسهم فجأة أمام فوهات المدافع الأسبانية الموجهة نحو المدينة. وكان على المجلس الذي تم استدعاؤه، ودعي إليه الوجهاء والعلماء، أنه يحسم المشكلة المطروحة أمامه وهي: الدفاع عن المدينة أو الاستسلام لرحمة العدو. وتفرقت الآراء في ذلك وبعد مناقشات طويلة استقر الرأي على القبول بالشروط التي عرضها الأسبان ـ افتتاح قنصلية أسبانية في طرابلس والتوقيع على اتفاقية يستطيع الأسبان بموجبها زيارة أي مناطق في إيالة طرابلس الغرب. كما أعلن عدم خضوع المواطنين الأسبان للمحاكم المحلية فلا يجوز النظر في قضاياهم إلا في القنصلية الأسبانية.

وبعد قبول الإنذار الأسباني بفترة قصيرة تم عزل الداي الحاج عبدالله الأزمرلي الذي كان بدوره خاضعاً للنفوذ القوي لمراد بك وانتخب في مكانه إبراهيم الترزي. وصار محمد آغا قائداً للجيش وكان حسين كابودان كلجي مساعداً له. ولما وجد مراد بك نفسه خارج العمل اتجه إلى تاجوراء حيث استطاع إثارة تابعيه للصراع ضد طرابلس. وعلى الرغم من أن إبراهيم قد وجه قوات كبيرة للقضاء على العصيان فإن مساعدة القوات المسلحة لقبيلة المحاميد

هي التي مكنت من تحقيق الغلبة على المتمردين. وبعدما قتل مراد بك في إحدى المعارك تمكنت قوات الترزي من تبديد أنصاره بسهولة.

وفي 1687 وبنتيجة استياء الإنكشارية من حكم إبراهيم الترزي قاموا باستبداله بإمام مسجد في طرابلس هو محمد قرة داغلي. وفي الوقت نفسه توجه من إستامبول إلى طرابلس محمد باشا، الممثل الجديد للباب العالي. إلا أنه لم يقم، شأن سابقه، إلا بمهام تمثيل السلطة المركزية للإمبراطورية العثمانية.

كان الداي الجديد من مواليد الجبل الأسود. وكان رجلاً قوياً حازماً أدرك أن البلاد قد حكمت في عهد سابقه من قبل حسين كابودان كالاجي رأس طائفة الرياس فقرر التخلص منه. واعتمد في تحقيق هدفه هذا على دعم البحارة. فلما عاد كالاجي من جولته القرصنية الدورية ألقي القبض عليه وعلى أنصاره وقطعت رؤوسهم. وعين محمد قره داغلي مقربيه المخلصين في المراكز الأساسية فقد قرب إليه خليلاً ابن الجبل الأسود، بلده وجعله قائد الأسطول الطرابلسي.

وبعد فترة قصيرة قام منصور بن خليفة الذي كابد ظلم الإنكشارية التركية بسبب مساعدته لمراد بك فأثار أهل ترهونة الذين كانوا ساخطين بسبب مضايقات الإنكشارية في الحاميات المحلية. ولما علم باقتراب القوات الضخمة من طرابلس فر إلى جهات تاورغاء. إلا أنه لم يكن قد استكمل بعد تشكيل جيشه من بين السكان المؤيدين له عندما اضطر لمجابهة الإنكشارية التركية سنة 1697 [84، ص 210; 99، ص 191]ودارت المعركة جنوبي تاورغاء وألحق منصور بن خليفة خلالها هزيمة نكراء بالقوات التركية التي كان يقودها يوسف بك. وبلغت الهزيمة حداً جعل جيوش الداي عند مشارف الكارثة ولهذا اتخذ القرار باستبداله بخليل بك.

وفي ذلك الوقت اضطر منصور بن خليفة تحت ضغط احتياجاته إلى التضييق بدوره على السكان، وقد اتجه نحو سرت وأوغل حتى حدود برقة ولما علم الداي محمد قره واغلي بتحركاته أصدر أمره إلى محمد بن محمود حاكم

برقة بالقبض عليه، ولتحقيق هذه الغاية قام الحاكم بتوحيد القوات العسكرية من درنة وبنغازي مع المتطوعين المسلمين من قبيلتي البراعصة وأولاد علي. وأنقضّت القوات الموحدة بمجموع 1200 مقاتل على قوات منصور بن خليفة وهزمتها [84، ص 211] أما هو فعاد إلى ترهونة وانتزع السلطة من جديد بعد أن قضى على خصومه.

وفي سنة 1699 انتفض عبدالله بن عبد النبي في منطقة تاورغاء وجمع حوله جميع الساخطين والأهالي بالإضافة إلى قبيلة أولاد سليمان، وصار يغير على قرى منطقة مصراتة وزليطن بل وتاجوراء لنهب سكانها [84، ص 211] وقد أزاح خليل بك بجيشه الطرابلسي قوات عبدالله بن عبد النبي المسلحة نحو تاورغاء حيث بددها ودمرها سنة 1700 م.

ولم تكن الأمور هادئة في فزان خلال حكم محمد قرة داغلي بك. ففي سنة 1694 رفض الناصر شيخ فزان دفع الإتاوة إلى حاكم طرابلس الغرب فوجهت إليه قوات بقيادة يوسف بك. وخلال المعارك التي دارت بالقرب من مرزق لم يتمكن أي من الجانبين من تحقيق النصر. فعمد يوسف بك آنذاك إلى شق صفوف المتمردين وكان من نتيجة ذلك وقوع الناصر في الأسر. وعاد يوسف بك إلى طرابلس تحف به مظاهر العظمة ولم ينس أن يأخذ معه خزينة الأسرة الحاكمة في فزان. وعوضاً عن الناصر الأسير عين محمد الغزال، ابن عم يوسف بك، ممثلاً لداي طرابلس، وبعد خمسة أشهر عاد الفزانيون إلى الثورة، وبعد أن أنزلوا نقمتهم بممثل طرابلس انتخبوا تميم بن جمعة شيخاً لفزان، فسارع الداي بإرسال قوات لقمع التمرد برئاسة علي الموكاني، ابن عم محمد الغزال، القتيل.

اعتمد تميم بن جمعة «تكتيك» الابتعاد عن الصدام المباشر. وعوّق انتشار جيوش يوسف بك والفزانيين في أراضي فزان الشاسعة المساحة الحركة الطبيعية للقوافل المتجهة عبر فزان من أفريقيا الوسطى إلى طرابلس كما أدت العمليات القتالية إلى انقطاع التجارة التي كانت مزدهرة أيام الناصر.

وبمناسبة الوضع المتوتر في فزان تقلصت مداخيل خزانة طرابلس تقلصاً شديداً. ولما كان الداي محمد قرة داغلي يضع في حسابه الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها أسيره الناصر وكثرة مؤيديه فقد رأى أن يطلق سراحه ويعينه من جديد شيخاً على فزان شريطة أن يدفع الأتاوة ويغدو التابع الوفي لإيالة طرابلس. وكان وضع القوات الطرابلسية قد تدهور بصورة حادة آنذاك فقد تم إلقاء القبض على علي الموكاني نفسه من قبل بن جهيم وزج به في السجن. وسارع يوسف بك لمساعدة الجيوش الطرابلسية فأطلق سراح علي الموكاني وأعاد الناصر إلى السلطة، واستقر الوضع في فزان على أثر ذلك وصار داي طرابلس الغرب يتلقى بصورة دورية اتاوة فزان فضلاً عن الموارد المعتبرة من التجارة.

وبالإضافة إلى القضاء على الاضطرابات التي لا تتوقف للسكان قام محمد قرة داغلي بترميم قلعة طرابلس وتحصينها وبذل في الوقت نفسه جهوداً كبرى لتوسيع الأسطول الطرابلسي. كما رمم بازاري سوق الترك وسوق الحرير ووسعهما. وبين 1698 - 1699 بنى في سوق الترك جامعاً سمي على شرفه بـ «جامع شائب العين» وهو الاسم الذي أطلق عليه بسبب عينيه ذاتي الغشاوتين، وقد أولى من خلال منصبه كداي، اهتماماً كبيراً بتطبيق فرائض الشريعة وكان على علاقة جيدة بالعلماء وكثيراً ما كان يؤم المصلين في الجوامع.

وقد طبق محمد قرة داغلي سياسة خارجية ناشطة. ففي أول سنوات حكمه حاول أن يفسخ الاتفاقية المهينة مع أسبانيا والتي منحت القنصل الأسباني حرية كبرى للتصرف في الإيالة. إلا أن محاولته في الحد من حقوق القنصل الأسباني قوبلت بمقاومة مفرطة القسوة من طرف الأسبان. فقد وجه إلى طرابلس أسطول بحري يتكون من 15 سفينة حربية [133، ص 135] وعلى الرغم من ذلك ومن الاضطرابات في صفوف الإنكشارية تمكن محمد قرة داغلي من الصمود في وجه تهديدات الأسطول الأسباني. إلا أن القطع البحرية الأسبانية لم تلبث أن عادت من جديد، واستولى الأسبان على سفينتين للمسلمين [133، ص 135] وأحدق خطر قصف طرابلس بالقنابل وحاول محمد قرة داغلي أن يوحد مجدداً صفوف

أنصاره لإفشال تهديدات الأسبان لكنه لم يفلح في هذه المرة. وقد اضطر تحت شعور الخوف على حياته لتوكيد الإتفاقية مع الأسبان وتبادل الأسرى معهم وأن يدفع 150 ريالاً على كل واحد منهم.

إن المحاولات المتزايدة من طرف الأسبان لاستعادة نفوذهم في الشمال الإفريقي قد اضطرت الداي للالتزام بعلاقات أشد اتثاقاً بالإمبراطورية العثمانية. وقد بذل الباب العالي في ثمانينيات القرن عشر كل ما في وسعه لإحباط محاولات الدول الأوروبية في تدعيم مراكزها فوق الشمال الإفريقي. وفي 1689 أصدر السلطان فرماناً ألزم إيالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بموجبه ببناء السفن الحربية وتدعيمها بكل المعدات. وكان على هذه السفن الانضمام إلى الأسطول الأساسي والذود عن حياض الدين في وجه الدول الأوروبية. أما من الناحية الفعلية فالأسطول التركي كان يدافع عن المصالح التجارية للباب العالي ويعوّض النقص في خزانته بفضل غارات القرصنة على السفن التجارية. وعند الإعداد للخروج إلى عرض البحر كان السلطان يقدم إلى الداي وإلى آغا الإنكشارية وريّس البحر الخلع السنية وتوزَّع الذهبيات على المشاركين في الحملة. ويذكر ابن غلبون أن السلطان قد جعل من الداي محمد قرة داغلي نائباً له ومنحه لقب باشا تقديراً لخدماته [99، ص 188]. أما في العلاقات مع إنكلترا وفرنسا فقد عرف الداي كيف يستغل ببراعة المنافسة المتبادلة بين هاتين الدولتين.

ولم تكن علاقات طرابلس الغرب أقل نشاطاً مع الجزائر وتونس. ففي سنة 1694 وجهت القوات إلى الجزائر لتقديم العون في الصراع ضد التونسيين. وقد وجه التونسيون شكوى إلى السلطان أشاروا فيها إلى أن الخسائر التي لحقت بتونس جرّاء أعمال الجزائريين والطرابلسيين لا يمكن مقارنتها بالأذى الذي ألحقه المسيحيون، أعداء الدين بالإيالة ذات مرة. فوجه السلطان فرمانات إلى حكام الجزائر وتونس وطرابلس الذي يأمرهم فيها بتسوية خلافاتهم صلحاً. ونصحهم

من أجل تحقيق ذلك بإيفاد وكلاء عنهم لبحث هذه الخلافات بمقتضى الشريعة [33، ص 36].

وبعد ست سنوات وقف الطرابلسيون إلى جانب أهل تونس ضد الجزائريين وكان سبب التصادم الجديد بين الجزائر وتونس أن حاكم الجزائر لم تنل رضاه الهدايا التي قدمها مراد بك تونس. ووجهت إيالة طرابلس قواتها ضد الجزائر بقيادة خليل بك. والتقى التونسيون والطرابلسيون بالجزائريين بالقرب من قسطنطينة، ومنيت القوى المتحدة بالهزيمة وكان على بقية جيش الطرابلسيين أن تعود إلى بلادها. وفي ربيع 1701، وعندما كان خليل بك يخترق جبل نفوسه ثار الجند فأمر البك بإعدام رؤوس الفتنة فلما وصلت فلول الجيش إلى جنزور استيقظت الثورة بين الجنود ولما عجز خليل بك عن السيطرة عليهم فر هارباً إلى تونس وسرعان ما قام المتآمرون في طرابلس، والذين انضموا إلى القوات العائدة إلى تونس بالإطاحة بمحمد قرة داغلي الشيخ وأصبح الوالي الجديد عثمان القهوجي وكان صاحب مقهى في سوق الترك، ولم يستمر في السلطة إلا ما يزيد قليلاً عن الثلاثة أشهر (1701) ولما أصبح داياً قرر البدء بإعادة تنظيم الخزنة التي كان الإنكشاريون يتقاضون منها رواتبهم. لكنه لم ينجح في ذلك.

فالإنكشاريون الذين يدعمون عثمان القهوجي تصدت لهم طائفة الرياس التي دفعت بمصطفى غليبولي قبطان سفينة القيادة ليكون داياً. وقد أثارت مطامحه إلى السلطة مقاومة عثمان داي المستميتة فامتنع عن أنصار مصطفى غليبولي بالقلعة وبدأ بإطلاق النار على المدينة لكنه لم يتمكن من مواصلة المقاومة طويلاً إذا رجحت كفة خصومه. أما بالنسبة للسكان فكانوا ينظرون بلا مبالاة إلى صراع الدايات على السلطة. وانتهت الأمور إلى شحن عثمان قهوجي وأنصارهم على سفينة ليرسلوا بعد ذلك إلى المنفى. بيد أن الوالي الجديد مصطفى غليبولي لم يمارس السلطة إلا سنَة واحدة لأنه ما لبث أن ألّب عليه الأهالي بسبب قسوته وظلمه، ففي سنة 1701 انتفض سكان غريان ضد تضييقاته فقضى على الثورة بقسوة [133، ص 139].

وفي ذلك الوقت قام خليل بك، الذي سبق أن فر إلى تونس، بالانضمام إلى صهره الشيخ محمد قرة داغلي في مصر فجهز مركباً حربياً وعاد إلى تونس ليبدأ منها حملته للاستيلاء على السلطة في الإيالة. وقام خليل بك بإنزال المقاتلين في منطقة سرت مستفيداً من الاضطرابات في الإيالة [133، ص 140]. والتف حوله الأهالي والقوات المسلحة لعدد من القبائل فزحف على طرابلس وحاصرها في غياب مصطفى غليبولي وتم له الاستيلاء عليها برشوة الحرس. أما مصطفى داي الذي ألقي القبض عليه فقد أرسل سنة 1702 إلى تاورغاء حيث قتل فيما بعد [84، ص 214].

كان خليل حاكماً باطشاً صارماً، اصطدم خلال حكمه الطويل نسبياً (1703 - 1709) بمصاعب جادة ـ سواء داخل البلاد أو في علاقاته المتبادلة مع تونس ومع الحكومات الأوروبية.

في سنة 1703 اضطر خليل بك إلى الوقوف ضد قبيلة المحاميد الحرة. وهذه القبيلة التي كانت تقف دوماً إلى جانب حكام الإيالة وتشارك في قمع انتفاضات القبائل الأخرى، انتفضت بنفسها هذه المرة بسبب الانتقاص من امتيازاتها وتضامنت مع سكان غريان. ووجه خليل بك لضربهم 3 آلاف من الإنكشارية وحوالي الـ 500 سباهي و 6 آلاف من العرب المسلَّحين من القبائل المعادية للمحاميد. [84، ص 214] ودارت المعارك في وادي الأرباع وقام بعض المحاميد في الوقت نفسه بغارات على المناطق المأهولة بالقرب من طرابلس. وتطلب الأمر جهوداً كبرى من طرف خليل للقضاء على المتمردين.

بعد وفاة محمد قرة داغلي سنة 1706 أصبح خليل بك الحاكم غير المنازع لإيالة طرابلس الغرب. وعندما منحه السلطان أحمد الثالث لقب الباشا أصبح بالإضافة إلى ذلك الممثل الرسمي للإمبراطورية العثمانية في الإيالة.

في ديسمبر 1704 كان علي خليل بك أن يصد هجوماً من جهة تونس عندما زحف على طرابلس بجيش مكون من 18 ألف مقاتل برئاسة إبراهيم شريف بك

تونس يرافقهم عثمان قهوجي وشعبان بن قرة يوسف. وكان أحد أسباب الهجوم الصداقة التي كانت تربط خليل باشا بمراد بك تونس السابق والذي قتل نتيجة مؤامرة إبراهيم الشريف. وعلاوة على ذلك فقد احتجز خليل بك خيولاً أهداها المصريون إلى إبراهيم الشريف ووجهت إلى تونس عبر أراضي الإيالة، كما احتجز سفينة للقرصنة تابعة لتونس وقد دخلت ميناء طرابلس وصادر ما عليها من الأموال والأرقاء. وفي المعركة التي دارت بمكان اسمه «طره» جنوبي غرب طرابلس انتصر التونسيون وفي 15 ديسمبر 1704 احتلت القوات التونسية ضواحي طرابلس فاحتمى خليل بك بالقلعة وصار يقصف منها قوات الأعداء. وتكبد التونسيون خسائر كبيرة بسبب الخرجات الفجائية لجنود خليل بك من القلعة وتواصل الحصار ما يقارب الشهر وأرسل خليل بك معاونه أكثر من مرة إلى إبراهيم الشريف يعرض عليه الصلح وتعويضه الخسائر إلا أن الباي التونسي رفض الصلح وأصر على الإستسلام غير المشروط. فكان خليل بك يرد عليه بخرجات من القلعة. وقد أجبرت الخسائر في الأرواح بالإضافة إلى انتشار الوباء بين الجنود التونسيين إبراهيم الشريف على الإنسحاب عن المدينة والعودة إلى تونس.

كان خليل بك يرتبط بعلاقات الصداقة مع الدول الأوروبية وكانت له علاقات ودية مع فرنسا بصفة خاصة. ومنذ سنة 1704 قام مفوضه بالتوجه إلى باريس لتقديم الاحترام إلى لويس الرابع عشر بمناسبة يوم اعتلائه العرش وفي الوقت نفسه عبر العاهل الفرنسي عن احترامه لحاكم طرابلس ووجه إليه رسالة تحية.

وعلى غرار ما كانت تجري الأمور في عهد الدايات السابقين نشب صراع متواصل وعنيد بين إيالة طرابلس الغرب وهيئة فرسان مالطا. فالفرسان المالطيون أولئك البحارة المهرة، كانوا يستخدمون ببراعة زوارقهم الخفيفة السريعة، المعززة بأحدث الأسلحة، وقد سطوا بين 1703 - 1705 على سفينتين طرابلسيتين وفي سنة 1709 ونتيجة للهزيمة القاسية على أيدي المالطيين لحق الضعف

بالأسطول الطرابلسي واحتجب فترة طويلة عن المشاركة الفعالة في غارات القرصنة.

وفي أغسطس سنة 1709 خرج خليل باشا بقواته، بعد أن ترك حامية صغيرة لحماية طرابلس، وتوجه لضرب عبدالله بن عبد النبي الصنهاجي الذي كان يقوم بصورة متواصلة بنهب القوافل المنطلقة من فزان إلى طرابلس.

وبينما كان خليل باشا يطارد عبدالله بن عبد النبي قام الرايس إبراهيم الإيايلي بجمع مناصريه ودعا الأهالي للوقوف ضد خليل وتمكن من احتلال القلعة وإعلان نفسه داياً. ولما علم خليل باشا بالتمرد سارع بالعودة إلى طرابلس وركز قواته في ناحية المنشية، لكن سكانها لم يؤيدوه فكان عليه أن يتراجع ولما وجد نفسه في وضع محرج عمد إلى الاتفاق مع عبدالله بن عبد النبي للاستيلاء معاً على طرابلس. لكن هذه الخطة أيضاً لم يكتب لها النجاح فقد تمكن إبراهيم الإيايلي من القبض على عبدالله بن عبد النبي في تاورغاء والقضاء عليه. ففر خليل باشا إلى ودان حيث تحصن بعض الوقت في حماية الناصر بن جهيم، ومن هناك توجه إلى مصر فاستامبول حيث كان يأمل بمناصرة السلطان.

وبعد أن تخلص الداي الجديد من أنصار خليل باشا أحاط نفسه بالمناوئين لتزايد النفوذ التركي، حتى أن قرة محمد الذي عُين قائداً للجيش، وهو تركي من الأناضول، لم يلبث أن تعرض لارتياب الداي فنفاه. لكن القائد تمكن من الفرار إلى تاجوراء حيث جمع عدداً من المقربين وحاول أن يثير الأهالي للوقوف في وجه الداي فوجه إبراهيم الإيايلي قواته إلى تاجوراء بقيادة قريبه محمد الجن. وكان محمد الجن، وهو قولوغلي، وريس سفينة للقرصنة، مشهوراً بشجاعته وجرأته وهو ما جعله يكسب مودة أهالي طرابلس وعطفهم. فلما أحس بالقوة وقف في وجه إبراهيم الإيايلي. وبعد 25 يوماً من الحصار تمكن من الاستيلاء على قصر الحاكم ومن نفيه إلى الإسكندرية.

ولما كان محمد الجن يدرك مصير سابقيه فقد رأى أنه من الأفضل أن

يقبض بيديه على أعنة قيادة الجيش وأن يكون حاكماً فعلياً على أن يكون داياً من الناحية الشكلية دون اعتماد على الجيش، فعين إسماعيل خوجه، إمام جامع الخروبة، داياً. فلم يكن هذا سوى ألعوبة في يدي محمد الجن الذي كان يطمح إلى التخلص بمساعدته من الترك الممقوتين على قلبه، وبعد ثلاثة أشهر اضطر محمد الجن بضغط من الإنكشارية أن يستبدل الداي إسماعيل خوجة بالحاج رجب، لكنه لم يلبث أن أعلن نفسه داياً ونقل قيادة الجيش إلى محمد أبو مويس الذي حاول من توه أن ينقل السلطة إلى يديه. وفي ليل الـ 4 من يوليو قتل محمد الجن غيلة.

وهكذا فإن الدايات الأربعة الذين توالوا في غضون ستة أشهر كانوا الأخيرين. فقد تم تنحية محمد أبو مويس من قبل أحمد مؤسس الأسرة القرمانلية. وقد تواصل نظام الدايات في إيالة طرابلس الغرب مدة 108 سنوات وهو عهد وسمته الاضطرابات والتمردات ونضال سكان المدن والقبائل البدوية ضد الضرائب الثقيلة التي تقوم الإنكشارية بتحصيلها. وهو عهد النزاعات التي مزقت القبائل الحرة في إيالة طرابلس الغرب ـ عهد العداء المتبادل بين طائفة رياس سفن القرصنة وتشكيلة الإنكشارية التي كانت تتطلع إلى السيطرة المطلقة في البلاد. وأخيراً فإنه كان عهد تنشيط الحرب البحرية لطرابلس الغرب ضد الدول الأوروبية التي كانت تتطلع إلى فرض شروط تجارتها وإبحارها الحر عند شطآن الإيالة.

حروب انجلترا وفرنسا البحرية ضد دول الشمال الأفريقي

في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر وبعد أن حققت أوروبا نجاحات ملموسة في تطوير قواها الإنتاجية وعاشت مرحلة العلاقات السلعية ـ النقدية وإقامة الأسواق الوطنية دخلت عهد تصدع الأسس الاقطاعية. والسياسة الاستعمارية الناشطة التي كانت تقوم بها الدول الأوروبية في هذه الفترة أصبحت واحداً من الأسس الصميمية لعملية التراكم النقدي الأولي. والثروات الضخمة لأوائل المستعمرين الإنجليز والهولنديين مدينة بأصولها في الأساس للاستعباد الوحشي لسكان المستعمرات وللتجارة بالعبيد.

وكان تطور الرأسمال التجاري واحداً من العوامل الهامة للتراكم الأولي. وقد أشار ك. ماركس في معرض وصفه لهذا الرأسمال إلى أنه «يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنهب القسري والقرصنة البحرية، والسطو على العبيد واستعباد المستعمرات» [26، ص 343 - 344] فبين القرنين السادس عشر والثامن عشر كان من الصعب الفصل بين التاجر والقرصان، وقد حققت القرصنة انتشاراً واسعاً في هذه الفترة.

كانت سفن الطرف الأوروبي المنافس تستولي على سفن الطرف الآخر وتنهب الأموال وتبيع طواقم القيادة والركاب رقيقاً. وكان القراصنة يغيرون أحياناً على البلدان الساحلية والموانىء فينتهبونها ويضرمون فيها النيران ويقتلون سكانها.

وانتشرت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط بصورة لا تقل نشاطاً. وكما هو الأمر في كل مكان فإن هذه الطريقة الأثيرة للدول الأوروبية كانت تهدف في هذه المنطقة للاستحواذ على الأراضي والأسواق والثروات الطبيعية في الشمال الإفريقي وبسط السيادة على الطرق البحرية. وعلى نحو ما كان الحال في كثير من المناطق الأخرى من العالم كانت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط تتستر بالعوامل الدينية وتتذرع بها. وفي بداية القرن السادس عشر كانت القوة الضاربة لقراصنة الشمال الإفريقي تتكون من المور والموريسك (المسلمين المنصَّرين الذين طردتهم الكنيسة الكاثوليكية من اسبانيا). فالسكان العرب ـ البربر الذين أجلوا عن اسبانيا انتشروا في المدن الساحلية في الشمال الأفريقي. وصار الكثيرون منهم يعملون في القرصنة البحرية. واصطبغت غارات القراصنة المسلمين على مراكب الدول الأوروبية وعلى الشطآن الاسبانية والإيطالية في البحر المتوسط بصبغة «الجهاد المقدس» للمسلمين ضد المسيحية التي أضرت بمصالحهم وأخرجتهم من اسبانيا. ولقيت أعمال القراصنة المسلمين الذين رفعوا راية «الجهاد المقدس» ضد الإسبان المسحيين تأييداً واسعاً بين سكان المناطق الساحلية من المغرب والذين، بالإضافة إلى ذلك، وجدوا فيهم المدافعين ضد مظالم إسبانيا. وأضفت هذه القشرة الدينية على الأعمال الحربية صفة قاسية بشكل خاص.

كان أول ضحايا القرصنة ـ أهالي الشريط الساحلي من البحر المتوسط وجزره سواء في بلدان الشمال الإفريقي أم في إسبانيا وإيطاليا. فبعد غارات القراصنة كان الاقتصاد في مناطق ومدن بكاملها ينتهي إلى الانهيار على مدى سنوات طويلة.

من الضروري خلال دراسة القرصنة احتساب اللحظات الأخرى في تطور أحداث تلك الفترة وكثيراً ما يغفل المؤرخون الغربيون والعرب حقيقة أن الحلف الحقيقي للامبراطورية العثمانية في الصراع ضد إسبانيا كانت الكنيسة الكاثوليكية.

وكثيراً ما يمر المؤرخون العرب مرَّ الكرام بالحقيقة التالية وهي أن رياس وقباطنة سفن القرصنة كانوا في ما بعد من الأوروبيين المستجدين على الإسلام في الأساس وليس من الترك أو أهالي الشمال الإفريقي. «فالترك والأهالي (العرب والبربر) ـ حسبما يكتب ش. آ. جوليان ـ كانوا يمثلون الأقلية في طائفة قباطنة القرصنة ـ معاوني بربروسا ودرغوث وسنان. فقد كانت غالبيتهم تعود بأصلها إلى المناطق المتخلفة من البحر الأبيض المتوسط التي تشتغل بأعمال القرصنة» [24، ص 310].

وتحت ذريعة «الجهاد المقدس» استخدم الأتراك القرصنة للاستيلاء على الأراضي الجديدة ـ الجزائر وطرابلس وتونس. وفي الوقت نفسه، وعبر نسيان هذا الجهاد، حاول الترك والفرنسيون متآزرين، أن يقروا سيطرتهم على غربي المتوسط ويصدعوا أركان العظمة الإسبانية في هذه المنطقة. ولتحقيق هذه الغاية تم استخدام القراصنة الذين لم يقوموا فقط بتدمير سواحل سردينية وصقلية ونابولي بل وهددوا المواصلات البحرية بين الممتلكات الامبراطورية في اسبانيا وإيطاليا.

في وقت واحد كان نهب سكان السواحل الشمالية للمتوسط والاستيلاء على المراكب الإسبانية يعود بالثراء على القراصنة الذين كانوا يتقاسمون غنائمهم مع حاكم الامبراطورية العثمانية ونوابهم في الشمال الإفريقي. وكانت الغارات تعود على رياس سفن القرصنة والذين كثيراً ما يقدمونهم على أنهم المدافعون الصادقون عن الدين الإسلامي، بإمكانية الإثراء والترقي في السلم الوظيفي في الإمبراطورية العثمانية كما تم ذلك للأخوين بربروسا، ولدرغوث وعلج علي. وفي معرض وصفه لطائفة الرياس يكتب ش. آ. جوليان أنهم كانوا لا يهتمون «بالجهاد المقدس» قدر اهتمامهم بالعوائد الوفيرة» [24، ص 310].

إن تآزر القراصنة، المسيحيين منهم والمسلمين، على أساس من الإثراء وتوحيد القوى ضد العدو المشترك، تدحض أيضاً الأسطورة الواسعة الانتشار في

الأدبيات الغربية حول وحشية الشعوب الشرقية. ففي القرن السادس عشر ـ الثامن عشر كان الأوروبيون متوحشين وقراصنة، مثلهم مثل الترك أو العرب أو المور. فبالنسبة للقراصنة الأوروبيين وقراصنة الشمال الأفريقي والإمبراطورية العثمانية كانت القسوة أمراً مميّزاً وكان ثمة محاولات للتنافس فيها. وعد فرسان السبيتارية أشد القراصنة فظاعة. وفي القرن السادس عشر صار هؤلاء يستخدمون في غاراتهم غاليرات كثيراً ما يجذّف عليها مسلمو الشمال الإفريقي بعد أن تم استرقاقهم وشدوا إلى المجاذيف. وكان قراصنة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بدورهم يستخدمون من يقبضون عليهم من الأوروبين مجذفين.

وفي معرض المقارنة بين وضع المجذفين المسيحيين على سفن القرصنة في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ووضع المسلمين فوق سفن القرصنة الأوروبية يشير ش. آ. جوليان إلى «أن المجذفين المسيحيين لم يكونوا مع كل ذلك تاعسين في مستوى البرابرة (المسلمين ـ المؤلف) فوق غاليرات الملك فيليب، لأن الأولين ما كانوا يكوون بالحديد المحمى وما كانوا يحرمون من حرية ممارسة طقوسهم الدينية» [24، ص 33]. ويضيف في إشارته لمصير الأوروبيين الأسرى: «لم يكن مصير الأسرى فظيعاً بالمستوى الذي يصوره في أوروبا أنصار افتداء الأسرى الذي كان عليهم أن يهزوا الأفئدة من أجل الحصول على التبرعات لأن هذه التبرعات كانت في تناقص دائم» [24، ص 333].

في بداية القرن السابع عشر أخذ القراصنة المسلمون في الشمال الإفريقي يستخدمون المراكب ذات الشراع المربع، إذ أن الأوروبيين المستجدين على الإسلام، قد علموهم فناً جديداً في إنشاء السفن والبحرية. وأدخل الانتقال إلى الزوارق الشراعية الخفيفة والسريعة انقلاباً حقيقياً على نشاط القراصنة. ولم تكن المراكب الشراعية تحتاج إلى أعداد كبيرة من رجال المجاذيف أو إلى الإصلاح الدائم لها» بالإضافة إلى ضرورات تزويد الأسرى بالمواد الغذائية والملابس. وانطلاقاً من هذا كله كان يمكن للمركب أن يمكث في البحر الأبيض فترة طويلة وكان من نتيجة ذلك أن صارت سواحل انجلترا وايرلندة والسفن التجارية لهذين

البلدين هدف غارات القراصنة. ففي سنة 1631 قام فلاماني وهو مستجد على الإسلام، اتخذ من الجزائر قاعدة له، بغاراته على مدن انجلترا وإيرلندا وأسر ما يزيد عن 200 رجل وامرأة وطفل واسترقهم. وعند بداية القرن السابع عشر بلغت القرصنة درجة من الاتساع جعلت كل مركب في حاجة إلى الحراسة. ونتيجة عربدة القرصنة أخذت الدول تحس إحساساً شديداً بالنقص في المراكب والبحارة. فقراصنة الجزائر وتونس استولوا بمفردهم بين 1621 و 1623 على 447 مركباً هولندياً و 193 مركباً فرنسياً و 120 مركباً إسبانياً و 60 مركبا انجليزياً، ولا يدخل في عداد ذلك السفن التي أحرقت وأغرقت [133، ص 298].

ونتيجة غارات القرصنة تركز في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب عدد كبير من الأسرى البيض كان الحكام المحليون يحاولون أن يحصلوا لقاءهم على دية، فإذا لم يتحقق ذلك بيعوا عبيداً. وفي بداية القرن السادس عشر كان في الجزائر 25 ألفاً من العبيد المسيحيين وحوالي 8 آلاف من المستجدين على الإسلام.

ومما دفع إلى تطور القرصنة ازدياد المنافسة بين الدول الأوروبية على السيادة على الطرق البحرية التجارية. وتنامى هذا التطور بصفة خاصة على أثر انهيار هيبة العظمة البحرية لإسبانيا. بعد أن ضيعت «الأرمادا التي لا تقهر» عند شواطىء إيرلندة سنة 1588. فبعد هذا الانتصار ثبتت انجلترا مواقعها في البحار. وقد استخدمت انجلترا وهولاندا وغيرهما من الدول الأوروبية القراصنة الجزائريين والتونسيين والطرابلسيين على نطاق واسع في صراعهم ضد الأعداء.

وخلال التوكيد على أن الأوروبيين كانوا قراصنة شأنهم في ذلك شأن الأتراك والتونسيين والجزائرين كتب ش. آ. جولبان في «تاريخ شمال أفريقيا «يقول: «القول بأن سياسة الدول المسيحية بالنسبة للبرابرة كانت تحركها انفجارات الإستياء من أعمال القرصنة يعني الانتهاء بها إلى التصورات العامة. فإذا كان الضمير الشعبي قد وقف ضد عمليات التعذيب التي يتعرض لها الأسرى فإن الحكومات كانت تهتدي بتصورات تقف في طليعتها المصالح التجارية والتنافس بين الدول الأوروبية» [24، ص 121].

لم تكن سياسة الإمبراطورية العثمانية تنتهي عند حدود توسيع ممتلكاتها فوق الشمال الإفريقي فحسب بل وحاولت فرض إشرافها على الطرق التجارية. فاستخدمت قراصنة الجزائر وتونس وطرابلس استخداماً ناجعاً لتحقيق هذه الأهداف وذلك بتوجيه أعمالهم والتنسيق بينها بصورة ناجحة إلا أن إيالتي الجزائر وطرابلس الغرب بدأتا منذ القرن السابع عشر بالاستقلال عن سلطة الإمبراطورية العثمانية فكانت الصعوبات تتزايد أمام الباب العالي في توجيه نشاطات رياس المراكب في هاتين المنطقتين لمصلحته.

كما إن هزائم الإمبراطورية العثمانية في حروب النصف الثاني من القرن السابع عشر مع النمسا والبندقية وروسيا كشفت تخلفها الضمني أمام أوروبا بأسرها، وقد فسر ك. ماركس هزيمة الأتراك بـ «ان بنيان الامبراطورية التركية كان آنذاك في حالة التفسخ وأن العظمة والمجد العثمانيين كانا في فترة سابقة لذلك يسيران سيراً متسارعاً نحو النهاية» [4، ص 262].

من خلال استغلال انشغال الباب العالي بحروبه في أوروبا والشرق حاولت أنظمة الدايات في الجزائر وطرابلس الغرب وتونس أن ترسخ استقلالها عن استامبول. فراحت تدعم علاقاتها مع الدول الأوروبية لتحقيق هذا الغرض. ونتيجة لذلك فإن سياسة إيالات الجزائر وطرابلس الغرب وتونس، والتي كانت تحدّدها التصورات الاقتصادية الخاصة لهذه المناطق كثيراً ما تعارضت مع السياسة التي تطبقها الإمبراطورية العثمانية نحو نفس هذه الدولة الأوروبية أو تلك. وبما أن القرصنة كانت تزداد أهمية بالنسبة لاقتصاد دول الشمال الإفريقي فإن حكام الجزائر وتونس وطرابلس الغرب قد دخلوا في تحالف مع الدول الأوروبية عبر استخدام بارع للتنافس فيما بينها. فالتحالف وعقد الصلح مع هذه الدولة الأوروبية أو تلك كان يؤدي في العادة إلى تقلص غنائم القرصنة وانخفاض واردات الإيالة. وعلى هذا فإن العلاقات السلمية مع الدول الأوروبية كانت حائلاً دون النهب البحري ولهذا فكثيراً ما كان الرياس يؤثرون على هذه العلاقات حالة

الحرب التي تعود بالغنائم الكبرى على الرغم مما في ذلك من مجازفة [24، ص 339].

وكانت فرنسا المنافس الجاد لإنكلترا في التجارة البحرية في البحر المتوسط. ومنذ عهد فرانسيس الأول (1515 - 1547) والذي حصل الفرنسيون في عهده على امتيازات في الإمبراطورية العثمانية كانت فرنسا تقف أمام مسألة صعبة هي التوفيق بين صداقتها لإنكلترا والتصدي لطموحاتها في احتلال مركز سيادي في الشرق. وقد دافعت فرنسا بعناد خاص عن حقها الاحتكاري في التجارة مع تركيا. فلم تكن جميع الدول الراغبة في التجارة مع تركيا بقادرة على إرسال مراكبها إلى هناك إلا تحت العلم الفرنسي.

وبمقدار ما كانت التجارة الإنجليزية البحرية تتطور وتتقوى كان قراصنة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب يصبحون العقبة الكأداء أمام الأوساط البرجوازية الإنجليزية في طريق فرض السيادة في البحر المتوسط. وقد قام أسطول انجلترا بقصف مدينة الجزائر بالقنابل سنة 1622 بهدف الحد من غارات القرصنة على السفن الإنجليزية لكن ذلك لم يجد نفعاً من الناحية العملية. وبعد الحرب الإنجليزية الهولندية بين 1652 - 1655 والتي انتصرت فيها انجلترا وأضعفت منافسها الرئيسي في التجارة البحرية عمدت الحكومة الإنجليزية إلى حماية سفنها التجارية بصورة أكثر نشاطاً، الأمر الذي ساعد عليه قيام انكلترا بعقد معاهدة التجارة السلمية مع فرنسا في أكتوبر سنة 1655.

صدرت الأوامر إلى القطع البحرية بقيادة روبرت بليك الذي كان يتجول بالقرب من سواحل إسبانيا التي كانت انجلترا في حالة حرب معها بتوجيه ضربات إلى مراكز القرصنة في تونس وطرابلس والجزائر. وفي نهاية 1655 اقتربت القطعة من سواحل تونس في منطقة حلق الواد. ونتيجة القصف الذي تعرضت له هذه القلعة ثم تدمير التحصينات وإحراق السفن التي كانت راسية بالميناء. ثم قامت تلك القطع بعد ذلك بقصف مدينتي الجزائر وطرابلس. إلا أن أقصى ما توصل إليه الإنجليز، على الرغم من تفوقهم التقني، كان استعادة الأسرى الذين دفعوا

لقاءهم الفدية المناسبة. وفوق ذلك فإن الجزائر وتونس وطرابلس الغرب لم تقم فقط، وخلال وقت قصير، بترميم التحصينات المهدمة بل وأنشأت تحصينات جديدة وهيأتها لهجمات الأساطيل المعادية. كما أن التونسيين ألقوا بالقنصل الإنجليزي في السجن انتقاماً لحملة بليك وبعد هذه العمليات الفعالة للأسطول الإنجليزي قام رياس سفن القرصنة في تونس وطرابلس الغرب والجزائر بنقل اهتماماتهم إلى السفن الفرنسية ومراكب الدول الإيطالية وذلك لتعويض الواردات التي كانوا يتحصلون عليها في السابق من غاراتهم على السفن الإنجليزية. وبعد أن تصورت فرنسا في ذلك الوقت إلى أعظم نفوذ لها في أوروبا قامت بدورها بتجريد حملة بحرية على الجزائر سنة 1661 لكي تجبرها بقوة السلاح على الحد من غاراتها على السفن التي تحمل العلم الفرنسي. وقامت الحملة التأديبية الفرنسية تحت راية الحملة الصليبية ضد الكفار وفي سبيل المسيحية ومن أجل حماية الأسرى المسيحيين الموجودين في الجزائر. وقد عين بول شيڤال قائداً للحملة وكان ضابطاً بحرياً يكن حقداً أسطورياً على المسلمين.

وترك استعراض القوة العسكرية البحرية للدول الأوروبية تأثيراً تثبيطياً محدوداً على قراصنة الشمال الإفريقي. ولما كان الإنجليز يمتلكون أسطولاً كبيراً فإنهم أمنوا الحماية المكثفة لسفنهم التجارية. وفي الوقت نفسه قام ممثلو الرأسمال الإنجليزي التجاري ـ الصناعي بمحاولاتهم لتوجيه نشاط القراصنة ضد منافسي انكلترا ـ أي ضد فرنسا وهولاندة ودول إيطاليا والدول السكاندينافية. واستخدموا لهذه الغاية المعاهدات التي فرضت في ستينيات القرن السابع عشر في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب والتي تقلص عمليات القراصنة ضد السفن التجارية الإنجليزية بينما تطلق أيديهم بالنسبة لسفن الدول الأخرى. وفي معرض وصف القرصنة في البحر الأبيض المتوسط في القرنين السادس عشر والسابع عشر يقوم المؤرخون البروجوازيون في العادة بإعطائها تقييماً وحيد الجانب. فيسلطون كل اهتمامهم على نهب قراصنة الشمال الإفريقي وسلبهم مؤكدين في الوقت نفسه تعصبهم الديني. وهم في العموم يشيرون عند دراستهم جميع الدول التي

كان لها معاهدات مع الجزائر وتونس وطرابلس الغرب إلى أن المعاهدات المجحفة قد فرضت على هذه الدول تحت التهديد بالاستيلاء على سفنها التجارية وتدمير تجارتها البحرية. أما الجانب الآخر من الموضوع وبالذات تلك الحقيقة التي تؤكد على أن قرصنة الدول الغربية كانت سبباً من أسباب التراكم الأولي للرأسمال فهذا ما يصمت عنه المؤرخون الغربيون. يضاف إلى هذا أن الدول الكبرى في أوروبا ذلك العصر ـ وهي انكلترا وفرنسا وهولندا واسبانيا والبندقية قامت بنفسها وبعد القصف المتكرر لمدن الجزائر وتونس وطرابلس وتدمير سفن هذه الدول وإحراقها وهي في موانئها، بفرض المعاهدات المجزية بالنسبة لها على إيالات الشمال الافريقي التابعة للإمبراطورية العثمانية.

عقد الإنجليز أول معاهدة مع طرابلس الغرب أيام حكم كروموبل (1658) إذ أرسلوا أسطولاً بحرياً إلى سواحل الإيالة بقيادة الإميرال ستوكس وأجبروا حاكمها تحت فوهات المدافع على توقيع معاهدة الصلح. وفي أكتوبر سنة 1662 تم تأكيد هذه المعاهدة بمساعدة سفن الإميرال لاوسون وتم توقيع معاهدات مشابهة بعد ذلك مع الجزائر وتونس، ونصت هذه المعاهدات قبل كل شيء على حرية الملاحة لقاء جزية معينة.

وكانت المعاهدات تنظَّم في العادة على أساس تلك القيمة التي تتحدد في الحياة العملية وتدفع في صورة جزية يضاف إليها الهدايا التي تقدم طواعية. فكانت سفن انجلترا تتمتع بضمانة عدم الاعتداء عليها من جانب الدولة التي وقعت الاتفاقية طيلة مدة سريان الاتفاقات المبرمة. وبالإضافة إلى ذلك كانت المعاهدات تنص على تحرير الأسرى وفق شروط معينة وفيما بعد صارت تضمن سلامة رعايا الجهات المتعاقدة.

ولتأمين سلامة السفن التجارية بصفة نهائية في هذه المنطقة توصل الإنجليز سنة 1663 وعن طريق سفيرهم في استامبول إلى اعتراف الباب العالي بحق الإنجليز في إنزال العقوبة برعايا الإمبراطورية العثمانية في إيالات طرابلس الغرب وتونس والجزائر إذا ما قام هؤلاء بخرق بنود الاتفاقيات السلمية. وتم التوكيد في

تصريحات السلطان أيضاً على أن عمليات الإنجليز العسكرية المحتملة ضد قراصنة الإيالات المذكورة وقصف مدنها لن تمس بالسلام وبالعلاقات الودية بين إنجلترا والإمبراطورية العثمانية. وقد وجهت تصريحات السلطان التي تمت صياغتها في فرمان بالخصوص إلى حكام طرابلس الغرب وتونس والجزائر. وفي الوقت نفسه فإن منح هؤلاء الحكام الحق في عقد المعاهدات المنفصلة مع الدول الأخرى كان شاهداً مهماً على ضعف سلطة تركيا على ممتلكاتها.

وطبقاً لاتفاقيات الصلح صارت لإنكلترا الحق في افتتاح قنصلية لها في كل من طرابلس والجزائر وتونس. وكان من مهام هذه القنصليات حماية مصالح الرعايا الإنجليز وتحرير الإنكليز من العبودية والأسر والإشراف على تنفيذ الإتفاقيات المبرمة. وسبق قبل عقد هذه الإتفاقيات أن كان في طرابلس والجزائر وتونس ممثلون لفرنسا وانجلترا يقومون بالوظائف القنصلية. ففي سنة 1630 وجه لودفيغ الثالث عشر ممثله بيرينغوير من أجل تحرير الفرنسيين الذين تم استرقاقهم [84، ص 204] «قد تلاه ممثلون آخرون كانوا يقومون بتكليفات قنصلية لمرة واحدة. ولم تبدأ العلاقات المنتظمة بين إيالة طرابلس الغرب وفرنسا إلا سنة 1680 بافتتاح قنصلية دائمة.

وحذت الدول الأوروبية الأخرى حذو انكلترا التي أبرمت اتفاقيات السلم مع طرابلس الغرب والجزائر وتونس. إلا أن هذه الاتفاقيات لم تفلح في ضمان أمن المراكب بصفة نهائية. فالاتفاقية لم تكن في العادة تسري لفترة طويلة بعد إبرامها إذ كان حكام الإيالات يقومون بخرقها. وبينما تجري المفاوضات مع دولة من الدول كان رياس سفن القرصنة يغيرون على سفنها. ولما كان نواب السلطان في إيالات الجزائر وتونس وطرابلس يتطلعون إلى الحصول على أكبر عوائد من القرصنة فإنهم عرفوا كيف يستغلون المنافسة بين انجلترا وفرنسا وهولاندا وغيرها من الدول الأوروبية ببراعة. فعندما كانوا يعقدون اتفاقية مع إحداها كانوا يشددون غاراتهم البحرية على الآخرين وهو ما كان يعوض النقص في الغنائم إلى حد ما.

كما أن العمليات الناشطة للفرنسيين في ستينيات القرن السابع عشر أجبرت قراصنة طرابلس الغرب والجزائر وتونس على عقد الصلح مع لويس الرابع عشر بعد قطع العلاقات مع انجلترا في الوقت نفسه. ومن أجل إنزال العقوبة بالقراصنة الجزائريين قام الإنجليز سنة 1672 بقصف مدينة الجزائر وتوصلوا إلى اطلاق سراح رعاياهم.

وفي أغسطس ـ سبتمبر من سنة 1674 قامت ستّ سفن قرصنة ـ طرابلسية بالاستيلاء على سفينتين تجاريتين إنكليزيتين ولم تتباطأ إنكلترا في القيام بعملياتها الجوابية. فاتجه في مارس من سنة 1675 أسطول بحري بقيادة ناربورغ وقدم إلى حاكم إيالة طرابلس الغرب مطلباً بإعادة ما تم نهبه من السفن الإنجليزية، فرد إبراهيم داي بالرفض وواصل تعزيزه للقلعة وإقامة تحصينات جديدة، فقام الإنجليز في يونيو من سنة 1675 بقصف طرابلس ثم قفلوا راجعين إلى مالطا وحاولوا منها أن ينظموا حصاراً بحرياً.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد قام قراصنة طرابلس بالإقتراب من شواطىء مالطا واستولوا على سفينة انجليزية كانت تبحر من أزمير إلى ليڤورنو.

وفي يناير 1676 أطلت الحملة البحرية الإنكليزية من جديد على طرابلس وأنزل من السفن البحرية عدد من الزوارق التي تغلغلت في الميناء وقد صدرت الأوامر لقواتها بتدمير سفن القرصنة الراسية في الميناء فكانت النتيجة أن أضرمت النيران في أربعة من السفن ولم يكتف الإنجليز بذلك فقاموا بقصف المدينة. وبعد ذلك وعلى مدار شهري يناير وفبراير من سنة 1676 أخذت الحملة البحرية تراقب السواحل من طرابلس حتىَ مصراتة فتأسر وتدمر جميع السفن التي تلقاها في طريقها. وقد أجبرت عمليات الإنجليز الصارمة والمرفقة بعمليات التنكيل بالسكان الحاكم مصرللي أوغلي على تأكيد معاهدة سنة 1662 كما اتفق على أن يقوم الطرابلسيون بإطلاق سراح الإنكليز الأسرى دون أية فدية وأن يعوضوا انكلترا ورعاياها عن خسائرهم. وفضلاً عن ذلك هدد الإنكليز حاكم الإيالة

بعمليات أشد وطأة في حالة خرقه لشروط اتفاقية السلم الجديدة.

في ثمانينيات القرن السابع عشر هزت أوروبا الحروب التجارية التي شاركت فيها هولندا وانجلترا وفرنسا. وحاولت انكلترا وهولندا المشتركتان في الحرب ضمن حلف واحد ضد فرنسا أن تستخدما قراصنة الشمال الإفريقي فقدمتا لهذه الغاية مساعدة اقتصادية لطرابلس الغرب والجزائر وتونس. ففي 1680 بدأ الهولنديون ثم الإنكليز من بعدهم سنة 1682 بتزويد الاسطول الجزائري بالحبال والصواري والأسلحة. ولقاء ذلك حصلت انكلترا وهولاندا على الحق في استيراد القمح من الجزائر.

وقام قراصنة الغرب والجزائر وتونس بغارات متكررة على السفن الفرنسية. وخلال سنة 1676 فقط استولى قراصنة طرابلس على مركبين فرنسيين كانا يقفان في ميناءين بقبرص. ورداً على هذه العمليات قامت فرنسا بإرسال الضابط البحار دي ڤالبيل إلى طرابلس لإبرام اتفاقية تضمن سلامة الأسطول التجاري الفرنسي من هجمات القراصنة، إلا أنه لم يكتب للاتفاقية النجاح.

وفي سنة 1672 أعدت الحكومة الفرنسية مذكرة رفعت إلى الملك لويس الرابع عشر جاء فيها: إن الأسطول الطرابلسي يضم سبع سفن للقرصنة بإمرة حاكم إيالة طرابلس الغرب وعدداً كبيراً من السفن التي تجهز لأعمال القرصنة من طرف مختلف الأشخاص ـ من التجار والاقطاعيين الزراعيين المحليين. كما جاء في المذكرة: إن عدداً كبيراً من الرعايا الفرنسيين يكابدون آلام العبودية فوق أراضي الإيالة وقد قيدوا بالسلاسل إلى مجاذيف سفن القرصنة. ودعت المذكرة إلى تحرير الأرقاء الفرنسيين واستعراض قوة فرنسا البحرية أمام حاكم طرابلس. وقد وافق لويس الرابع عشر على ما انتهت إليه المذكرة وفي سنة 1681 توجه أسطول بحري فرنسي بقيادة دوكين إلى سواحل شرقي المتوسط ليلقي هناك القبض على سفن القرصنة الطرابلسية، وصدرت له الأوامر في الوقت نفسه بتسديد الضربات إلى الموانىء الجزائرية والتونسية. وقد وقع قسم من سفن الحملة بقيادة موريس دوڤريڤيل في قبضة سفن القرصنة الطرابلسية في بحر إيجه

إلا أن ثماني سفن فرنسية قامت في المكان نفسه بمهاجمة القراصنة وهو ما كبد البحرية الطرابلسية خسائر كبيرة. وطالب الفرنسيون باستسلام القراصنة فوافق أولئك مضطرين. وخلال المفاوضات الطويلة الأمد والتي تدخّل فيها الباب العالي ثَمَ التوصل إلى اتفاق حول تبادل السفن والأسرى واضطر حاكم إيالة طرابلس الغرب إلى إعادة جميع السفن الفرنسية و 800 مواطن فرنسي. وأطلق الفرنسيون ثماني سفن طرابلسية وعوضوا الخسائر الناجمة عن التخريب الذي أوقعوه بها. وبناء على معاهدة السلم التي أبرمت بين الجانبين تعهد قراصنة طرابلس الغرب بعدم التعرض للسفن التجارية الفرنسية. وتقرر افتتاح قنصلية دائمة لفرنسا في طرابلس للإشراف على تنفيذ المعاهدة.

في 1682 خرق القراصنة الطرابلسيون المعاهدة وقاموا بمهاجمة سفينة فرنسية. وعلى أثر تلك العملية وجه الفرنسيون سنة 1683 حملة بحرية بقيادة دوكين قصفت طرابلس. وبعد عامين تعرضت طرابلس لقصف السفن الفرنسية المدفعي بقيادة ديستري [61، ص 157 - 162]. وبعد ذلك تم تأكيد اتفاقية السلام المبرمة سنة 1681 إلا أن مواد جديدة أضيفت إليها، وقد ضمنت الاتفاقية الإضافية سلامة التجارة بين البلدين وحصانة الأسطول التجاري بالإضافة إلى التعويض عن الخسائر في السفن والبضائع التي استولى عليها قراصنة طرابلس بعد سنة 1681 نقوداً أو محاصيل زراعية: من الجلود والشعير. وفضلاً عن ذلك تم الاتفاق على إعادة جميع الرعايا ورعايا الدول الأخرى الذين كانوا يبحرون فوق السفن التي ترفع العلم الفرنسي. وأشير في الاتفاقية إلى أن جميع القضايا المتنازع حولها بين الفرنسيين فوق الأراضي الطرابلسية يبث فيها من قبل القنصل الفرنسي. أما النزاعات التي تنشب بين الأتراك والعرب والفرنسيين فيفصل فيها ديوان داي إيالة طرابلس الغرب بحضور القنصل الفرنسي. كما يسمح للتونسيين بممارسة طقوسهم الخاصة، وأشير في الاتفاقية إلى استخدام فرنسا لدرنة من أجل التجارة مع بلدان أفريقيا. وطبقاً للاتفاقية الجديدة تم اطلاق سراح حوالي 1200 فرنسي دون دفع أية فدية.

قامت الحملة البحرية بقيادة دوكين عدة مرات بقصف الجزائر. وفي الفترة الواقعة بين 20 أغسطس و 20 سبتمبر تم تدمير 50 منزلاً وقتل 500 مواطن. أما القصف الثاني للجزائر والذي تم في يونيو - يوليو سنة 1683 فأدى إلى دمار أشد كما أدى إلى اشتباكات دامية بين السكان والفرنسيين. وفي يونيو - يوليو سنة 1688 تعرضت الجزائر من جديد لقصف السفن البحرية بقيادة ديستري. وقد حاولت فرنسا بعملياتها هذه أن تؤكد عظمة الملك لويس الرابع عشر وأن تستعرض هيبة قواتها الحربية البحرية أمام الجزائر وتونس وطرابلس الغرب وأمام الدول الأوروبية، إلا أن سياسة الترويع لم تؤد إلى أية نتائج ملموسة.

فحسبما كتب ش. آ. جوليان، لم يتمكن لويس الرابع عشر، من إذلال «البرابرة» كما كان يود، وكان عليه أن يسلك مسلك التودد إليهم» [24، ص 344] ونصت المعاهدة المبرمة مع الجزائر والتي وقعها غيوم مارسيل كوميسار القوى الحربية - البحرية لفرنسا سنة 1684 على أن الملك الفرنسي قد كف عن «الحرب المقدسة» ضد المسلمين وذلك من أجل الامتيازات السياسية والتجارية التي كان يمنيه بها التحالف بينهم.

وأدى التبديل المتواتر للدايات في إيالة طرابلس الغرب إلى أن الداي الجديد لم يكن يعتبر نفسه مرتبطاً بالاتفاقيات والالتزامات مع انجلترا وفرنسا وغيرهما من الدول الأوروبية. ولهذا كان من بين مهام القناصل التمديد الدائم لمفعول الإتفاقيات بين دولهم وبين الإيالة. وعند وجود الممثل الدائم للباب العالي في طرابلس كان على القناصل أن لا يصدقوا المعاهدات من طرف الداي فحسب بل ومن طرف ذلك المفوض.

في مثل هذا النظام خلال مرحلة تبدل الدايات كان قادة أسطول القرصنة الطرابلسي يعتبرون أنفسهم قبل تصديق المعاهدات من طرف الحاكم الجديد أحراراً في حل قضايا الإغارة على السفن الأوروبية. ففي سنة 1692 قام قائد أسطول الإيالة مستغلاً عملية استبدال الداي بالغارة على السفن الفرنسية

التجارية. وأدت الاحتجاجات الفعالة من طرف القنصل الفرنسي لونس إلى القبض عليه (أي على القنصل) والزج به في السجن. وعلى أثر اعتقاله اقتربت حملة بحرية فرنسية من طرابلس وقصفتها بالقنابل: إلا أن الطرابلسيين لم يقبلوا بالمصالحة فتدخلت في الأمر الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحتفظ تقليدياً بعلاقات ودية مع فرانسا، ووجهت إلى طرابلس حملة بحرية تحمل أميرالاً تركياً من أجل الضغط على حاكم الإيالة ليحترم المعاهدة السلمية مع فرنسا. بيد أن هذه الزيارة أيضاً لم تعط النتائج الملموسة ولكي يستعرض حاكم الإيالة استقلاله عن الامبراطورية العثمانية رفض الموافقة إلا على تنازل واحد فأطلق سراح القنصل الفرنسي الذي سافر إلى الجزائر.

وفي مايو سنة 1693 عاد القنصل الفرنسي إلى طرابلس بأسطول بحري حربي. وتحت التهديد بإعادة قصف المدينة تم عقد الصلح وتصديق اتفاقية سنة 1681 والتي أضيفت إليها مادة جديدة تمكن الفرنسيون بموجبها ولأول مرة من نقل الأعمدة المرمرية من لبدة وغيرها من المناطق التي كان يجري فيها التنقيب عن المدن القديمة. وهكذا قام الفرنسيون للمرة الثانية باستعراض قوتهم العسكرية وتوصلوا إلى تنازلات جديدة من طرف حاكم إيالة طرابلس الغرب. ونتيجة لذلك صاروا يظهرون في عيون الطرابلسيين أوفر قوة من الإنجليز الذين حاولوا بقدر أقل من النجاح أن يثيروا خوف سكان المدينة بقصفهم الذي تكرر في سنتي 1658، 1675، و 1676.

وتجلى الصراع بين انجلترا وفرنسا على السيادة في البحر المتوسط في المنافسة الدائمة بين القنصلين الفرنسي والإنكليزي على التأثير على الداي الجديد في إيالة طرابلس الغرب. وكان دايات الإيالة يستغلون بدورهم النزاعات بين إنكلترا وفرنسا محاولين أن يضعفوا من نفوذ هذه الدولة تارة وتلك أخرى. فبينما كانت فرنسا تتوسل لتصديق معاهدة سنة 1681 وتهدد طرابلس الغرب بالقوة قام الداي محمد قرة داغلي في الـ 7 من مايو سنة 1681 بتوقيع معاهدة سلام مع انكلترا. وبعد الاتفاقية الفرنسية التي فرضت على الإيالة سنة 1681 وتعديلها سنة

1693 قدم داي الإيالة للقنصل الإنجليزي عدداً من الامتيازات بالمقارنة مع القنصل الفرنسي.

كان الصراع بين الدولتين الأوروبيتين العظميين يشتد تارة ويضعف أخرى إلا أنه كان دوماً يترك أثره على الحياة السياسية في طرابلس وينعكس بصفة خاصة على التبديل المتواصل للدايات. وعلى العموم فإن هذا الصراع أدى إلى اهتزاز الوضع في طرابلس الغرب، ذلك الوضع الذي كان، وبدون ذلك، قد أنهكته الخصومات والصراع المتواصل بين تشكيلة الإنكشارية وطائفة الرياس بالإضافة إلى العداء بين الانكشارية أنفسهم. وعبر استغلال الصراع بين الشرائح المختلفة للفئات الممتازة في المجتمع الطرابلسي كثيراً ما كان قنصلا إنكلترا وفرنسا ينجحان في تحقيق أهدافهما.

الباب الثاني

أسرة القرمانلي الإقطاعية

(1835 - 1711)

السياسة الداخلية والخارجية
للممثّلين الأولين لأسرة القرمانلي
أحمد ومحمد

كانت سنة 1711 سنة الأحداث العاصفة بالنسبة لإيالة طرابلس الغرب وبداية حكم أسرة القرمانلي.

عند بداية القرن الثامن عشر انتقل دايات طرابلس الغرب وتونس ثم الجزائر فيما بعد إلى الصراع المكشوف على السلطة ضد الانكشارية ورياس مراكب القرصنة. فالدايات الذين استلموا السلطة أخذوا يتصرفون في الأيالات وكأنهم فوق أراض مستقلة وصاروا يعقدون المعاهدات المستقلة مع الحكومات الأوروبية. وهذا هو السبب الذي جعل الأوروبيين يطلقون على طرابلس والجزائر وتونس أسماء الإمارات والممالك ويسمون حكامها بالسلاطين. وفي الوقت نفسه، وأمام أخطار الدول الأوروبية، لم يقطع الدايات علاقاتهم بصورة نهائية مع الامبراطورية العثمانية، فكانوا يحاولون انتزاع الاعتراف من قبل الباب العالي والحصول على لقب الباشوية. وكانت استامبول تقوم من جانبها، حيناً بعد حين، بالتدخل في النزاعات المحلية وتفرض ممثليها على الإيالات.

ولكن في بداية القرن الثامن عشر خرجت إيالات طرابلس الغرب وتونس والجزائر على طاعة الباب العالي بصفة نهائية. وفي سنة 1705 تأسست في تونس

أسرة علي حسين واستمر حكمها حيث 1956 ومنذ 1710 تأسس في الجزائر نظام حكم الدايات الذين كانوا ينتخبون مباشرة من طرف الديوان وما كانوا يرسلون من طرف الباب العالي.

أما وصول أسرة القرمانلي إلى السلطة فهيأت له العوامل التالية:

على مدار الـ 200 سنة من حكم الأتراك تكونت في إيالة طرابلس الغرب طبقة القولوغلية الآتنية الخاصة. وعند مستهل القرن الثامن عشر كان القولوغلية يشكلون جماعة هامة من الناس يحتلون مركزاً متميزاً ويتطلعون إلى السلطة، ويعيش أغلبهم في ضاحية المنشية بطرابلس وفي منطقة الساحل. وخلافاً للقراصنة كانوا أقرب إلى مصالح السكان المحليين الذين يرتبطون معهم بأواصر الرحم على الرغم من أنهم يعدون في عيون المحليين غرباء. وكان القولوغلية يشتغلون بالحرف والزراعة والتجارة ويقومون بالإضافة إلى ذلك بالخدمة العسكرية التي تنتقل لديهم بالوراثة فكانوا لقاء الخدمة العسكرية يخصون بحقوق وامتيازات خاصة كالإعفاء مثلاً من دفع الضرائب.

كان العامل الثاني الذي ساعد على تحول حكام طرابلس الغرب إلى ملوك مستقلين هو الانحطاط الاقتصادي للامبراطورية العثمانية والذي أدى بصورة طبيعية إلى أُفول قدرتها السياسية والعسكرية في منتصف القرن السابع عشر. فقد تبدل طابع الإنكشارية التي لعبت دوراً هاماً في الجيش التركي وتقلص عدد السباهية وفقدت قدراتها القتالية، وكان ذلك شرطاً لهزيمة تركيا في حروبها في النصف الثاني من القرن السابع عشر مع النمسا والبندقية وروسيا. وقد أدى الضعف الداخلي والتخلف العسكري للإمبراطورية العثمانية إلى توقف حكام أفريقيا الشمالية عن الاعتراف بسلطة السلطان إلا من الناحية الرسمية وبالكف عن دفع الجرايات والضرائب ووضع المقاتلين تحت تصرف استامبول. فلم يتبق للباب العالي، وقد غرق كلياً في مشاكله الداخلية والخارجية عند مطلع القرن الثامن عشر إلا أن يعترف بوصول القولوغلية إلى السلطة في إيالة طرابلس الغرب.

ويتلخص العامل الثالث في أن تشكيلة الإنكشارية قد أضعفت نفسها عددياً ونوعياً بسبب الخصومات والنزاعات الداخلية فيما بينها، وهذا بمجموعه ما مكّن القولوغلية من التطلع إلى السلطة. فبداية من الحكم الفعلي لمحمد الجن نظمت حملة واسعة لإزاحة الموظفين الأتراك عن السلطة. وبناء على ما يقوله ابن غلبون المعاصر لأحمد القرمانلي فإن عهد حكم الأتراك قد انتهى سنة 1710 وبدأ عهد القولوغلية [99، ص 209 - 210] فأحمد، مؤسس الأسرة، كان في تلك الفترة يؤيد محمد الجن الذي يخوض حربه ضد الأتراك. وقد لعبت المناقب الشخصية والوضع الاجتماعي لأحمد باشا دوراً في تأسيس الأسرة القرمانلية وتعزيزها.

فأبو جدّه، مصطفى القرمانلي، المولود في تركيا الأناضولية، كان يخدم فوق مراكب الأميرال درغوث نجاراً. وبعد أن جمع ثروة كافية على أثر عدد من حملات القرصنة وصل إلى طرابلس في عداد أول دفعة من الإنكشارية خلال حكم مراد آغا في طرابلس. وفيها تزوج بامرأة من الأهالي. أما يوسف، أبو أحمد باشا، وهو الممثل الأنموذجي للقولوغلية، فقد بدأ خدمته في القطعات المخصصة للأمن الداخلي في الإيالة. وبفضل حزمه ومبادرته صار يتدرج في المناصب القيادية ونال لقب بك وأصبح قائداً لفرقة الجند في ضاحية طرابلس والمنشية. وقد سار أحمد على خطا والده فدخل الجيش التركي وانتظم في الفرقة التي كان أبوه يرأسها. وبسرعة ترقى الفتى الطموح الناشط في مدارج النجاح وتحقق حلمه باحتلال المنصب الذي كان يتولاه والده.

إزاء وضع الاستبدادية الذاتية للإنكشارية بدأت فرقة أحمد باشا القرمانلي، والمكونة من القولوغلية دون سواهم تكتسب صفة العامل المهدىء ليس فقط في الضواحي بل وفي طرابلس بأسرها. وقد ساعد على ذلك المسلك الذي سار عليه أحمد القرمانلي والذي يتمثل في الوقوف على الحياد وعدم التدخل في الصراعات الدائرة بين مختلف فئات الإنكشارية. وكان «تكتيكه» يخفي وجهاً آخر غير مرئي: وهو التربص حتى تتهيأ الفرصة المناسبة عندما تضعف الجهات المصطرعة فيدخل بنفسه معركة الصراع على السلطة. وقد ثار قلق محمد أبو

أميس بسبب الحيوية المتنامية لأحمد القرمانلي الذي كان يحظى بعطف سكان طرابلس، فدبر خطة غادرة ليتخلص من ذلك المنافس فاستدعى إليه أحمد القرمانلي وكلفه بالتوجه إلى حاكم غريان بمهمة خاصة وهي مساعدة الحاكم على إخضاع القبائل المتمردة هناك. وقد اشتبه أحمد القرمانلي بالأمر ففتح الرسالة السرية الموجهة إلى حاكم غريان وكان مؤداها أن يقتل حامل الرسالة فور استلامها. وأدرك أحمد القرمانلي آنذاك أن الوقت قد حان للعمل فانتقل إلى الهجوم. وبمساعدة من مناصريه من القولوغلية والإقطاعيين المحليين والمرابطين وأعداء الداي ترأس انتفاضة سكان المنشية والساحل والذين كان القولوغلية يمثلون الأغلبية بينهم. وبالنتيجة تم تطويق طرابلس، بيد أنه كان لأحمد القرمانلي داخل المدينة أيضاً كثير من المؤيدين الذين فتحوا له البوابات. ولما أحس محمود أبو أميس بالانتقام الشديد شنق نفسه في القلعة. واكتفى أحمد القرمانلي بادىء الأمر بمنصب قائد الجيش واختير أحمد المكني داياً.

وبمناسبة التبديل الدائم الحدوث للدايات في طرابلس فإن خليل باشا، الذي أقصي عن الحكم سنة 1710 قد تحصل من السلطان على فرمان بتعيينه الباشا الحاكم على إيالة طرابلس الغرب. وقد نجح في اقناع السلطان بتأييد سكان الإيالة له وبأنه سيستقبل في البلاد كمحرر من ربقة الإنكشارية؛ وبعد ذلك نظم أسطولاً حربياً يحمل 800 مقاتل واتجه إلى طرابلس.

إلاّ أنه عند الأيام الأولى من أغسطس سنة 1711 وعندما أطل أسطول خليل باشا على طرابلس لم يسمح بالنزول إلى الساحل إلاّ لمبعوث السلطان مولاي إبراهيم ولقائد الحملة، واتخذ الديوان الذي انعقد بحضور الداي وقائد الجيش والرؤساء قراراً برفض قبول خليل باشا نائباً للسلطان. (61، ص 210 - 211). وتم إطلاع المبعوث السلطاني على هذا القرار. فلم يتبق لخليل باشا ما يفعله سوى الخروج من طرابلس. فتحرك الأسطول على طول الساحل، وتم إنزال القوة المسلحة بالقرب من زوارة حيث استطاع خليل باشا، بطريق الرشوة، أن يضمن تأييد بعض القبائل (149، ص 285). وزحفت العساكر من زوارة سيراً

على الأقدام نحو طرابلس بينما كانت السفن البحرية تحاصر المدينة من البحر بعد أن استقرت في ميناء المدينة. وتصدى أحمد القرمانلي لاستقبال خليل باشا بجيشه المكون من القولوغلية وانضمت إليه الفرق المسلحة من قبائل المناطق القريبة من طرابلس.

دارت المعركة الحاسمة بالقرب من صبراتة في الـ 25 من اغسطس سنة 1711. ونتيجة الاشتباكات الطويلة الأمد انكسر جيش خليل باشا أما هو فقتل. ولما حقق أحمد باشا الانتصار سارع إلى تدعيم نتائجه ومن أجل هذه الغاية جهز وفداً معتبراً إلى استامبول مكوناً من أعيان طرابلس وزوده بهدايا قيمة للسلطان. وكان يدخل في مهام الوفد التوصل إلى اقرار أحمد القرمانلي نائباً للسلطان في إيالة طرابلس الغرب واطلاع السلطان على الأحوال الصعبة في البلاد وشرح الأسباب التي دفعت بأحمد القرمانلي إلى نقل السلطة إلى يديه. كما عُهد للوفد أيضاً بتبرير مقتل خليل باشا في المعركة نتيجة لكراهية السكان له. وبالإضافة إلى الوفد المشار إليه دعّم القرمانلي هداياه بعريضة إلى السلطان من قبل مختلف فئات السكان يطلبون تعيينه الممثل الرسمي للسلطان في إيالة طرابلس الغرب [143، ص 183].

ودبر أحمد القرمانلي خطة جريئة وغادرة لاستئصال شأفة مناوئية سواء من بين الأتراك الإنكشارية أو من أولئك الذين كان يشك في اخلاصهم. وطبقاً لهذه الخطة استدعى حوالي الـ 300 من الأتراك إلى منزل له خارج المدينة بالمنشية وذلك بمناسبة تنصيبه قائداً للجند. وحسب وصول الضيوف كان يتم استقبالهم وقتلهم في السدّة الطويلة الضيقة المؤدية إلى القاعة الكبرى في المنزل. وبدأت في الوقت نفسه مطاردة علنية في المدينة للانكشاريين الأتراك الذين كان يقضي عليهم في كل مكان. وبعد أن جمع أحمد القرمانلي ثروات ضحاياه وجه بها هدية إلى السلطان الذي تقبلها بكل رغبة. وبهذه الطريقة مهد الطريق إلى السلطة.

أما تخلص طرابلس الغرب من رؤوس الإنكشارية الذين كانوا أصحاب

المؤامرات وسبب الاستبداد والاضطراب الدائم في الإيالة فكان حقيقة إيجابية قابلها الأهالي بكل ارتياح.

وفي الـ 28 من يوليو سنة 1712، وتحت ذريعة توضيح ظروف مصرع خليل باشا قدم إلى طرابلس محمد باشا الشهير بـ جانم خوجة. أما في الواقع فقد أرسله السلطان لتحري الوضع في الإيالة وإمكانية تعيين أحمد القرمانلي والياً للسلطان في طرابلس الغرب. ولدى وصول مندوب السلطان نظمت له الاستقبالات الفاخرة وقدمت الهدايا كما هيئت له امكانية الاتصال بسكان المدينة.

ولتوضيح أسباب مصرع خليل باشا استقدم الأميرال إلى سفينته ممثلي مختلف فئات السكان بطرابلس؛ ومن بينهم مناوئو سلطة أحمد القرمانلي. وقد أعدم بعضهم أثر عودته إلى الساحل وأخرج الآخرون من المدينة. وترك هذا البطش الشديد بممثلي المعارضة تأثيره القوي على بقية مناوئي أحمد القرمانلي الذين لم يجرؤوا بعد ذلك على الوقوف في وجهه كما تجنبوا فيما بعد الاتصال بالأميرال.

وعلى نحو ما حدث أكثر من مرة خلال العلاقات المتبادلة بين الباب العالي وإيالات طرابلس الغرب والجزائر وتونس كان على السلطان أن يؤكد السلطة الفعلية لأحمد القرمانلي في طرابلس. إلاَّ أن التقليد الرسمي لأحمد القرمانلي في منصب والي السلطان وما يتبع ذلك من استقلال بألقاب بيلرباي وباشا فلم يحدث إلاَّ في مارس 1722 [61 ، ص 226]. وبعد أن حقق أحمد القرمانلي انتصاره الهام بدأ يسعى، خطوة بعد خطوة، إلى تحقيق الانفصال عن الباب العالي وترسيخ سلطته المطلقة على الولاية.

بعد الحصول على لقب الباشوية من السلطان انصرف أحمد القرمانلي قبل كل شيء إلى تدعيم سلطته داخل البلاد. وخلال 34 سنة من حكمه في الإيالة كان عليه أن يخمد ما يزيد على الـ 20 انتفاضة ومؤامرة. ونتيجة لكثير من الجهود

انتهى في واقع الحال إلى تأسيس دولة اقطاعية مستقلة لا تعترف إلاّ شكلياً بالسلطة العليا للسلطان التركي. فقسم البلاد إلى مناطق يترأس كلاً منها قائد من الموالين له بصفة مطلقة. وأعيد في عهد الحاكم الجديد تنظيم الجيش والأسطول فكان من نتائج ذلك أن فقد الإنكشارية كلياً أهميتهم كقوة عسكرية، منذ ذلك الحين كان القولوغلية معتمد الأسرة القولوغلية وقلب جيشها. أما بقية عناصر الإنكشارية فأعيد تنظيمها ووزع أفرادها على مختلف الفرق العسكرية والحاميات. ونظم أحمد القرمانلي فرقة احتفالات ملكية تابعة لقصره اشتهرت بمظهريتها الخارقة للعادة.

وأولى أحمد القرمانلي عناية كبيرة لشؤون الدين. فكان يسهر باهتمام خاص على أن تجري السلطة الإدارية كلها في مواطنها وفقاً لأسس الشريعة. وبمناسبة ذلك أمر بإعادة المحاكم الشرعية التي أبطلت في عهد الطغمة الإنكشارية كما أمر بافتتاح محاكم شرعية في الأماكن التي خلت منها. وفي عهده حظي المرابطون بتوقير خاص وكانوا يؤثرون تأثيراً ملموساً على الأحداث الدائرة في البلاد.

كان استبداد الإنكشارية واستهتارها في السنوات السابقة قد أفرغا خزينة حكام الولاية في طرابلس الغرب، وكانت أمام أحمد القرمانلي مهمة صعبة وهي استحداث مصادر للدخل من أجل الإنفاق على القوة العسكرية ـ دعامة نظامه. كانت تجارة القوافل مع أفريقيا الوسطى هي المصدر الأول للدخل فيما مضى، إلاّ أنها تلاشت من الناحية العملية لأن فزان كانت في واقع الأمر خارج صلاحيات الامبراطورية العثمانية بسبب ضعف نظام الدايات، وكانت الفوضى تسود دواخل البلاد واعتبر أحمد القرمانلي مهمته التي لا يمكن تأجليها ـ ضمان الأمن لطرق القوافل الممتدة من جنوب البلاد إلى سواحلها على المتوسط. وهذا ما كان يعني اخضاع قبائل فزان والمناطق الداخلية من طرابلس الغرب. فتثبيت النظام في طرق القوافل أدى إلى تنشيط التجارة وإحياء الحرف في طرابلس. بيد أن إقرار الأمن داخل البلاد وفرض الدخول الضرائبية أثار سلسلة من الانتفاضات

وكان من سببها الأساسي أن الإنكشارية لم يقبلوا بضياع حقوقهم وامتيازاتهم في قضايا الإشراف على حاكم البلاد. فكانوا يعينون بكل قواهم على تأجيج الصراع على السلطة. كما أن السكان الحضر والبدو وقفوا ضد إقرار نظام الاستبداد العسكري المقترن بتدعيم السلطة الإدارية وزيادة ارهاقات النظام الضرائبي.

ففي سنة 1713 كان علي أحمد القرمانلي أن يقضي على التحركات في تاجوراء وترهونة وذلك لتثبيت سلطته في المناطق المجاورة لطرابلس. ولم يكن قد فرغ بعد من القضاء على المتمردين عندما اشتعلت الثورة في مسلاتة. واتخذت الحركة أبعاداً كبيرة فأجبرته خطورة الوضع على أن ينهض بنفسه على رأس جيوشه لقمع الحركة. وكان الانتقام شديداً: فقد أحرقت بيوت العصاة ودمرت المحاصيل وصودرت الممتلكات والمواشي فتلا ذلك عدد من المؤامرات التي قام بها القادة المحليون لكنها كشفت جميعاً. وحاول أحمد القرمانلي أن يقيم علاقات تحالف مع القبائل العربية الحرة محافظاً على وضعها المتميز واستقلالها. لكنها عندما شغبت عليه أنزل بها بطشاً شديداً. ففي سنة 1715 قام أحمد القرمانلي عند ثورة أولاد خليفة وأولاد نصر بافناء المناطق الواقعة جنوب شرق طرابلس. وفي قبيلة أولاد خليفة وحدها قتل 600 بدوي وعانى من ذلك الأطفال والشيوخ والنساء بشكل خاص.

واجتاح العصيان مساحات واسعة من البلاد. كما ادعى النبوة علي بن عبد الدين بن عبد النبي (أبو كيلة) وهو مغربي الأصل [99، ص 194] وبدأ نشاطه ضد أحمد القرمانلي في جبل نفوسة، وانضمت إليه بعض القبائل، فكان أصحابه ينهبون السكان ويقتلون من يقاومهم ويرفض الانضمام إلى العصيان الذي ظل يمتد حتى شمل في البداية وادي القمقم جنوب شرق مزدة ثم جبل نفوسة. واتجه أنصار النبي الدّعي بدعوتهم إلى الجبل الأخضر في برقة حيث تأتّى لهم أن يعلنوا ثورة وأن يجمعوا جيشاً من ممثلي مختلف القبائل وسكان المناطق الحضرية واتخذ القرار بالزحف على طرابلس والاستيلاء عليها، وبدأت أعداد وأعداد جديدة تنضم إلى العصاة ونجحوا بالإضافة إلى ذلك في الاستيلاء على قافلة كبيرة

كانت تتجه من واحة أوجلة إلى طرابلس حاملة أموال الجباية التي تم جمعها في برقة.

نهض أحمد القرمانلي على رأس جيوشه المتفانية في سبيله ولم ينتظر عدوه عند مشارف طرابلس بل خرج للقائه واشتبكت المعركة في منطقة سرت. وعجز جيش أبو كيلة المتعدد الألوان والمشارب عن الصمود لضربة عساكر أحمد القرمانلي الجيدة التنظيم والتدريب. ولم يكن صعباً على أحمد القرمانلي بعد ذلك أن يقضي على بؤر العصيان المنفردة والمتناثرة في مختلف أنحاء البلاد. وسرعان ما عاد إلى طرابلس يرفع ألوية النصر.

وفي نهاية 1716 اتجه أحمد القرمانلي إلى فزان ليؤكد سلطته على شيخ تلك المنطقة والذي امتنع عنه أداء الجباية. وفي غضون عشرة أيام وصل إلى مرزق لكنه كر عائداً إلى طرابلس عندما علم بوقوع الاضطرابات فيها. وفي الطريق لحق به مبعوثو حاكم فزان الذين أكدوا له ولاءهم ووعدوه بدفع الجباية المفروضة. وفي خريف سنة 1718 نظمت حملة جديدة ضد شيخ فزان لأنه لم يبد الاحترام الكافي نحو طرابلس، وفشلت محاولة الاستيلاء على مرزق مباغتة وبدأت قيادة الحملة العسكرية بتدمير المراكز المأهولة ومخيمات البدو المجاورة وذلك لغرض انزال الرعب في قلوب سكان قبائل فزان التي رفضت الانصياع لسلطان طرابلس وتعرضت بشكل خاص لمثل هذا المصير منطقة القطرون المعروفة بأراضيها الزراعية الخصبة. وسنة 1718 وبعد وفاة محمد النصر قام ولده ووارث عرشه أحمد بتنفيذ جميع الالتزامات أمام القرمانلي.

لكن والي السلطان لم يكتف بذلك. ففي سنة 1831 ترأس ولدا أحمد القرمانلي ـ محمد ومحمود حملة الطرابلسيين العسكرية. وخشي أحمد النصر العمليات الحربية فطلب الصلح ملتزماً بدفع الجباية بصورة دورية وبتعويض المصاريف التي تم انفاقها على الحملة. ورداً على طلب الرأفة ردّ أحمد القرمانلي بالزج بقوات أكبر إلى فزان برئاسة الكاهية حسن الأحمر وعهد إليه بإخضاع المنطقة بصفة نهائية.

وتم إحضار أحمد النصر المهزوم وابنه إلى طرابلس. ولدى عرضهما أمام الديوان الذي دعي للانعقاد قام أحمد القرمانلي بإجراء مهين بحق الشيخ، فقد باعه بدرهمين معدنيين لابنه محمد باي وكلفه بإعادة الشيخ إلى فزان وبأن يجبره على أن يقوم هناك بالحكم باسمه. وقام رجب أحمد بن مصطفى بيري بمرافقة الشيخ في طريق العودة وكان من مهامه تدمير أسوار قلعة مرزق [99، ص 182].

وعمت الاضطرابات في برقة حيث كانت الثورة تلي الثورة، وكانت الاشتباكات لا تنتهي بين القبائل والأمن غير مستتب في طريق القوافل. وفي سنة 1719 عين أحمد القرمانلي أخاه الحاج شعبان حاكماً لبرقة ووجه إليه للمساعدة جيشاً بقيادة إبراهيم الترياقي وعلي بن خليل الأدغم وكان في مهام هذين القولوغليين إقرار النظام في منطقة بنغازي ودرنة وبسط الهدوء والاستقرار هناك. ولم يلبثا أن أعلنا العصيان على الحاج شعبان فأزاحاه عن السلطة وصار إبراهيم الترياقي الحاكم الجديد لبرقة لكنه لم يكتف بالاستبداد بالسلطة هناك فقد كانت مطامحه تجنح إلى أبعد من ذلك بكثير. إذ كان يبغي أن يكون نائب السلطان على البلاد بأسرها يغريه بذلك مختلف أنواع العرّافين الذين كهنوا طالعه السعيد عن طريق توضعات النجوم، ولهذا قرر أن يتحرك نحو طرابلس. ومع حركة الجيش باتجاه المدينة كانت تنضم إليه مختلف فرق البدو المسلحة. فلما اقتربوا من مصراتة استمالوا إليهم أهلها ونهبوا مستودعات الحكومة وحازوا على البارود والرصاص من قصر أحمد (مصراتة البحرية). والتقى العصاة بخيالة أحمد القرمانلي بالقرب من تاجوراء فدارت معركة ضارية صرع بها عدد كبير من العصاة أما إبراهيم الترياقي ففر إلى مصر [133، ص 145].

شكلت مغامرات جانم خوجة خطراً كبيراً على حكم أحمد القرمانلي. فمنذ 1712 كان ممثل السلطان في قضية التحقيق بمصرع خليل باشا يضمر أن يستقل ببرقة عن طريق المخاطرة ثم أن يتحرك منها إلى طرابلس. لكن هذه المخططات لم يكتب لها أن تتحقق لأنه سرعان ما استدعى إلى استامبول. وفي سنة 1714

عين أميرالاً للأسطول التركي. لكنه عزل من منصبه بعد ثلاث سنوات بسبب مغامراته ونفي إلى كانديا حيث تمكن من الاستيلاء على خمس سفن وشحنها بما يزيد على 400 من المغامرين المسلمين وتوجه بهم جميعاً إلى شطآن إيالة طرابلس الغرب، وفي سنة 1720 استولى على بنغازي. وتحت الإدعاء بأنه الوالي المعين من قبل الباب العالي راح ينهب السكان وينتزع الأموال والمحاصيل وتم له بعد ذلك الاستيلاء على بعض المدائن فوق السواحل الطرابلسية.

وقد أجبرت مغامرة جانم خوجة الباب العالي على اتخاذ الإجراءات لعزله على الرغم من أنه كان قد لقي اعترافاً حتى ذلك الحين من قبل شيوخ وقادة عدد من قبائل الجبل الأخضر. أما في طرابلس فكانت قد وصلت الإشارة من استامبول بتدمير جانم خوجة وإرسال رأسه إلى العاصمة. وفي الوقت نفسه صدرت التعليمات إلى تونس بأن يقدم الداي الامدادات إلى الطرابلسيين عند الحاجة للقضاء على ذلك المغامر.

أجبرت القوات التي أرسلها أحمد القرمانلي إلى منطقة سرت سنة 1721 جانم خوجة على أن يسارع بشحن ثرواته فوق السفن ويتوجه صحبة مناصريه إلى تونس من حيث حاول مرة ثانية وفي نفس العام أن يستولي على الجزء الغربي من طرابلس الغرب ليبدأ الزحف على طرابلس. ولما أنزل قواته في زوارة ولم يجد أي تأييد من السكان الذين كان يعتمد على عونهم صرف النظر بصورة نهائية عن محاولات جديدة للاستيلاء على طرابلس [133، ص 337].

في سنة 1721 حيكت ضد أحمد القرمانلي مؤامرة برئاسة ابن الرايس، وهو واحد من ألصق الناس قرابة بالحاكم، وقد انضم إليه الحاج شعبان إلاّ أن محاولة قتل أحمد القرمانلي لم تتوج بالنجاح. فقتل الحاج شعبان أما ابن الرايس الذي ركن إلى الفرار فوجد ملاذه في قبيلة المحاميد. وفي سنة 1722 قامت هذه القبيلة صحبة ابن الرايس بتخريب منطقة سرت. فوجه إبراهيم، القائد الجديد للخيالة، للقضاء عليه، وبالنتيجة دمرت قطعان المتمردين المسلحة واضطر زعماء القبيلة إلى تسليم ابن الرايس الذي أحضر إلى طرابلس وأعدم.

إن نجاحات أحمد القرمانلي في القضاء على الاضطرابات والمؤمرات لا تفسر فقط بصرامته وبطشه، بل تفسرّها قبل كل شيء، حاجة البلاد، التي غرقت في النزاعات، إلى السلام والأمن. فرغبة السكان في السلام كثيراً ما كانت تتغلب على محاولات الإنكشارية في تأجيج الصراع على السلطة وفرض الإشراف على حاكم البلاد.

وبمقدار تدعيم سلطته داخل البلاد وتأمين سلامة حركات القوافل فوق أراضيها كان أحمد القرمانلي يولي أهمية أكبر لبعث أمجاد الأسطول الطرابلسي وعظمته، ذلك الأسطول الذي كان مرتكز نظامه وقوته وحامي البلاد من جهة البحر.

وكان أحمد القرمانلي بحاجة إلى كثير من الأموال لينهض بمسؤولية الانفاق على الحملات العسكرية المستمرة نحو دواخل البلاد وإشباع المتطلبات المتزايدة للبلاط الذي لا يشبع. وكانت القرصنة واحداً من المنابع الأساسية للدخل في تلك الفترة. وكثيراً ما قام أحمد القرمانلي باستدعاء الاختصاصيين الأجانب إلى طرابلس ليساعدوا البحارة المحليين على إتقان فن البحرية وبناء السفن. وسرعان ما تزايد عدد سفنه فلم تعد قادرة فقط على حماية المياه الطرابلسي القريبة من الساحل بل وعلى أن تقوم بحرفة تدر أرباحاً.

في نهاية العشرينيات أعلن أحمد القرمانلي نفسه حامي القراصنة فكان هؤلاء يدفعون له ثلث الغنائم لقاء ضمان الملجأ لهم وتزويد سفنهم بما تحتاجه. وكان إعلان حماية القراصنة يعني من الناحية العملية اعلان الحرب على السفن الأوروبية وهو ما ألزم الدول، صاحبة تلك السفن، بدفع أموال معتبرة لايالة طرابلس الغرب من أجل ضمان سلامة التجارة البحرية عند سواحلها. وكان الدور الهام للأسطول الوطني ينحصر في حمايته لطرابلس من هجوم القراصنة الأوروبيين.

إن وجود الأسطول الوطني وحماية القراصنة وموارد التجارة عبر الصحراء

ـ كل ذلك قد رفع من هيبة حاكم طرابلس الغرب وساعده على تدعيم سلطته داخل البلاد واستقلاليته بالنسبة للدول الأخرى. وفي عهد أحمد القرمانلي أعلنت العربية لغة رسمية في الإيالة إلى جانب التركية وصار ممثلو السكان العرب ـ البربر يقبلون في صفوف الجيش والأسطول والإدارة على الرغم من أن الأفضلية كانت للقولوغلية ـ وقد حصل من الباب العالي على الموافقة بجعل السلطة في إيالة طرابلس الغرب رسمية من بعده. ومنذ ذلك الحين صار اسم أحمد القرمانلي يذكر في المراسلات الرسمية وفي خطب المساجد لا كنائب للسلطان بل كحاكم مستقل، أمير للمؤمنين.

أما بالنسبة للامبراطورية العثمانية فكان أحمد القرمانلي يطبق سياسة مزدوجة. فمن جهة كان يعد نفسه مستقلاً عنها وكان له ممثلون في الدول الأوروبية، يعقد معها المعاهدات دون أن يطلب موافقة السلطان بل وحدث إن قام بردّ وساطة السلطان لعقد الصلح مع هذه الدولة أو تلك في الحالات التي أمكن لهذه العمليات أن تضر بمصالحه. فمثلاً في الـ 23 من أوكتوبر سنة 1723 وصل إلى طرابلس ممثل السلطان يحمل أمراً بعقد معاهدة سلمية مع امبراطور النمسا وجمهورية البندقية، وقد نظر أحمد القرمانلي إلى أمر السلطان على أنه تدخل في الشؤون الداخلية للدولة ورفض تنفيذه.

ومن ناحية أخرى كان أحمد القرمانلي يدرك جيداً أنه بدون حماية الامبراطورية العثمانية لن يتمكن، سواء على صعيد السياسة الداخلية أم الخارجية، من التوصل إلى اقرار الوضع في البلاد والإمساك طويلاً بأعنة السلطة. فمؤازرة الامبراطورية العثمانية كانت تعينه على إقامة العلاقات مع الدول الأوروبية الكبرى. وهو السبب الذي جعله دوماً، وفي كل مكان، يعترف بسلطة السلطان خليفةً للمسلمين. وكانت خطب الجمعة تلقى في كافة جوامع الإيالة مقرونة باسم السلطان الحاكم في استامبول، كما ينقش اسم ذلك السلطان على النقود التي تضرب في طرابلس.

أما علاقات أحمد القرمانلي بفرنسا فكانت معقدة بصفة خاصة. ففرنسا

كانت أول دولة أوروبية قدمت الامبراطورية العثمانية لها عدداً من الامتيازات منذ عهد السلطان سليمان. وهذه الامتيازات وضعت الأساس لنظام الامتيازات الأجنبية «الكابيتولاسيون». في الامبراطورية العثمانية. فقد منحت فرنسا امتياز الحق القنصلي واعفاء رعاياها من الضرائب ووضع رسوم جمركية محدّدة. وفيما بعد تحولت الكابيتولاسيون إلى التزامات تكتسب صبغة المعاهدات.

هذه الالتزامات التي لقيت انعكاسها في الاتفاقية السلمية لعام 1740 كانت قد فرضت على إيالة طرابلس الغرب من قبل فرنسا منذ سنة 1685 فكان القناصل الفرنسيون الذين يوجّهون إلى طرابلس يشرفون على التنظيم الصارم للكابيتولاسيون. لكن معاهدة السلم مع فرنسا تعرضت أكثر من مرة للنقص والخرق في مرحلة الطغمة الإنكشارية. وفي بداية حكمه كان أحمد القرمانلي بفعل احتياجه إلى الأموال، ينظر بشيء من التساهل إلى أعمال القراصنة. في سنة 1713 تم الاستيلاء بالقرب من سواحل أفريقيا الشمالية على سفينة فرنسية محملة بزيت الزيتون. وفي السنة التالية وصل أسطول بقيادة القبطان ديوكين، ابن الأميرال الفرنسي الشهير، فقصفت المدينة بالقنابل. ولم يُتوصل إلى ارساء الصلح بين إيالة طرابلس الغرب وفرنسا إلاّ سنة 1720 وعلى أساس شروط معاهدة 1685 [84، ص 231]. ومن المهم التوقف عند أحد بنود هذه الإتفاقية والذي ينص على أن الرهبان الكبوشيين ورهبان الهيئات التبشيرية الأخرى ينبغي أن ينظر إليهم على أنهم من رعايا الملك الفرنسي يتمتعون بحمايته. وتسري حصانة الرهبان على ممتلكاتهم أيضاً.

كان أحمد القرمانلي ينظر بعين الإعجاب إلى هذه الدولة الأوروبية العظمى وكان يسعى من جهته بكل ما لديه ليقيم معها علاقات السلام. إلاّ أن عمليات رياس القراصنة الذين كثيراً ما كانوا يخرجون عن الانضباط ويقومون بالغارات على السفن التجارية الفرنسية أدت في أحيان كثيرة إلى خرق معاهدات السلام. ففي سنة 1725 تم نهب سفينة فرنسية مسجلة باسم مارسيليا. وطالت المباحثات المتعلقة بهذه العملية واستعرض الفرنسيون قوتهم العسكرية أكثر من مرة. وفي

1722 أطلت السفن الفرنسية على شواطىء طرابلس الغرب تحت قيادة دي واتّان، وفي 1727 ألقت مراسيها عند مدخل طرابلس الغرب حملة بحرية فرنسية بقيادة دي مونس، ثم في 1728 حلت هناك سفن الأميرال غراندبري الفرنسية. وقد دخل اسطول غراندبري البحري ميناء طرابلس وقصف المدينة بالقنابل بين 20 - 26 من يوليو وهو ما ألحق بها أضراراً بالغة.

تواصلت العمليات العسكرية الفرنسية ضد طرابلس الغرب حوالي السنة، وبقيت طلبات أحمد القرمانلي بالسلام ووقف العمليات الحربية دون رد. ولم يوافق الفرنسيون على توقيع معاهدة سلام إلاَّ في اغسطس من عام 1729 وبعد أن حصلوا من أحمد القرمانلي على الموافقة بإدخال مادة خاصة تنص على إجبار القراصنة على أن يحصلوا على جوازات سفر من القنصل الفرنسي وهو ما كان يعني وضعهم تحت الرقابة الفرنسية. وتم التنصيص في الاتفاقية نفسها على أن لا تتعرض سفن القرصنة لمهاجمة القطع البحرية العسكرية الفرنسية وأن يسمح للقراصنة بدخول الموانيء الفرنسية شريطة أن لا يغيروا على سفن الدول الأخرى إلاَّ على مسافة معينة من الشاطيء الفرنسي. كما يسمح للقراصنة حاملي الجوازات الفرنسية بزيارة السفن التجارية الفرنسية. ففرض الرقابة على أعمال القراصنة مكن فرنسا، التي كانت في ذلك الوقت تخوض حروبها التجارية بنشاط، من توجيه نشاطاتها ضد أعدائها. وبعد فترة قصيرة تمكنت فرنسا من فرض رقابتها على جميع القراصنة الذين يتركزون في بلدان الشمال الافريقي على الرغم من أن العلاقات القائمة على المعاهدات لم تنجح دوماً في امساك القراصنة عن الهجوم على السفن الفرنسية. وبالإضافة إلى التنازلات التي توصل إليها الفرنسيون أثناء توقيع المعاهدة السلمية فإنهم توصلوا مع أحمد القرمانلي أيضاً إلى إطلاق سراح السفن الفرنسية المحتجزة والتعويض عن الخسائر اللاحقة بها.

أما بالنسبة لإنجلترا فإنها من جهتها أكدت سنة 1716 فعالية معاهدة 1662 بين البلدن وفي سنة 1730 وجهت الأميرال كاويندیش إلى سواحل الإيالة من أجل تصديق جديد للمعاهدة.

كما أن هولندة التي كانت معنية بالتجارة في بلدان البحر المتوسط أبرمت معاهدة سلام وصداقة مع طرابلس الغرب ثم أن ازدياد نشاط العلاقات التجارية بين الدولتين أثار الهولنديين سنة 1703 إلى تأكيد فعالية معاهدة سنة 1681، وفي سبتمبر من سنة 1712 وصلت إلى طرابلس ثلاث سفن هولندية بقيادة بيترسون الذي قدم إلى أحمد القرمانلي 100 وزنة من البارود وأربعة مدافع برونزية هدية. وفي سنة 1728 أبرمت ولاية طرابلس الغرب وهولندا معاهدة سلمية جديدة. وقام الوفد المرسل من طرابلس إلى هولندا بتأكيد المشاعر الودية نحو تلك البلاد، وقد عاد هذا الوفد إلى طرابلس يحمل معه 4 آلاف فلورين إلى أحمد القرمانلي وألفين لأعضاء الوفد و 500 لأمين سرّه.

كما لقي الوفد الثاني الذي وجه سنة 1743 إلى هولندا استقبالاً تحف به كل مظاهر التكريم.

وفي سنة 1726 وبفضل وساطة الباب العالي أقامت إيالة طرابلس الغرب علاقات الود مع الامبراطورية النمساوية وأبرمت معها معاهدة سلم ضمنت سفن النمسا بموجبها سلامتها من هجمات قرصان طرابلس. وفضلاً عن ذلك سرى مفعول الضمانات على سفن نابولي وصقلية ومالطا التجارية. وقد تركز جوزيبي ميير، أول قنصل نمساوي في طرابلس سنة 1729.

وفي سنة 1742 بدأت المحاكمات بين أحمد القرمانلي ومملكة نابولي بسبب سفينة للقرصنة استولى عليها النابوليون، فعمد أحمد القرمانلي، في إطار العقوبة، إلى اعتقال القنصل وأسرته واسترق طاقمي سفينتين نابوليتين كانتا في مرفأ طرابلس ولم تتم تسوية الحادث إلاّ بعد سنة عندما قام النابوليون بتنفيذ مطالب طرابلس الغرب.

وعلى هذا النحو كثيراً ما كانت تنشأ المشاحنات بين مالطا وإيالة طرابلس الغرب لأن البحرية المالطية كانت تقوم بمطاردة متواصلة لسفن القراصنة التابعة لدول الشمال الإفريقي. وفي إبريل 1723 استولت البحرية المالطية على سفينة

تجارية طرابلسية في ليطانا (بصقلية) وبعد عدة أيام علم المرشد الأعظم لهيئة الفرسان بأن السفن التركية قد استولت بالقرب من جزيرة بانتيلاريا على سفن ڤينيسية وصقلية محملة بالملح. فأصدر أمره إلى بحريته بالخروج إلى عرض البحر ومهاجمة سفن المسلمين. وفي مايو قام الأسطول بمهاجمة سفينة طرابلسية فوقها طاقم مكون من 400 شخص واستولى عليها بعد معركة دامت 4 ساعات وألقي القبض على 267 شخصاً بينهم عشرون جريحاً، وسقط الباقون قتلى في المعركة [84، ص 233]. وفي اكتوبر سنة 1737 استولى المالطيون في مياه البندقية بالقرب من كالابريا على سفينة طرابلسية وكان من نتيجة ذلك إلقاء القبض على 45 تركياً واثنين من المستجدين على الإسلام و 4 من الأرقاء المسيحيين. وعلى الرغم من ذلك كله كانت علاقات طرابلس بمالطا في القرن السابع عشر جيدة من الناحية النسبية. فقد كان الحكام فيهما يقومون بتبادل الهدايا ويحرصون بصفة مستمرة على تبادل الرسائل ويحلون المنازعات فيما بينهم بالطرق السلمية.

عند نهاية حكم أحمد القرمانلي تكونت فوق أراضي طرابلس الغرب دولة اقطاعية ذات جهاز إداري قوي وجيش وأسطول. وهو ما ساعد أحمد القرمانلي على أن يضمن بمساعدة الجيش والأسطول أمن الدولة من العدو الأجنبي وإقرار النظام في دواخل البلاد وأن يضمن في الوقت نفسه وصول الموارد المستمرة، التي كانت منابعها الأولى القرصنة وجباية الأتاوات من الدول الأوروبية الصغرى والضرائب من سكان المناطق الداخلية في البلاد.

وبازدياد موارد دولة أحمد القرمانلي تدعّمت الفئة الإقطاعية القبلية العليا وفئة رجال الدين وأثْرتا. ويشهد بناء الجوامع على ازدهار حال الإقطاعيين والتجار وشيوخ القبائل ورجال الدين. والأثر الرائع لفن العمارة الإسلامي في ذلك الوقت هو الجامع المشهور في أيامنا هذه باسم «جامع أحمد باشا»، وقد بني سنة 1736 مكان المسجد القديم الذي كان قد أقامه عمرو بن العاص، الفاتح العربي لطرابلس سنة 643. ومسجد أحمد باشا القرمانلي نموذج للمسجد ذي الأعمدة؛ 16 عموداً تدعم قناطر نصف دائرية في قاعة مربعة غير كبيرة نسبياً.

وفوق قبة الجامع ترتفع مئذنة رصعت جدرانها «بموازييك» أزرق، أخضر وخفيف الصفرة تزينها الزخارف والآيات القرآنية وما شابه ذلك. وقد خصصت الساحة الداخلية من الجامع لدفن أفراد أسرة القرمانلي وألحقت به مدرسة دينية.

وإلى جانب بناء الجامع الذي استغرق بضع سنوات بدىء بإعادة بناء وترميم الأسوار وبوابات المدينة والقلعة التي حولت قصراً وصارت مركز الحكام القرمانليين. وهذه القلعة التي كانت قائمة على شاطىء البحر تحيط بها الأسوار من ثلاثة جوانب اعتبرت غير قابلة للاختراق في عهد مؤسس هذه الأسرة. وكانت مفخرة أحمد القرمانلي الأحواض التي أنشئت في ميناء طرابلس لبناء السفن الكبرى.

كف بصر أحمد القرمانلي في نهاية عمره، ولما عجز عن إدارة شؤون الدولة سلم أعنة القيادة إلى الأصغر من أولاده وهو محمد (كان ابنه الأكبر محمود حاكماً لبرقة والأوسط ـ يوسف قائداً للجيش)، وفي الـ 4 من نوفمبر سنة 1745 وبعد فترة قصيرة من نقل السلطة، وضناً على نفسه من أن يبقى موضوعاً للشفقة وعبئاً على المحيطين به، قضى على حياته بالانتحار. فانتقلت السلطة كاملة إلى محمد القرمانلي الذي كان من الناحية العملية يسيّر شؤون الدولة منذ حياة أبيه. وقدّم أعضاء الديوان ورؤساء تشاركيات القرصنة وكبار قادة الجيش البيعة للحاكم الجديد. كما قام السلطان محمود الأول بعد ذلك بإقراره نائباً في إيالة طرابلس الغرب ومنحه لقب الباشوية.

في الأيام الأولى من حكمه طبق محمد باشا القرمانلي سياسة والده نفسها، الداخلية منها والخارجية. وعلى نحو ما كان الأمر في السابق وجهت عناية كبرى لتدعيم الأسطول والجيش وإنشاء السفن. وبلغ من تضخم أسطول الإيالة درجة أن القراصنة الطرابلسيين لم ينزلوا بغاراتهم الجريئة الرعب فقط بالسفن التجارية بل وجعلوا الساحل الجنوبي من أوروبا بأسره وبصورة دائمة في قبضة التوتر.

على أثر الإجراءات التي اتخذها الإنجليز والفرنسيون كانت المراكب

الطرابلسية تنشط بصورة مطلقة ضد الدول الأخرى. وفي إبريل 1747 أرسل محمد القرمانلي ضباطه إلى القنصلية النابولية لينزعوا عنها علم ملكة نابولي وهو ما كان يعني إعلان الحرب، فغادر القنصل طرابلس وسارع القراصنة إلى استغلال ذلك للانقضاض على سفن المملكة وكان الغرض من هذه العملية إجبار نابولي على دفع إتاوة سنوية كبرى لقاء حرية الإبحار في البحر الأبيض المتوسط.

وفي 1748 خرق قراصنة إيالة طرابلس الغرب المعاهدة السلمية مع النمسا فصارت سفنها تتعرض للنهب. ولم يتم التوصل إلى إقرار السلام بين الدولتين سنة 1749 إلا بجهود ممثل غرتسوق توسكانا الأعظم.

في سنة 1751 قامت الدانمراك بافتكاك أسراها لقاء فدية ضخمة ـ 21,5 ألف زوكيني وتوصلت بفضل الأعمال الناشطة لممثل البلاط الملكي الدانمركي هاميكين إلى إبرام الصلح مع طرابلس الغرب بعد دفع 36 ألف زوكيني.

في أربعينيات القرن الثامن عشر وبناء على المعلومات التي قدمها زورزي تراڤانيللي، قبطان سفينة تجارية بندقية وقعت في أسر القراصنة، والذي قضى حوالي سنة في طرابلس ـ كان في طرابلس 17 ألف نسمة من السكان نصفهم من اليهود. وهو يشير إلى أن أسطول القرصنة التابع لأحمد القرمانلي كان يتكون في تلك الفترة من ثماني سفن من مختلف الأنواع. وبالإضافة إلى ذلك كان يوجد أسطول آخر للقرصنة يملكه الأفراد ويستقر في ميناء طرابلس، وفي العادة كانت سفن الباشا تخرج للغزو مرة في السنة ولا تقل مدة الخرجة الواحدة عن 40 يوماً. أما القراصنة فوق السفن المملوكة للأفراد فكانوا يخرجون على مسؤوليتهم الخاصة. وكان عليهم في حالة الظفّر أن ينزلوا عن ثلث الغنائم للباشا. [24، ص 240].

وإذا قامت إيالة طرابلس الغرب بإجبار العديد من الدول على قبول شروطها من أجل السلام بناء على المدفوعات ومقادير الجزية فإن الدول الكبرى المتنافسة فيما بينها في أوروبا قد قامت بدورها، وعن طريق القوة، في أن تفرض

المعاهدات الجائرة على الإيالة، مرة بعد المرة. ففي الـ 29 من سبتمبر 1751 أبرمت انكلترا مع محمد باشا معاهدة سلمية. وبناء على هذه المعاهدة التي تضمنت 28 بنداً ضمنت إنكلترا حرية التجارة في جميع موانىء الإيالة على أن تستوفى على البضائع التي تأتي بها رسوم جمركية في حدود 3% أما الأسلحة والبارود وأخشاب السفن وأخشاب السواري والقمح وكثير من البضائع الأخرى فلم تكن تخضع للرسوم الجمركية.

ومنحت الاتفاقية الانكليز عدداً من الامتيازات. فبناء على البند الـ 6 كان يسمح للقنصل الإنجليزي بأن يزور، صحبة مساعديه ومترجميه، جميع موانىء البلاد في البر والبحر ومنح البند الـ 15 القنصل الإنجليزي الأفضلية على القناصل الأجانب في أن يكون أول من يحيّي نائب السلطان ويهنئه في الأعياد الحكومية والدينية، ويخضع الرعايا الإنجليز (البند 18) للتشريع الإنكليزي إذا كان الطرف الآخر في النزاع غير مسلم. وفي حال وفاة المواطن الإنجليزي يقوم القنصل الإنجليزي بالتصرف في ثروته.

انطلقت هذه المعاهدة بكل وضوح من الاتجاه الإنكليزي الذي لقي صياغته في ما بعد في سياسة «فرق تسد» فقد نص البند الـ 20 على أن تلتزم إيالة طرابلس الغرب موقف الحياد في حال نشوب حرب بين انجلترا والجزائر أو تونس وأن لا تقدم أي عون لهذين البلدين (10، ص 378) وألزم البند التالي حاكم إيالة طرابلس الغرب بالامتناع عن شراء البضائع والممتلكات الإنكليزية والرعايا الإنكليز الذين يقعون في أسر قراصنة تونس أو الجزائر.

ونص في الاتفاقية أيضاً (المادة 2) على أنه في حال لقاء السفن الإنجليزية بسفن طرابلس الغرب في عرض البحر يحق للأخيرة أن تتحقق من وثائق الأولى فإذا ما تأكدت تابعيتها الإنجليزية ينبغي وفقاً للمادة 28 إبداء مظاهر الحفاوة بها والسماح لها بمواصلة الطريق. أما عند لقاء السفن في موانىء محايدة فعليها أن تبادلها التحية وأن يقيم قباطنتها الاحتفالات من أجل توثيق العلاقات الودية بين الدولتين. وعلى هذا فإن المعاهدة حددت العلاقات بين السفن في عرض البحر

مثلما حددتها في الموانىء الوطنية وموانىء الدول الأخرى. وبالإضافة إلى هذا أشير إلى أن بنود الإتفاقية تسري على رعايا جزيرة مايوركا وسفن جبل طارق والتي كانت انجلترا قد بسطت عليها حمايتها حسب صلح أوتريتش سنة 1713.

ولقاء التنازلات التي قدمها محمد باشا في هذه المعاهدة التزم الإنجليز بإرسال المدافع وغيرها من الأسلحة النارية بالإضافة إلى الذخائر اللازمة إلى إيالة طرابلس الغرب. وكانت هذه النجاحات التي حققها الإنجليز في ضمان امتيازاتهم بالنسبة للتجارة البحرية في موانىء الإيالة وسلامة الحركة البحرية في مياه البحر المتوسط الغربي وحقوق القنصل الإنجليزي في طرابلس دافعاً للفرنسيين لمحاولة التوصل إلى تنازلات جديدة من طرف محمد باشا القرمانلي عن طريق توسيع المعاهدة التي سبق توقيعها سنة 1709 وتعزيزها بالملاحق. ولم يكن عسيراً على القنصل الفرنسي أن يحقق ذلك بفضل الحالة المؤاتية لفرنسا والتي تكونت في الإيالة.

عند نهاية عهد محمد باشا القرمانلي الذي لم يرهق نفسه كثيراً في تسيير شؤون الدولة ضعفت سلطته على القراصنة وهو ما لم يتأخر القراصنة في استغلاله. فبناء على اتفاقية سنة 1729 كان يسمح لهم أن يقوموا بزيارات ودية للسفن التجارية الفرنسية. وقد بدأ بعض قباطنة القرصنة باستغلال هذه الزيارات لغايات دنيئة إذ راحوا يمارسون الابتزاز والتخريب. وتحت هذه الذريعة طالبت السلطات الفرنسية سنة 1752 محمد باشا القرمانلي بأن يلحق بمعاهدة سنة 1729 البند التالي: «إن المغامرين في طرابلس الذين لا يخضعون لنص المادة، أي المادة التاسعة من معاهدة يونيو 1729 والذين يطلبون من القباطنة وأصحاب السفن الفرنسية مؤناً أو أدوات أو ذخائر أو غير ذلك، والذين يعرقلون سير الملاحة بتأخير السفن أو فرض الحجر الصحي دون الحاجة إلى ذلك... سوف يعاقبون بمنتهى الشدة والإعدام أيضاً في حالة إساءة معاملتهم لهؤلاء القباطنة أو لأصحاب السفن الفرنسية أو لبحارتها» [127، ص 82].

أدت تنازلات محمد باشا القرمانلي أمام الدول الأجنبية إلى تنظيم مؤامرة

ضده برئاسة محمد باشا نائب أميرال أسطول القرصنة وفي ليل 11 يوليو سنة 1752 قام البحارة الألبان (الأرناؤوط) العاملون على سفن محمد باشا للقرصنة بعصيان. وتذكر شهادة القنصل الدانمركي سميت إنهم انقضوا على وجهاء المدينة عند خروجهم من المسجد وقتلوهم. وكان شيخ البلاد بين القتلى. وقام البحارة الأرناؤوط بعد ذلك بإزاحة الحراسة عن أسلحة القلعة واستولوا عليها وأخذوا يضربون منها مركز القرمانلية. فبدأت الفوضى في المدينة.

إلا أن قوات مسلحة من الأهالي المقيمين في ضواحي طرابلس سمعت اطلاق النيران فتجمعت عند بوابة القلعة وصارت تهتف بحياة محمد القرمانلي وتطالب بفتح البوابات بغية الانضمام إلى سكان المدينة. ولما رأى الأرناؤوط العصاة أن الأهالي لا يؤيدونهم وأن من كان في البداية إلى جانبهم قد تفرقوا حاولوا أن يندفعوا إلى البحر وأن يستقلوا السفن. ولم يتحقق الاندفاع حتى بوابة المدينة المؤدية إلى البحر إلا لـ 200 منهم [84 ، ص 242] فاستولوا على سفينة القنصل الإنكليزي وحملوا فوقها المدافع التي نزعوها عن أبراج القلعة وأنذروا القناصل الأجانب بأنهم سيهاجمون أي مركب يقترب من سفينتهم ويعوّق خروجها. وفي اليوم التالي عثر في مختلف أنحاء المدينة على جثث 15 من البحارة الألبان مجزوزة الرؤوس. [61 ، ص 253]. وعلى هذا فإن ذلك الاضطراب لم يلق نجاحاً لأنه كان يعبر عن مصالح دائرة محدودة من الأشخاص الذين أثروا على حساب القرصنة وإليهم تعود بالدرجة الأولى الفئة العليا من الرياس والبحارة المستجدين على الإسلام.

أدى إبرام الاتفاقية الجديدة مع الفرنسيين وإدخال مادة جديدة في معاهدة 1729 مع الفرنسيين إلى تعاظم دور قنصلي انجلترا وفرنسا في شؤون طرابلس الغرب وإلى تفاقم التنافس بين هاتين الدولتين على التأثير على حاكم الإيالة، وكان ذلك يعني في الوقت نفسه ـ تضييق نشاط القرصنة وهو ما أدى بصورة طبيعية إلى نقص واردات النهب البحري، الأمر الذي ترك تأثيراً سلبياً على الجيش والأسطول ـ دعامة الاستبداد العسكري للأسرة القرمانلية. وفي معرض

تقييمه للوثائق التي وقعها محمد باشا القرمانلي يصل عمر علي بن إسماعيل إلى القول «لا شك أن الباشا بقبوله لهذا الاتفاق السابق قد أساء إلى كرامة شعبه كما أنه قد ساعد على تثبيت أول معول في هدم بناء هذه الدولة التي فقد والده بصره في سبيل العمل على رفع مكانتها، حيث أن الدول الأوروبية أخذت تتطلع إلى مزيد من الانتصارات» [101 ، ص 47].

في سنة 1753 اشتعلت ثورة ضد حكم الأخ الأكبر لمحمد باشا القرمانلي ـ محمود، الذي كان قد أصبح في حياة أبيه أحمد باشا المالك المطلق اليد في الجزء الشرقي من إيالة طرابلس الغرب. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة للإيقاع بين الأخوة في الصراع على السلطة فقد تمكن حاكم الإيالة الذي كان ينزل أقسى العقوبات بمن يحاول تمزيق الوحدة في أسرة القرامانليين من الحفاظ على وحدة أعضاء هذه الأسرة وبمساعدة القوات التي وجهها محمد باشا القرمانلي تم إخماد الانتفاضة في برقة.

حكم علي القرمانلي

(1793 - 1754)

بعد وفاة محمد باشا القرمانلي سنة 1754 انتقلت السلطة إلى ولده ذي العشرين ربيعاً، علي، الذي بايعه أعضاء الديوان وكبار قادة الجيش والأسطول. كما أيده سكان طرابلس، وقد أحيت حداثة سنّة الأمل في قلوب الفئة العليا من الإنكشارية وغيرها من ممثلي الفئة الإقطاعية القبلية والدينية، من بدأوا من جديد يشدون عزائمهم ليستردوا مواقعهم التي خسروها.

في بداية حكم علي باشا القرمانلي حاول ممثلوا الفئة الإقطاعية القبلية أن يخوضوا نضالهم في سبيل المركز الريادي في الدولة ـ وهو منصب قائد الجيش الذي لم يكن يسمح فقط بالتأثير على الحاكم الجديد بل وعلى شغل منصبه إذا سنحت الفرصة. وكان عدد من قادة الإنكشارية يتطلعون إلى هذا المركز لكن ترشيحاتهم رُفضت كما أن ابن عم علي القرمانلي، خليل، حاكم درنة، والذي وصل إلى طرابلس في نهاية 1754 وكان يتطلع إلى منصب قائد القوات لم يلبث أن خنق في القصر في ظروف غامضة. وفي 1756 وعندما علم علي القرمانلي بالمؤامرة التي تحاك ضده أمر بخنق الخازن ونفي رئيس البحرية. أما المؤامرة الأكثر جدية ضد حاكم الإيالة فتم كشفها سنة 1758. فمصطفى أبو شاكر، الشديد القرابة من علي القرمانلي، انتوى، بالاشتراك مع ممثلي عائلة المكاني المعروفة، أن يقوم بانتفاضة سكان المنشية في منطقة الساحل إلا أنه تم القبض على مصطفى

أبي شاكر وقتله أثناء محاولة إثارة جنود المنشية ضد علي القرمانلي، وزج بأعضاء أسرة المكاني في السجن.

وقد استغلت الفئة العليا في تشاركيات الرياس وقادة الإنكشارية قلة خبرة الحاكم الجديد فبدأت بالتدخل بشكل مكثف في إدارة البلاد. وبسبب من تدخلهم بعثت القرصنة المجزية ضد الدول التي سبق وأبرمت معها في الماضي معاهدات تضمن أمن الحركة البحرية عند شواطىء في إيالة طرابلس الغرب. وقد أدى انتهاك هذه المعاهدات إلى توتر العلاقات بين الإيالة والدول الأوروبية.

هذا الوضع الداخلي غير المستقر في طرابلس الغرب اضطر القنصل الإنجليزي وايت إلى أن يطالب الحاكم سنة 1761 بتصديق معاهدة 1751 والتي سبق أن وقعها محمد باشا القرمانلي. وفي السنة التالية ومن أجل اتقاء الهجوم على السفن التجارية الإنكليزية قام الإنجليز باستعراض للقوة وذلك بإرسالهم حملة بحرية إلى طرابلس بقيافة اللورد كليڤلاند [84، ص 244].

ولما كان علي القرمانلي يؤثر حل النزاعات بطريق سلمي فإنه أولى اهتماماً خاصاً لنشاط جهاز الدولة لشؤون السياسة الخارجية والذي أنشأه فور تولية السلطة وكان من مهام هذا الجهاز تسوية الأمور المتنازع عليها في ميدان السياسة الخارجية: امتصاص نقمة الممثلين الأجانب من ضحايا القرصنة، تلقي وإرسال الهدايا، إيفاد واستقبال السفراء وتبادل الرسائل وسوى ذلك.

عند منتصف القرن الثاني عشر كانت إيالة طرابلس الغرب تقيم علاقات ودية مع مالطا. لكن القراصنة المالطيين استولوا سنة 1765 على سفينة طرابلسية وأسروا طاقمها. وفي العام التالي قام الحاج محمد آغا بالسفر إلى مالطا وحل المشكلة.

وفي 1764 وبعد أن قام الحاج عبد الرحمن آغا بزيارة البندقية سفيراً لإيالة طرابلس الغرب أقيمت معها العلاقات الجيدة فقد نجح في أن يبرم مع البنادقة معاهدة تم تصديقها سنة 1765 وبموجبها أتيحت للبندقية إمكانية افتتاح قنصلية في

الإيالة، تملك كافة الحقوق الممنوحة للقنصليات الأخرى. ونصت الإتفاقية على التدابير التي يمكن اتخاذها للحيلولة دون اعتداء سفن الجانبين المتعاهدين سواء في عرض البحر أم في الموانىء بالإضافة إلى تنظيم التجارة بين البلدين وفرض إيالة طرابلس الغرب رسوم جمركية في حدود 3% من قيمة بضائع التجار البنادقة. وحصلت البندقية من طرابلس على توكيد بأن تمتنع كل من الجزائر وتونس عن أن تبيعا في أسواقها بضائع استولتا عليها من البندقية، كما امتنعت طرابلس عن شراء أو أسر الرعايا البنادقة. وكان هؤلاء، بناء على هذه الاتفاقية، لا يخضعون لقوانين الإيالة بل يوضعون تحت تصرف قنصل البندقية. وسمح لسفن طرابلس الغرب بالهجوم على السفن المعادية في منطقة لا تقترب أقل من 30 ميلاً عن شواطىء البندقية. إلا أنه في حالات خروج قراصنة الإيالة على سلطة الحاكم كان على قنصل البندقية في طرابلس أن يبذل كثيراً من المساعي للعودة إلى بنود الاتفاقية.

وبعد فترة قصيرة قام القراصنة الطرابلسيون، خرقاً للمعاهدة، بالاستيلاء على سفينتين تجاريتين للبندقية وأخفوهما في موانىء الإيالة. ولما علم القنصل بذلك طالب بإعادتهما. لكن القراصنة أعلنوا بأن الاستيلاء وقع قبل توقيع المعاهدة ورفضوا تسليم السفينتين. وتحت الحاح البنادقة وخشية تعقيدات محتملة مع الدول الأجنبية اضطر علي القرمانلي إلى إعادتهما. وبعد تسوية هذا النزاع حدثت غارات جديدة من القراصنة على سفن البندقية. فوصل أسطول بحري من هناك إلى ميناء طرابلس سنة 1766 وأخذ يطالب بالقوة بالتعويض عن الخسائر التي أوقعها قراصنة طرابلس الغرب بالبندقية. وأمام ذلك الضغط وجد علي القرمانلي نفسه مضطراً ليس فقط لأن يعيد البضائع المنهوبة والناس ويجدد اتفاقية 1764بل ولأنه يقوم بتنازلات جديدة مزقت هيبة طرابلس الغرب كدولة إسلامية. فقد تمكنت البندقية من أن تفرض على علي القرمانلي اتفاقية حول تقديم مساعدة للبنادقة في حربهم ضد تونس. ووافق حاكم طرابلس الغرب على السماح للسفن الحربية للبندقية باستخدام موانىء الإيالة من أجل الاعتداء على

تونس. ووردت الإشارة في رسالة جوزيبي بيتسي، معاون قنصل البندقية في طرابلس إلى الحكومة الجمهورية بتاريخ 26 مايو 1797 والتي تلقي الضوء على نزاعه مع يوسف القرامانلي، إلى هذه المساعدة التي قدّمها علي القرمانلي الراحل للبنادقة في حربهم ضد تونس [101، ص 383].

كما جرَّ تزايد نفوذ القرصنة في طرابلس الغرب وراءه الدعم التالي لمراكز فرنسا في الإيالة. فقد استغل الفرنسيون هجوم قراصنة طرابلس على سفينة جنوية كانت في المياه الإقليمية لفرنسا ليوجهوا سنة 1766 إلى ميناء طرابلس حملة بحرية تضم ثماني سفن حربية بقيادة بوفيمون الذي استطاع أن يفرض على علي القرمانلي خمسة تعديلات على اتفاقية السلام لعام 1728. وقد أضرت هذه التعديلات بمصالح الإيالة وألزمتها بالا تقوم منذ سنة 1766 بأية عملية تستخدم فيها القوة ضد السفن الفرنسية والدويلات الواقعة تحت الحماية الفرنسية.

كان الملمح المميّز لسياسة علي القرمانلي نحو الدول الأجنبية هو اللاتوازن، كما لم تترسخ العلاقات الودية مع السلطات المركزية للامبراطورية العثمانية خلال السنوات الطويلة من حكمه. فبينما كان من الناحية المظهرية يستعرض ولاءه للسلطان كان في الوقت نفسه يواصل إبرام المعاهدات بصورة مستقلة مع الدول الأجنبية بدون علم السلطان ودون احتساب لمصالح الامبراطورية العثمانية. كما أنه تجاهل نداءات الباب العالي للقيام بالعمليات المشتركة ضد الأعداء المشتركين ففي سنة 1768 أعلنت الامبراطورية العثمانية الحرب على روسيا وحليفتها النمسا، وفي محاولة لإضعاف الدولتين بمختلف السبل وقع السلطان فرماناً بتوجيه سفن إيالات الامبراطورية العثمانية إلى منطقة تريستا وانكونا للهجوم على السفن التجارية لروسيا والنمسا. ونص الفرمان على أن توجه طرابلس الغرب ثلاث سفن إلى هناك لكن الأمر لم ينفذ.

انعكس تعقد العلاقات مع الدول الأوروبية ومع الامبراطورية العثمانية على الوضع الداخلي للإيالة. فتقلُّص نشاط القراصنة أدى إلى انخفاض مداخيل البلاد وضاعف من تردّي وضعها الاقتصادي فتزايدت المصاعب الاقتصادية وخاصة

فيما يتعلق بسداد مرتبات الجنود ودفع المخصصات لبناء السفن وهو ما أدى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى تقلص أعداد الجيش والأسطول. وتشير معطيات القنصل الإنجليزي كنيخت إلى أن كامل جيش الإيالة بما في ذلك حراسة القصر والحاميات في المدن الأخرى كان يتكون من 200 -- 300 من المستجدين على الإسلام، و 400 من الإنكشارية و 500 من الألبان المسلمين و 600 من العرب المحليين (من القولوغلية بشكل خاص) [84، ص 148]. وعلى هذا فإن القسم الأساسي من القوات كان يتكون من المرتزقة الذين لم يكن ثمة ما يجمعهم مع الأهالي والذين كثيراً ما استخدمهم علي القرمانلي ضد السكان المحليين من أجل تدعيم سلطته. وكان من الطبيعي أن يثير ذلك سخط الأهالي وكراهيتهم.

ثم أن العمليات الناشطة التي قامت بها ضد القراصنة كل من انجلترا وفرنسا وهولندا وغيرها من الدول الأوروبية التي كانت ترتبط بمعاهدات سلام مع إيالة طرابلس الغرب مضافة إلى نقص الأموال اللازمة لبناء السفن الجديدة أدت بمجموعها إلى ضمور أسطول الولاية.

ومن أجل التعويض على الخسائر التي تكبدتها الفئة العليا من الاقطاعيين ورياس السفن وقادة الإنكشارية تقرر زيادة أحجام الضرائب على سكان الإيالة. وفي الوقت نفسه وخشية وقوف السكان ضد تزايد الضرائب المفروضة قام الإنكشاريون الذين ساهموا بفعالية في اتخاذ هذا القرار بالزام علي القرمانلي بإصدار قانون الإعدام ضد كل من ينظر بازدراء إلى الإنكشارية [101، ص 49]. وأدى انبعاث الطغمة الإنكشارية إلى تفاقم النزاعات وإلى النهب وقطع الطرق في الإيالة وإلى ضعف التجارة.

تزايدت الصدامات بين قبيلتي أولاد سليمان والفرجان وكانت ترهونة الشاهد على الاشتباكات الدامية بينهما. [101، ص 49] واشتعل الصراع القبلي أيضاً بين قبيلتي النوائل ورشفانه وهم حلفاء المحاميد [127، ص 103] ولم يكن الوضع بأفضل من ذلك في برقة، حيث لم تتوقف النزاعات والاشتباكات الحربية بين قبائل الجبارنة، الفوايد وبين العلايا والجوازي. ونتيجة للنزاع

والصراع القبلي في برقة اضطرت القبيلة المغلوبة للهجرة إلى مصر [102، ص 107].

وازداد الوضع الاقتصادي سوءاً بسبب توالي سنوات الجفاف أيضاً. ولما كان علي القرمانلي يعاني من المصاعب الاقتصادية فقد عجز عن دفع مرتبات الجند والبحارة بصورة دورية وهو ما أدى أولاً إلى ضياع الثقة بالحاكم ضمن الجيش والأسطول أي إلى الضعف المعتبر لركيزة نظامه وأدى ثانياً إلى تفشي السرقة والنهب في البلاد فقد أصبحا الوسيلة الأساسية لوجود الجند. ولم يكن سكان الإيالة يشعرون بالأمن لأن شيئاً لم يكن يضمن حماية ممتلكاتهم وحياتهم حتى أصبحت السرقة صنعة لا يستطيع أحد المعاقبة عليها [123، ص 55].

ثم أن تفشي الطاعون سنة 1785 زاد من تفاقم أحوال الإيالة الشمال إفريقية والتي كانت وبدون ذلك صعبة. وعن الحال في طرابلس كتبت في ذلك الوقت زوجة القنصل الإنجليزي كوللي ريتشارد تقول: «إنَّ العفونة نتيجة كثرة الموتى ظلت رائحتها في الشوارع لعدة أيام، كما أن الكثير من الناس كانوا يدفنون أحياء. ويقدّر عدد الموتى بأنه خمس أهلها من المسلمين ونصف سكانها اليهود» [78، ص 124] وبناء على محفوظات البعثة الفرنسية في طرابلس كان الطاعون يقضي كل يوم على حوالي 1100 من السكان من العرب واليهود.

أما لوحة الانهيار في البلاد، وخاصة في طرابلس بعد الطاعون فيقدمها ڤاليري، نائب القنصل الفرنسي في جرده لعام 1786، فقد ذكر أن علي باشا القرمانلي لم يعد قادراً على إدارة البلاد وكانت إيالة طرابلس الغرب تموج بالاضطرابات وقد تحولت بعض المناطق إلى صحراء مجدبة وهجر الناس ديارهم، وطرابلس حسب قول ڤاليري تضم الكثير من الخرائب حتى أن قصر الحاكم ينهار من جوانبه، أما أسوار المدينة فتهدمت من كثير من جوانبها. أما بالنسبة للحصون التي جهزت بالمدافع التي لا يمكن اصلاحها فإنها كانت في حالة تجعلها معرضة للانهيار في أية لحظة ويختم نائب القنصل قوله بأن سبعاً أو ثمان من سنوات القحط قد ضاعفت أعداد الموتى والمهاجرين. وزاد تفشي

الطاعون من تدهور الوضع الذي كان وبدون ذلك في آخر درجات التدهور في طرابلس الغرب. أخذ المقتطف عن [127، ص 108].

إن الوضع الاقتصادي المرهق في الإيالة والإدارة الضعيفة المكونة من الموظفين الأفظاظ الممقوتين والجشعين مضافة إلى لين طبع علي القرمانلي وعدم قدرته على تسيير الأمور ـ كل ذلك وضع نظام القرمانلي على حافة الكارثة. وفي مثل هذا الوضع بدأ وجهاء الإيالة وبعض قادة الانكشارية ممن أثروا على حساب القرصنة وتجارة العبيد بالتفكير في طرق الحفاظ على ممتلكاتهم. فقد فقدوا ثقتهم في علي القرمانلي وفي قدرته على حسم القضايا الهامة للدولة وخاصة من ذلك قدرته على تحقيق الأمن في البلاد. وهكذا مَثَلَ أمام وجهاء الإيالة الخيار التالي: استبدال علي القرمانلي بالإدارة المباشرة بالامبراطورية العثمانية أو بممثل ناشط من الأسرة القرمانلية.

وقد دار الصراع المتفاقم على السلطة في الأساس بين تجمعين من الأعيان في الإيالة. فالفئة الأولى من الإقطاعيين ورؤوساء القبائل والمرتبطة بالامبراطورية العثمانية كانت تسعى إلى الإخضاع المباشر لحاكم البلاد للباب العالي. وكان ممثلو هذا الاتجاه يخشون أن يكون أولاد علي القرمانلي قد ورثوا عنه قصوره الإداري مضافاً إلى السلطة وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الكارثة. وكان الوجهاء المجتمعون لمناقشة الوضع المتردي في الإيالة يحاولون، وفقاً لما يذكره النائب الأنصاري، إبعاد الأسرة القرمانلية عن السلطة وإقرار الإدارة المباشرة للامبراطورية العثمانية [139، ص 300].

أما مناوئو الإدارة التركية المباشرة فكانوا يتجمعون حول أولاد علي القرمانلي الثلاثة ـ حسن، أحمد ويوسف الذين يتعطشون إلى شغل منصب الوالد. وتجلى الصراع الخفي بين الإخوة في الحرس الذي كان كل منهم يحيط به نفسه والأنصار الذين يجمعهم من حوله. وكانت مختلف تجمعات الإقطاعيين وشيوخ القبائل تؤيد حق هذا أو ذاك من أولاد القرمانلي في السلطة وهو ما لم يكن فقط يؤجج الحقد بين أبناء الحاكم بل ويزيد من تفاقم الأوضاع في البلاد

ويمهّد بذلك التربة لمختلف الدسائس والمؤامرات في القصر.

قسم كبير من الصفوة الحاكمة في البلاد كان يؤكد على يوسف، الابن الأصغر لعلي القرمانلي والذي كان يتسم بملامح تميّزه بصفة خاصة على أخويه. كان فتى معتزاً بنفسه، يتسم بالإرادة الحديدية والحزم. ولم يكن مستعداً للتوقف أمام أي شيء في سبيل بلوغ غايته، وهي الوصول إلى السلطة، وقد أدرك جيداً الوضع المتكون في البلاد وبذل جهوداً فعالة ليحبط مؤامرة المعادين لأسرة القرمانلي فنجاحهم يمكن أن يضع حداً لأحلامه في السلطة ولذلك وجه نشاطه نحو تكتيل الأنصار واكتساب المريدين الجدد بين زعماء القبائل.

في رسائله إلى الاقطاعيين وشيوخ القبائل كان يوسف القرمانلي يتوقف بصفة خاصة عند العواقب الوخيمة التي يمكن أن تحدث بالبلاد في حال إقرار الإدارة المباشرة للإمبراطورية العثمانية في طرابلس الغرب. فوجه مثلاً رسالة إلى خليفة بن عون، شيخ قبيلة أولاد نوير، والتي كانت في ذلك الوقت أقوى قبيلة في الإيالة، أشار فيها إلى الأحوال المتدهورة في طرابلس الغرب وإلى أن خطر استيلاء الدول الأجنبية يخيم على الإيالة بسبب من عجز والده، ووعده بأنه إذا ما ساعده على تسلم الحكم فإنه لن يخرج عن توجيهاته. وفي نهاية الرسالة قام يوسف بتحريض الشيخ على أن ينضم إليه بقواته [133، ص 152; 149 ، ص 300] وتضمّن رد خليفة بن عون وعداً بتقديم المساعدة، وبعد أن ضمن يوسف القرمانلي تأييد قادة القبائل المحلية أخذ يجمع حوله السكان من الجبل الغربي.

عند سنة 1790 كان حسن، ولي عهد أحمد القرمانلي يحكم باسمه إيالة طرابلس الغرب، وكان يتمتع بإمكانات سياسية كبيرة ويحظى باحترام فئات معينة من سكان الإيالة. أما الابن الأوسط، أحمد، وهو رجل طمّاح وضعيف الإرادة، فكان في ذلك الوقت حاكماً على مصراتة ومنها كان يراقب الصراع المستشري بين يوسف وحسن. وقد حاول علي القرمانلي أكثر من مرة أن يصلح بين الشقيقين، لكن ذلك ما كان منه إلا تأجيج الرغبة في نفس يوسف بالوصول إلى هدفه

المرغوب - أن يصبح حاكم البلاد بإزاحة الأب والأمير ولي العهد - حسن من الطريق.

ومن أجل أن يحول علي القرمانلي دون المواجهة المكشوفة بين حسن ويوسف اتخذ تدبيره بإبعاد الأخير عن قلعة طرابلس إلى قصر قائم بضاحية المنشية وعزّزه بحرس مشدد من 200 من الجنود المسلحين. وأدى هذا الإجراء بالإبعاد القسري ليوسف عن القصر إلى شيء من تهدئة الوضع المتوتر داخل الفئة الحاكمة لكنه لم يحل دون الكارثة التي سرعان ما وقعت في بيت الأسرة.

تمكن يوسف، وفقاً لوصف عمر علي بن إسماعيل من رشوة حرس القصر الذي كان يعيش فيه حسن القرمانلي ثم توجه إلى الغرف الداخلية حيث تقيم والدته وأخبرها بأنه يود المصالحة مع أخيه وأن يعقد معه أواصر الود وطلب منها أن تساعده على ذلك. ولما كانت الوالدة ترغب في الصلح بين الشقيقين سارعت إلى تنظيم اللقاء. أما حسن الذي لم يكن يطمئن لأخيه فقد أبلغ والدته، عن طريق الخادم، بأنه غير راغب في ذلك اللقاء. إلا أنه أذعن لإقناع أمه وزوجته فدخل الغرفة التي كان ينتظره بها أخوه. وعانق يوسف أخاه وقال إنه يأسف لما حدث بينهما ويعبر عن محبته واخلاصه لكل من أخويه - حسن وأحمد. وتعاهد الشقيقان على الحفاظ على علاقات الأخوة، ولكي يقسم يوسف على ذلك طلب من حارسه إحضار القرآن فدخل هذا يحمل في يديه شيئاً مغطى ورفع يوسف الغطاء وكان تحته مسدسان. وأطلق يوسف النار لكن الطلقة لم تصب حسناً الذي حاول الإستتار في الغرفة المجاورة لكن الثانية أصابته فسقط على الأرض وحاولت الأم أن تحول دون الجريمة فوقفت بين الشقيقين لكنها جرحت في يدها. ولما رأى يوسف أخاه يقطر دماً دعا حرس القصر وأمرهم بالإجهاز عليه [101، ص 51 - 53] وثقّبت جثة حسن بالرصاص [78، ص 249] وبعد قتله خرج يوسف من القصر يصيح! «يا أهالي طرابلس، أنا خادمكم، فمن عنده الشجاعة فليتبعني!» [44، ص 238].

بعد أن قام يوسف القرمانلي بجريمته تخفى في ضواحي طرابلس، وتفرقت

آراء أهل المدينة بالنسبة لمصرع حسن. فقسم منهم ذرف الدموع على الضحية بينما استحسن آخرون عمل أخ القتيل، والذي رفع لواء الصراع ضد أبيه وأخوته. وراح أنصار يوسف يطالبون يوسف يطالبون علي القرمانلي بنقل السلطة إليه. لكن الحاكم الشيخ صرّح، برغم الضغوط عليه، بأنه لن ينقل السلطة إلا لابنه الأوسط أحمد. وقد قام بتصريحه ذاك من أجل أن يهدىء بشكل ما معارضي يوسف الذين كان يمثلهم بالدرجة الأولى أهالي مصراتة وقبيلة أولاد سليمان الذين أخذوا يطالبون بإنزال العقاب العاجل بقاتل أخيه.

إلا أن علي القرمانلي لم يتخذ أي إجراء بل اكتفى بتقديم واجبات الاحتفال نحو القتيل حسن وباستدعاء ابنه الأوسط من مصراتة إلى طرابلس وبإرسال مسبحته إلى يوسف دليلاً على الأمان [78، ص 251]. هذا بينما كان يوسف وأنصاره في المنشية يعدون العدة، دون مضيعة للوقت، للاستيلاء على طرابلس. وقد حاول أن يطوق المدينة ويهاجمها على هذه الصورة، لكنه لم يستطع ضرب الحصار لأن الأعداء كانوا يملأون الخطوط الخلفية بدءاً من تاجوراء مستعدين عند أول إشارة من الحاكم لبدء الهجوم. إلا أن أكثر ما كان يخشاه يوسف هو أن يقوم أنصار الإدارة التركية المباشرة والذي يؤيدهم سكان طرابلس، الذين عانوا من النزاعات، بتنفيذ تهديدهم والاتجاه إلى الباب العالي بطلب المساعدة. ولذلك قرر أن يتريث قليلاً وسار في اتجاه المصالحة مع أبيه.

ولم يكن أحمد القرمانلي بدروه يؤيد تصرفات الأب. فقد كان يطالب بإنزال أشد العقوبة بيوسف إذ كان يرى أن إفلات أخيه الأصغر من العقاب سيؤدي في المستقبل إلى استيلائه على السلطة بأية وسيلة. إلا أن الوضع الصعب في البلاد، وتطلع السكان إلى السلام وإنهاء الخلافات أجبرا أحمد على تهدئة اندفاعه في إنزال العقاب بيوسف. لكنه لم يتأخر في الإفادة من الوضع لصالحه فطالب أباه بتعيينه بيكاً أي ولياً للعهد بدلاً من حسن القتيل. ولم يكن علي القرمانلي يعارض شخصياً مطلوب أحمد فجعل موافقة يوسف على ذلك الشرط الوحيد لتنفيذه [27، ص 118]. وكان علي القرمانلي يرى أن ذلك الترتيب يمكن

أن يضع حداً للعداء بين الأخوين. فبعد أن عفا عن يوسف، سمح له بالمجيء إلى طرابلس وأمر الجند بضمان سلامته. وبعد قليل من الوقت نظم لقاء بين الأخوين حاول يوسف خلاله أن يقنع أحمد بأن حسناً قتل أثناء شجار عنيف اللهجة بينهما وأكد خلال ذلك استعداده للاعتراف بأحمد بيكاً وأكد له تنازله عن كافة حقوقه في السلطة في طرابلس الغرب وعن استعداده لأن يقسم اليمين على أن يساعد أخاه بكل حماسة وتفان على القيام بمهامه كبيك.

ولما عاد أحمد إلى القصر حدَّث أباه بما جرى مع أخيه يوسف فوافق علي باشا بعد ذلك على أن يعين أحمد ولياً للعهد وأصدر أمره بتسليمه شارات البيكوية بالإضافة إلى الخيول والعبيد والأسلحة التي كانت لأخيه [78، ص 253]. وفي 29 يوليو سنة 1790 أعلن رسمياً عن تعيين البيك الجديد. وأطلقت المدافع على شرف ولي العهد الجديد واتجه أعيان طرابلس وقناصل الدولة الأجنبية إلى القلعة نحو قصر الباشا ليعبروا عن تمنياتهم الودية لأحمد بمناسبة تعيينه.

كان أهالي طرابلس والمناطق المحيطة بها يأملون في أن يكون الصلح بين الأخوين فاتحة للقضاء على النزاعات، فقد عادت الحياة في المدينة إلى مجراها الطبيعي والتفت السكان إلى أعمالهم اليومية وقد حسبوا مقدار الخسائر التي تكبدوها أيام الجفاف ووباء الطاعون والاضطرابات. وفتحت أبواب الحوانيت في المدينة وسرت الحياة في الأسواق إلى أن ذلك لم يدم طويلاً.

فبعد فترة قصيرة أصدر والي إيالة طرابلس الغرب أمراً بتعيين يوسف حاكماً على مصراتة التي كانت قبل ذلك تحت إمرة أحمد. ولما علم أهالي مصراتة بذلك وجهوا إلى البيك أحمد رسالة ألحوا فيها على تعيين حاكم آخر عليهم غير يوسف الذي تلطخت يداه بدم أخيه. وعبروا في الرسالة عن استعدادهم لجمع قوة وتوجيهها إلى طرابلس بهدف إرغام الباشا على إعادة النظر في قراره لصالح أحمد. وقد رفض أحمد بك ذلك الطلب ووعد بأن يبذل ما في وسعه لتوضع في الحسبان مشاعر أهل مصراتة نحو الحاكم الجديد.

عدَّ يوسف رفض أهل مصراتة له إهانة لكرامته ودليلاً في الوقت نفسه على هيبة أحمد بك. وسعياً وراء الانتقام من سكان تلك المدينة وزرع الشقاق في الوقت نفسه بين أهالي مصراتة وبين أحمد بك تحصل من أبيه على قرار بتوجيه حملة تأديبية بقيادة أخيه لإخماد ثورة المتمردين في مصراتة وإنزال العقوبة بمن ألحق به الإهانة. وقد فهم أحمد بك غدر مخططات يوسف وحاول اقناع أبيه بأن ذاك يقوم بتدبير مكائد جديدة.

في ذلك الوقت تلقى حاكم إيالة طرابلس الغرب رسالة من سيف النصر حذّره شيخ قبيلة أولاد سليمان فيها من أن القبيلة ستبدأ في حال موافقة الباشا على مطالب يوسف بزحفها على طرابلس لتضع السلطة في يدي أحد المطالبين بالعرش والموجودين في مصر أو تونس.

وعلى هذا فإن حاكم الإيالة وجد نفسه من جهة تحت ضغط أحمد بك الذي يؤيده أهالي مصراتة وقبيلة سيف النصر ومن جهة أخرى تحت ضغط يوسف الذي يتمتع بمناصرة تجمع آخر برئاسة شيخ قبيلة المحاميد. وتفاقم الوضع بسبب اعتماد ولدي الحاكم على شيوخ القبائل الذين اشتركوا مع الباشا في عدد كبير من العمليات القتالية وكان على الحاكم أن يتلمس طريقة وأن ينفذ جميع مطالب القبائل تقريباً لكي لا تجنح نحو الطرف الآخر. وكان على الحاكم في الوضع الجديد أن يختار أحد الشرين. وحاكم الأمور على هذه الصورة: إذا أمسك عن مناصرة يوسف ـ الرجل المتعطش للسلطة والمحب للانتقام بدأت حرب علنية مدمرة في البلاد أما إذا امتنع عن تلبية مطلب أحمد فذلك لن يبيح لنفسه اتخاذ اجراءات صارمة ضد أبيه وأخيه الأصغر. وفي النهاية مال الحاكم نحو رغبة يوسف وأصدر أمره باعداد حملة للزحف على مصراتة. ورفض أحمد بك أكثر من مرة تنفيذ أمر والده محاولاً أن يجد حلاً وسطاً. وأخيراً، وخوفاً من أن يتهم بالخيانة نزل عند قرار أبيه. وفي الأسبوع الأول من نوفمبر 1790 كانت الحملة العسكرية جاهزة فتحرك باتجاه مصراتة جيش مكون من قوات الحاكم النظامية والمتطوعين من القبائل برئاسة المحاميد. وأثناء المعارك الضارية قتل ابن سيف

النصر وحمل رأسه إلى طرابلس. وبعد أن رسخت أقدامه في مصراتة قفل أحمد بك عائداً إلى طرابلس حيث استقبل بمظاهر الحفاوة والتكريم.

وفي ذلك الوقت كان يوسف الذي تسنى له تقويض مواقع منافسه الرئيسي في طريق السلطة لا يزال يحوك خيوط مؤامرة جديدة. ولما كان مقتنعاً بأن حامية أحمد بك التي تبلغ الـ 400 من المقاتلين المتفانين في سبيل سيدهم لا يمكن أن تنصرف عنه ببساطة لجأ إلى مناورة جديدة. فعرض على أحمد تقديم المساعدة له من أجل تنحية الوالي عن السلطة ووعده في مقابل ذلك بمنصب الحاكم ولقب الباشوية على أن يكون هو ولي عهده. ولم يكن صعباً على أحمد بك أن يدرك غدر أخيه يوسف من أنه سيكشف للوالد عن نواياه وهو ما جعل يوسف يتخذ قراره بمغادرة طرابلس وقد استبد به الغضب. ولكي يتجنب علي القرمانلي بشكل ما وقوع صدامات واشتباكات جديدة بين القبائل قرر تعيين ابنه حاكماً على برقة. وحول هذه النقطة كتب ج. كيبوڤين في كتابه «طرابلس والبندقية في القرن الثامن» ما يلي: «كان الباشا يحسب أنه بتعيينه يوسف حاكماً على برقة ونقل مركزه إلى بنغازي أو درنة سيبعده عن أخيه فيخمد العداء بينهما» [48، ص 42 - 421] وقبل يوسف المهمة لكنه لم يتعجل بالانطلاق في هذه الرحلة البعيدة بل أنه ظل يماطل بمختلف الوسائل في السفر مؤملاً مع ذلك بالإطاحة بأحمد.

في الـ 23 من يونيو قام يوسف بمحاولة للاستيلاء على طرابلس بمساعدة أنصاره من القبائل التي لم تكن ترفض أن تتعيش على حساب نهب المواطنين. إلا أنه نما لعلم أحمد بك الهجوم المبيت على المدينة. فأمر بإغلاق البوابات وأصدر أمره إلى السكان بالمقاومة المسلحة ووزع عليهم السلاح. وفي الوقت نفسه أصدر علي القرمانلي أمراً أعلن فيه لأول مرة عن عصيان يوسف باشا على حاكم الإيالة وعن جائزة لمن يأتي به حياً أو ميتاً. وقد فشل هجوم يوسف على المدينة بالرغم من المحاولات المستميتة لجنده وللمتطوعين من القبائل في الاستيلاء على المدينة. وفي اليوم التالي قام يوسف بمحاولة جديدة للاستيلاء على طرابلس بالحيلة فحشد مجموعة من المقاتلين غير بعيد عن أسوار المدينة

وأخرج من بينهم حوالي 100 من الفرسان لمواجهة أحمد بك إذا ما رغب هذا في التصدي للعدو. إلا أن حسابات يوسف في أن يترأس أحمد بنفسه فريق جنوده ويخرج بهم للمبارزة لم تتحقق. فقد حدس أحمد بك بخطة أخيه ولهذا أرسل أنصاره لشهود المبارزة بينما بقي هو في القلعة. وفي الوقت نفسه لم ينجح أمر الحاكم بتسليم ولده فعلى الرغم من المكافأة السخية لم يبد أنصار يوسف أي مظهر على رغبتهم في خيانته.

في ذلك الوقت لم يضع الحاكم أحمد القرمانلي الوقت وجمع أنصاره ولبى نداءه أهل مصراتة الذين يضمرون العداء ليوسف. وأعلن في الوقت نفسه عن العفو عن جميع الأشخاص الذين غادروا معسكر العصاة وهو ما أعطى مفعوله. ولما قام الكثيرون بالتخلي عنه اضطر للانسحاب إلى غريان [44، ص 422] حيث راح يجمع الأنصار من جديد لمهاجمة طرابلس. وحاول الباشا أن يلعب على عواطف القربى بالنسبة ليوسف فوجه إليه رسالة أعلن فيها عن العفو عنه وأمره بالعودة إلى طرابلس ليصبح حاكماً على بنغازي. ووافق يوسف على ذلك وهو يعرف جيداً أن سكان برقة يكرهون أحمد بك ويريدون التخلص منه فكان يرغب في استخدام هذا الظرف لتوحيد جهوده مع سكان برقة للانقضاض على طرابلس.

وعلى الرغم من خيانة عدد من أتباعه فقد زحف يوسف بقواته ثانية في الـ 30 من يوليو سنة 1793 وهو يطالب بكل إلحاح بالسلطة. وفي أوار هذا الصراع الداخلي أطل على ميناء طرابلس أسطول مكون من سفن تحمل الأعلام التركية على صواريها. وأعلن الموظف المرسل لاستكشاف أسباب ظهور السفن بأنه قد وصل حاكم إيالة طرابلس الغرب الجديد يحمل فرمان السلطان التركي. وتجدر الإشارة إلى أن الأدبيات تتضمن أسماء مختلفة لهذا النائب فهو علي بن آدم، علي الجزائرلي، علي الطرابلسي، وعلي بن زول، ومن أكثر الأمور احتمالاً أن هذا التشعب في الأسماء يتعلق بالجهة التي خصّها هذا المؤرخ أو ذاك من حياته[1].

(1) اسمه الحقيقي علي بن آدم، ولقب الجزائرلي يعود إلى الجزائر حيث عاش ردحاً طويلاً من حياته وتقلد عدداً من المناصب لكونه أخ نائب السلطان هناك. أما لقب الطرابلسي =

فتوللي ريتشارد تصف وصول علي الجزائرلي هكذا: ظهرت في الميناء عدة سفن تركية بقيادة علي بن زول ونزل من إحداها قبطان وأخبر الباشا بأنه يوجد في السفينة علي بن زول مرسلاً من طرف السلطان العثماني بفرمان لتولي إدارة البلاد [78، ص 348].

يقول ر. ميكاكي في كتاب «طرابلس الغرب تحت حكم القرمانليين» «ما أن ألقى الأسطول مراسيه حتى نزل منه قبجي باشا ومعه حوالي 400 رجل مسلح، وتلا مرسوماً سلطانياً (فرماناً) حقيقياً كان أم مزوراً أعلن فيه سقوط علي القرمانلي وتولية علي أفندي الذي عين بدلاً منه ودعا القرمانلي للخضوع لأمر السلطان وهدد بقرب وصول قبودان باشا على رأس أسطول كبير» [127، ص 121].

فمن هو علي الجزائرلي الذي قيض له أن يغدو تتويج مصائر إيالة طرابلس الغرب وأن يترك هناك ذكرى كئيبة عن نفسه.

ذلك المغامر، اليوناني، المستجد على الإسلام، كان يعود إلى تلك الفئة من الناس الذين يعرفون في تلك الظروف كيف يفيدون من اللحظة المطروحة. كان علي الجزائرلي في بداية عهده وكيل خرج عاماً في البحرية الجزائرية. وانطلاقاً من وظيفته كان يضع حركات القراصنة في عرض البحر المتوسط تحت رقابته. وقيض له، وهو في ذلك المنصب، أن يجمع ثروة طائلة، وأن يطور، فضلاً عن ذلك، وبصورة أكبر شهوة المجازفة والمغامرة. وعندما نقل لأسباب غير محدَّدة إلى منصب الجابي الأكبر للخراج في الجزائر أظهر هناك أيضاً مهارات خاصة في ميدان المغامرة، فقد اتصف نشاطه في جمع الضرائب بانعدام الرحمة وبالغلو وهو ما نفرّ منه سكان الجزائر. وعمد والي الجزائر، وهو أخ علي الجزائرلي، إلى طرده خارج حدود الإيالة صحبة خازن المدينة وذلك بغية

= فأعطي له لأنه حكم إيالة طرابلس الغرب فترة من الزمن. أما اسم «برغل» فحصل عليه لأنه أطعم جنوده البرغل عندما انقطع وصول الرز من مصر إلى طرابلس. أما توللي ريتشارد فتسمية علي بن زول ولم يعرف أساس لهذا الأسم.

تهدئة الوضع والحيلولة دون قيام الثورة. وبعد أن تملّك هذه الثروات الطائلة التي نهبها خلال القرصنة والجمع غير الخاضع لرقابة للضرائب، بدأ يتطلع إلى السلطة بأنظاره.

بناء على ج. مدينا كان علي برغل أو علي بن زول يحاط علماً وهو يبحر المرة تلو المرة قرب شواطىء طرابلس الغرب بالوضع السياسي والاقتصادي في تلك البلاد وبالبناء النفسي للقسم الأكبر من السكان. وكان المسمى كامارتي وهو شخص مقرب وموثوق من طرف علي القرمانلي يقوم بمساعدة علي الجزائرلي في الحصول على هذه المعلومات. فقد كان على صلة دائمة بعلي الجزائرلي وكان يسرّب له جميع أسرار البلاط القرمانلي. وهو الذي أوحى إليه بفكرة السيطرة على طرابلس وأقنعه بموثوقية القيام بهذه المغامرة وسهولتها. (أخذ المقتطف عن [101، ص 62]).

ولما كان علي الجزائرلي يعرف الوضع المتوتر في إيالة طرابلس الغرب فإنه اتجه إلى استامبول وتوصل بواسطة أخيه الذي كان ذا تأثير واسع على البلاد وعلى السلطان بصفة خاصة، أن يحظى بتأييد مطامعه في الإيالة. أما سبب التأييد فإن الباب العالي كان يرى أنه من الضروري بالنسبة له أن يحل، باكراً أو فيما بعد، مشكلة طرابلس الغرب فقد كانت المنطقة بؤرة للتوتر وكان قسم من أعيان الإيالة يطالب بإلحاح بإقرار صيغة ثابتة للحكم. وفضلاً عن ذلك كانت استامبول دوماً تتطلع إلى تصفية الإستقلالية الكبرى لطرابلس الغرب وإلى إلغاء وراثية الأسرة القرمانلية.

بيد أن الامبراطورية العثمانية كانت آنذاك تعاني من الإنهيار ولم تكن قادرة على تخصيص أسطول لتجرد من السلطة حاكم هذه أو تلك من إيالات الامبراطورية. فانطلاقاً من هذا كله كان الباب العالي مستعداً لتأييد أي مغامر يمكن أن يخدم الامبراطورية بحق وصدق، وكان علي الجزائرلي رجلاً ثرياً لا يطالب بالسفن ولا بالجند. فبعد أن تحصل بأمواله على عدة سفن تجارية وجمع حوالي الـ 300 من المرتزقة الأتراك واليونانيين والأسبان اتجه نحو سواحل

طرابلس بغية الإستيلاء عليها. وقد سارت العملية بنجاح بفضل غياب الوحدة ليس فقط في صفوف الفئة الحاكمة في الإيالة بل وفي الأسرة القرمانلية نفسها. ولم يبد وجهاء المدينة ولا شيوخ القبائل ولا الموظفون أو بسطاء المواطنين الذين أنهكتهم النزاعات والصراعات المتواصلة أي مقاومة للجزائرلي. يضاف إلى هذا أن فرمان السلطان كان يعد كل من يجرؤ على إبداء المقاومة للباشا الجديد خارجاً على الطاعة.

ولما عاد علي القرمانلي إلى نفسه أخذ يطالب أعضاء الديوان باتخاذ قرار بمقاومة الوالي الدعي لكن ذلك لم ينته إلى شيء. فلم يكن من الباشا العجوز المسلوب الإرادة وقد أضاع رشده إلا أن لملم بعض النفائس التي كانت تحت يده وجمع المقربين من ذويه وانطلق تحت جنح الظلام مبحراً إلى تونس حيث قبله حمودة باشا باي تونس تحت حمايته.

وبعد أن استولى علي الجزائرلي على قلعة المدينة تركز في طرابلس بصفة نهائية. ومعظم المؤرخين الذين يصفون مرحلة علي الجزائرلي وبخاصة من ذلك استيلاؤه على طرابلس يجمعون على أنه كان يحمل فرماناً يرسمه نائباً للسلطان في إيالة طرابلس الغرب بيد أنهم جميعاً بعيدون عن الاقتناع بأن الوثيقة بريئة من التزوير. وسبب هذا الغموض الذي يحيط بمصداقية الفرمان وجود وثيقة في المتحف التاريخي بطرابلس. وهي تقرير الصدر الأعظم المقدم إلى السلطان التركي والمتعلق بالأحداث المرتبطة باستيلاء علي الجزائرلي على طرابلس.

إن دراسة هذه الوثيقة تفضي إلى الاقتناع بأن السلطان التركي والصدر الأعظم ما كانا على علم بنوايا علي الجزائرلي في الاستيلاء على طرابلس وبأن الفرمان الذي عرضه علي الجزائرلي على أعيان طرابلس كان مزوراً. فقد جاء في تقرير الصدر الأعظم أنه «بعد أن استولى على القلعة وطرد واليها أظهر فرمانه الذي زيّفه وأعلن أنه مأمور من قبل الدولة العلية» [101، ص 386]. وهذا ما تؤكده توللي ريتشارد. فهي تقول أن علي الجزائرلي صاحب فرمان مزور وتؤكد

على أنه كان باشا دعياً ولم يكن في طرابلس بأسرها من يشك في ذلك [78، ص 351].

وعندما جمع ولدا علي القرمانلي حولهما بضعة آلاف من الموالين وبدأوا جميعاً غارتهم على طرابلس بادر علي الجزائرلي إلى طلب النجدة من الامبراطورية العثمانية.

وفي الوقت الذي قام أنصار أحمد ويوسف بمحاصرة طرابلس بكتائب يصل عددها إلى 8 آلاف مقاتل أحضر قوباجي باشا، القادم من استامبول فرماناً إلى علي الجزائرلي بتعيينه في منصب والي السلطان في طرابلس الغرب، وبعد تلاوة الفرمان على المتمردين أمرهم مبعوث الباب العالي بالخضوع لعلي الجزائرلي في غضون خمسة أيام. وفي الوقت نفسه قدم لعلي الجزائرلي سفينة مسلحة بـ 30 مدفعاً تحمل 150 مقاتلاً بين طاقم وجنود [101، ص 67]. ولم يكن ثمة مجال للحديث عن مقاومة جادة في وجه علي الجزائرلي في وقت كان قسم من سكان الإيالة لا يؤيد الأسرة الحاكمة وكان السلطان يعترف بالحاكم الدعي ويشرع بتقديم المساعدة له. ولم تكن كتائب يوسف وأحمد غير المدربة بقادرة على احتلال المدينة التي تحميها مرتزقة الجزائرلي الجيدة التسليح. فانهارت الروح المعنوية سريعاً وتوجه أحمد ومن بعده يوسف إلى تونس حيث التحقا بأبيهما. ولم يجر هذا الاختيار عرضاً فقد كان والي الجزائر يناصب باي تونس العداء ويطمع في أراضيه فكان استيلاء علي الجزائرلي على طرابلس يعني ضعف مواقف تونس وتهديداً لسلامة أراضيها. وباحتساب ذلك كله كان علي القرمانلي يأمل بتأييد باي تونس في صراعه ضد المغامر الذي استبد بالسلطة في طرابلس الغرب.

وعلى أثر مغادرة يوسف طرابلس الغرب توقفت العمليات القتالية في الإيالة. وعقد الأهالي آمالهم على العاهل الجديد في إقرار السلام والهدوء في الإيالة. أما علي الجزائرلي فإنه بدوره لم يبخل في بذل الوعود بأن إيالة طرابلس الغرب ستصبح تحت حكمه واحدة من أكثر مناطق الامبراطورية العثمانية عظمة وازدهاراً.

بدأ الحاكم الجديد نشاطه بتدعيم سلطته الخاصة ونفخ شخصيته الذاتية واستهلّ أوامره باستبدال مراسيم الدخول إلى بلاطه. فصار على القناصل والممثلين الأجانب منذ ذلك الحين أن ينزعوا أحذيتهم عند دخول القصر وأن يتخلوا عن سلاحهم وأن يقبلوا يد الباشا عند لقائه. ووجد القناصل في تلك الإجراءات المهينة احتقاراً لا بالنسبة لهم بل وللحكومات التي يمثلونها. ولهذا أخذوا يتجنبون لقاء الحاكم الجديد متذرعين بأنهم لا يمكن أن ينفذوا هذه التعليمات دون تلقي إيضاحات من حكوماتهم.

كانت أول الصعوبات التي واجهت علي الجزائرلي هي تسديد مرتبات جنوده المرتزقة، فبدأ بالبحث عن مصادر للدخل وحاول إرغام الحكومات الأجنبية على أن تزيد من دفع الإتاوات لضمان السلم والاستقرار في المياه الساحلية من طرابلس الغرب. ومن أجل إشاعة الخوف في النفوس أمر رئيس البحرية بأن يلقي القبض على أول سفينة أجنبية يلتقي بها في المياه الساحلية.

فرض علي الجزائرلي على سكان طرابلس وعلى الجالية اليهودية بالدرجة الأولى ضرائب جديدة، وتحت التهديد بمصادرة أموال الجالية وبإبادتها أجبرها على دفع 240 ألف فرنك لخزينة الإيالة [78، ص 363 - 364]. وقد ترك هذا الاستبداد الشخصي تأثيراً كبيراً على سكان المدينة. ولما كان الأعيان يعلمون بأن دورهم سيأتي أخذوا بمغادرة المدينة. وبمناسبة عمليات السطو التي بدأت أخذت السفن التجارية تغير طرقها وتبحر متجاوزة طرابلس. وأقفرت أسواق المدينة.

وأصدر علي الجزائرلي أمراً بإعدام أي تاجر يمتنع عن فتح متاجره ويوقف أعمال التجارة. وبصورة تدريجية أخذ جو الرعب يسود البلاد. ويقدم ر. ميكاكي لوحة واضحة لعربدة مرتزقة علي الجزائرلي في طرابلس في تلك الآونة فيقول: «كانت تقطع رؤوس ثمانية أشخاص في بعض الأيام وعشرة في أيام

أخرى، وكان هناك من يجري خنقهم أو دفنهم أحياء أو يُلقى بهم في النار» [127، ص 124].

إن الوضع الشرير الذي تركز في طرابلس كان العامل الأساسي الذي ساعد على عودة الأسرة القرمانلية إلى السلطة، فالجالية اليهودية في طرابلس والتي تعرضت أكثر من سواها للتضييق، والتي ينتسب إليها عدد من المولودين بتونس، قامتا بمحاولة إثارة الأسرة القرمانلية لتستأنف صراعها من أجل السلطة في طرابلس. وبعد أن تقرب ممثلو هذه الجالية من يوسف أخذوا يقنعونه بضرورة الكف عن معاداة أخيه ووقف الصراع بينهما لأنه لا يعود إلا بالفائدة على الطاغية وبالموت على أهل الإيالة. وأكدوا له أن توحيد القوى ضد علي الجزائرلي هو السبيل الوحيد إلى إعادة سلطة القرمانلية في طرابلس. ولم يطل الوقت حتى قام يوسف وأحمد بالثورة في طرابلس الغرب.

أما علي الجزائرلي الذي قام بعد الاستيلاء على طرابلس بتدعيم أسوار المدينة وحصونها فإنه استعد لملاقاة أعدائه، فأقفل بوابات المدينة وجند الكتائب التي نظمها من بين الأهالي والتي صارت تكمل صفوف المرتزقة. واقترب الثائرون من أسوار المدينة وأحاطوا بها من جميع الجهات. ونتيجة الحصار الذي تواصل 14 شهراً بدأت المجاعة في المدينة. وحاول الثوار عدة مرات اقتحامها دون جدوى. فقد كانوا بحاجة إلى السلاح وكانت تنعدم لديهم المدفعية بصورة شبه كلية. أما أسوار القلعة التي تتهدم فكان يجري ترميمها بسرعة. وألزم علي الجزائرلي جميع سكان المدينة، حتى الوجهاء منهم، بالمشاركة في الأعمال الترميمية وإقامة التحصينات الجديدة.

وخلال الحصار جرت محاولة لفتح بوابات المدينة من الداخل وإدخال الثوار منها. ومن أجل تحقيق هذه الغاية استطاع يوسف كوهين أن يقنع أحد قادة المرتزقة بالمساعدة على فتح البوابة. لكن ذلك الضابط بدل قراره في اللحظة الأخيرة ونقل إلى علي الجزائرلي المؤامرة التي يُجرى إعدادها. وتلا ذلك إنزال عقوبة مروعة بالمتآمرين. فأُحرق يوسف كوهين حياً وشُنق المشتركون معه.

قام علي الجزائرلي، الذي صارت تصله الإمدادات بالسلاح والتموينات من البحر، بتنظيم خرجات من المدينة كان يسدد خلالها ضربات موجعة للثوار. وبنتيجة إحداها تم في أغسطس سنة 1794 إزاحة المتمردين بعيداً عن أسوار القلعة. وغدا جلياً أنه لن يمكن إعادة السلطة في طرابلس دون تقديم مساعدة جانبية لأسرة القرمانلي.

بعد استيلاء علي الجزائرلي على إيالة طرابلس الغرب ساءت العلاقة بسرعة بين باي تونس وداي الجزائر. فعلي الجزائرلي الذي كان يعرف بأن مناوئيه القرمانليين يتحصنون في تونس أخذ يبث هناك مؤيديه ليثيروا الإضطرابات بين البدو التونسيين الرحل وكان يؤلب التجار الجزائريين ضد باي تونس من أجل خلق الشقاق في العلاقات التجارية بين تونس والجزائر.

وخلال حصار طرابلس قام علي الجزائرلي بتوجيه فرقاطة تحمل طاقماً يونانياً إلى سواحل تونس للاستيلاء على الذخائر التي كان باي تونس قد منعها عن حاكم طرابلس الغرب. كما أصدر الأوامر إلى بحريته بالاستيلاء على المراكب التونسية.

وبعد فترة قصيرة تمكن علي الجزائرلي من الاستيلاء على سفينة تونسية تحمل طاقماً يتكون من 25 شخصاً فتم نهب المركب واقتيد إلى طرابلس. ولما علم باي تونس بذلك طالب بإعادة المركب بكل طاقمه وبما عليه من البضائع والممتلكات وهدد بأنه سيوصل الأمر إلى السلطان ما لم يتم ذلك. ولما كان علي الجزائرلي غير راغب بتدخل السلطان في النزاع سارع إلى إعادة المركب خالياً من البضائع والرجال وزعم أن البحارة آثروا البقاء في طرابلس.

أخرج سلوك علي الجزائرلي باي تونس عن طوره إلا أنه لم يقرر الصدام المسلح خشية ألا تحظى أعماله ضد علي الجزائرلي برضى السلطان. وفي تلك الظروف اتخذ أنصار عودة السلطة إلى القرمانليين خطوات صارمة لكي يوقعوا بين باي تونس وعلي الجزائرلي في حرب مكشوفة. ومن أجل تنفيذ هذه الخطة

تقرب بعض أنصار القرمانليين من علي الجزائرلي وأخذوا يقنعونه بضرورة إعادة جزيرة جربة التي كانت في السابق تابعة لطرابلس [101، ص 69].

كانت الحاجة ماسة إلى المال وشهوة الانتقام من حاكم تونس حمودة باشا بسبب مساعداته وتأييده للقرمانليين هي التي أجبرت علي الجزائرلي على الموافقة على هذه التخريجات في اتخاذ قرار باحتلال جربة. وفي الـ 24 من سبتمبر 1794 قام جيش من 500 مقاتل تم جمعهم بصورة خاصة لاحتلال الجزيرة بالإبحار سراً فوق السفن وبقيادة قرة محمد نحو تونس. وبفضل التدابير المتخذة كان الهجوم مباغتاً. فقد دخل الجيش الجزيرة تحت جنح الظلام ولم يلق أي مقاومة من الناحية العملية. وعُيّنتْ حكومة للجزيرة من الرجال الموثوقين بالنسبة لعلي الجزائرلي ثم قفل الجيش عائداً إلى طرابلس فوق خمس سفن مشحونة بما تم نهبه من السكان من أموال ونفائس. ومما يستوقف الاهتمام أن قرة محمد قبل خروجه من الجزيرة أبرز أمام أعيان جربة فرماناً مزوراً على السلطان يتضمن أمراً إلى علي الجزائرلي باحتلال الجزيرة ويضمها إلى طرابلس الغرب [149، ص 318].

ونفذ صبر حمودة باشا بسبب الاستيلاء على جربة ونهبها وتقدم بشكوى إلى الباب العالي من خلال تقييمه لملك حاكم طرابلس الغرب على أنه تحد وإهانة ووصف في رسالته التي وجهها إلى استامبول ما قام به علي الجزائرلي من فظائع ضد الرعايا التونسيين، كما احتج على إرسال سفينة إلى الميناء التونسي لأهداف عدوانية مثلما اتهم حاكم طرابلس الغرب بنهب سفينته التي دخلت ميناء طرابلس لاتقاء العاصفة. وتضمنت الرسالة احتجاج حمودة باشا على الاستيلاء على جربة ونهبها. وجاء في رسالة الرد على الباي التونسي، وفقاً لكونستانسيو برنيا، إن الباب العالي لم ينو في أي يوم من الأيام تعيين علي الجزائرلي على إيالة طرابلس الغرب وأنه لم يجز السماح لأي شخص بالاستيلاء على الأراضي التونسية. وختمت الرسالة باقتراح على حمودة باشا بأن يقوم بقواته الخاصة بطرد المحتل [44، ص 2].

وعلى هذا ففي الوضع المتبدل الذي هدد سلامة أراضي الامبراطورية العثمانية قرر الباب العالي حجب تأييده لعلي الجزائرلي. وأطلقت يدا باي تونس فبدأ بإعداد حملة عسكرية ضد الحاكم غير الشرعي لطرابلس الغرب. ولتحقيق هذه الغاية نظم جيشين وجه أحدهما بقيادة علي القرمانلي عن طريق البحر والآخر بقيادة يوسف، أحمد القرمانلي، عن طريق البر. وكان مصطفى خوجة على رأس القيادة العامة للجيش. وعند الوصول إلى صفاقس في الـ 24 من نوفمبر سنة 1794 وجه مصطفى خوجة إنذاراً إلى قرة محمد الذي كان في ذلك الوقت قد عاد من طرابلس إلى جربه للتصدي للتونسيين. وأعطى الإنذار للمحاصرين 24 ساعة للاستسلام دون شروط. وبعد عدة ساعات من رفضه تمت السيطرة على الجزيرة وتمكن محمد قرة من الفرار وهكذا أنجزت المهمة المطروحة أمام الجيوش التونسية.

أما المهمة الثانية والأكثر صعوبة فكانت تنحصر في تحرير طرابلس وإعادة السلطة إلى الأسرة القرمانلية. وقد أبدى يوسف نشاطاً فعالاً حتى قبل وصول الجيش . فأخذ يوزع على رؤساء القبائل ووجهاء الإيالة رسائل يشير فيها إلى قرب عودة الأسرة القرمانلية إلى السلطة وينذر من يقف في وجهها بأشد العقوبات [124، ص 60 - 67].

وعلى مدى اقتراب الجيش التونسي من أسوار طرابلس كانت أعداده تتعاظم بصورة مستمرة بفضل انضمام الفصائل المسلحة من القبائل والمواطنين التي كانت تلحق به. وفي الـ 16 من يناير سنة 1795 أطل الجيش التونسي على مشارف المدينة وقد بلغ تعداده 60 ألفاً من المشاة و 10 مدفعاً و 5 مدافع مورتين و 1200 قنبلة [44، ص 2] وفي ال 18 آلاف من الخيالة يحملون 18 من يناير وبعد احتلال المنشية أصبحت طرابلس مطوقة من جميع الجهات. وركب الرعب علي الجزائرلي وهو يترقب مشهد الهزيمة الشاملة ويخشى أعمال سكان المدينة. فأنزل انتقامه الدامي بـ 22 من المساجين الذين كان بينهم أطفال. وأمر بعد ذلك بتدمير وتحطيم كل ما من شأنه أن يكون ذا نفع للعدو. وفي ليل الـ 18 من يناير

قطع رؤوس 30 شخصاً كان العدد الأكبر بينهم من الأرقاء المسيحيين. وفي الساعة الـ 3 بعد منتصف الليل ركب وحاشيته المقرّبة سفينة فرنسية كانت قد وصلت مساءً من أزمير وأخذ معه عدداً من أعيان طرابلس رهائن واتجه إلى الاسكندرية.

أثار فرار علي الجزائرلي فرحة عامة في المدينة. وعندما بلغ الخبر المعسكر الحربي للقوات التونسية اندفع الجند إلى بوابات طرابلس التي كان داي تونس قد وعد بإباحتها لهم مدة ثلاثة أيام. إلاّ أن سكان المدينة لم يفتحوا البوابات خوفاً من التقتيل والنهب.

هكذا يصف أحمد الأنصاري أحداث الـ 20 من يناير سنة 1795. وفي ذلك اليوم عبّىء الجنود التونسيون لقتالها، وأبى أهلها فتح الأبواب إلا إذا أتاهم الوزير أي مصطفى خوجة فأتاهم فطلبوا منه الأمان فأمنهم، وطلبوا منه منع العساكر من دخول المدينة للنهب فأجابهم ووعدهم بالجميل ووفى ولان في الخطاب ففتحوا الأبواب [149، ص 322].

فرضت على سكان المدينة إتاوة باهظة قدرها 100 ألف محبوب مصري جرى توزيع جزء منها على الجنود ترضية لهم لأنهم كانوا قد وُعدوا بغنيمة كبرى في حال احتلال طرابلس. وبعد إقرار النظام وإعلان أحمد القرمانلي حاكماً على إيالة طرابلس الغرب بدلاً من أبيه علي القرمانلي الذي تنازل له عن العرش سمح للجنود بدخول المدينة دون سلاح، أما معسكر القوات التونسية الحربي فضرب خيامه عند الأسوار وظلت الجيوش قرب المدينة حتى الفاتح من فبراير ثم عادت إلى تونس.

تفسر التدابير الفعالة التي اتخذت للحيلولة دون حوادث النهب في المدينة والعودة السريعة للجيش التونسي برغبة باي تونس في تمكين أحمد القرمانلي من الترسخ في السلطة في طرابلس. فقد كان يلائم التونسيين أكثر من أخيه يوسف، فطبعه الهادىء ونظراته السياسية كانت شاهداً على أنه لن يكون في المستقبل

خصماً لتونس.

وبتعيين أحمد القرمانلي باشا على إيالة طرابلس الغرب ساد الهدوء لفترة في البلاد. ومنذ وجود الوالي التونسي في طرابلس الغرب تعاهد الوجهاء وشيوخ القبائل في الإيالة على الكف عن الخصومات والثورة.

إلا أن ذلك كله لم يرق ليوسف القرمانلي الذي لم ترضه وظيفة البك ـ نائباً لحاكم إيالة طرابلس الغرب وقائداً للجيش فاستغل استغلالاً بارعاً كثرة أنصاره بين القبائل واتجاههم إليه بطلب المشورة والعون وصار يجمع حوله الناس خطوة بعد خطوة فلما انتهى إلى الاقتناع بأن بإمكانه أن يعتمد على تأييد أعيان المدينة ومشاهير العلماء أخذ يقف بصورة سافرة ضد سياسة أحمد القرمانلي. وتمكن قبل كل شيء من اللعب بعواطف سكان الإيالة الذين أملقوا بعد دفع الإتاوة للجيش التونسي لتغطية النفقات التي تكبدها خلال زحفه على طرابلس. كما أشاع بين مناصريه بأن أحمد وعد باي تونس بمبلغ وافر من المال لقاء تنصيبه على العرش وراح يؤكد على أن جمع هذه الكمية المهولة سيؤدي إلى وقوع طرابلس الغرب تحت الجور التونسي. وقد يسر من النشاط التخريبي ليوسف ضد أخيه أن الحاكم الجديد قد استسلم للسكر واللهو، أي أنه انتهج مسلكاً حياتياً لا يليق بمسلم.

وأخيراً وصل يوسف إلى الساعة المنتظرة. ففي كل سنة كانت الأسرة القرمانلية تقوم بزيارة إلى ضريح الأولياء في منتصف شعبان. وفي 11 يونيو توجه أحمد صحبة يوسف وغيره من أعضاء الأسرة إلى تاجوراء. وفي الطريق تسلل يوسف مسرعاً بالعودة إلى طرابلس دون أن يلحظه أحد. وهناك أمر أنصاره بإغلاق بوابات المدينة وإطلاق رشقة من المدافع لتكون إعلاناً عن العصيان ضد حاكم الإيالة [149، ص 328]. ولما علم أحمد بما جرى قرر عدم العودة إلى المدينة واتجه بأنصاره إلى مصر ثم إلى مالطا خوفاً على حياته. وبهذا ختمت الأشهر الثمانية من حكم أحمد القرمانلي.

سياسة يوسف القرمانلي الدّاخلية

من الناحية الزمنية يتوافق حكم الممثل قبل الأخير والأكثر ألقاً بين أفراد الأسرة القرمانلية، يوسف (1795 - 1830) مع مرحلة هبوط القوة السياسية والعسكرية للامبراطورية العثمانية وقد هيأ ذلك الشروط الملائمة لترسيخ سلطة الأسرة القرمانلية وغرس النظم الاستبدادية المطلقة في إيالة طرابلس الغرب.

قام الممثلون الكثيرون للأسرة القرمانلية والمقربون منهم باستخدام الأراضي الزراعية الواسعة لمصلحتهم، وقد أصبحت مملوكة لهم من الناحية العملية. وكانت هذه الأراضي أملاك دولة للامبراطورية العثمانية أو ملكاً للقبائل التي اضطرت إلى مغادرة حدود الإيالة نتيجة للنزاعات القبلية خلال سنوات المجاعة، أو فراراً من الطاعون. فهاجرت إلى تونس أو مصر ووضع حكام طرابلس الغرب أيديهم على أراضيها. وكان أعضاء الأسرة القرمانلية يؤجرون هذه الأراضي للفلاحين الذين يدفعون عليها الضريبة العينية ـ العشر، وهو ما يعادل من الناحية الشكلية عشر المحصول. أما من الناحية العملية فإن الضريبة كانت تتجاوز العشر عدة أضعاف، ذلك أن الفلاحين كانوا يدفعون علاوة على العشر ضرائب أخرى ويقدمون خدمات مختلفة النوع، وخلال حكم القرمانلية ونظراً لازدياد دور رجال الدين في حكم الإيالة توسعت أراضي الأوقاف بصورة ملموسة. وكانت هذه الأراضي تؤجَّر أيضاً للفلاحين. وكانت عملية توسيع العلاقات الإقطاعية تجري في القبائل الرحل ونصف الرحل على الرغم من أن

التوزع الطبقي على أساس الملكية كان يجري بين البدو بصورة أشد إبطاءً. أما تحول شيوخ القبائل إلى كبار مالكين للأرض فكان يجري بصورة أسرع وتيرة في تلك القبائل التي تمر طرق التجارة الرئيسة عبرها وحيث توجد القطع الخصيبة من الأرض وينابيع المياه.

كان رخاء الإيالة يرتبط إلى حد بعيد بتساقط الأمطار. ففي موسم الأمطار الغزيرة تجني الإيالة محاصيل كبيرة إلى حد ما، وتقوم بتصدير الحبوب إلى المناطق الأخرى وتحصل على مداخيل كبيرة لقاء ذلك. ولكن عندما يتناقص هطول الأمطار تقل المحاصيل ويغدو السكان عرضة للمجاعة.

وكانت أسعار القمح في تزايد. ففي فترات الجفاف تعاني الإيالة من حالة الفقر ويهلك الناس جوعاً، وكان عليهم أن يهجروا المناطق المأهولة. وبهدف الحيلولة دون وقوع الاضطرابات بين السكان يلجأ الحكام إلى اتخاذ التدابير السريعة كما حدث سنة 1784 عندما طلب علي القرمانلي المساعدة من الدولتين الصديقتين ـ مراكش وتونس.

كان حراثة الأرض وجمع المحصول يجريان بطرق بدائية: بالمحراث والنورج (وهو أداة زراعية لدرس الحبوب) ويسيَّران بالقوة العضلية. كما أن الطقس الجاف وعدم انتظام الأمطار وشحها الشديد بالإضافة إلى الوسائل البدائية للزراعة كانت تحول دون تطوير القوى الانتاجية. وكان نظام المقايضة سائداً في البلاد. وبنتيجة ذلك كانت العلاقات الاقتصادية واهية بين مدن الإيالة القليلة العدد وبين دواخلها.

كان الاقتصاد الحرفي متطوّراً في مدن طرابلس، بنغازي مصراتة ومرزق ويقوم على العمل اليدوي بصورة مطلقة. وقد انتشر بصورة واسعة صنع مختلف أنواع الجرود والأغطية من صوف الغنم والذي كانوا يستخدمون لتصنيعه في الغزل اليدوي الثقيل والخشن. أما الغزل الناعم فكان يستورد من تونس ومن جزيرة جربة التي يصل إليها من إنجلترا. ومن هذا الغزل يتم إعداد الجرود

للوجهاء والأثرياء. وكان المركز المشهور لصناعته ـ نالوت في منطقة جبل نفوسة. كما تطور انتاج المصنوعات الذهبية والفضية. فقد كان تجار فزان يجيئون بالذهب من السودان على هيئة تبر أو سبائك صغيرة ويبيعونه في أسواق طرابلس.

كما اشتهرت طرابلس الغرب بمنتوجاتها الجلدية فقد كان في مدن الأيالة مدابغ ومصابغ لتصنيع الجلود. وأحياناً كان يتم استيراد الجلود غير المدبوغة من السودان وفي أحيان كثيرة كانت هذه الجلود التي تصدر إلى مصر تعود من هناك بعد ذلك على هيئة جلد مدبوغ مزخرف بمختلف الألوان. وفي نهاية القرن الثامن عشر سادت موضة اللون الذهبي للجلد والذي يسمى الـ «سامانتو» وكانت النساء يقمن بتقطيع هذا الجلد شرائط صغيرة ويستخدمنها زينة أو يعشّقنها بجدائل شعورهن [73، ص 159]. وكان الحرفيون يعدون من الجلود الصنادل والحقائب والمحافظ والسروج وغيرها من المصنوعات.

كانوا في طرابلس ومرزق يصنعون الرماح والسيوف من مختلف الأحجام، ومن قطع الغيار المستوردة من الدول الأوروبية تجمَّع الأسلحة كما تُعَدُّ القطع الخشبية الضرورية لها. وهذه الأسلحة التي تباع في السوق المحلي كانت أرخص من المستوردة إلى حدٍ ما.

كانت مدن إيالة طرابلس الغرب تمثل مراكز تجارية ضخمة على الرغم من أن التجارة تعرضت لمصاعب جادة بسبب ما كان يفرض على البضائع من رسوم كثيرة العدد أثناء استيرادها. فعبر طرابلس كانت تتجه إلى بورنو وودان مختلف أنواع الخرز الزجاجية والمرجان والإبر والتوابل والأقمشة الحريرية والقطنية والمرايا والسيوف الطويلة، وبعض أنواع السجاد بما في ذلك المحلي (في طرابلس ومصراتة) والبرانس المصنوعة من الأقمشة الحريرية والقطنية ذات الخيوط والشرائط الذهبية، والزجاج الأسود والأزرق من البندقية والبارود والقماش الناعم لخياطة قمصان الشيوخ ورؤساء القبائل بالإضافة إلى المبارد والمطارق وبعض أنواع العطور. ومن السودان إلى طرابلس كان يصل العبيد، وعلى الخصوص الجواري، إذ أن ثمن العبد الرجل كان يصل من ثلث إلى نصف

ثمن الجارية. أما البضاعة الثمينة فكان الـ سيبيت موسكوس، وهو أحد المواد العطرة التي تستخرج من بعض القطط المتوحشة، الأفريقية أو الآسيوية ويعادل ثمن مثل هذا الحيوان في العادة ثمن ثلاثة إلى أربعة من العبيد [73، ص 153 - 154]. وبالإضافة إلى ذلك فإن التجارة مع أفريقيا الوسطى كانت تجري بمثل هذه البضائع كالقطن والجلد وريش النعام وعاج الفيل. ويوجه إلى مصر العبيد والذهب والفلفل الأسود وجلود الفهود والأسود والتنباك عبر أفريقيا الوسطى. أما الأحمال التجارية التي تشحن من أوروبا إلى طرابلس فكانت تكمل بالبضائع التي يتم الاستيلاء عليها خلال الهجوم على الشحن التجارية للدول التي تكون على علاقة عدائية مع حاكم الإيالة.

وتزامن العهد الأول لحكم يوسف باشا القرمانلي مع مرحلة تطور تجارة إيالة طرابلس الغرب وغيرها من دول الشمال الإفريقي، فكانت التجارة المصدر الأساسي لموارد خزينة الحاكم. ولم تُثْرِ فقط أعضاء الأسرة القرمانلية على حسابها بل وكانوا أنفسهم يشتغلون بالتجارة أو كانوا يستثمرون أموالهم في الأعمال التجارية وهو ما تشير إليه الوثائق المحفوظة في أرشيفات المتحف التاريخي في طرابلس. كما أن تنامي تصدير البضائع إلى أفريقيا وتصدير المواد الأولية منها إلى أوروبا كان نتيجة للثورة الصناعية في إنجلترا وفرنسا ولانتصار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في هاتين الدولتين. وقد تحول حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حركة بحرية تجارية متعاظمة وهو ما مكن حكام دول الشمال الإفريقي من أن يجبوا من السفن إتاوة كبرى كانت بالنسبة لهم أيضاً واحداً من أكبر مصادر الدخل. كما أن الحصائل الواردة من التجارة الإفريقية عبر الصحراء والتي تطورت بفضل المتطلبات المتنامية لأوروبا في تصريف منتوجها كانت مصدراً للدخل لا يقل أهمية.

لما وصل يوسف القرمانلي إلى السلطة حاول أن يضفي عليها الصفة الشرعية وأن يكسب عطف السلطان. فبذل كثيراً من الجهود ليحصل منه على فرمان بتعيينه نائباً له في أيالة طرابلس الغرب. وكان مفروضاً أن يعزز الفرمان

وضع يوسف وأن يرفع من مكانته في عيون السكان. ولهذا جمع أبرز وجهاء البلاد وطالبهم بكتابة عريضة يثنون فيها على وصوله إلى السلطة ويطلبون من السلطان تثبيته والياً على إيالة طرابلس الغرب. وأمر بأن ترفق الرسالة بكثير من الهدايا النفيسة [133، ص 161]. وبالإضافة إلى ذلك وجه رسالة شخصية إلى السلطان أوضح فيها بصورة تفصيلية الأحداث التي وقعت في الإيالة في الآونة الأخيرة كما تحدث عن الفوضى والاضطرابات النبيلة والتي تسببت مجموعها في كثير من المآسي للأهالي وختم رسالته بالتوكيد على الوفاء للسلطان وبرجاء تلبية رغائب سكان طرابلس الغرب وتعيينه نائباً له في الإيالة.

لم يوفر يوسف القرمانلي أية وسيلة للحصول على لقب باشا. فخلال أنصاره، من بين المقربين إلى باي تونس، طلب من هذا الأخير أن يكون شفيعه إلى السلطان بل واتجه هذا إلى القنصل الفرنسي لكي يطلب هذا من السفير الفرنسي في استامبول للتوسط في تحقيق مخططاته.

وتوجت جهود يوسف القرمانلي بالنجاح. ففي سنة 1796 صدر فرمان عينه السلطان سليم الثالث (1789 - 1807) بموجبه نائباً في إيالة طرابلس الغرب. وأشير في الفرمان إلى أن السلطان يعبر بتعيينه يوسف القرمانلي في منصب أمير الأمراء ومنحه لقب باشا عن أمله في «إصلاح أمور الرعية في الإيالة». وكان على الباشا أن يولي اهتماماً قبل كل شيء للقلعة وغيرها من التحصينات وأن يعيد التحصينات بالإضافة إلى تقوية الجيش وإعادة تنظيمه ورفع مستوى انضباطه وقدراته القتالية. كما وضعت أمام نائب السلطان المعين مهمة زيادة حجم المراكب ورفع قدراتها القتالية وأشير عليه أن يتعرف بناء على التعليمات الدقيقة للسلطان أن لا يخرق بصفة خاصة بنود معاهدة ياس وعدم مهاجمة السفن الروسية [101، ص 388 - 389; 33 ، ص 161 - 162]. ولتوكيد تعيين يوسف القرمانلي وتدعيم العلاقات الودية مع النائب الجديد للسلطان أهداه الباب العالي سفينة مجهزة بـ 18 مدفعاً وبالذخيرة واللوازم.

وقد وعد يوسف القرمانلي في ردّه على الفرمان السلطاني بأن ينفذ كل

طلب منه. وكان الحاكم قد أبدى مثل هذا الاستعداد لخدمة السلطان حتى قبل استلام الفرمان. فاعترف بالسلطان خليفة جميع المسلمين. وكان في جميع الأمور الدينية يسير دون خروج على أوامره. أما في الأمور الدنيوية فكان يعد نفسه وإيالته مستقلين عن استامبول.

أما الخطوة التالية باتجاه تعزيز سلطة يوسف القرمانلي فكانت إقرار السلام والأمن في إيالة طرابلس الغرب. ولهذا أخذ يعمل بكل ما لديه من طاقة وحزم على إقرار النظام في البلاد. ومن أجل القضاء على أحداث النهب فرض، منذ أول أيام وصوله إلى السلطة، عقوبة الإعدام على أقل سرقة. وكرس الكثير من الجهود والوقت لإقرار وتسوية أعمال الجهاز الإداري الذي تحول في عهده إلى آلية قوية للضغط على الفلاحين والبدو.

على رأس جهاز الدولة كان يقف الحاكم ومعاونوه الأقربون. أما الشخص الثاني في الإيالة فكان ولي العهد ولقبه البيك. وكان يتولاه في العادة الابن الأكبر للحاكم. وكان البك يقود جيوش الإيالة وهو المسؤول عن الأمن والاستقرار في البلاد بالإضافة إلى جمع الضرائب. ويليه في الأهمية قائد الأسطول - رئيس البحرية أو قبودان المينا. وبالإضافة إلى قيادة الأسطول وتمويله بكل ما يلزم كان يدخل في مهامه أيضاً تحديد قوانين الإبحار عند سواحل الإيالة وجمع الضرائب، وفي العادة كان يشغل هذا المنصب الرفيع المسؤول في عهد الأسرة القرناملية «المستجدون على الإسلام» والمرتبطون بصلات الرحم مع حكام الإيالة وذلك كتوكيد على وفائهم للأسرة الحاكمة. فرئيس البحرية في عهد يوسف القرمانلي كان متزوجاً من واحدة من بناته الكثيرات العدد.

وفي عهد يوسف القرمانلي استبدل لقب الخزندار (الخازن) بلقب وزير المال الذي تعهد إليه الأمور المالية التي تشمل دائرة كبيرة من القضايا. وعلى اتساع علاقات طرابلس الغرب بالدول الأوروبية وغيرها أدخل يوسف في جهاز الإدارة منصبين جديدين - كبير الوزراء (على غرار الصدر الأعظم في الامبراطورية العثمانية) ووزير الشؤون الخارجية. وقد لعب هذان الوزيران دوراً

هاماً في إدارة الإيالة فكان يوسف القرامانلي يشاورهما في جميع الأمور تقريباً ويحسب حساباً لما يريانه. وكان يبعث بهما إلى الدول الأوروبية لتسوية القضايا المعلقة. وتترك للوزيرين الحرية المطلقة في التفاوض والحق في أن يتخذوا في عين المكان القرار الذي يصدق الباشا عليه دون أي اعتراض.

وكان المستشار الأكبر والمستشار الأصغر ـ الكيخيا الكبير والكيخيا الصغير يلعبان دوراً هاماً في إدارة القرمانلي. وكان المستشار الكبير في الوقت نفسه رئيس التشريفات في القصر ومربي الابن الأكبر للحاكم، ويشرف، بالإضافة إلى ذلك، على القبائل، ويسهر على تنفيذ القوانين والمراسيم التي يصدرها الحاكم. وفضلاً عن ذلك كان الكاهية الصغير مسؤولاً عن الحرس الخاص بالحاكم ونظراً لأهمية هذين المنصبين لم يكن يعين فيهما سوى ممثلي الأسرة القرمانلية.

وبالإضافة إلى المناصب المذكورة كان منصب شيخ المدينة (شيخ البلد) واحداً من المناصب الأساسية في جهاز إيالة طرابلس. وكان يعتمد في إنجاز مهامه على شيوخ طوائف المدينة ورؤساء الاتحادات القائمة على أسس قومية أو دينية أو حرفية.

كما كان القضاة الشرعيون يلعبون دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية للإيالة. فالمحاكمة تجري في العادة عن طريق قاضيين يمثل أحدهما الفقه الحنفي الذي يسير عليه الأتراك. ويتم تعيين هذا القاضي على مدار سنوات طويلة في عاصمة الامبراطورية العثمانية في قصر السلطان ـ خليفة جميع المسلمين. ومن استامبول أيضاً يتلقى فرمان الإعفاء. وقد توصل علي القرمانلي إلى أن صار القضاة الأحناف يعينون ويعفون من ذلك المنصب عن طريق حاكم الإيالة. وكان القاضي الثاني يعين من طرف سكان الإيالة ويمثل الفقه المالكي الذي تسير عليه غالبية سكان البلاد. أما ممثلو الإباضية الذين يعيشون في المناطق الجبلية من الإيالة ـ غريان نالوت وجادو فلم يكن معترفاً بهم من الناحية الرسمية، ولذلك لم يكن لهم قاضيهم الرسمي. فكان يفصل في دعاواهم القاضي الحنفي أو القاضي المالكي. ويمكننا الجزم، بناء على الوثائق الموجودة في أرشيف المتحف

المركزي بطرابلس أن القاضي الحنفي كان يُعَدّ القاضي الأول في المدينة والمسؤول عن جميع القضاة في المدينة فقد كان من حقه تعيينهم وعزلهم.

وكان لمفسري الشريعة ـ المفتين مركز رفيع بين الشخصيات الدينية. فكان من حقهم إعادة النظر في قرارات القضاة المتعلقة بالزواج والطلاق والإرث وسوى ذلك بما في ذلك قضايا عقود البيع. ولهذه الغاية نظم مجلس يتكون من مفتيين ـ أحدهما حنفي والآخر مالكي يعينان مباشرة من قبل الباشا. وكان لهما الحق في تصديق الحكم أو نقضه. فإذا ما اختلفا أحيلت القضية إلى مجلس العلماء المكون من عدد متساوٍ من ممثلي الشرع الحنفي والمالكي. وينعقد المجلس في الجامع الكبير وقرارته قطعية. وأحياناً كان حاكم الإيالة يشارك شخصياً في إجراء المحاكم يساعده في ذلك قاضي الحنفية أو الكيخيا الكبير.

وكان لحاكم إيالة طرابلس الغرب، المالك المطلق للبلاد ـ ديوان يدخل فيه قائد الأسطول، وزير المالية وشيخ البلد، وقاضي طرابلس ـ الحنفي ورئيس الانكشارية وأربعة موظفين للقيام بالأعمال الكتابية ومترجمان ـ أحدهما للترجمة من العربية إلى التركية والآخر من التركية إلى العربية.

وبين الفينة والفينة كان يوسف القرمانلي يجمع الديوان في صورته الموسعة لمناقشة القضايا الملحّة ويدعو إليه الوجهاء من المواطنين وزعماء القبائل. وكان الديوان يعقد جلساته كل يوم باستثناء الجمعة فتناقش في النصف الأول من النهار الشكاوى الواردة من الأهالي ثم تناقش بعد ذلك أمور الإيالة التي يطرحها الحاكم. وفي يوم الثلاثاء تعقد جلسة خاصة يحضرها حاكم الولاية والوزير الأكبر ووزير الشؤون الخارجية وتسمع فيه تقارير أعضاء الديوان حول الأمور المطروحة للمناقشة والمتعلقة بالإيالة ويسمع في الوقت نفسه رأي الوالي في المسائل الأكثر تعقيداً كما تنسق القرارات في الموضوعات التي تدخل في صلاحيات حاكم الولاية.

فمثلاً يترك للديوان تحديد الإجراءات الأكثر صرامة في معاقبة المجرمين.

فمن حق الديوان الحكم على المجرم بقطع اليد أو القدم أو بالإعدام لكن ما كان له أن يقطع في هذه القضايا بشكل نهائي دون موافقة الباشا. وقد أشار الرحالة الإنجليزي الكابتن ليون الذي زار طرابلس خلال حكم يوسف باشا إلى أن تدابير العقوبة كانت تختلف هناك عن تلك التي تطبق في أوروبا. فمثلاً إذا أقدم اللص على سرقة ثانية تقطع يده الأخرى أو قدم رجله. وتتم هذه العملية بواسطة السكين وبعد إجرائها يغطس أصل العضو المقطوع في السمن المغلي وبعد ذلك يسمح للجاني بالذهاب إلى البيت [88، ص 167].

وبالإضافة إلى ذلك كانت تطبق الأحكام بالسجن لفترات مختلفة في سجون القلعة الموحشة. وفضلاً عن ذلك كان ثمة سجن خاص بالأتراك وسجنان آخران لبقية سكان الإيالة. وكان طعام السجناء على حسابهم الخاص، فكان الطعام يحمله أهل المساجين أو أصدقاؤهم إليهم.

وانتشرت على نطاق واسع عقوبة الجلد بالعصا أو بالسوط على الظهر أو القدمين. وكانت هذه العقوبة بالغة القسوة لأنها كثيراً ما انتهت إلى الموت وفقاً لعدد الجلدات. وكانت العادة أن يحكم بخمسين جلدة لكن العدد كان يرتفع في بعض الأحيان إلى 400 - 500 وكان من مهمات الديوان تعيين موظف مختص للسهر على دقة التنفيذ. وكانوا يضربون المتهم من الأوساط الدنيا بالعصا أو بالسوط لكن الحاكم القاسي، كان يعمد، من أجل تسلية نفسه، إلى تطبيق هذه العقوبة أيضاً على الوزراء وموظفي المناصب العليا بل وحتى على أنسبائه الأقرباء. أما أقسى العقوبات فكانت قطع الرأس أو الشنق أو الخنق.

وعلى نحو ما كان الأمر بالنسبة للسابقين فإن عماد نظام القرمانلي كان الجيش والأسطول. وكان الجيش ينظم من بين المرتزقة لمدة العمليات الحربية. أما سبب الامتناع عن الجيش النظامي فهو نقص الأموال اللازمة للاتفاق عليه في أوقات السلم. ويجمع هذا الجيش بالدرجة الأولى من القولوغلية وأيضاً من الانكشارية المقيمين في طرابلس ومن الكتائب المسلحة من بين القبائل الصديقة للحاكم.

كان القولوغلية يشكلون الركيزة الأساسية للجيش. ويقدّم رؤساء تجمعات القولوغلية العدد المطلوب من الجند لقاء الإعفاء من الضرائب وبدلاً لامتيازات أخرى. ونتيجة لذلك كان بوسع يوسف القرمانلي أن يجمع جيشاً يضم 10 آلاف خيال و 40 ألفاً من المشاة.

أما بالنسبة للكتائب المقاتلة من القبائل فكانت تستخدم بصورة ناجحة في الحملات التأديبية ضد القبائل التي تكون في حالة عداء مع القبيلة الموالية لحاكم الإيالة. وبالإضافة إلى ذلك كان يوسف القرمانلي يدفع لشيخ القبيلة الموالية مقادير معينة من المال مضافة إلى مختلف الامتيازات وذلك سعياً لضمان ولاء الطبقة العليا لنظامه. أما الانكشارية فيثبتون أركان الجيش من خلال كونهم المقاتلين المتخصصين، وما كانوا يقاتلون ببراعة إلا عند التعويض المادي الجيد على خدماتهم.

مثل هذا الجيش المشكل من فرق مختلفة الألوان ما كان ليمثل قوة منظمة، منضبطة ومركّزة حول أهداف موحدة، فالفرقة في الجيش لا تأتمر إلا بأمر صاحبها والتنسيق مع الفرق الأخرى ضعيف.

وقد قدم باولو ديلاتشيلا وصفاً لجيش يوسف القرمانلي وكان هذا طبيباً من سردينية رافق ذلك الجيش في إحدى حملاته التأديبية إلى برقة: «... لم يكن ثمة أي نظام في الحركة، ولا شيء مشترك في نماذج الأسلحة. فقد كان الجنود مسلحين بمختلف البنادق والمسدسات من أردأ الأصناف. وكانوا في غالبيتهم يرتدون أسمالاً ممزقة من الصوف. وبدلاً من الأحذية كان هناك قطع من جلود الجمال المجففة تحت الشمس، تشد إلى الأقدام بحبل. وكان لكل محارب باروده ورصاصه وحشواته. وكان عليه أن يتدبر تزويد نفسه بنفسه عند دخول جيش الحاكم. أما الاحتياجات فكان يتم الحصول عليها خلال الحملة وذلك على حساب السكان الذين ينتزع منهم كل شيء يقع تحت اليد» [54، ص 9 - 10].

وعلى الرغم من كثرة وجوه النقص في الإعداد الحربي للجيش ولتنظيمه وتزويده فإنه كان مطواعاً ليوسف القرمانلي ينفذ أوامره دون تردد. ويعود الفضل في ذلك إلى أنه كان يختار للجيش أولئك الأوفياء للأسرة القرمانلية، أما الحملات العسكرية فكان يقودها في العادة أبناء الحاكم وأقرباؤه. كما أن إمكانية الإثراء على حساب نهب السكان وعطايا الحاكم لعبت دوراً لا يقل أهمية في جعل الجيش سلاحاً طيعاً في يدي يوسف القرمانلي. ويمثل هذا واحداً من الأسباب الرئيسة التي جعلت يوسف يمتنع عن إعادة تنظيم الجيش وفقاً للنموذج الأجنبي ورغم كل أوامر الباب العالي.

فبدءاً من عهد السلطان مصطفى الثالث [1757 - 1774] بدأت الامبراطورية العثمانية بتطبيق نظام كان موجهاً بالدرجة الأولى ضد الانكشارية وهو إعادة تنظيم الجيش التركي. ورداً على ذلك هبطت الروح القتالية هبوطاً حاداً في أوساط الانكشارية وتفاقم العصيان وكثرت حوادث التمرد. فكان السلطان سليم الثالث أول من انتقل إلى العمليات الحاسمة فاستحدث قطع مشاة جديدة وألبسها الملابس الأوروبية وأعطى للانكشارية فرصة الانخراط فيها وأصدر في الوقت نفسه أمراً إلى حكام إيالات الامبراطورية العثمانية ومن بينهم يوسف القرمانلي يطالبهم فيه بتشكيل قطعات عسكرية مماثلة. وعلى نحو ما حدث في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية رفضت الإنكشارية في إيالة طرابلس الانصياع للنظام الجديد لتشكيل الجيش ووقفت بكل قواها ضد تحقيقه؛ وذلك من خلال حرصها على التمسك بامتيازاتها، فقرر السلطان محمود الثاني (1808 - 1839) إنجاز عملية إعادة تنظيم الجيش في الامبراطورية العثمانية والتخلص نهائياً من الانكشارية ولم يطل الوقت حتى تم التخلص منها.

وعلى الرغم من أوامر محمود الثاني الصارمة إلى يوسف باشا بتطبيق النظام الجديد في الجيش بهدف التخلص من سلطة الانكشارية فإنها بقيت دون تطبيق.

وإلى جانب الجيش كان ليوسف القرمانلي فرق نظامية خاصة (الشاويشية)

لمهمة الحفاظ على القصر والمدينة، ونيطت بها، بالإضافة إلى ذلك، مهام الشرطة، وكان يخدم فيها الإنكشارية والمسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام، بالإضافة إلى الزنوج الذين أعتقوا من العبودية.

أما أسطول الإيالة فلم يكن القوة المطلوب منها حماية البلاد من العدوان الخارجي بقدر ما كان القوة التي تؤكد هيبة الإيالة والمنبع الهام لتحصيل الأموال التي كانت ضرورية جداً من أجل إثراء الصفوة الحاكمة العليا والإنفاق على الجيش وكل النظام الحاكم بمجموعه. ولذلك كان الأسطول يمثل المهمة الأوليّة الدرجة بالنسبة للحاكم.

كانت تولى أهمية كبرى لبناء السفن على الرغم من المصاعب الجادة التي يلزم تخطيها للحصول على خشب السفن من الدول الأخرى. وكان هذا الخشب يشحن في الأساس من المقاطعات الوسطى في الامبراطورية العثمانية وخاصة من الأناضول ومن جمهورية البندقية. أما الأهمية التي كان يلعبها الأسطول بالنسبة لطرابلس الغرب فتشهد عليها الحقيقة التّالية وهي أن إنزال سفينة جديدة إلى الماء كان يتحول إلى عيد كبير إذ يحضر الاحتفال جمع غفير من الشعب يضم في مجموعه المقربين من السلطان وممثلي القنصليات الأجنبية. ووفقاً للتقاليد الدارجة يتواكب إنزال السفينة إلى الماء بشد عبد أسود إلى مقدمتها وهو ما يجسّد المغانم الكبيرة التي تحققها تجارة العبيد. وكانت تساق إلى الشاطىء خراف ناصعة البياض تزين بالزهور ثم تنزل في السفينة. وفي لحظة بداية حركة السفينة من مزلق الترسانة إلى البحر كانوا ينحرون الخراف وهو ما يعني طالع سعد يمنّي بالتوفيق بالنسبة للطاقم. وعندما تدخل السفينة الميناء كانت تتعالى طلقات البطارية الساحلية ومدافع السفن.

إلا أن إمكانات بناء السفن في الإيالة لم تكن كبيرة بسبب نقص المواد والمتخصصين المهرة في بناء السفن. ولهذا كان الأسطول يتضخم بالدرجة الأولى على حساب ما ينتزعه القراصنة من أيادي الأعداء. كما تلقى حاكم طرابلس الغرب عدداً غير قليل من المراكب في صورة هدايا من الامبراطورية

العثمانية والدول الأوروبية التي كانت لها علاقات طبيعية مع الإيالة، يضاف إلى هذا أن شراء السفن من الدول الأخرى كان مصدراً هاماً لزيادة عددها في الأسطول.

مكّن تدعيم الجيش والأسطول يوسف القرمانلي من بسط سيطرته على كامل رقعة طرابلس الغرب ومد نفوذه إلى مسافات بعيدة جنوباً حتى بوركو. وكانت تجري في البلاد عملية تكون الملكية الاستبدادية المطلقة مع تحديد سلطة الإقطاعيين المحليين وتصفية آثار التفتت الاقطاعي.

وفي عهد الأسرة القرمانلية كانت إيالة طرابلس الغرب مقسمة إلى ثلاثة ألوية (مقاطعات) طرابلس، مصراتة، وبنغازي. وكانت الألوية تقسم إلى أقضية والأقضية إلى نواح. وبواسطة الجهاز الإداري المحلي كانت تجري عمليات «تطويع» السكان فترسل قوات من طرابلس إلى المناطق التي تحتاج إلى المساعدة في تحقيق ذلك.

وفي سنة 1810 جري ضم غدامس إلى الإيالة على يدي علي بن يوسف الذي عين قائداً للجيش. وفي سنة 1815 انتقلت فزان أيضاً إلى الإدارة المباشرة لحاكم الإيالة. ففي بداية عهد يوسف كانت هذه المنطقة تدار من قبل الشيخ الجهيم الذي التزم بأن يدفع لآل القرمانلي 5 آلاف ريال سنوياً لقاء استقلاله عنهم. وأمام المصاريف المتنامية لشيخ فزان بدا أن هذه الكمية شديدة الإرهاق بالنسبة له فامتنعت فزان عن الدفع سنة 1812. وكان يوسف باشا يبحث بدوره عن ذريعة للتدخل في شؤون الشيخ ولإقرار الإشراف المباشر على أسواق فزان الثرية بهدف جمع الضرائب العالية عن التجارة عبر الصحراء والحصول على تبر الذهب الذي تأتي به القوافل إلى فزان.

وضع على رأس القوات الموجهة إلى فزان محمد المكني الماكر المحب للسلطة. ولما وصل بجيشه إلى فزان سنة 1813 أعلن أن هدفه الأول هو إنزال العقوبة بحاكم بوركو وأنه يود قبل ذلك أن يستريح بضعة أيام في مرزق. وأحسن

الشيخ استقباله في فزان، وسرعان ما نظم محمد المكني لقاء سرياً مع أحد الطامحين من أقرباء الشيخ وحرضه على قتل عمه ووعد الفتى بتنصيبه حاكماً. وبعد قتل الشيخ أطلق جيشه في المدينة. وأمام المجلس المنعقد للتشاور والذي ضم وجهاء فزان وعلماءها تمكن قائد الجيش من إجبار الفتى على الإقرار بالقتل ثم أقنعهم بالحكم على القاتل بالإعدام فلما تم ذلك أعلن محمد المكني نفسه حاكماً على فزان وبهذه الطريقة أنهى استقلالها فأصبحت تحت الإدارة المباشرة لطرابلس.

وحدث الأمر نفسه بالنسبة لمنطقة الجبل الغربي من إيالة طرابلس الغرب وكان يحكمه شيوخ قبيلة المحاميد التي ظلت من خلال حكم الأسرة القرمانلية محافظة على وضعها المتميّز. وكان شيخ الجبل الغربي، بلقاسم بن خليفة، يدفع مبلغاً معيناً من المال سنوياً وهذا المبلغ المسمَّى لحاكم طرابلس الغرب يجري توزيعه بين المناطق المأهولة والقبائل، فكان شيوخ القبائل يجمعون الإتاوات من رعاياهم في نهاية كل عام ويقدمونها إلى حاكم الجبل الغربي الذي يدفعها بدوره لأسرة القرمانلي.

في 1815 قررت قبائل نالوت أن تخرج عن طاعة الشيخ بلقاسم بن خليفة. ورفضت دفع المقدار المفروض ليوسف القرمانلي. فحاول بلقاسم بن خليفة أن يخمد العصيان بقواه الخاصة، حتى إذا عجز اتجه إلى الباشا بطلب توجيه قوات للقيام بذلك. واستغل حاكم الإيالة هذه الفرصة فسارع بإرسال حملة إلى هناك بقيادة ولديه أحمد وعلي. ودارت معركة ضارية عند مشارف نالوت حارب البدو خلالها بضراوة مستميتة وسددت ضربات شديدة إلى خصمهم. لكن طلقات المدفعية الطرابلسية حسمت المعركة ـ فرضخت قبائل نالوت بالنتيجة وألزمت بدفع الحصة المفروضة عليها بالإضافة إلى تعويض الباشا عن المصاريف التي أنفقها لتجهيز الحملة العسكرية وتزويدها. إلا أنه لم يكن بالمقدور جمعها فعوض أحمد بن يوسف القرمانلي عن المتبقي بانتزاع العبيد الذين كانوا في قبائل نالوت.

عززت ثورة قبائل نالوت رغبة يوسف في نقل هذه المنطقة إلى إشرافه المباشر ودفعه إلى ذلك أيضاً الاستقلالية المتعاظمة لحاكم الجبل الغربي والرغبة في تحصيل أكبر كمية من الضرائب من السكان، بيد أن الباشا لم يحقق أغراضه على الفور ولم يقرر الانتقال إلى ذلك إلاّ سنة 1821 فدعا بلقاسم بن خليفة إليه كضيف رفيع الشأن ودس له من قتله. وعلى الرغم من قتل الحاكم فإن يوسف باشا لم يتمكن من تحطيم الروح الاستقلالية لقبائل هذه المنطقة فاحتكم إلى القوة ووجه جيوشه إلى المنطقة بقيادة ابنه علي. فلما اقتربت نبذت قبائل الجبل الغربي خلافاتها جانباً وبدأت استعداداتها للتصدي. واستخدمت فرق القبائل المسلحة أساليب حرب العصابات ضد جيش يوسف باشا وقد كان هذا «التكتيك» ناجحاً إلى حدّ بعيد واضطر جيش الباشا إلى الانسحاب نحو المناطق الجبلية. وفي أثناء المباحثات بين الجانبين كانت كتائب القبائل المسلحة تطوق بصورة دائمة جيش يوسف باشا العديم الحيلة. وخاف يوسف باشا على جيشه وولده فاستنجد بالمساعدة المباشرة لقبيلة أولاد سيف التي تنحدر من المرابطين وتتمتع بهيبة خاصة بين قبائل الجبل الغربي وتم بواسطتها حل النزاع فالتزمت قبائل الجبل الغربي كسابق عهدها بدفع الإتاوة المضروبة واعترف يوسف باشا بغومة بن خليفة المحمودي حاكماً على هذه الأراضي.

كما أولى يوسف باشا اهتماماً كبيراً للقضاء على انفصالية قبائل برقة التي كانت تقوم بين الفينة والفينة بالثورة ضد الظلم الضرائبي ومختلف ضروب القهر. وقد تميز محمد، الابن الأكبر للباشا، بقسوة خاصة في إخماده لتحركات قبائل برقة. وفي العادة كان على أفراد القبيلة المتمردة في عهده أن يختاروا بين أمرين: إما أن ينصاعوا لحاكم طرابلس الغرب أو أن يفنوا. وفي معرض وصفه لمحمد أشار المؤرخ الفرنسي ش. ڤيرو إلى أن إفريقيا التي سمّاها الأقدمون ببلد الوحوش لم تعرف وحشاً يكافيء الابن الأكبر ليوسف القرمانلي في شراسته وتعطشه للدماء [61، ص 331]، ومرة بينما كان عائداً من حملة تأديبية قام بمحاولة لقتل أبيه من أجل أن يستلم العرش. وبدلاً من أن ينزل يوسف باشا

العقوبة بابنه عينه بصفة رسمية حاكماً على برقة ومنحه لقب بيك مدفوعاً في ذلك بالرغبة في ابعاده عن طرابلس. لكن محمد بك، بدلاً من أن ينفذ أوامر والده بإخماد القبائل المنتفضة، ترأسها بنفسه ضد والده. ومن منطلق تأييد الانفصالية الاقطاعية أخذ محمد والقبائل الموالية له بنهب القبائل الموالية ليوسف باشا وإبادتها. ورداً على هذه التحركات وجهت في فبراير سنة 1817 حملة تأديبية إلى برقة برئاسة أحمد، الابن الثاني ليوسف باشا، والذي سمي حاكماً على برقة، يحمل لقب البيك بدلاً من أخيه المتمرد. وبسبب هذه النزاعات الاقطاعية تضاعفت معاناة سكان برقة البدو الذين كانوا في وضع اقتصادي واجتماعي خانق [54، ص 103]، وخوفاً من المجابهة المباشرة مع الجيش الذي وجهه يوسف باشا تراجع محمد إلى حدود مصر، وبمقدار انسحابه وتقلص أعداد جيشه كان يزداد ارتياباً ويقتل كل من يشك فيه. ومن أجل تجريد محمد من إمكانية استخدام الفرق المسلحة للقبائل أو الإفادة من قطعانها في تحقيق أهدافه كان أحمد القرمانلي بدوره يجبر تلك القبائل على أن تتحرك بمعية جيشه. وكان ذلك يذكّر، حسب تعبير ديلاتشيلا، بحركة الشعوب القديمة. كتل من البشر، بما فيهم النساء، والأطفال وأعداد كبيرة من الإبل ومن الحيوانات الكبيرة ذات القرون ومن الأغنام تتحرك صحبة أحمد بك. فلم تكن تنفق الحيوانات فقط في الطريق بل والبشر أيضاً لم يكونوا يتحملون الظروف القاسية التي هم فيها [55، ص 90] فلما كف محمد بصفة نهائية عن المعارك وقطع الحدود المصرية وتحصَّن في الأراضي المجاورة أنزل أحمد بك انتقامه الفظيع بالبدو الذي مالوا في يوم ما إلى محمد [43، ص 32].

لقد دعم يوسف باشا حكمه الاستبدادي بالنار والسيف وحارب بكل قسوة انفصالية الإقطاعيين المحليين. وقد تركت العوامل الخارجية ميسمها على سياسته الداخلية وخاصة من ذلك التوسع الحربي التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا وفرنسا.

التوسع العسكري ـ التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في إيالة طرابلس الغرب

حتى اعلان استقلال مستعمرات إنكلترا الأمريكية وتشكيل الولايات المتحدة الأمريكية كانت تجارتها تنحصر في ما يسمى بالقرارات البحرية والتي حظر أن تتم التجارة بموجبها إلا فوق السفن الإنجليزية[1]. منذ بداية القرن الثامن عشر صارت المستعمرات الإنجليزية في أمريكا المورِّد الأساسي للسفن إلى إنجلترا وإلى غيرهامن الدول الأوروبية. فبناء السفن في المستعمرات كان أرخص بمرتين منه في أوروبا ولم تكن تقل جودة عن السفن الإنجليزية والهولندية. وعند 1775 كان حوالي ثلث حمولات جميع السفن التي تبحر تحت الراية الإنكليزية قد بني في الترسانات الأمريكية [17، ص 40].

وبفضل توفر القاعدة الإنتاجية الممتازة لبناء السفن تنامت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة على الرغم من استيلاء الإنجليز على السفن التجارية. وصار الأمريكيون يستخدمون، على نطاق واسع، السفن التجارية المسلحة ـ الكابيرات من أجل حماية مواصلاتهم التجارية. وكان التجار ورجال الأعمال هم الذين يقومون بتجهيزها في العادة وكانت سفناً نصف قرصنية تقريباً. ومن

(1) سنة 1651 اتخذ البرلمان الإنجليزي أول قانون للبحار.

جهة كان يسمح لها بالإغارة على السفن التجارية للأعداء ـ الإنجليز وكانت من جهة أخرى تمارس التجارة التي تعود على أصحابها بالأرباح الطائلة. وقد بلغ عدد هذه الكابيرات خلال حرب الاستقلال 1775 - 1783 حوالي الألفين.

وبعد الثورة الفرنسية الكبرى وبسبب الحروب التي لا تنتهي وسنوات الجدب في أوروبا عاشت التجارة الأمريكية مرحلة تطور مندفع [17، ص 85] وهو ما أدى إلى إزاحة إنكلترا عن الأسواق الأوروبية والأفريقية. ومن خلال محاولة وقف التوسع التجاري للولايات المتحدة الأمريكية لم تقم إنكلترا فقط بالاستيلاء بفظاظة على السفن الأمريكية بل واستخدمت قراصنة الشمال الإفريقي لهذه الغاية. فصارت السفن الأمريكية التي تبحر في مياه الأبيض المتوسط تحت العلم الأمريكي عرضة لهجمات سفن قراصنة طرابلس الغرب والجزائر وتونس.

وانطلاقاً من الرغبة في إنعاش التجارة في حوض البحر المتوسط اتخذت الحكومة الفدرالية للولايات المتحدة الأمريكية خطوات حيوية لتتحصل من حكام بلدان الشمال الأفريقي على ضمانات بسلامة الحركة البحرية في مياه المتوسط لقاء دفع إتاوة محدَّدة. إلا أن المطاليب المرتفعة لهؤلاء الحكام أفضت إلى إطالة أمد المفاوضات لسنوات طويلة دون جدوى. كما إن توجّه الولايات المتحدة إلى حليفتها فرنسا بطلب التوسط لم يُكلل أيضاً بالنجاح. ففرنسا، شأنها في ذلك شأن انجلترا، لم تكن ترغب في أن يكون لها منافس جديد على التجارة في المتوسط. وفضلاً عن ذلك رفض الفرنسيون طلب الولايات المتحدة باستخدام الأسطول الفرنسي لحماية سفنها من القراصنة.

في ظل هذه الظروف شكل الكونغرس الأمريكي سنة 1784 لجنة خاصة على مستوى رفيع تضم كلاً من ج. آدامس، ف. فرانكلين و ت. جيفرسون وأوكلوا إليها مهمة دراسة الموضوع وتقديم المشورة الممكنة. وفي السنة التالية أمر الكونغرس أعضاء اللجنة بالشروع في المفاوضات مع حكام الشمال الإفريقي، فوقعت أول معاهدة للصداقة والتجارة سنة 1785 مع مراكش. وتحقق ذلك النجاح بالدرجة الأولى لأن سلطان مراكش محمد الثالث كان مهيأً بطبعه

ضد الإنجليز وكان أول من اعترف بالولايات المتحدة الأمريكية من بين دول الشمال الأفريقي.

وكانت المحاولة أقل نجاحاً في عقد معاهدة مع الجزائر ـ وهي واحدة من أقوى دول الشمال الإفريقي، تملك أسطولاً كبيراً للقرصنة. كما أن اعلان الهدنة بين اسبانيا والجزائر سنة 1785 مكّن سفن القرصنة من استخدام جبل طارق خليجاً وهو ما أدى في العام نفسه إلى الاستيلاء على سفينتين تجاريتين للولايات المتحدة هما «ماريا» و «دوفين». ثم إن مطالبة داي الجزائر بمطاليب باهظة لاطلاق سراح الأمريكيين الـ 21 أرجأت عقد المعاهدة بين البلدين إلى أجل غير مسمى. وكان عاهل الجزائر يحظى بتأييد انكلترا وفرنسا في تصرفاته.

في سنة 1791 تسلم السلطة في الجزائر الداي حسن باشا الذي عبر عن رغبته في مواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبينما هذه تستعد للمفاوضات سارعت انجلترا إلى التأثير على الداي الجديد دون أن تضيع الفرصة. فسعت قبل كل شيء إلى عقد الهدنة بين البرتغال والجزائر وهو ما مكن القراصنة الجزائريين من الخروج إلى الأطلسي عبر جبل طارق. وأقنع القنصل البريطاني الداي في الجزائر بأن السفن الأمريكية في المحيط الأطلسي يمكن أن تكون غنائم نفيسة (خلال أوكتوبر ـ نوفمبر من 1791 تم الاستيلاء على 11 سفينة أمريكية واسترقاق 119 أمريكياً) إلا أنه على الرغم من كل الصعوبات لم تكف الولايات المتحدة عن محاولات إبرام المعاهدات مع طرابلس الغرب، الجزائر وتونس. ويفسر ذلك حسب رأي ل. رايت و ج. ماكليود، مؤلِّفي كتاب «الأمريكيون الأوائل في الشمال الأفريقي» بأن «مداخل التجارة الأمريكية كانت تدر أرباحاً طائلة وكان مثل هذه المعاهدة شديدة الجاذبية» [69، ص 25].

التزمت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحياد خلال مرحلة الحروب في أوروبا وخاصة عندما بدأت العمليات الحربية في البحار. وبفضل ذلك انفتحت أمامها إمكانات واسعة لتأمين النقليات إلى البحر المتوسط وجني المرابح الطائلة من تجارة القمح والسمك المقدد واللحم والروم وتجهيزات البحرية.

وبالإفادة من وضع الولايات المتحدة كدولة محايدة أمسك التجار الأمريكيون في أيديهم بالجزء الأعظم من تجارة انكلترا وفرنسا في البحر المتوسط. ورداً على ذلك صارت الحكومة البريطانية بدءاً من يونيو 1793 تلقي القبض على السفن المحملة بالدقيق والقمح واللحوم والتي تتجه إلى فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة رئيسة. فاستولى الإنجليز على مئات السفن الأمريكية نتيجةً لذلك وكانوا ينزعون عنها بحارتها ويجندونهم قسراً في طواقم الأسطول الانجليزي الملكي. كما انخرط قراصنة طرابلس الغرب والجزائر وتونس في العمليات الناشطة ضد السفن الأمريكية.

وفي مارس من سنة 1794 أقر كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية أعمال بناء الأسطول الحربي البحري وذلك لحماية السفن التجارية من هجمات الإنجليز والقراصنة.

وقد دفعت الاحتياجات الدائمة إلى المصادر الجديدة للدخل بحاكم الجزائر إلى النظر في موضوع عقد الصلح مع الولايات المتحدة، ولم تبد إنجلترا ضغطاً على الجزائر في هذه المرة لأنها كانت قد أرغمت الولايات المتحدة في وقت سابق على أن توقّع معها معاهدة غير متكافئة سنة 1794 قدمت الولايات المتحدة بموجبها كثيراً من التنازلات للإنجليز، وهو ما وضعها من الناحية العملية إلى جانب إنجلترا في حربها مع فرنسا، التي كانت حليفة الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنين الصعبة من حربها من أجل الاستقلال.

في هذه الظروف الملائمة تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تعقد مع الجزائر معاهدة سلام. وفي نهاية المفاوضات طلب الجزائريون من الولايات المتحدة أن تدفع لهم مبلغاً ضخماً ـ 2,2 مليون دولار دفعة واحدة وتقدم لهم فرقاطتين بقيمة 248 ألف دولار. وتوصل الجانبان في نهاية المطاف إلى مبلغ 642,5 ألف دولار تدفعها الولايات المتحدة دفعة واحدة. وبالإضافة إلى ذلك التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تقدم للجزائر ودون مقابل تجهيزات بحرية بقيمة 21,6 ألف دولار كل سنة. وقد صدق مجلس «الشيوخ» على معاهدة

الصلح مع الجزائر في الـ 2 من مارس سنة 1796، تم توقيعها قبل الانتهاء من بناء السفن الحربية ـ البحرية التي تم التخطيط لبنائها بمشروع القانون الذي سبق اتخاذه. إلا أن «الكونغرس» وافق في الـ 30 من أبريل، وتحت ضغط المشاعر التوسعية لعدد من رجاله، على إنهاء بناء مركبين كبيرين وآخر متوسط، وعند تحقيق النجاح في بناء الأسطول البحري ـ العسكري حاول أنصار التوسع التجاري أن ينقضوا أو على الأقل أن يجمدوا دفع المبلغ الذي نصت عليه معاهدة الصلح محاولين أن يثبتوا، عن طريق تأزيم العلاقات، صواب وجهة نظرهم القائلة بأنه لا يمكن استخدام شيء غير القوة بالنسبة لدول الشمال الإفريقي، إلا أن تهديدات الجزائر ببدء الحرب البحرية ـ أرغمت الحكومة الأمريكية مع ذلك على دفع ما التزمت به.

إن دفع المال إلى الحاكم الجزائري قد مكن الأمريكيين من استخدام وساطته لعقد المعاهدات مع طرابلس الغرب وتونس. وكان ذلك هو السبب الذي جعل يوسف القرمانلي، حاكم طرابلس الغرب، يتراجع عن شروطه التعجيزية التي كان قد طرحها أمام الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بدفع إتاوة للإيالة حدد مقدارها بـ 56,5 ألف دولار. وفي يونيو سنة 1797 صدق مجلس «السينات» في الولايات المتحدة على معاهدة سلام مع طرابلس الغرب وعلى معاهدة مماثلة مع تونس ـ بعد ثلاثة أعوام.

وفي 1797 عينت الولايات المتحدة الأمريكية قناصلها في بلدان الشمال الإفريقي: ويليام إيتون ـ في تونس، جيمس كيسكارت ـ في طرابلس وريتشارد أوبدن ـ في الجزائر وفي الوقت نفسه جعلت من هذا الأخير قنصلاً عاماً في الشمال الإفريقي. وتجدر الإشارة إلى أنه كان للأخيرين منهم تجربة عمل في بلاد الشمال الإفريقي من خلال وجودهما في الجزائر أسيرين. وخلال كونه رقيقاً تدرج كيسكارت حتى منصب سكرتير الداي وكان ينجز المهام الموكلة إليه بتسوية العلاقات مع الدول الأخرى. وقد ساعد أوبرين على إرساء العلاقات السلمية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. وأشير في التعليمات المعطاة للقناصل

وخاصة لايتون، الصديق الشخصي لبيكرينغ سكرتير الدولة إلى أن المهمات الأشد إلحاحاً لنشاطهم هي تطوير التجارة مع بلدان الشمال الإفريقي وضمان سلامة الحركة البحرية عند شواطىء هذه الدول والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ضد دسائس الفرنسيين والإنجليز.

عند وصول القناصل الأمريكيين إلى دول الشمال الإفريقي كان الصراع بين إنجلترا وفرنسا على الهيمنة على حوض المتوسط قد بلغ أشدّه. وإزاء هذا الموقف آثرت حكومة الولايات المتحدة أن تبقى على الحياد لتصل عن طريق مناوراتها بين الطرفين المختصمين إلى ترسيخ وضعها واستنزاف أكبر الفوائد من التجارة في هذه المنطقة.

وكانت فرنسا تنظر إلى معاهدة 1794 المبرمة بين الولايات المتحدة وإنكلترا على أنها مظهر من مظاهر العداء الموجه ضدها من طرف الحكومة الأمريكية التي يرأسها الفدراليون. يضاف إلى هذا أن مزاحمة الفرنسيين من قبل التجار الأمريكان أثار استياء الأوساط التجارية ـ الصناعية في فرنسا. ونتيجة لذلك قطعت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والولايات المتحدة سنة 1798. وعلى مدى سنتين ونصف السنة كانت الولايات المتحدة في وضع حرب غير معلنة مع فرنسا. ووفقاً لتقارير القناصل الأمريكان من الشمال الإفريقي كان حكام هذه الدول يستغلون وضع الحرب في البحر المتوسط لتحقيق مكاسبهم، فحصار الأسطول الانجليزي للشواطىء الفرنسية أهاب بالفرنسيين إلى استخدام واسع للقراصنة من أجل إيصال المواد والأغذية بشكل خاص عن طريق التهريب. وقد حصل القراصنة على أجور كبرى لقاء ذلك كله بالإضافة إلى أنهم ازدادوا جرأة في صراعهم ضدمراكب الدول التي كانت تساعد الإنجليز أو تتعاطف معهم وخاصة من ذلك مراكب الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد تحطيم الأسطول الفرنسي في «أبو قير» سنة 1798 فرضت إنجلترا من الناحية العملية هيمنتها على الطرق البحرية في المتوسط. ولما كان الإنجليز غير راغبين في أن يتخلفوا عن منافسهم القادم من وراء البحار في التوسع التجاري

فقد بذلوا قصارى جهودهم لكي لا يسمحوا للأمريكيين بدخول الشمال الإفريقي.

تشير تقارير القناصل الأمريكيين من طرابلس الغرب والجزائر وتونس إلى أن إنجلترا وفرنسا ليستا على استعداد للتنازل عن مواقعهما في البحر الأبيض المتوسط وإنهما تنويان، عن طريق غارات القرصنة على سفن الولايات المتحدة، أن تعوقا تجارتها [96، ص 44] وبمناسبة ذلك اقترحوا البدء باستعراض القوة العسكرية لايقاع الرعب في قلوب حكام دول الشمال الإفريقي. وفوق ذلك أخذ قنصل الولايات المتحدة في تونس، والذي كان يمثل المؤيدين الأكثر عدوانية للتوسع العسكري ـ التجاري في البحر المتوسط، بالدعوة إلى حرب معلنة ضد هذه الدول إذا ما قامت بتأييد جهود إنكلترا وفرنسا الموجهة إلى تعويق التجارة الأمريكية في حوض المتوسط. وقد شرع إيتون أثر وصوله إلى تونس بجمع المعلومات عن القوات المسلحة وعن التحصينات في تونس والجزائر وطرابلس الغرب وبوضع خطط الهجوم على هذه البلدان.

لكن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية آثرت، في ظروف الحرب الضارية بين انجلترا وفرنسا، على السيطرة على المتوسط، أن تلتزم الهدوء بانتظار اللحظة المواتية. وقد أعطى هذا الموقف نتائجه الإيجابية. فخطوة بعد خطوة، ومن خلال تنفيذ الالتزامات مع الجزائر وتونس، توصلت هذه الحكومة إلى تمكين السفن التجارية من العمل في شحن البضائع دون أن تلقي مقاومة في البحر الأبيض المتوسط. فلم يكن قراصنة طرابلس الغرب والجزائر وتونس يتعرضون لها. وقد تنامت التجارة البحرية الأمريكية تنامياً سريعاً في هذه الظروف وتمكن الأمريكيون من وضع اليد على نقليات القسم الأعظم من البضائع في هذه المنطقة. وتضاعفت مرابح البورجوازية التجارية الأمريكية إلى حدود خارقة للعادة.

وقد أثار ذلك كله حسد الدول البحرية في أوروبا وبالدرجة الأولى إنجلترا وفرنسا اللتين ما كانتا لترضيا حتى بأن تكون للأمريكيين حصة دائمة في تجارة

المتوسط. فانتقلت حكومتا البلدين إلى تحريض حكام دول الشمال الإفريقي بصورة علنية ليقطعوا علاقاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية وينتقلوا إلى الهجوم على السفن التجارية الأمريكية. وفي الوقت نفسه كان لدى حكام الجزائر وتونس وطرابلس الأسباب الموجبة لخرق المعاهدات على أساس أن الأمريكيين كثيراً ما كانوا يؤخرون دفع الإتاوات بما في ذلك تقديم الذخائر الحربية وغيرها من البضائع فلما اتضح بالنسبة لهم موقف انجلترا المعادي لأمريكا قاموا باتخاذ التدابير من جانبهم.

تجدر الإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي لدول الشمال الأفريقي قد مال إلى الانحدار حتى سنة 1800 بسبب تضاؤل عوائد القرصنة وتجارة التهريب. وتحت التهديد بهجوم الأسطول الانجليزي كان على حكام هذه الدول أن يقلصوا تجارتهم مع فرنسا بل وأن يعلنوا الحرب عليها شكلياً كما أصبحت الهجمات على سفن الدويلات الصغيرة محدودة العدد بعد أن دخلت تلك الدويلات تحت حماية إنكلترا وفرنسا. وهكذا كان على الجزائر وتونس وعلى طرابلس الغرب بشكل أخص لأنها الأضعف بين الثلاث، أن تقنع بتلك الإتاوة التي تتلقاها من الدول الأوروبية. وقد عرف الانجليز كيف يستغلون موافقة حاكم طرابلس أثناء إبرام معاهدة السلم مع الولايات المتحدة سنة 1797 على أن يتسلم منها 40 ألف دولار فقط لقاء اطلاق سراح أربعة من الأسرى الأمريكيين ولقاء العلاقات الودية بالسفن التجارية الأمريكية. وبالإضافة إلى المبلغ المشار إليه وعد الأمريكيون أن يقدموا لطرابلس بصورة إضافية بضائع مختلفة بقيمة 12 ألف دولار. وإلى جانب ذلك فإن يوسف القرمانلي، خلافاً لحكام الجزائر وتونس الأوفر خبرةً منه، لم يحصل من الولايات المتحدة الأمريكية، على إتاوة سنوية لقاء الامتناع عن الهجوم على سفنها. ونتيجة لذلك كانت القيمة التي تحصلت طرابلس عليها من الولايات المتحدة الأمريكية تقل بعدة مرات عن تلك التي تحصل عليها الجزائر وتونس في حالات مشابهة. وحاول الإنجليز، من خلال عملياتهم في طرابلس، أن يوحوا إلى يوسف باشا بفكرة إعادة النظر في شروط المعاهدة مع الولايات

المتحدة الأمريكية [91، ص 83].

مما لا شك فيه إن الصعوبات المالية التي كان يعيشها حاكم طرابلس الغرب قد لعبت دورها في إبرام المعاهدة مع الولايات المتحدة عام1797 . وزاد من تعقيد الأمر أن يوسف القرمانلي لم يكن خلال توقيع تلك المعاهدة قد رسخ أقدامه في السلطة، ولذلك لم يستطع أن يرفض طلب الداي الجزائري عندما وعد ذلك بضمان تنفيذ البنود الواردة في المعاهدة. وخلال مرحلة المفاوضات المتعلقة بأحجام قيمة الأحوال التي تدفع كإتاوة وزع القنصل الأمريكي على الممثلين الرسميين لبلاط يوسف باشا هدايا بقيمة 4 آلاف دولار. وفي نهاية المطاف انتهت العملية بدفع مبلغ متواضع نسبياً قيمته 35 ألف دولار نقداً. إلا أن هذا المبلغ لم يهدىء خاطر حاكم طرابلس الغرب إلا لمدة عام واحد فقط.

خلال الحرب المظفرة التي خاضتها إيالة طرابلس الغرب ضد السويد استولى القراصنة على سفينة «إبريق» أمريكية، وحاول القنصل الأمريكي تحرير السفينة فرد يوسف باشا عليه بالمطالبة بدفع إتاوة سنوية وهدد بالحرب إذا لم يتلق رداً إيجابياً في غضون ستة أشهر. وعبّر كيسكارت عن احتجاجه لخرق المعاهدة واتجه إلى الجزائر كضامنة للمعاهدة برجاء التأثير على حاكم طرابلس الغرب.

في الرسالة التي بعث بها داي الجزائر إلى يوسفِ القرمانلي نبهه أن يلزم جانب الحذر في التعامل مع السفن التجارية الأمريكية. فأشار يوسف باشا في رسالة الردّ، ومن خلال رغبته في إظهار قوته، إلى أن الأمريكيين، سيلقنون درساً لن ينسوه، وطلب من الداي الجزائري أن يكف عن الوساطة ويلتزم موقف الحياد. وفي الوقت نفسه وجه الباشا رسالة إلى القنصل الأمريكي ينذره فيها بضرورة التعجيل بدفع الإتاوة ويهدد بالحرب في حالة الرفض. وحاول القنصل الأمريكي أن يقنع الحاكم بعدم اللجوء إلى الأعمال العدوانية ووعد بأن يبذل قصارى جهوده للوصول إلى اتفاقية بين الدولتين تعود بالنفع عليهما معاً.

خلال المفاوضات التي بدأت بين كيسكارت ويوسف باشا حول إبرام اتفاقية جديدة طالب حاكم طرابلس الغرب بأن تعقد دون تدخل من الجزائر وأن يقدم الأمريكيون دفعة مسبقة بقيمة 225 ألف دولار وفضلاً عن ذلك حددت الإتاوة السنوية التي تدفع إلى طرابلس الغرب في حدود 20 ألف دولار. وعمدت الولايات المتحدة، خوفاً من توتر علاقاتها مع طرابلس الغرب، وبسبب من علاقات الولايات غير المُرْضية مع إنجلترا وفرنسا، إلى إطالة أمد المفاوضات بأي وسيلة أملاً في كسب الوقت.

إن حملة الجيوش الروسية بقيادة سوفوروف على أوروبا الغربية ووصول حملة بحرية بقيادة أوشاكوف إلى البحر المتوسط، تركتا آثارهما على قرار الحكومة الفرنسية في سبتمبر 1800 بعقد الهدنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ووقف العمليات القتالية في البحر. وقد حسَّن هذا الظرف من إمكانات الولايات المتحدة في زيادة توسعها العسكري التجاري في حوض المتوسط. يضاف إلى هذا أن مقعد الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد شغله في مارس 1801 الجمهوري ت. جيفرسون الذي سبق له أن دخل في لجنة لدراسة الأوضاع في بلدان أفريقيا وإرساء العلاقات التجارية معها. وقد وقف وقفة عنيفة ضد دفع الإتاوات للجزائر وتونس وطرابلس الغرب، ودعا فوق ذلك إلى تشكيل تحالف للدول البحرية واقترح ضرب حصار دائم على الموانىء الأساسية لدول الشمال الإفريقي بهدف حماية السفن التجارية من غارات القراصنة. يضاف إلى هذا أن جيفرسون، ممثل الأوساط التجارية الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن يهتم فقط بتطوير التجارة الرابحة بل وبالعمل على زيادة إبعاد انجلترا وفرنسا عن الأسواق العالمية.

في ربيع 1801 انتهت الولايات المتحدة الأمريكية في الأساس من الاستعدادات لإرسال أسطولها الحربي إلى البحر المتوسط، وكان يدخل في عداده فرقاطتان جهزت كل منهما بـ 44 مدفعاً هما «بريزيدينت» و «فيلادلفيا» وواحدة مجهزة بـ 32 مدفعاً هي «إيسكس» وواحدة شراعية مجهزة بـ 12 مدفعاً

هي «انتربرايز».

كان رئيس الجمهورية يأمل بإرسال أفضل قواته إلى البحر المتوسط في أن تعزز هذه القوة من هيبة الولايات المتحدة في المنطقة. وفي الـ 20 من مايو سنة 1801 وبعد أن تلقى قائد الحملة ديل امراً بإلقاء الرعب في قلوب حكام الشمال الإفريقي، انطلق في طريقه.

أما يوسف باشا فقوّم إطالة أمد المفاوضات من قبل القنصل الأمريكي على أنه ضعف من جانب الولايات المتحدة. ولكي يعوّض الباشا عن النقود الأمريكية التي لم تدفع له أصدر أمره إلى قائد الأسطول، في مايو 1801، بالاستيلاء على أول سفينة أمريكية يلتقي بها. وفي الوقت نفسه أوعز بقطع سارية العلم القائم أمام قنصلية الولايات المتحدة والتي ترفع العلم الأمريكي وهو ما يعني قطع العلاقات السلمية [44، ص 255]. وبعد عشرة أيام غادر القنصل الأمريكي كيسكارت طرابلس صحبة أسرته. ولم يعلم قائد الأسطول الأمريكي بإعلان طرابلس الغرب الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية إلا في الـ 30 من يونيو عندما دخل جبل طارق للتزود بالمؤن. وكان لدى ديل أوامر خاصة في حال نشوب حرب مع طرابلس الغرب. فقد عهد للأسطول بإغراق وحرق أو تدمير بأية وسيلة ممكنة أكبر عدد من المراكب الطرابلسية وضرب الحصار على موانىء الإيالة والحيلولة بكل الوسائل دون هجوم القراصنة على السفن التجارية الأمريكية.

ولما علم ديل بإعلان الحرب على إيالة طرابلس الغرب اتخذ قراره بالاستيلاء على المراكب الطرابلسية في جبل طارق والتي كان الإنجليز قد احتجزوها قبل ذلك خشية أن تنتشر في أوروبا الحصبة التي كانت في ذلك الوقت قد تفشّت في الشمال الافريقي. وكانت المراكب بقيادة صهر يوسف باشا، أميرال إيالة طرابلس الغرب، المستجد على الإسلام، والمعروف باسم مراد رايس.

واتجهت نية قائد السفن الأمريكية إلى إلقاء القبض على مراد رايس، العدو اللدود للبحارة الأمريكيين، فحاول أن يستدرجه إلى مركبه بحجة التفاوض معه. إلا أن المخطط لم ينجح. عند ذلك ترك ديل «فيلادلفيا» لمراقبة سفن القرصنة واتجه إلى شواطىء الشمال الإفريقي.

ولما كانت التعليمات التي تلقاها ديل في واشنطن تحظر عليه قصف ميناء طرابلس بالقنابل فقد بعث برسالة إلى يوسف باشا عبّر فيها عن أسف الولايات المتحدة بمناسبة اعلان الباشا الحرب على السفن التجارية الأمريكية.

ولم يؤد تبادل الرسائل بين ديل ويوسف القرمانلي إلى أية نتيجة. وإزاء تلك الظروف اتخذ قائد الحملة قراره بضرب الحصار على طرابلس من البحر.

أثار حصار ميناء طرابلس استياء انجلترا. فأحاطت القنصل الأمريكي علماً، عن طريق ممثلها في تونس، بأن الحامية الإنجليزية في مالطا، تتلقى سفناً محملة بالقطعان الحيّة من طرابلس وأن أي انقطاع في التزويد يمكن أن يؤدي إلى تأزيم العلاقات بين الولايات المتحدة وإنكلترا. وفي الوقت نفسه عبر باي تونس عن قلقه بسبب تلك الصعوبات التي تعرضت لها السفن التونسية التي تنقل بصورة تقليدية المواد الغذائية إلى موانىء الدول الصغيرة وذلك بسبب الحصار المضروب على طرابلس. ورداً على ذلك أكد إيتون للممثل الإنجليزي بأنه لن تكون ثمة عراقيل في وجه تصدير اللحوم إلى مالطا. أما بالنسبة للباي التونسي فقد حظر على مراكبه شحن المواد الغذائية إلى موانىء طرابلس الغرب.

من الناحية العملية كانت حملة ديل صغيرة إلى درجة أنها لم تكن قادرة على تعويق التحركات البحرية ودخول السفن إلى الشاطىء الطرابلسي. ومع هذا فإن ذلك الحصار فرّخ كثيراً من التطاحن بين الدولتين. ومما زاد من تعقيدات استعراض القوة أن الحملة البحرية كانت بحاجة إلى التزود بالمؤن والماء والذخائر. وكانت جبل طارق القاعدة الأساسية للتموين أما الماء فكانوا يتزودون به من مالطا. لكن عدد السفن الإنجليزية المتجهة إلى هناك بلغ من الكثرة درجة

أن السفن الأمريكية كانت تنتظر دورها فترة طويلة. وعلى الرغم من المصاعب التي كان على الأمريكيين أن يواجهوها أثناء الحصار فإنهم نجحوا في الاستيلاء على سفينة قرصنة طرابلسية متجهة إلى مالطا. وقد هاجموا السفينة ونهبوها. ونتيجة المعركة التي استمرت ثلاث ساعات قتل 20 من الطرابلسيين وجرح 30. أما المدافع وغيرها من الأسلحة فألقي بها من السفينة بينما سمح لمن بقي حياً من أعضاء طاقمها بالعودة إلى ميناء طرابلس.

دارت الحرب فوق البحر بفتور. فالسفن الطرابلسية لم تُبْد فعالية وكانت تتفادى الاشتباكات التي لا لزوم لها. وفي الوقت نفسه لم يطرح يوسف القرمانلي موضوع الهدنة آملاً في أن يقبض على عدد كاف من الأسرى لكي يستخدمهم في ما بعد أثناء المفاوضات مع الجانب الأمريكي.

هذا بينما بدأت تظهر في السفن الأمريكية آثار اختفاء المواد الغذائية الطازجة. ففي الـ 13 من سبتمبر 1801 اتجهت سفينة القيادة في حملة ديل إلى جبل طارق لأن 152 عضواً من طاقمها كانوا قد أصيبوا بأمراض. وفي ذلك الوقت كان الطرابلسيون في جبل طارق قد عطلوا أسلحة مراكبهم وفروا بأنفسهم فوق سفينة إنجليزية متجهة إلى مالطا.

وقبل أن يغادر ديل مياه البحر المتوسط بصورة نهائية قرر أن يقوم بزيارة جديدة للجزائر ليفرض بواسطتها الصلح على إيالة طرابلس الغرب. إلا أن داي الجزائر تخلص من الموقف بوعود غامضة فغادر ديل البحر المتوسط في الـ 9 من مارس سنة 1802 بعد أن خلف هناك مركبين بحريين.

أدت حماية الأسطول التجاري بالفرقاطات الحربية إلى حرمان القراصنة من إمكانية الهجوم على السفن العديمة الحماية. كما أن حصار طرابلس كان سبباً في نقصان الحبوب، وهو ما أثار استياء شديداً بين الأهالي، الأمر الذي كان له تأثيره على يوسف القرمانلي، فوجه رسائل إلى الجزائر وتونس أشار فيها إلى أنه في حالة موافقتهما الصامتة على الحصار فإن التحركات الهجومية للأميركيين ستغدو

أمراً اعتيادياً وستلحق خسائر كبيرة لا بطرابلس الغرب فحسب بل وبالجزائر وتونس.

وقد عبر القناصل الأمريكيون بشكل علني عن سخطهم على نتائج حملة ديل. فقد كانوا يتشوقون إلى إنزال العقوبة الدامية ببلدان الشمال الإفريقي، وبصفة خاصة إلى قصف طرابلس بالقنابل وإخضاع يوسف القرمانلي للولايات المتحدة الأمريكية بقوة السلاح. وكان القنصل إيتون ينتظر بفارغ الصبر إعلان الكونغرس الحرب على طرابلس الغرب وتوجيه حملة عسكرية إلى هناك. وقد وضع خطة سرية لغزو طرابلس أوحى له بفكرتها كيسكارت، القنصل الأمريكي في طرابلس ، وهي تتلخص في استخدام أحمد ـ أخ يوسف القرمانلي ـ المُبْعَد عن السلطة. وتم التخطيط في المرحلة الأولى الاستمالة أحمد ومن ثم تنظيم مؤامرة بمساعدته وبدعم الولايات المتحدة الأمريكية يكون هدفها تنحية يوسف عن السلطة وتنصيب أحمد في مكانه. ووضع في الحسبان آنذاك أن يعلن هذا الأخير عند وصوله إلى السلطة بمساعدة الأمريكيين، إن الولايات المتحدة الأمريكية خاصيته والدولة التي تتمتع بالحق في أعظم التسهيلات. ولما كان إيتون رجل عمل فقد سارع إلى تحقيق خطته دون تأخير.

بعد أن اغتصب يوسف القرمانلي السلطة في الإيالة اتجه أحمد إلى مصراتة خوفاً من الانتقام. ولكي يقي يوسف نفسه أية أعمال تحريضية من جانب أخيه المقهور عرض عليه منصب حاكم درنة وبنغازي. وتظاهر أحمد بالموافقة، لكنه بدلاً من السفر إلى بنغازي توجه إلى مالطا حيث أقام حوالي الثلاثة أشهر ثم توجه بعد ذلك إلى تونس حيث طلب من الباي أن يساعده على استعادة العرش الذي اغتصبه يوسف القرمانلي. وهناك تعرف القنصل الأمريكي بأحمد القرمانلي. وفي التقرير المرسل إلى ميديسون سكرتير الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 13 ديسمبر 1801 يشير إيتون إلى الرسالة التي تقول: إن أحمد قد استفسر فيها أيمكنه أن يعوّل على المساعدة الأمريكية في صراعه على السلطة في إيالة طرابلس الغرب [96، ص 101]. ويؤكد ل. رايت وج. ماكليود في كتابهما على

أن إيتون بالذات هو الذي أوحى لأحمد بفكرة المساعدة الأمريكية على أساس شروط معينة. وعند عودة أحمد إلى مالطا نصحه القنصل الأمريكي بأن يتذرع بالصبر. وفي ذلك الوقت كان إيتون يواصل صحبة كيسكارت بك خطة الإطاحة بيوسف، وذلك في ليڤورنو، التي كان إيتون يسافر إليها بناء على شؤونه الخاصة والشؤون الحكومية.

في الـ 8 من ديسمبر سنة 1801 توصل الرئيس جيفرسون. إلى موافقة «الكونغرس» على إعلان الحرب على طرابلس الغرب والتي كانت، من الناحية العملية، قد بدأت على مدار ستة أشهر. وفضلاً عن ذلك اتخذ «الكونغرس» في الـ 6 من فبراير 1802 قراراً بحماية تجارة الولايات المتحدة الأمريكية من القراصنة الطرابلسيين. وعلى الرغم من أن القرار لم يعط الإذن ببناء سفن حربية جديدة فإنه مع ذلك فوض رئيس الجمهورية بتسليح وإتمام تجهيز سفن الأسطول الحربي الأمريكي الـ 13 الموجودة والتي كان عددها قد تحدد منذ مارس 1801، ومع الاعتراف بحالة الحرب اشترط الكونغرس في الوقت نفسه أن يقتصر استخدام القوة العسكرية ضد السفن الطرابلسية داخل البحر وليس ضد موانيء البلاد.

تقرر توجيه الأسطول إلى البحر الأبيض المتوسط بقيادة ريتشارد موريس وكان يتألف من ست قطع. وعند انطلاق الحملة الجديدة كان البحر المتوسط يضم ثلاث قطع حربية أمريكية هي «إيسّكيس»، «فيلادلفيا» المستقرتين في الموانيء الأوروبية وتقومان بمهمة الحراسة و «بوسطن» صحبة فرقاطات أربعة تابعة للسويد التي كانت أيضاً في حالة حرب مع طرابلس الغرب، تقوم بحصار الميناء الطرابلسي.

في مياه البحر الأبيض المتوسط لم يتعجل قائد الحملة موريس بالبدء بالعمليات القتالية الفعالة. ولما كان يأمل في أن يتاح له تحويل الحملة إلى رحلة استجمام فقد اصطحب معه فوق سفينة القيادة زوجته وأطفاله وخدمه على الرغم من أن ذلك ممنوع وفقاً لقانون البحار. أما قادة السفن الأخرى في الحملة

فكانوا جاهلين بالوضع، باستثناء ستيرت، قبطان «أنتربرايز» الذي شارك في الحملة الأولى.

وتبخرت جهود موريس في تلقين درس مباغت ليوسف باشا. فمحاولات الحملة في قصف طرابلس من البحر لم تعط النتائج المرجوة. إذ أن مدافع القلعة الموضوعة على الشاطىء أجبرت المراكب الأمريكية على التراجع عن أسوار المدينة. وعلى أثر ذلك بدأت المفاوضات مع محمد الدغيس، وزير يوسف باشا. إلا أن المفاوضات لم تؤد أيضاً إلى نتيجة لأن يوسف باشا أصر كعادته على شروطه وطالب بزيادة الإتاوة تظير حرية الملاحة للسفن الأمريكية في البحر المتوسط.

بعد فشل المفاوضات واصل موريس حصار الإيالة. وكان الكسندر مورّي، وهو ضابط كبير في الحملة، وقبطان سفينة «كونستيليشن» يؤيد العمليات المشتركة للدول الأوروبية لحصار موانىء دول الشمال الإفريقي. وكانت هذه الفكرة تنسجم بشدة مع رغائب ضباط الحملة الذين كانوا يفضلون أن يقضوا أوقاتهم في موانىء أوروبا المتوسطية على أن يقوموا بالعمليات القتالية الفعالة. وأدى الموقف السلبي لقيادة الحملة الثانية إلى اجتراء القراصنة. فاستولوا في الـ 17 من يوليو سنة 1802 على المركب الأمريكي «فرانكلاين» وذهبوا به إلى الجزائر؛ وحاول القنصل الأمريكي أوبرين أن يفتدي الأمريكيين لكن دون جدوى. وبعد فترة قصيرة وجهت السفينة بشحنتها إلى ميناء بنزرت حيث بيعت بالمزاد العلني. أما بالنسبة للأسرى فساروا بهم في الـ 19 من يوليو في شوارع طرابلس بانتصار. ومن بين رجال الطاقم التسعة أطلق سراح فرنسيّيْن وإنجليزيّيْن على الفور بينما بقي الرعايا الأمريكيون الخمسة رقيقاً على الرغم من جميع المحاولات التي بذلت لافتدائهم.

سيطر حزن شديد على قناصل الولايات المتحدة الأمريكية لأن الأسطول الحربي البحري لم يتمكن من الدفاع عن المصالح الأمريكية. وإذا عجزت السفن الحربية الأمريكية عن منع السفن الطرابلسية من التسلل من الميناء فإنها كانت أشد

عجزاً عن الاستيلاء عليها وهي عائدة بأسلابها إلى طرابلس. لقد كان قباطنة سفن القرصنة يتصرّفون بجرأة وكانوا في معظم الأحيان ينجحون. وبعد القبض على الرهائن تنامت جرأة قائد الأسطول الطرابلسي بل وهدد يوسف القرمانلي بأن يحرق حياً كل أمريكي أو سويدي يقع في يديه إذا ما فتحت السفن المعادية النار على طرابلس. وبعد الاستيلاء على السفينة الأمريكية اضطر مورّي إلى تغيير رأيه في جدوى حصار شواطىء الشمال الأفريقي ما دامت الدول الأوروبية تحاول بصورة منفردة أن تسوي علاقاتها مع طرابلس الغرب والجزائر وتونس. وإذا كان مورّي قد وقف في بداية حملته ضد تحقيق مؤامرة أحمد القرمانلي فإنه قد وافق فيما بعد على مخططات إيتون، القنصل الأمريكي في تونس.

كان أحمد المقيم في تلك الفترة في مالطا يترقب ساعته بفارغ الصبر. ولما أدرك يوسف القرمانلي أن أحمد يمكن أن يستخدم ضده اتخذ مجموعة من التدابير لعزله أو تدميره. فوجه إليه رسائل عرض عليه فيها مجدداً، وكدليل على المصالحة، أن يعود إلى الإيالة ويشغل منصب حاكم درنة وبنغازي.

ولما علم إيتون بنوايا يوسف باشا سارع، عبر شخص موثوق، إلى تسليم أحمد صكاً بألفي دولار ورسالة يحذره فيها من النوايا الشريرة ليوسف ويدعوه إلى التزام الصبر [96، ص 114].

عند أكتوبر 1802 دخلت فرنسا واسطة في المفاوضات السلمية بين السويد وطرابلس الغرب. ونتيجة لهذه المفاوضات وافقت السويد على أن تدفع لطرابلس الغرب 150 ألف دولار دفعة واحدة مقدماً ووعدت أن تدفع لها 8 آلاف دولار سنوياً. وكان من نتائج ذلك أن بدت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تقف في حالة حرب بحرية مع إيالة طرابلس الغرب.

في الوقت نفسه احتدمت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع حكومتي الجزائر وتونس. فقد طالبها الجزائريون بألف برميل من البارود والتونسيون بفرقاطة مجهزة بـ 36 مدفعاً. وعلى هذا فإن العمليات السلبية للأسطول الحربي

ـ البحري الأمريكي ضد طرابلس الغرب جرت وراءها عواقب وخيمة على الولايات المتحدة.

ولم يكن الأمر أفضل بالنسبة لمخطط تنصيب أحمد القرمانلي على العرش. فعندما تلقى موريس قائد الحملة في الـ 22 من أغسطس سنة 1802 من أمين السر المختص بالشؤون البحرية ـ الحربية اخبارية رسمية حول خطط دعم أحمد لم يقم بتأييد المغامرة المشار إليها، ورفض بأي وسيلة المساهمة فيها ووقف ضد تقديم الـ 50 ألف دولار التي طالب بها أحمد وضد تسليح 20 ألف متمرد وتزويدهم بالكمية الضرورية من البارود. وأخيراً فإنه وقف وقفة سلبية من إرسال أسطول بحري إلى طرابلس لمساعدة أحمد واقترح حجب المساعدة عنه إلا في حال ضمانته لمصالح الولايات المتحدة في إيالة طرابلس الغرب.

وعلى الرغم من التحذيرات المتكرّرة بخطر الموت الذي يتهدده في حال نزوله على شاطىء الإيالة فإن أحمد تحصّل على رخصة من القبطان مورّي عندما كان هذا في مالطا وأبحر إلى درنة على مركب إنجليزي آملاً في إثارة سكان طرابلس الغرب ضد أخيه.

أمام الهجمات المتكررة على السفن التجارية الأمريكية حاول قائد الحملة أن ينشط الحصار ولذلك نشر سفنه على سواحل طرابلس الغرب. وأثار قلق يوسف القرمانلي اطلاق النار على سفن القرصنة والاستيلاء على سفينة مراكشية مخصصة لطرابلس ومشحونة بالسلاح والقمح. فأرسل إلى موريس في الـ 4 من يوليو سنة 1802 موافقته على إجراء المفاوضات. وضمن القنصل الفرنسي أمن الإمريكيين وفي الـ 7 من يوليو تم لقاء قائد الحملة بالباشا. واقتنع الأمريكيون ـ لدهشتهم ـ بأن استعراضاتهم للقوة لم تعوّق الباشا عن مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بـ 200 ألف دولار تقدم دفعةً أولى تعويضاً عن مجموع الأضرار الناجمة عن الحرب بالإضافة إلى دفع 20 ألف دولار سنوياً. وقد رفض موريس هذه المطالب وقطعت المفاوضات ولم تعد ثمة من فائدة ترجى في مواصلة حصار طرابلس، ذلك إن إحجام قائد الحملة عن العمل الفعال أسفر عن تردّ حاد لهيبة

الأمريكيين في المنطقة. وفي أغسطس 1802 صدر الاتهام إلى موريس بإفشال الحملة فعزل عن قيادة الحملة ثم سرّح من الأسطول البحري ـ الحربي.

أهاب الوضع المتكون «بكونغرس» الولايات المتحدة الأمريكية، تحت ضغط من البورجوازية الكبيرة الطامحة إلى توسيع أسواقها، أن يتخذ في فبراير 1803 قراراً يخول رئيس الجمهورية ببناء أو اقتناء 44 سفينة حربية يجهز كل منها بما لا يقل عن 16 مدفعاً وبقيمة عامة تبلغ 96 ألف دولار وتكون بمجموعها الأكثر فعالية في الصراع ضد سفن القرصنة. [96، ص 132]. وخصص في الوقت نفسه 50 ألف دولار لبناء 15 سفينة حربية تصلح للعمل في المياه الساحلية لبلدان الشمال الأفريقي.

عند الـ 20 من مايو 1803 تم تشكيل حملة جديدة بقيادة ادوارد بريبل تتألف من 7 قطع هي ـ سفينة القيادة «كونستيليشن»، فرقاطتي «فيلادلفيا» و «أنتربرايز» ومن أربعة سفن جديدة. وتقرر أن يقوم بمرافقة بريبل العقيد توبياس لير الذي كلف بأن يحل محل أوبرين قنصلاً عاماً في الجزائر. وفوض القنصل الجديد بإجراء مفاوضات الصلح مع حكام دول الشمال الإفريقي وبالدرجة الأولى مع الباشا يوسف القرمانلي.

في سبتمبر 1803 تجمعت الحملة في جبل طارق. ولما كان تزويد السفن بالماء والمؤن صعباً بسبب تجدد الحرب بين انكلترا وفرنسا قرر قائد الحملة أن يقيم لنفسه محطة للتزويد في سراقسطة (بصقلية).

ولكي لا يخاطر بريبل بجميع قطع أسطوله فقد وجه إلى طرابلس في أكتوبر سنة 1803 كلاً من «فيلادلفيا» و «فوكس» وكلفهما بقصف المدينة بالقنابل. فلما أطلقا عليها أصدر يوسف باشا أوامره بالدفاع. ولما لم تكن جميع المدافع الـ 44 في فيلادلفيا بعيدة المدى كان لا بد لها من الاقتراب من المدينة من أجل قصف قوي المفعول. وبما أن السفينة ذات غاطس عميق قد تجنح بسببه في المكان الضحل فإن قبطانها بيندريدج اتخذ قراره بالاكتفاء بحصار المدينة

واطلاق النار بصورة متقطعة، ولم يؤد مثل هذا الحصار الذي امتد حوالي ال 20 يوماً إلى أية نتيجة [149، ص 336]، والأدهى من ذلك أن مناورات «فيلادلفيا» عند شطآن طرابلس أدت إلى جنوحها نحو صخرة لم يكن مشاراً إليها على الخارطة. وعلى الرغم مما بذله طاقم السفينة من جهود فإنه عجز عن سحبها عن الصخرة. فمالت السفينة بطريقة لم يعد في مدافعها أي خطر على سفن يوسف باشا الصغيرة فتمت مهاجمتها على الفور.

كان على بيندريدج أن يختار بين حلين: إما أن يفجر السفينة ويهلك أو يستسلم لرحمة العدو. واختار الحل الثاني. ونتيجة الاستيلاء على «فيلادلفيا» وطاقمها صار بأيدي الطرابلسيين سفينة حربية من الطراز الأول و 300 من الرهائن يمكن الحصول على فدية كبيرة لقاءهم. وترك الاستيلاء على «فيلادلفيا» صدى واسعاً في الدول الأوروبية التي بدأت تخشى من أن يتشدد يوسف باشا بعد ذلك في سياسته نحو السفن التجارية لبلادها ويفرض شروطه. أما الحكومة الأمريكية فرأت في خسارة «فيلادلفيا» عاراً على الوطن.

أمام هذه الظروف قرر بريبل انتظار المدد من واشنطن ومواصلة حصار طرابلس. وفي الـ 13من ديسمبر استولت «انتربرايز» و «كونستيليشن» على سفينة طرابلسية صغيرة ذات ساريتين استبدل اسمها بـ «انتربيد» وألحقت بالأسطول الأمريكي بعد أن وضعت تحت قيادة الملازم سيتفانو ديكاتور.

وقد درست عدة خطط لاستعادة هيبة الأمريكيين التي سقطت بتضييع «فيلادلفيا». ففي الـ 16 من فبراير 1804 تلقى ديكاتور أمراً بالتسلل فوق «انتربيد» إلى ميناء طرابلس مرفوقاً بسفينة «سيرين» المجهزة بـ 16 مدفعاً وتدمير «فيلادلفيا» في مكانها. وقد خدع التجهيز الطرابلسي لـ «انتربيد» بحارة الباشا فتمكن ديكاتور من التسلل إلى «فيلادلفيا» دون أن يثير الشبهات ونجح صحبة 60 من الأمريكيين في الصعود إلى سطح الفرقاطة وقتل 20 من الطرابلسيين، ثم قاموا بإحراق السفينة وغابوا عن أنظار المطاردين دون أن يضيعوا رجلاً واحداً. ونظراً للشجاعة التي أبداها ديكاتور أنعم عليه «الكونغرس»

الأمريكي بسيف الشرف ومنحه رتبة ملازم أول [23، ص 157].

بعد هذه الأحداث طلب الرئيس جيفرسون من الكونغرس التمويلات من أجل التوسع في بناء الأسطول الحربي ـ البحري. واتخذ في النهاية قرار تم على أساسه تشكيل صندوق البحر الأبيض المتوسط على أساس زيادة الضرائب على الاستيراد. وكان مفروضاً أن يشرع باستيفاء الضريبة الجديدة بداية من الـ 30 من يونيو 1804 وحتى مرور ثلاثة أشهر على التصديق المقبل لمعاهدة الصلح مع إيالة طرابلس الغرب. وفوض رئيس الجمهورية بإنشاء وتسليح سفينتين اضافيتين تجهز كل منهما بما لا يزيد عن 16 مدفعاً. وسمح لرئيس الجمهورية فوق ذلك بأن يستأجر من الدول الأوروبية السفن الصغيرة التي يتطلبها اجراء العمليات البحرية. وخصص الكونغرس مليون دولار للانفاقات العسكرية. وبدىء في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء عمارة بحرية جديدة.

كان بريبل آنذاك قد شدد فعاليات سفنه في البحر المتوسط لكي يعيد المفاوضات مع يوسف باشا من موقف القوة. وأدى تعزيز حصار الشاطىء الطرابلسي إلى الاستيلاء على عدد من سفن القرصنة. فقد استولت «ناوتيلوس» على سفينة ذات صارتين مجهزة بـ 16 مدفعاً تعود للقنصل الطرابلسي في مالطا فاستبدل اسمها وألحقت بالحملة، بينما أطلق سراح السفن التي لا تعود لطرابلس الغرب. وفي الوقت نفسه بذل قائد الحملة قصارى مساعيه لإبقاء الجزائر وتونس بعيدتين عن الاشتراك في الحرب ضد الولايات المتحدة.

وعند يوليو 1804 جاء بريبل بسفنه إلى طرابلس. ولما كان يستعد لهجوم جاد على المدينة استأجر سفناً صغيرة من مملكة الصقليتين. وفي الـ 25 من يوليو ألقت كل من «كونستيليشن» وست سفن صغيرة أخرى، بالإضافة إلى سبع أصغر حجماً، مراسيها بالقرب من طرابلس. وبهذه القوة حاول بريبل أن يفرض على الإيالة شروط الصلح المجزية بالنسبة للولايات المتحدة. إلا أن يوسف باشا لم يخضع لشروطه فبدأ قصف طرابلس في الـ 3 من أغسطس فكانت المدافع وأسلحة المورتر تقصف تحصينات الشاطىء بينما التحمت السفن السريعة في

صراع مع السفن الصغيرة التابعة للإيالة. وتراجع الأسطول البحري بعد قصف للمدينة استمر ساعتين وتم الاستيلاء على سفينتين للباشا وألحقت الأضرار بغيرهما من السفن، كما تعرّضت تحصينات الساحل لتدمير جدي. وتكرر القصف بعد أربعة أيام فكانت الطلقات النارية تنال المدينة والسفن الراسية في الميناء.

وكان بريبل يعود إلى تجديد عرض بدء المفاوضات على الباشا في كل مرة يكرر فيها قصف الميناء، إلا أن القصف المتكرر لم يزد على أن ضاعف من إصرار يوسف باشا على المقاومة لأنه رأى في مقترحات بريبل ببدء المفاوضات مظهراً من مظاهر الضعف.

وأمام صمود يوسف باشا اتجه قائد الحملة إلى القنصل الفرنسي بوسييه بطلب المساعدة فسأله أن يقنع الباشا بتبادل الأسرى. وعن طريق هذا القنصل أبلغ يوسف باشا بريبل بأنه ليس على استعداد لتبادل الأسرى وعقد الصلح إلا بعد أن يدفع الأمريكيون 400 ألف قرش علاوة على الهدايا المختلفة وهو أمر لم يكن بريبل قادراً على الموافقة عليه. وهكذا لم يؤد القصف المتواصل من الناحية العملية إلى أية نتيجة ووصلت الحملة بأسرها إلى طريق مسدود.

في تلك الفترة وضع الأمريكيون خطة لضرب طرابلس من البر. واقترح اقناع أحمد القرمانلي باعلان الثورة ضد يوسف.

أخذ أحمد القرمانلي بعد وصوله إلى درنة عام 1802 يجمع أنصاره. إلا أن ذلك لم يكن خافياً عن عيني أخيه فقد وقعت في يد يوسف باشا رسالة أحمد الموجهة إلى موريس، قائد الحملة السابقة وقد أشير فيها إلى الوعد الذي قطعه له الأمريكيون والمتعلق بقرض قيمته 40 ألف قرش وستة مدافع [27، ص 106]. ولما علم يوسف باشا بالمؤامرة التي تحاك ضده سارع إلى تنظيم حملة عسكرية ضد أحمد. فلما أحس هذا الأخير بالخطر المحدق به سارع بالرحيل عن درنة

واتجه إلى مصر. ونتيجة لذلك لم تتحقق خطة استخدامه لتسديد ضربة من اليابسة.

بالإضافة إلى التجهيزات الحربية التي جاءت بها سفينة «جون أدامس» فإنها جاءت أيضاً بخبر عزل بريبل عن قيادة السفن الحربية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط واستعداد حملة جديدة بقيادة بيّرون للإبحار.

حتى وصول الحملة الجديدة ظل بريبل يواصل قصفه لطرابلس. وبالإضافة إلى ذلك كان ينظم غارات مكثفة على المدينة. إلا أنها أيضاً لم تأت بنتائج ملموسة. ولما شارفت المخزونات التموينية لحملته على النفاذ وسيطرت أجواء الطقس الرديئة أصدر أمره إلى جميع سفنه تقريباً بمغادرة مياه الإيالة الساحلية. وكان على سفن «كونستيليشن»، «آرغوس» و «واكسين» المتروكة هناك للحراسة أن تنتظر وصول أربع فرقاطات أخرى قادمة من الولايات المتحدة.

كان المتوقع أن تقوم العمارة الجديدة بمعونة سفن بريبل بإنزال ضربة قاصمة بالعدو وتنهي بذلك الحرب.

لكن العمليات الحربية ضد طرابلس الغرب أوقفت بسبب رداءة الأحوال الجوية. وكان مجموع ما تحت أمرة بيّرون من السفن في البحر الأبيض المتوسط ست فرقاطات وسفينتين ذاتي صاريتين وثلاث سفن شراعية. وكان من مهام القائد الجديد للأسطول اقناع يوسف باشا بقبول الشروط الأمريكية وإنهاء الحرب بالإضافة إلى منع مزاولة الأعمال العدوانية ضد الولايات المتحدة الأمريكية من جهة الدول الأخرى في الشمال الإفريقي. وكان على بيرون أن يؤيد خطة إيتون الذي عين آنذاك معتمداً في الأسطول البحري الحربي تابعاً لقائد الحملة. أما من الناحية العملية فكانت مهمته تتلخص في إعداد مؤامرة للإطاحة بيوسف القرمانلي. وقد أقنع إيتون قائد الحملة بأهمية استخدام أحمد القرمانلي لهذه الغاية. إلا أن بيرون لم يكن مكلفاً، وفق التعليمات المعطاة له، إلا بتمويل أحمد بالنقود في حدود ما لا يزيد عن 20 ألف دولار. وقد اقترح إيتون على قائد

الحملة أن يتوجه إلى الاسكندرية ويبحث فيها عن أحمد. وفيها كان الأمريكي يخطط لتشكيل نواة لجيش أحمد وتسليحه حتى ربيع 1805 ثم الزحف به على طرابلس عن طريق اليابسة.

ولم يطل الوقت حتى أنجزت خطة إيتون. فقد تلقت سفينة «آرغوس» مهمة سرية من بيرون بمرافقة إيتون إلى الإسكندرية للبحث عن أحمد، الذي أوغل في المناطق النائية من مصر خوفاً من انتقام يوسف، ثم احضاره إلى بنغازي.

لدى وصول إيتون إلى مصر هيأ له الإنجليز لقاء مع أحمد خورشيد باشا، والي السلطان هناك، فأفصح له إيتون عن رغبته في إعادة أحمد القرمانلي إلى الإسكندرية بغية البدء بحملة ضد يوسف باشا الذي صوّره الممثل الأمريكي على أنه مغتصب للعرش وطاغية. وبعد أن تلقى إيتون توكيدات حاكم مصر بدعمه وجه المراسلين إلى أحمد القرمانلي يحملون خطاباً ذكر فيه بأنه قد حصل له على الأمان وعلى الإذن بمغادرة البلاد. وبعدأن تم الاتفاق على شروط اللقاء مع الممثل الأمريكي سارع أحمد القرمانلي إلى الاسكندرية صحبة 30 من أتباعه. إلا أنه غير بعيد عن الاسكندرية ألقي القبض عليه من قبل شخصيات رسمية تركية بتحريض من القنصل الفرنسي الذي نشر إشاعات مفادها بأن أحمد وأنصاره جواسيس وقد اضطر إيتون لتغيير خطته بسبب حظر دخول الاسكندرية على أحمد. فتقرر الوصول إلى درنة لا عن طريق البحر بل عن طريق اليابسة ليتمكن أحمد خلال الطريق من أن يجمع تحت رايته الراغبين في التعيش عن طريق النهب. وبعد الاتفاق على اللقاء في الصحراء اتجه إيتون إلى الاسكندرية لشراء المرتزقة. وفي الـ 3 من مارس سنة 1805 توجه بفرقة تضم 10 من الأمريكيين و 38 يونانياً وعدداً من الإنجليز للالتحام بأحمد في المكان المتفق عليه. أما فرقة أحمد فتكونت من المؤيدين الذين توافدوا إليه من الفيّوم ومن الاسكندرية وكان بينهم مصريون.

قبل الحملة تم مجدّداً تدقيق خطة العمليات التي انتهت إلى ما يلي: على فرقتي أحمد وإيتون أن تواصلا، خلال زحفهما المشترك باتجاه درنة، تشكيل

جيش من العرب المحليين وعلى فرقة أحمد أن تهاجم درنة عن طريق البحر وتعزز الهجوم في الوقت نفسه ثلاث من السفن الأمريكية من البحر. وبعد الاستيلاء على درنة يواصل أحمد زحفه على طرابلس. وفي ذلك الوقت تقوم جميع السفن الحربية الأمريكية بما فيها تلك التي قامت بمؤازرة الجيش في درنة بالتوجه نحو طرابلس لتنفيذ الهجوم المشترك على المدينة. وكان على أحمد أن يقوم بعد احتلال طرابلس وتنصيبه عى العرش بدفع جميع المصاريف التي أنفقها الأمريكيون على الحملة.

وإلى جانب القبول بمخطط الحملة وقع أحمد في الـ 23 من فبراير سنة 1805 على وثيقة فرضها عليه إيتون ودوِّنت فيها ضمانات الصلح الدائم بين إيالة طرابلس الغرب والولايات المتحدة في المستقبل، كما وعد أحمد بأن يأخذ بعين الاعتبار الاتفاقات المبرمة مع الدانمارك، السويد، هولندا ومملكة الصقليتين، أما في حال قيام أي دولة بالحرب أو بشن غارات القرصنة فقد وافق أحمد على أن يقوم الجانبان الموقعان على الاتفاقية بمعاملة من يقع في الأسر معاملة أسرى الحرب لا الأرقاء. وأعطيت للقنصل الأمريكي الأحقية الدائمة في منح الملجأ لجميع الأشخاص الذين يرغبون فيه باستثناء مجرمي الدولة والقتلة. وزيادة على ذلك كله تم الاعتراف في هذه الوثيقة بإيتون، مواطن الولايات المتحدة الأمريكية، جنرالاً وقائداً أعلى للجيوش البرية التي كان عليها أن تخوض الحرب ضد العدو المشترك.

وفي8 مارس سنة 1805 بدأ زحف القوات الموحّدة، ومع تقدمها، الذي واكبته مع ذلك مجموعة من الصعوبات، كان عددها يأخذ في الازدياد وكان مالكو الجمال وسائقوها يطالبون بأجور مرتفعة على نقل الأمتعة بينما كان الأهالي يرفعون أسعار المواد الغذائية وسيطرت السرقة على الحملة بطولها؛ فكانوا ينتهبون كل ما يقع تحت الأيدي ـ من الأمتعة الشخصية وحتى المدافع.

في ذلك الوقت، وبعد أن تلقى إيتون معلومات تقول بأن يوسف باشا قد وجه لمساعدة درنة 800 مقاتل ـ من الخيالة والمشاة، صار يضاعف من سرعة

قواته ليكون أول من يصل إلى المدينة؛ إلا أن أحمد الذي كان رجلاً ضعيف الإرادة، أبدى ضروباً من التردد في العمل ولم يستطع إيتون أن يجبره على التقدم إلى الأمام إلا بممارسة الضغوط عليه. وفي الـ 25 من أبريل اقتربت القوات من درنة وفي اليوم التالي وجه إيتون رسالة إلى مصطفى باي ـ حاكم درنة يطلب فيها الاستسلام، وهو ما ردّ عليه الحاكم بالرفض القاطع [36، ص 173].

وفي مساء الـ 26 من سنة 1805 أطلت في البحر عند الأفق سفينة «ناوتيلوس» وفي اليوم التالي أطلت «آرغوس» و «هورنيت» وتوقفت جميعاً في خليج درنة، واتخذت «ناوتيلوس» و «هورنيت» مواقعهما في مواجهة بطاريات الساحل بينما أرسلت «آرغوس» زورقاً يحمل مدفعين سهليين باتجاه الجسر الذي كان قد شغله مدفعيّو إيتون. وبدأت «آرغوس» بقصف الجزء المحصَّن من المدينة. وقسم إيتون الجيش إلى ثلاث مجموعات هاجم بها المدينة من جهات ثلاث. بينما ترأس هو مجموعة من المقاتلين من جهة البحر وقد جرحت يده خلال المعارك لكنه رغم ذلك قاد جنوده لمهاجمة البطاريات عند الخليج. وفي الساعة الرابعة بعد الظهر تم الاستيلاء على درنة ورفع العلم الأمريكي على هضابها.

كان احتلال المدينة ضربة حظ كبرى، ذلك أن التعزيزات التي أرسلها يوسف كانت على مسافة مسيرة لا تزيد عن اليومين. وتجدر الإشارة إلى أن المدافعين عن المدينة قاتلوا ببطولة ضد جيوش أحمد الذي كان السكان يضمرون له الكراهية منذ أيام حكمه لبرقة عندما كان يقوم بالتضييق على سكان بنغازي ودرنة والبدو. وتضاعفت حدة هذه الكراهية والحقد عندما علموا بأن أحمد قد عاد «بالكفار». وبعد احتلال درنة أعلن أحمد نفسه باشا الجزء الشرقي من إيالة طرابلس الغرب، وتحت التهديد راح يطالب سكان المدينة بالاعتراف به حاكماً على البلاد.

وبينما كان إيتون يستعد لمواصلة الزحف على طرابلس كانت جيوش يوسف باشا تقترب من درنة وقد اتخذت مواقعها حول المدينة. وفي الوقت نفسه

كان مصطفى بك قد تحصَّن بأحد أضرحة الأولياء وبدأ المقاومة من هناك. وفي الـ 12 من مايو 1805 نجح في الفرار إلى معسكر يوسف باشا حيث قدّم معلومات نفيسة عن عدد جيوش أحمد ونقاط الضعف فيها. وفي الصباح الباكر الـ 13 في مايو قامت جيوش يوسف بمهاجمة الجزء الذي تحميه خيالة العدو من الجبهة. وانتهت المباغتة في الهجوم بفرار جنود أحمد إلا أنه تم إيقاف التراجع بفضل جهود إيتون الذي وجه مدافعه نحو الفارين وفتح عليهم النار. ولما كان إيتون يخشى أن تتكون لدى قائد الحملة الأمريكية فكرة سيئة عن الإمكانات القتالية لأحمد وعن شجاعته فإنه سجل في رسالته إلى بيّرون شجاعة أحمد وأعماله الباسلة مشيراً إلى أنها كانت السبب في صد العدو.

في ذلك الوقت، وبعد الاشتباكات الأولى، قامت الجيوش الطرابلسية بتشديد الحصار على درنة. ومع تأكيدات إيتون لبيّرون بأنه سيظل مسيطراً على المدينة طوال الفترة المطلوبة فإنه طلب بالإسراع بإرسال التعزيزات. وبين الفينة والفينة كانت تتناوب الخرجات من الجانبين لكن أياً منهما لم يكن يملك القوى الكافية ليقدم بهجوم مضاد. وفي الـ 10 من يونيو صدمت جيوش طرابلس خيالة أحمد واضطرتها إلى التقهقر ولم يكن بالامكان وقف المتقدمين إلا بفضل القصف من مدافع «آرغوس».

في ذلك الوقت تلقى إيتون اخبارية من بيّرون جاء فيها: أنَّ اقتراحاً بإجراء المفاوضات السلمية قد ورد من طرف يوسف القرمانلي. وفي الـ 11 من يونيو ألقت فرقاطة «كونستيليشن» مراسيها في خليج درنة، وسلم الرسول لإيتون رسالة من قائد الحملة ومن القنصل العام لير أحاطه فيها علماً بتوقيع الصلح مع حاكم الإيالة. وتلقى في الوقت نفسه أمراً بإجلاء الفرقة المسيحية عن درنة.

في الـ 12 من يونيو نقل إيتون إلى أحمد نبأ توقيع الصلح مع يوسف القرمانلي وعرض عليه أن يغادر البلاد صحبة الأمريكيين. وبمشورة من أحمد ومن أجل خداع تابعيه أجري في ذلك اليوم استعراض خادع للاعداد لهجوم على العدو. ونشر إيتون إشاعة تقول بأن تعزيزات وردت إلى الفرقاطة. وفي الليل

خرجت من مركب «كونستيليشن» الحربي زوارق شحنت فوقها فرقة المدفعيين بمعداتها ومن بينها مدفع هوتزِر عيار الـ 10 بوصات كان قد نهب من قصر الحاكم المحلي. وبعد ذلك أصدر إيتون تعليماته إلى أحمد بأن ينزل بحاشيته إلى الميناء حيث استقلوا جميعاً القوارب وسارع الضباط والمشاة الأمريكيون بعدهم إلى النزول. ولم يكن القارب الأخير الذي يحمل إيتون قد نجح بعد في الوصول إلى مسافة كافية عن الشاطىء عندما بدأ جنود أحمد يتجمهرون في المرسى. ولما أدرك هؤلاء أنهم تعرضوا للخديعة سارعوا نحو الجبال يحملون ما انتهبوه يتبعهم قسم من السكان المحليين وهم يحملون أو يشحنون ما أمكنهم من أمتعة. وعلى الرغم من أن الضابط الطرابلسي قد أعلن العفو العام من فوق ظهر «كونستيليشن» قبل ابتعادها عن الشاطىء فإن أحداً لم يصدق بعفو يوسف باشا وكان السكان المتبقون في المدينة يترقبون الدمار والنهب بكل خوف.

إن الاستيلاء على درنة والمعارك التي بدأت هناك قد ترك أثره على الجانبين المتصارعين. فقد كان يوسف باشا يدرك أنه لن يحتمل ضربة مزدوجة من البحر والبر. وقد خلف تهديدالعمارة الأمريكية المتربصة عند سواحل الإيالة أثراً عميقاً في نفسه. ولما كان يطمح إلى المحافظة على عرشه وإلى أن يطلق في الوقت نفسه يديه في حركة القضاء على أحمد فإنه آثر إجراء المفاوضات مع الحكومة الأمريكية. وفي الوقت نفسه عرف القنصل العام لير وقائد الحملة كيف يستخدمان ورقة الاستيلاء على درنة، والذي وضع الباشا في موقف حرج، وذلك من أجل فرض معاهدة مجزية بالنسبة للولايات المتحدة. وكانا يؤثران أن يعقدا معاهدة صلح مجزية مع حاكم قوي لطرابلس الغرب يمكنه أن يضمن العلاقات الودية مع الولايات المتحدة على أن يكون لهما شأن مع دمية ضعيفة يجلسونها على العرش. وكان ذاك هو السبب الذي جعل السفن الحربية الأمريكية تتجه بعد الاستيلاء على درنة إلى ميناء طرابلس. وتحت التهديد بالقصف وافق يوسف باشا على المفاوضات التي بدأت في الـ 28 من مايو 1805 ولم تستغرق طويلاً من الوقت. ففي الـ 4 من يونيو وقع يوسف القرمانلي ولير المعاهدة التي تضمنت 20

بنداً. وحصل الرعايا الأمريكيون بموجبها على عدد من الامتيازات تفوق ما يتمتع به رعايا الدول الأخرى التي ترتبط الإيالة معها بروابط ودية. فإذا منح أحد الطرفين المتعاقدين امتيازات أو تسهيلات في التجارة إلى طرف ثالث فإنها يجب أن تسري على الطرف الآخر. ونص البند الثالث على إجلاء جميع سفن الأسطول الأمريكي الموجودة في طرابلس ودرنة وسواهما من أجزاء الإيالة ووعدت الولايات المتحدة بالكف عن المشاركة في العمليات العدائية التي يقوم بها سكان طرابلس أو الأجانب ضد إيالة طرابلس الغرب أو ضد الباشا حتى انتهاء أمد المعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك ألزمت المعاهدة الطرفين بتبادل أسرى الحرب. وفي الوقت نفسه لم يذكر شيء عن التعويضات التي تدفع إلى طرابلس الغرب لقاء الأضرار التي ألحقت بطرابلس وبالأسطول التجاري للبلاد نتيجة للقصف المتواصل من البحر. [101، ص 403 - 409] وبصفة عامة فإن دراسة البنود المذكورة تكشف عن أنها كانت بالدرجة الأولى في صالح الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت في حقيقة الأمر معاهدة استعمارية تفرضها دولة قوية على دولة ضعيفة والمادة الـ 3 بشكل خاص لم تقم بإدانة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لإيالة طرابلس الغرب لأنها من الناحية الواقعية طرحت موضوعاً يتعلق بتأييد الحركات المناوئة للحاكم خلال فترة سريان المعاهدة.

بعد خروج أحمد القرمانلي وإيتون من درنة أعلن يوسف باشا العفو عن جميع من شارك في المؤامرة ضده لكنه فرض عليهم إتاوة إضافية بهدف التعويض عن الأضرار التي أحدثها جيش أحمد.

في الحرب البحرية الطويلة الأمد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيالة طرابلس الغرب استعرضت الحكومة الأمريكية حقيقتها العدوانية وطموحها إلى أن تتفوق في المنافسة مع انجلترا وفرنسا على حساب شعوب الشمال الإفريقي. كما إن إبرام المعاهدة المجزية مع طرابلس الغرب ساعد على تدعيم الأسطول الحربي البحري للولايات المتحدة، فمنذ ذلك الحين صارت الحكومة الأمريكية تولي أهمية معتبرة لتطوير أسطول بحري عسكري قوي وحولته إلى واحد من أهم

وسائل تطبيق سياستها التجارية ـ التونسية. وكلمات نشيد مشاة البحرية الأمريكية تذكر الأمريكيين حتى في عصرنا الحاضر بتلك الأعمال التي قام بها أجدادهم في عهد السياسة الاستعمارية في الشمال الإفريقي في مطلع القرن التاسع عشر [93، ص 41].

بعد فرض معاهدة الصلح مع يوسف باشا اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً أشد عدوانية من كل من حكومتي تونس والجزائر. وحاولت قبل كل شيء أن تمارس ضغطها على الباي التونسي، وبمناسبة إلقاء القبض على السفن التونسية الملحقة بميناء طرابلس طالب باي تونس الأمريكيين بتعويض خسائره. وفي الـ 1 من أغسطس سنة 1805 اتجه قائد الحملة روجرز المشهور بفعالية نشاطاته إلى خليج مدينة تونس بخمس فرقاطات وبخمس من السفن الصغيرة الأخرى. وبقيت الحملة الحربية الأمريكية على مدى 32 يوماً تمسك بتونس تحت رحمة المدافع الموجهة نحو المدينة وكان من نتيجة ذلك أن استسلم الباي ووافق على أن يقدم للولايات المتحدة الوضع الأفضل في البلاد وأن يضع في الحسبان الاتفاقية المبرمة. وفي الـ 1 من سبتمبر سنة 1805 توجه سيدي سليمان الميلليمنلي إلى الولايات المتحدة برفقة لير. إلا أن زيارة السفير التونسي لم تؤد إلى تسوية جميع المشاكل بين الجانبين ولم يُفرغ من تسوية جميع المشاكل إلا سنة 1807 حيث دفعت الولايات المتحدة بعد ذلك 10 آلاف دولار لتونس، ووعدت، بالإضافة إلى ذلك، بأن تزود تونس بالذخائر الحربية [96، ص 328].

كما إن استياء داي الجزائر من مماطلة الولايات المتحدة في تقديم التجهيزات البحرية أدى إلى قيامه سنة 1807 بإرسال فرقاطة لمهاجمة المراكب الأمريكية. فاستولى الجزائريون على ثلاثة مراكب تجارية أمريكية استطاع أحدها فيما بعد أن يفلت من الأسر. وتمكن القنصل الأمريكي العام في الجزائر من تسوية الحادث، فتوصل إلى اطلاق سراح السفن والأسرى. ولكن بعد مرور ثلاثة أشهر طالب داي الجزائر بـ 18 ألف دولار تعويضاً عن تسعة جزائريين

خطفهم المركب الأمريكي الذي أفلت. وقد اضطر لير لدفع ذلك المبلغ من أجل الحيلولة دون الاستيلاء على مراكب أمريكية أخرى.

في الـ 18 من يونيو 1812 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على إنكلترا. وكانت هذه الحرب نتيجة لرغبة إنكلترا في زعزعة أسس التجارة الأمريكية واقتصادها، كما كانت نتيجة لسياسة أوساط معينة في الولايات المتحدة. وتطلعاتها إلى توسيع ممتلكاتها على حساب كندا. أما السبب المباشر للحرب فكان قيام الأسطول الإنجليزي بعمليات توقيف وتفتيش للمراكب الأمريكية. ودارت الحرب في ظروف دولية غير مؤاتية للولايات المتحدة. فالدولة العظمى الوحيدة التي كانت صديقة للولايات المتحدة كانت روسيا. ودارت الحرب والنصر فيها سجال وانتهت بتوقيع معاهدة صلح غيت في الـ 24 من ديسمبر سنة 1814. وكان أهم نتائج الحرب الإنجليز أمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت قوتها وكان على انجلترا أن تمتنع بعد ذلك عن المحاولات المباشرة لتعويق التجارة الأمريكية في البحر المتوسط. فأدت هذه الحرب إلى تدعيم الرأسمالية في الولايات المتحدة وتطويرها بالإضافة إلى زيادة التوسع العسكري التجاري في العالم كله. وفي هذه الحرب قام قراصنة الجزائر المدعومون من طرف الإنجليز بمطاردة السفن التجارية الأمريكية، وهو ما أجبر الأمريكيين على إبقاء أسطولهم التجاري بعيداً عن حوض البحر المتوسط على مدار بضع سنوات.

في سنة 1813 أرسلت الولايات المتحدة مورديسي نواح قنصلاً إلى تونس بمهمة العمل على اطلاق سراح طاقم سفينة «أدوين» وركابها الذين أسرهم القراصنة واقتادوهم إلى الجزائر. وقد عهد نواح بهذه المهمة الدقيقة إلى ريتشارد كيك الذي كانت له مصالح تجارية مع اسبانيا. وسافر كيك إلى الجزائر في هيئة مواطن اسباني. ولغرابة الأمر فإنه استطاع أن يكسب تأييد القنصل الإنجليزي، غير أن الداي خوجة علي كان عنيداً يصعب إخضاعه وقد أنذر الوسيط بأن سياسته

نحو الولايات المتحدة تتجه لا نحو تخفيض عدد الأرقاء الأمريكيين بل نحو زيادة ذلك العدد.

في مارس سنة 1815 أعلن الكونغرس الحرب على الجزائر وأرسل رئيس جمهورية الولايات المتحدة عمارتين بحريتين إلى البحر الأبيض المتوسط برئاسة بيندريدج وديكاتور. فوصلت حملة ديكاتور في البداية وكان ضباطها وبحارتها ذوي خبرة في الحرب البحرية وممتلئين إصراراً على إنجاز مهمتهم في الجزائر بأقصى سرعة ممكنة. وفتح ديكاتور حسابه بالاستيلاء في يونيو سنة 1815 على سفينة القيادة التابعة لحميدة قائد الأسطول الجزائري وقتل في أثناء ذلك الأميرال و 30 من الجزائريين كما جرح كثيرون وكان مجموع من وقع في الأسر 406 من البحارة.

وبعد يومين استولى ديكاتور على سفينة أخرى وقتل في المعركة 23 رجلاً وأسر 80 آخرون. وفي الـ 28 من يونيو وصلت العمارة البحرية إلى مدينة الجزائر ووجّه ديكاتور إلى الداي الجديد عمر إنذاراً وأخبره بأن السلام لا يمكن أن يستتب إلا على شرط أن تعترف الجزائر للولايات المتحدة بوضع الدولة ذات الامتياز الأعظم وأن تعفيها من دفع الإتاوة وتطلق سراح الأسرى الأمريكيين على الفور. وفضلاً عن ذلك كان على الداي أن يدفع 10 آلاف دولار تعويضاً عن سفينة «أدوين» وأن تتضمن المعاهدة اطلاق سراح أي رقيق مسيحي يفر أو يلجأ إلى سفينة حربية أمريكية بغض النظر عن جنسيته.

وعبر عمر داي عن استيائه من المطاليب التي تضمنها الإنذار وبدأ المساومة. إلا أن تنشيط العمليات الحربية للولايات المتحدة الأمريكية أجبره على الاستسلام. وهكذا حققت الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر نصراً حاسماً شكل تهديداً جاداً نحو حكام دول الشمال الإفريقي.

أما حكام تونس وطرابلس الغرب فإنهم أخذوا يمتنعون عن تنفيذ شروط المعاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية مستفيدين من غياب الأسطول العسكري

الأمريكي خلال الحرب مع إنكلترا. فكانت الكابيرات الأمريكية تلحق خسائر ملموسة بالسفن الإنجليزية في البحر بما في ذلك البحر المتوسط حيث كانت تستولي على هذه السفن وتقتادها إلى موانيء تونس وطرابلس الغرب اللتين التزمتا من الناحية الرسمية موقف الحياد خلال الحرب الأنجلو ـ أمريكية، أما من الناحية العملية فكانتا تمكّنان انجلترا من تحرير سفنها دون اعتراض. وبعد عقد صلح غيت طالبت الولايات المتحدة الأمريكية حكام طرابلس الغرب وتونس بتقديم ايضاحات حول خرق المعاهدات التي أبرمت معهم في السابق ووجهت إلى شواطئهما حملة ديكاتور. وقد طلب هذا من محمد، باي تونس مبلغ 46 ألف دولار تعويضاً عن ضياع مركبين إنجليزيين كانت الكابيرات الأمريكية قد استولت عليهما. ورفض محمد باديء الأمر لكنه اضطر إلى دفع المبلغ المطلوب بعد أن اقتنع بالنوايا الجادة للسفن الحربية الأمريكية. وعلى أثر ذلك وعند الوصول إلى ميناء طرابلس في 5 أغسطس من سنة 1815 طالب قائد الحملة يوسف باشا بـ 30 ألف دولار تعويضاً عن الغنائم الأمريكية، وبنتيجة المفاوضات أنزل الرقم إلى 25 ألف دولار، لكنه أصر على أن يطلق يوسف باشا سراح عشرة من الرقيق المسيحيين منهم اثنان من الدانمركيين ـ رمزاً للامتنان للقنصل الدانمركي نيكولاس نيسّن الذي بقي صديقاً للأمريكيين وثمانية من الصقليين ـ لقاء مساعدة ملك الصقليتين خلال حرب طرابلس والتي تجسدت في تقديم الأغذية والذخائر للسفن الحربية الأمريكية.

وعلى أثر حملة ديكاتور قامت حملة بيندريدج بزيارة الجزائر، تونس وطرابلس الغرب لتستعرض من جديد القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

كان داي الجزائر لا يزال يأمل بالتخلص من تنفيذ المعاهدة التي وقعها بضغط من الولايات المتحدة، وفي صيف 1816 أعلن الأمريكيين بأن سفينة «استيديو» من نوع «بريق» والتي استولى عليها ديكاتور في وقت سابق لم تجر إعادتها بعد إلى الجزائر على الرغم من المعاهدة المبرمة. ورداً على هذا

التصريح أخذ قائد العمارة الأمريكية بالتهديد بالحرب لكنه وافق في النهاية على أن يرسل الداي رسالة احتجاج إلى واشنطن.

في ذلك الوقت كانت قد وصلت إلى البحر الأبيض المتوسط تعزيزات جديدة من الأسطول الحربي ـ البحري الأمريكي بما في ذلك مركب «واشنطن» المجهز بـ 74 مدفعاً وهو السفينة القيادية لأسطول جديد برئاسة إسحاق كاونسي. وفي أكتوبر سنة 1816 زارت الحملة الجزائر فبهرت الجميع بمظهرها وقوتها. أما قوات الداي فكانت في ذلك الوقت قد مالت إلى الضعف إذ أن البحرية الإنجليزية والدانمركية قامتا في أغسطس من ذلك العام وتحت قيادة اللورد إيكسماوت بهدم تحصينات الساحل الجزائري وتدمير عدد كبير من السفن. [96، ص 206].

وفي ديسمبر من سنة 1816 تلقى الداي رداً على احتجاجه من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جاء فيه: إنه بناء على إيصال السفينة الـ «بريق» إلى الجزائر يعرض عليه أن يوافق فوراً على مشروع المعاهدة الذي أعيد فيه النظر.

وبعد إبرام هذه المعاهدة لم يعد قراصنة دول الشمال الإفريقي يمثلون تهديداً للسفن التجارية الأمريكية. ومع ذلك فإن عدداً من السفن الحربية الأمريكية بقي يواصل الحراسة على طول شواطىء الشمال الإفريقي حتى الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830.

فرنسا وانجلترا في صراعهما من أجل بسط النفوذ في إيالة طرابلس الغرب

كان أحد نتائج انتصار الثورة الفرنسية 1789 - 1794 زيادة التوسع الاستعماري لفرنسا في الشرق واحتدام الصراع بين فرنسا وبريطانيا العظمى على الهيمنة في هذه المنطقة. فمن خلال استغلال ضعف الامبراطورية العثمانية كانت انجلترا وفرنسا تجهدان لشغل مركز سيادي في الشمال الإفريقي والشرق الأدنى وأن يخضعا لهما كامل الامبراطورية العثمانية. وكان لكل من هاتين الدولتين العظميين مطاليبها ولم تكن ترغب في أن تسمح لمنافستها بتحقيق سبق سياسي أو اقتصادي. والصراع على الأسواق العالمية والممتلكات الاستعمارية كان السبب الأول في سلسلة من الحروب بين فرنسا وانجلترا التي كانت في نهاية القرن الثامن عشر وراء جميع عمليات الثورة المضادة ضد الجمهورية الفرنسية.

كانت فرنسا القوية، المتطورة اقتصادياً، تطمح إلى إقامة امبراطورية استعمارية قوية. فبعد الاستيلاء على شبه الجزيرة الأبينية والخروج إلى البلقان ازداد الفرنسيون قرباً من حدود الامبراطورية العثمانية. وكان نابليون يخطط بالدرجة الأولى لإخضاع مصر - إحدى أغنى المقاطعات العثمانية. فمن شأن الاستيلاء عليها أن يسمح لفرنسا بتثبيت أقدامها في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط وبالتالي تسديد ضربة لعدوها اللدود - بريطانيا العظمى. وبعد ضم مصر تمكنت فرنسا من أن تقطع أقصر طريق للإنجليز نحو الهند وأن تهدد

في الوقت نفسه حصانة الامبراطورية العثمانية. وبمناسبة صراع انكلترا وفرنسا على السيادة العالمية وخاصة على اخضاع الامبراطورية العثمانية تنامت الأهمية الحربية ـ الإستراتيجية لممتلكاتها في الشمال الإفريقي بما في ذلك إيالة طرابلس الغرب. وتجلى ذلك بصفة خاصة في مرحلة حملة نابليون الفرنسية بين 1798 - 1801 على مصر.

كانت علاقات الممتلكات العثمانية في الشمال الإفريقي مع فرنسا أكثر اتثاقاً منها مع الدول الأوروبية الأخرى. فالتجار الفرنسيون كانوا من أوائل من أقاموا العلاقات التجارية مع مسلمي الشمال الإفريقي. وكانت المعاهدات بين فرنسا والشمال الإفريقي تعقد مباشرة مع الحكام المحليين. وهذا بمجموعه ما مكّن فرنسا من تدعيم مراكزها في هذه الدول. فالقنصلية الفرنسية التي افتتحت في طرابلس تركت آثارها في نهاية القرن الثامن عشر على سياسة الأسرة القرمانلية وخاصة في مرحلة حكم يوسف باشا.

والحادث الذي يصفه كونستانسيو برنيا يكشف عن ارتباط إيالة طرابلس الغرب بفرنسا ودور القنصل الفرنسي في هذه البلاد. ففي الـ 14 من يوليو سنة1796 أمر القنصل الفرنسي غوي خدم القنصلية بإلقاء القبض على تركي اعتدى بالضرب على أحد الأهالي بالقرب من مبنى القنصلية وبزجه في السجن. ولما علم يوسف باشا بالحادث أصدر أمره إلى جنوده بإطلاق سراح المعتقل على الفور. فأحاط ما يقارب من الـ 300 تركي بمبنى القنصلية، غير أن القنصل الاسباني الذي كان موجوداً هناك تمكن من تهدئة الجنود الغاضبين وصرفهم. فقرر قباطنة السفن الفرنسية التي كانت راسية آنذاك في ميناء طرابلس، بعد التشاور مع قنصلهم أن يبحروا إلى فرنسا ليعودوا منها بتعزيزات لإنزال العقاب الشديد بحاكم الإيالة. إلا أن يوسف باشا أعلم غوي، قبل حلول المساء، برغبته في تسوية الحادث بالطرق السلمية. ولم يتم التوصل إلى ذلك إلا بوساطة القنصل الإسباني. وقد توصل القنصل الفرنسي إزاء ذلك إلى تلبية العديد من مطالبه.

أولاً: ـ اعتذر يوسف باشا عن ارساله المسلحين إلى القنصلية لإطلاق سراح مواطنه.

ثانياً: زجَّ القوة التركية، التي طوقت القنصلية في السجن.

ثالثاً ـ تم الاتفاق على أن تطلق قلعة المدينة 21 طلقة تحية عند رفع العلم الفرنسي على القنصلية.

رابعاً ـ أصدر يوسف باشا أمره إلى رعاياه باحترام القنصلية. وتم التوصل، فضلاً عن ذلك، إلى اتفاقية تتعلق بحماية منازل القناصل الأجانب.

ومما لا شك فيه أن يوسف باشا قد أقدم على تنفيذ مثل هذه المطاليب تحت تأثير انتصارات الجيوش الفرنسية التي حققتها في ذلك الوقت في أوروبا. وفي الوقت نفسه كانت فرنسا التي تخوض صراعها مع إنجلترا في سبيل تدعيم مواقعها في ممتلكات الامبراطورية العثمانية تقوم بلفتات ودية نحو حكام دول الشمال الإفريقي.

أما الخطوة الهامة التي قامت بها فرنسا والتي لعبت دوراً هاماً في تعزيز العلاقات الطيبة مع هذه البلدان فكانت تحرير الطرابلسيين والجزائريين والتونسيين الذين كانوا يكابدون آلام الأسر في مالطا. فبعد أن بدأ نابليون في مايو سنة 1798 حملة الغزو على مصر قام في الطريق بالاستيلاء على جزيرة مالطا التي كانت تحت اشراف هيئة فرسان مالطا التي خاضت صراعاً دائماً ضد المسلمين، الذين كان نابليون بونابرت في كل فرصة ممكنة يلعب بصورة دوغماتية على عواطفهم الدينية، ولم يضيع هذه الفرصة من يديه في ندائه الموجه إلى الشعب المصري بتاريخ 1 يوليو سنة 1798 [30، ص 35]. أما من الناحية العملية فكانت مالطا ضرورية لنابليون قبل كل شيء كقاعدة بحرية حربية تواجه الإنجليز بين شبه الجزيرة الإيبينية وأفريقيا الشمالية. وهذه اللفتة من جانب نابليون نحو سكان الشمال الإفريقي كانت حافزاً لبلدان المنطقة لتقديم المساعدة له. وبعد فترة قصيرة عندما جاء المفوض من قبل الجنرال الفرنسي ڤابوا، الذي

قام بحصار مالطا، إلى طرابلس لشراء التموينات للجيش الفرنسي قام يوسف باشا باستقباله استقبالاً حاراً وقدم له المساعدة. وبعد ذلك صار تقديم المواد الغذائية من طرابلس إلى مالطا أمراً اعتيادياً إلى أن قام الإنجليز باحتلال الجزيرة سنة 1800.

كان يوسف باشا بتأييده للعلاقات الحسنة مع فرنسا يتطلع إلى تحقيق أهدافه الخاصة. فسياسة بونابرت الاحتلالية كانت تثير في نفسه الخشية من أن تتعرض طرابلس الغرب للاحتلال الفرنسي وتتحول إلى قاعدة لمواصلة احتلال الأراضي العثمانية. وفي الوقت نفسه كان يربط بين انتصارات فرنسا وبين امكانية التوصل إلى الاستقلال التام وفصل الإيالة عن الامبراطورية العثمانية.

وكانت مخططات الباشا السياسية تتداخل بصفة وثيقة مع أهدافه الاقتصادية. فقد استغل الوضع الصعب الذي كان يعيشه الفرنسيون في مالطا التي ضرب الانجليز حولها الحصار ليعهد إلى مستشاريه بوضع خطة لتموين الجزيرة بصورة منتظمة بالمواد الغذائية. وعرف كيف يستفيد ببراعة من تضاعف الأهمية الاستراتيجية لأراضي طرابلس الغرب بعد أن قامت البحرية الإنجليزية بتاريخ 1 أغسطس سنة 1798 بقيادة نلسون بتدمير الأسطول الفرنسي في «أبو قير» فهذه الهزيمة الكاملة لفرنسا في البحر جردت الحملة العسكرية الفرنسية المكونة من 30 ألفاً من إمكانية الاتصال المنتظم مع فرنسا ووضعت مصيرها موضع التساؤل.

وتغدو إيالة طرابلس الغرب بعد ذلك حلقة الاتصال الأساسية بين جيش فرنسا في مصر وبين حكومته. فحصار الأسطول الإنكليزي للشواطىء المصرية اضطر نابليون للجوء إلى يوسف باشا الذي سمح له باستخدام أراضي الإيالة من أجل نقل التعزيزات والذخائر الحربية والمعدات والمواد التموينية إلى جيوشه.

ومنذ ذلك الحين صار على القنصل الفرنسي أن يؤمن ويضمن تواصل الموقف الودي ليوسف باشا نحو الحملة الفرنسية في مصر. وبالإضافة إلى ذلك كان من بين مهامه اقناع الباشا بأن نابليون معتنق للإسلام ويود أن يطبق سياسة

موالية لهذا الدين. وكدليل على ذلك أطلع القنصل يوسف باشا على نية نابليون بالاحتفال بالعيد الديني بمناسبة المولد النبوي وتقديم كل مساعدة ممكنة للحجاج العائدين من مكة عبر الأراضي المصرية.

أثار نشاط السياسة الفرنسية في إيالة طرابلس الغرب قلق الإنجليز الذين قاموا بخطوات عديدة كيما يتوصلوا، عبر استامبول، إلى الضغط على يوسف القرمانلي ليبدل من سياسته المؤيدة لفرنسا.

كانت الامبراطورية العثمانية حتى معركة «أبوقير» مترددة بالنسبة لإعلان الحرب على فرنسا. وفقط في سبتمبر 1798 قرر السلطان سليم الثالث أن يعلن عليها الحرب، وحاول عن طريق الرسائل بالخصوص، وعن طريق ممثليه الذين أرسلهم، أن يجبر يوسف القرمانلي على أن يعد قواته للهجوم على مصر من الغرب بينما تنقض القوات العثمانية من الشرق ويعهد للأسطول الإنجليزي بمهاجمتها من الشمال. بيد أن جهود السلطان لم تكلل بالنجاح.

في الفرمان الأول أصدر السلطان أمره إلى حاكم طرابلس الغرب بأن يقطع علاقاته السياسية والاقتصادية مع فرنسا التي تحتل مصر وأن يبدأ الحرب ضدها. ولما لم تحرك هذه الرسالة ساكناً أرسل السلطان فرماناً ثانياً يؤكد فيه بإلحاح على مطلبه الأول بوقف أية علاقات مع فرنسا وبالقبض على القنصل الفرنسي وعلى التجار الفرنسيين ووضعهم تحت الحراسة. وتضمّن الفرمان أمراً إلى يوسف القرمانلي بمنع المؤن عن السفن الفرنسية وبمهاجمة هذه السفن في البحر الأبيض المتوسط ومصادرة جميع ما عليها من بضائع وأموال واسترقاق طواقمها.

إلا أن يوسف القرمانلي الذي تجاهل هذه الرسالة ظل يواصل تمويل مالطا بكافة المواد الغذائية، بل إنه لم يلمس في ردّه قضية قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا ولم يشر إلى التدابير التي أمر بها السلطان والمتعلقة بالرعايا الفرنسيين. واكتفى حاكم إيالة طرابلس الغرب بالإجراءات الزهيدة الأثر والتي تم اتخاذها بناء على أوامر السلطان ـ كالاستعداد للدفاع عن حدود الإيالة

وقيام سفن الأسطول بجولات استطلاعية في مياه طولون [101، ص 396].

لم يرض السلطان بذلك الرد فجدد ثانية تعليماته التي سبق وأرسل بها إلى يوسف باشا. إلا أن هذا ظل على علاقاته السابقة مع فرنسا على الرغم من التعليمات الجديدة. وما كان لذلك إلا أن يثير سخط الأميرال الإنجليزي نيلسون قائد الأسطول في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما تشير إليه رسالته سنة 1798 إلى القنصل الإنجليزي باستامبول والتي يشير فيها إلى أن إيالة طرابلس الغرب قد عقدت صلحاً مع فرنسا سنة 1798 وإن الجزائر أيضاً في حالة صلح مع هذه البلاد وإن إيالة تونس تتمثل بما قامت به جارتاها وتسعى إلى عقد صلح مع فرنسا. ومما جاء في الرسالة: «وعلى الدولة العلية أن تسعى باتخاذ ما تراه من إجراءات بدون تضييع أي دقيقة وهذا من أهم الواجبات» [101، ص 398].

سارع القنصل الإنجليزي من توّه بالاتصال بالسلطان التركي وأطلعه على نص رسالة الأميرال. وعلى الرغم من الرسالة التي تثير القلق فقد اكتفى السلطان الذي لم يكن يحكم ممتلكاته في الشمال الإفريقي إلا من حيث الاسم بتوجيه تحذير دوري إلى حكام طرابلس الغرب والجزائر وتونس.

ظل يوسف باشا يتلقى الموارد الكبرى من تمويل الفرنسيين بالمواد الغذائية وتأمين خطوط اتصالهم بالحملة المحصورة متجاهلاً فرمانات السلطان. ولم يُرقْ هذا الموقف للإنجليز لأن جهودهم في حصار الفرنسيين في الشمال الإفريقي منيت بالفشل. وانطلاقاً من ذلك اتخذ الأميرال نلسون قراراً بتسديد ضربة مباغتة إلى الأسطول الطرابلسي. ولكن سرعان ما صرف النظر عن هذه الخطة آخذاً الوضع المعقد بعين الاعتبار. فتقرر إرسال إنذار إلى يوسف باشا عن طريق الباب العالي يطالب فيه بقطع العلاقات مع فرنسا وإجلاء الجالية الفرنسية عن طرابلس. وما أن تلقى السلطان ذلك الإنذار حتى وجه على الفور مبعوثه إلى إيالات الشمال الإفريقي ليقوم حكامها بتوكيد تنفيذهم لأوامره السابقة. وتظاهر يوسف باشا بأنه يعمل بناء على تعليمات الباب العالي فنصح القنصل الفرنسي بأن ينهي شحن المؤن إلى مالطا قبل وصول مندوب السلطان وبإنزال العلم الفرنسي ووضع

حراسة مشددة أمام منزله. لكن ما إن غاب مندوب السلطان البلاد حتى أعاد القنصل الفرنسي نشاطه.

وبعد قليل من الوقت أعقب مبعوث السلطان سليم الثالث مبعوثٌ آخر ليطالب يوسف القرمانلي باعداد الجيش للقيام بهجوم على الحملة الفرنسية من جهة الغرب. لكن يوسف باشا ردّ على مندوب السلطان بأن ذلك مستحيل بسبب قلة عدد القوات وصعوبات الوضع المالي.

أثار رفض حاكم طرابلس الغرب المشاركة في العمليات الهجومية الاستياء في استامبول ولندن. ولم تمض بضعة أيام حتى ظهر في طرابلس مبعوث إنجليزي هو الكابتن هاردي الذي تمكن من الحصول على توكيدات من الباشا بأنه لن يقدّم أية مساعدة لفرنسا. ولما غادر هاردي طرابلس التحق به القنصل الإنجليزي لوكاس، الذي أقنع الأميرال نلسون بأنه لا يمكن التعويل على توكيدات يوسف باشا لأنه لن يفي بوعوده [100، ص 93].

في الـ 9 من مايو سنة 1799 أرسل نيلسون إلى طرابلس نائبه الأميرال كمبل لإجبار الباشا على تنفيذ تعليمات السلطان والتعهدات التي قطعها أمام الكابتن هاردي. وقد توجه الأميرال فور نزوله إلى الأرض نحو القصر صحبة القنصل لوكاس لمقابلة الباشا، وهناك دفعا إلى حاكم طرابلس الغرب بإنذار طالباً فيه بتسليمهما القنصل بوسييه ومجموع أفراد الجالية الفرنسية بالإضافة إلى تنفيذ أوامر السلطان. إلا أن يوسف باشا رفض الامتثال للأمر فأصدر كمبل أمره في الـ 13 من مايو بقصف المدينة ومهاجمة السفن الواقفة في الميناء. وبنتيجة ذلك تم احراق سفينتين والاستيلاء على واحدة [44، ص 253] ولما لم يكن لدى الباشا قوات للمقاومة فقد رفع العلم الأبيض فوق مقره فبدأت المفاوضات بين الجانبين. وكان على حاكم طرابلس الغرب أن يسلم القنصل الفرنسي بوسييه وضابطين وقباطنة وبحارة السفن الفرنسية الواقفة في ميناء طرابلس. إلا أن بوسييه وبقية الفرنسيين لم يعتبروا أسرى، فقد حملوا إلى جنوة ومنها إلى مارسيليا.

في الـ 20 من أكتوبر سنة 1800 وجه يوسف باشا رسالة إلى دي مويس، القنصل الفرنسي في تونس، أكد فيها سياسته الودية نحو فرنسا وعبر عن أسفه لما حدث، كما أكد للفرنسيين استعداده لتقديم كل مساعدة ضرورية ممكنة.

في ذلك الوقت انشغل نابليون، وقد أصبح قنصلاً أول لفرنسا، بمصير الجيش الذي تركه في مصر وصار يقدح زناد فكره لاستنباط خطط لانقاذه، وكان في ذلك يعوّل على يوسف باشا الذي أبدى علاقات ودية نحو فرنسا. وكان بونابرت ينوي إرسال تعزيزات إلى حملته في مصر مفترضاً أنه سيحصل على موافقة الباشا بأن يلقى الأسطول الفرنسي ملجأً له في ميناء درنة أو في خليج بومبة. وبالإضافة إلى ذلك كان يخطط للحصول على موافقة لضمان العبور السلمي للتعزيزات عبر أراضي إيالة طرابلس الغرب في حالة مواجهة صعوبات للفرنسيين أثناءنقلهم القوات عبر البر.

في مايو سنة 1801 دخل يوسف باشا بصورة سرية في مفاوضات مع شخص مفوض من قبل نابليون هو سوڤيريو ناوودي ـ وهو مالطي كان يعمل مترجماً للقنصل الفرنسي بوسييه في طرابلس. وجرت المفاوضات بصورة غير رسمية. وفعل نابليون بونابرت ووزير خارجيته تاليران ذلك عن قصد وذلك لكي لا يلفت أنظار الإنجليز الذين كان يمكن أن يضغطوا على يوسف باشا. واستقبل سوڤيريو ناوودي من قبل الباشا بكل مظاهر الاحترام وسرعان ما تم التوصل إلى الموافقة على إبرام معاهدة تكاد تكون نسخة عن معاهدة 1799، وتمثل الخلاف بينهما في إضافة ثلاثة بنود تؤمن للفرنسيين حرية الحركة (للناس والبضائع) فوق كامل أراضي إيالة طرابلس الغرب. ولما كان سوڤيريو ناوودي يملك صلاحيات واسعة فإنه قام بتوقيع المعاهدة السلمية. إلا أن توقيع المعاهدة لم يلبث أن فقد معناه لأن الحملة الفرنسية على مصر أصيبت بالإخفاق. ففي نهاية سبتمبر 1801 شحنت بقايا هذه الحملة على السفن وأعيدت إلى الوطن.

وبعد مضي بضعة أيام وقّعت فرنسا الصلح مع تركيا بتاريخ 9 أكتوبر 1801

وعاد القنصل الفرنسي بوسييه إلى طرابلس وعادت العلاقات الودية بينه وبين الباشا.

وإذا كانت العلاقات مع فرنسا قد أقيمت بالنسبة لحاكم طرابلس الغرب على أساس من مطامحه المغرضة فإن سكان البلاد لم يكونوا يؤيدون هذه السياسة لأنها كانت من الناحية العملية موجهة ضد شعب مصر الذي كان يخوض نضالاً عادلاً ضد الغزاة الأجانب.

فخلال المقاومة الضارية التي كان يقوم بها أهل القاهرة ضد الفرنسيين كان سكان القسم الشرقي من إيالة طرابلس الغرب متضامنين مع المصريين. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة المادية للمدافعين عن القاهرة قام سكان درنة بإرسال التعزيزات البشرية إليهم. هذا وأُبدي مثل هذا التضامن مع الشعب المصري من طرف سكان مصراتة الذين شاركوا في القبض على مبعوث نابليون، أرنو، عندما كان ذلك عائداً من طرابلس باخباريات إلى مصر. وعندما اتضح أن أرنو هو رسول نابليون قتله رجال سيف النصر على الرغم من طلب يوسف باشا باطلاق سراحه.

وظهر السلوك الأكثر وضوحاً ضد سياسة يوسف باشا الموجهة للمقاومة مع الفرنسيين بعد توقيع المعاهدة الجديدة سنة 1801. فالأسطول الفرنسي بقيادة جايتون الذي فشل في محاولة إنزال الجنود بالقرب من الاسكندرية توجه إلى سواحل طرابلس الغرب ووقف في مواجهة درنة. وبناء على الاتفاقية الجديدة رفعت السفن الفرنسية علماً أحمر يحمل هلالاً أبيض، رمزاً للصداقة، وانتوت إنزال الجنود في الميناء من أجل أن يصلوا فيما بعد إلى الاسكندرية عن طريق البر. إلا أن الفرنسيين منعوا من النزول، فلما حاولوا ذلك فتحت النار على الزوارق المحملة بالجنود.

وعلى هذا فإن صداقة يوسف باشا مع فرنسا كانت تتعارض مع مصالح سكان إيالة طرابلس الغرب وهو ما استغله دون شك كل من الأتراك والإنجليز

الذين كانوا يؤيدون بكل وسيلة المشاعر المناوئة للفرنسيين. والصراع المتزايد بين فرنسا وانجلترا على المتلكات العثمانية مكن يوسف باشا من المناورة بين الدولتين الأوروبيتين المتنافستين مدعماً استبداده العسكري.

إن الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد ونقص الأموال اللازمة للإنفاق على الجيش والجهاز الإداري ـ كل ذلك دفع بيوسف باشا إلى رفع معدلات الإتاوة التي تدفعها الدول الأوروبية لحرية الملاحة في مياه الإيالة. ففي 1796 طالب حاكم طرابلس الغرب الدانمارك برفع قيمة الإتاوة على سفنها التجارية. واتخذ قنصل الدانمارك في طرابلس عدداً من الخطوات لتسوية العلاقات بين البلدين، إلا أنها لم تكلل بالنجاح. فحاولت الدانمارك آنذاك أن تحسم النزاع عبر سفارتها في استامبول. وفي 1797 وجه السلطان رسالة إلى يوسف باشا عبر فيها عن رغبته في أن ينهج حكام إيالات الامبراطورية العثمانية في الشمال الإفريقي نهج الحكومة المركزية في علاقاتهم مع الدول. وطلب سليم الثالث من حاكم طرابلس الغرب أن يبدأ التفاوض مع الدانمارك التي تأسست بينها وبين الامبراطورية العثمانية علاقات جيدة. إلا أن الوضع الاقتصادي الصعب في الإيالة والأمل في الحصول على تأييد فرنسا دفعا بيوسف القرمانلي إلى الإمساك عن استئناف المفاوضات مع الدانمارك إلى أن ترفع قيمة الإتاوة لقاء سلامة سفنها في البحر المتوسط.

عند ذاك قررت الدانمارك أن تتصرف من منطلق القوة فوجهت إلى ميناء طرابلس الغرب سفينة حربية بقيادة فيشر من أجل التوصل إلى عقد معاهدة مع يوسف باشا. لكن هذه المحاولة أيضاً أصيبت بالفشل، بل إن العلاقات قد قطعت بين البلدين علاوة على ذلك.

وفي مايو 1797 أرسلت الدانمارك ثلاثة مراكب عسكرية إلى طرابلس. وقرر يوسف أن يلاقي الدانماركيين في عرض البحر وأن يستولي على أحد مراكبهم. فوجه للقاء السفن الدانماركية خمسة من سفنه وتكبد الجانبان خسائر كبيرة في الحرب البحرية وساعد نزول الظلام المراكب الدانماركية على التراجع

إلى أعماق البحر وسفن الباشا على العودة إلى طرابلس. [101، ص 382]. وقد ذهل الباشا الذي عدَّ نفسه منتصراً، عندما علم بأن المراكب الدانماركية تعود لتضرب الحصار على طرابلس. ووصلت به هذه الأخبارإلى درجة الهياج لكن لم يقدَّر للمعركة الجديدة أن تحصل. فقد وقف قبطان إحدى السفن الفرنسية واسطة بين الجانبين في موضوع عقد الصلح. ووافق يوسف باشا على عرضه واضعاً في الحسبان النفوذ المتعاظم لفرنسا في البحر الأبيض المتوسط ودورها في مخططاته.

وفي تلك السنة تم التصديق بصفة نهائية على معاهدة السلام، التي كان على الدانمارك بموجبها أن تدفع بعد تصديق المعاهدة مبلغ 70 ألف قرش بالإضافة إلى 3 آلاف قرش للوزراء وموظفي الباشا [48، ص 450، 110 ص 410]. وكان لإيالة طرابلس الحق في أن توجه كل أربع سنوات وفداً إلى الدانمارك بمهمة استلام هدايا قيّمة إلى حاكم الإيالة، وهو ما يمكن أن يعدَّ تكملة للهدية القنصلية التي كان يقدمها في العادة القنصل عند بدء تعيينه وبعد إقرار المعاهدة أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

واتضح بعد فترة قصيرة أن الدانمارك غير متلهفة على الوفاء بالتزاماتها، فأصدر يوسف باشا أمره إلى أسطوله باستئناف الهجوم على سفنها التجارية. وفي 1799 استولى أسطول طرابلس الغرب على ثلاث سفن دانماركية، فاتجهت الدانمارك إلى السلطان من جديد ليضغط على يوسف باشا، فلما قام القنصل الدانماركي في طرابلس بإبلاغ يوسف باشا بأن الدانمارك طرحت موضوع اطلاق سراح السفن الثلاث أمام السلطات ردّ عليه بقوله: «أنتم مقتنعون بأن للفرمان قيمة ووزناً. وفي الواقع يمكن الحصول عليه بـ 40 قرشاً فقط وهو في إيالة طرابلس الغرب مجرد قطعة من الورق» [27، ص 147].

لم يطلق سراح السفن على الرغم من جهود السلطان. ومن جديد برز تأثير الفرنسيين على يوسف باشا؛ فقد أطلق سراح السفن بمجرد تدخل القنصل الفرنسي في طرابلس في هذه القضية إذ استطاع اقناع الجانبين بالالتزام بشروط

اتفاقية الصلح المبرمة سنة 1797 .

وبالإضافة إلى ذلك كان لفرنسا تأثيرها على العلاقات المتبادلة بين طرابلس الغرب والسويد. ففي 1798 طالب يوسف باشا القنصل السويدي بأن يدفع له 100 ألف فرنك مقدماً وبدفع 8 آلاف فرنك كل سنة [101، ص 120] ولما اقتنع الباشا بأن حكومة السويد تتلكأ في الإجابة أمر أسطوله بالانقضاض على سفنها فتم الاستيلاء على سبع سفن سويدية واقتيادها إلى ميناء طرابلس. وعلى الرغم من احتجاجات القنصل السويدي واصل يوسف باشا حربه ضد سفن السويد التجارية. وعلى أثر ذلك توجهت السويد بطلب المساعدة إلى نابليون ليقوم عن طريق قنصله في طرابلس بالضغط على يوسف باشا. آنذاك قرر نابليون أن يسدي معروفاً جديداً إلى حاكم طرابلس الغرب فقد سيّر مبعوثه الأمور بطريقة اضطرت معها السويد إلى تقديم التنازلات التي كان نتيجتها أن صارت السفن السبع ملكاً ليوسف باشا لقاء اطلاق سراح الـ 120 بحاراً سويدياً.

وفقاً للاتفاقية السلمية التي تم التوصل إليها في يونيو سنة 1798 وافقت السويد على تلبية مطالب إيالة طرابلس الغرب [143، ص 120] إلا أن احترام بنود الاتفاقية لم يدم طويلاً. فبالاعتماد على الدعم الفرنسي قرر يوسف باشا أن يصلح من وضعه المالي على حساب السويد، وفي سنة 1802 أصدر أمره إلى السفن القرصنة بمهاجمة السفن التجارية السويدية. وسرعان ما تنامى عدد الأسرى السويديين فلجأت السويد من جديد إلى نابليون طالبة منه التدخل. وفي الـ 30 من سبتمبر 1802 وصلت ميناء طرابلس سفينة فرنسية تحمل مبعوث نابليون سباستياني الذي تمكن من اقناع يوسف باشا بتوقيع معاهدة جديدة مع السويد تعهدت الحكومة السويدية بموجبها تدفع 750 ألف فرنك مقدماً إلى الإيالة وبتقديم 40 ألف فرنك كل سنة [27، ص 137].

ولما كان يوسف باشا في أوج عظمته في نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر أباح لنفسه رفع قيمة الإتاوة المستوفاة من قناصل النمسا، اسبانيا وهولندا وهددها بالحرب إن هي امتنعت عن ذلك. فكانت سفنه تخرج إلى

عرض البحر ثم تبدأ المفاوضات بعد أن تستولي على سفن هذه الدول وكان يتم التوصل إلى الاتفاق بالطرق السلمية لأن الدول المجني عليها كانت في العادة تلجأ إلى ارسال عماراتها البحرية لقصف طرابلس على نحو ما فعلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا.

التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لإيالة طرابلس الغرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر

بعد عقد مؤتمر ڤيينا سنة 1815 وتشكيل «الحلف المقدس» تبدل ميزان القوى السياسية في أوروبا. وحدثت تبدلات في الوضع في حوض البحر الأبيض المتوسط أيضاً. فقد احتلت إنجلترا نقطة استراتيجية هامة هي مالطا. وسرى الضعف بالمنافس القديم لإنجلترا وهو فرنسا التي انتقل أسطولها إلى دول الحلف.

حاولت البورجوازية الإنجليزية أن تستغل الوضع الملائم لها والمتكون في منطقة البحر الأبيض المتوسط لكي تصفي التضييقات التي فرضها حكام دول الشمال الإفريقي على تجارتها وتعزز ضغطها على هذه الدول التي كانت ترى فيها رأس جسر للتوسع العسكري التجاري في قلب أفريقيا. وانطلاقاً من ذلك كله كانت إنجلترا تصر على إدراج قضية أمن البحر الأبيض المتوسط في جدول أعمال مؤتمر ڤيينا. وتقدم البارون ڤالينتسيا وزير خارجية مملكة سردينيا بتقريره في المؤتمر حول هذا الموضوع. أما حل المسألة فكان قد تقرر مسبقاً بالاقتراح الذي تقدمت به إنجلترا إلى الدول المنتصرة (إنجلترا، روسيا، النمسا وبروسيا) والذي جرت صياغته في رسالة الأميرال الإنجليزي سيدني سميث في أغسطس

سنة 1814. وقد أشير في الرسالة إلى أنه ليس من المنطقي أثناء مناقشة موضوع حظر تجارة العبيد في الشاطىء الغربي من أفريقيا عدم لفت أنظار العالم كله إلى الهجمات القرصنية على السفن التجارية في البحر الأبيض المتوسط. وللصراع ضد هؤلاء طالب سميث في رسالته بتشكيل أسطول دولي [27، ص 171]. وبعد مناقشة قضية أمن البحر المتوسط اتخذ في المؤتمر قرار بوضع حد للقرصنة والحيلولة دون استرقاق المسيحيين.

وكانت إنجلترا تطمح إلى تحقيق توسعها التجاري الحربي تحت راية الصراع ضد القرصنة معتمدة في ذلك على العمليات الجماعية للدول الأوروبية. إلا أنها لم تتعجل في الدفاع عن مصالح الدول الصغيرة في البحر المتوسط والتي كانت تعاني قبل كل شيء من القرصنة البحرية. والقضية أنه حتى ذلك الوقت كانت قد ترسخت علاقات جيدة بين إنجلترا ودول الشمال الإفريقي ومنها إيالة طرابلس الغرب بوجه خاص. فبعد استيلاء الإنجليز على جزيرة مالطا ظل يوسف القرمانلي محتفظاً بمصدر دخله الهام ـ وهو بيع المواد الغذائية للجزيرة، الأمر الذي ساعد القنصل الإنجليزي على تسوية العلاقات الودية مع حاكم طرابلس الغرب، وممارسة الضغط عليه حتى نهاية الحرب في أوروبا. ولم ينعكس قرار مؤتمر ڤيينا حول وقف القرصنة بأية صورة على يوسف باشا فمن خلال استخدامه لحماية الإنجليز أصدر أمره إلى أسطوله بالإغارة على سفن الدول المعادية لإنجلترا وللإيالة. وتشير معطيات القنصل الإنجليزي وارينغتون إلى أن الأسطول الطرابلسي قد قام حتى سنة 1815 بالاستيلاء على ست سفن دانماركية. وقدرت البضائع المشحونة فوقها بـ 500 ألف قرش. وكانت سجون طرابلس تؤوي آنذاك 1500 أسير معظمهم من الطليان. ولم يتخذ الإنجليز أية إجراءات ضد القراصنة. ولكن ما إن وضع القراصنة الطرابلسيون أيديهم على سفينة تجارية انجليزية سنة 1815 واقتادوها إلى ميناء طرابلس حتى رفع وارينغتون القضية إلى المحكمة الإنجليزية في مالطا. فقضت بإعادة السفينة وتغريم قراصنة طرابلس بـ 500 فرنك. وخشية أن يقوم الأسطول الحربي البحري الإنكليزي بعمليات محتملة

وافق يوسف القرمانلي على قرار المحكمة وإعادة السفينة والبضائع فسويت المشكلة بذلك.

وبعد بضعة أيام تعرض حاكم طرابلس الغرب لمحاولة اغتيال استهدفت حياته. ولما كان يوسف باشا يرتاب في أن يكون الرقيق المسيحي الذي هاجمه قد فعل ذلك بتحريض من القنصل الإنجليزي فإنه سمح للقراصنة بالاستيلاء على السفن الإنجليزية انتقاماً لذلك.

وبعد بضعة أيام قام الرايس المغربي، قبطان إحدى سفن القرصنة بالاستيلاء على سفينة إنجليزية واقتادها إلى الميناء. وكانت العادة أن تقوم مدفعية القلعة باطلاق طلقتين عند دخول سفينة القرصنة إلى الميناء بعد رحلة مظفرة. لكن الباشا أمر بعدم اطلاق المدافع هذه المرة وسارع بالاعتذار إلى القنصل الإنجليزي ليبعد عن نفسه مسؤولية ما حصل. لكن وارينغتون طالب بأن يشنق الرايس المغربي على سارية السفينة على مشهد طرابلس بأسرها وحاول يوسف باشا أن يحتج على مثل هذا التدخل في الشؤون الداخلية إلا أنه اضطر للموافقة شريطة أن يقوم مسلمون بشنق القبطان. واستمر وارينغتون في عناده وألح على أن يقوم طاقم السفينة الإنجليزية التي استولى عليها القراصنة بتنفيذ عملية الإعدام.

وقد أثارت غطرسة القنصل الإنجليزي والضعف الذي أبداه يوسف باشا أمام هذه الحادثة سخطاً عارماً بين السكان على البلاط القرمانلي الذي أخذ يتراجع أمام المسيحيين الأجانب الذين يتدخلون في الشؤون الداخلية للبلاد.

بعد عودة أسرة البوربون في فرنسا أعيدت العلاقات الودية بين الامبراطورية العثمانية وفرنسا. وصار للقنصل الفرنسي في طرابلس نفوذ على يوسف باشا. وكان من نتيجة ذلك تدهور العلاقات بين يوسف باشا وإنجلترا. ومن مظاهر ذلك فشل محاولات القنصل الإنجليزي في تسوية العلاقات بين طرابلس الغرب والنمسا ومملكة الصقليتين.

كان ذلك ما دفع بالإنجليز إلى اتخاذ اجراءات جماعية حاسمة ضد بلدان

الشمال الإفريقي. وباستخدام قرارات مؤتمر ڤيينا المتعلقة بمكافحة القرصنة وقفت سردينيا ومملكة الصقليتين جبهة واحدة لمؤزارة إنكلترا. وإن الدافع إلى ذلك العمليات العدوانية لسفن قراصنة الجزائر ضد السفن الإنجليزية والهجمات غير المنقطعة للقراصنة التونسيين والطرابلسيين على سردينيا وعلى سواحل نابولي.

وفي مطلع سنة 1816 توجه نحو شواطىء الشمال الإفريقي أسطول بحري برئاسة اللورد إيكسماوت يتألف من خمس فرقاطات ومن سفينة كورڤيت هولندية. ودخل الأسطول ميناء الجزائر حيث قام بقصف المدينة بالقنابل لمدة سبع ساعات فقتل بنتيجة ذلك 140 شخصاً وجرح 742، وعلى أثر ذلك طالب قائد الحملة داي الجزائر بتقديم توكيدات بوقف القرصنة. ولما كان الداي يخشى استئناف القصف فقد أعطى وعده بأن تكف السفن الجزائرية منذ ذلك الوقت عن هجمات القرصنة؛ وبعد ذلك توجه إيكسماوت بسفنه إلى تونس حيث تحصل أيضاً على توكيدات بوقف القرصنة وإنهاء أعمال استرقاق المسيحيين وافتداء الأسرى وبالإضافة إلى ذلك عقد، بتكليف من ملك سردينيا والصقليتين، معاهدات مع باي تونس تتعلق بالسلام وحرية التجارة [133، ص 390].

وفي نهاية أبريل وصل الأسطول إلى طرابلس وتحت فوهات المدفعية تعهد يوسف باشا بوضع حد للقرصنة وإلغاء الرق، وأجبر اللورد الباشا على إبرام معاهدة مع إنكلترا تنص على أن معاهدة الصداقة والملاحة بين إنجلترا وطرابلس الغرب تسري على جزر البحر الأيوني المأهولة باليونانيين والتابعة للتاج البريطاني. وفضلاً عن ذلك قام إيكسماوت بتفويض من مملكتي سردينيا والصقليتين بإلزام يوسف باشا بمعاهدات صداقة وتجارة مع هذين البلدين.

كان إبرام هذه المعاهدات يعني تحرير سردينيا ومملكة الصقليتين من دفع الإتاوة السنوية وتكافؤهما في قضايا التجارة والملاحة مع وضع إنجلترا وفرنسا. وأصرَّ إيكسماوت في نهاية أعماله على تحرير 580 من الأرقّاء المسيحيين التابعين لمختلف مناطق شبه الجزيرة الأيونية.

من الناحية العملية كان أسطول إيكسماوت مكلفاً بحماية قنصليات الدول الأوروبية ورعاياها في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب. وقد سارعت إنجلترا إلى استخدام المهمة المنوطة بها من أجل إضفاء الشرعية على سيادتها في المتوسط. وفي سنة 1817 اقترح وزير الخارجية البريطاني استدعاء الحلف لمناقشة مقترح بتشكيل أسطول خاص لمكافحة القرصنة في البحر المتوسط. وقد رفضت فرنسا والنمسا وبروسيا ذلك المقترح بحجة أن استخدام القوة ضد بلدان الشمال الإفريقي حق من حقوق الامبراطورية العثمانية لأنها واحدة من مقاطعاتها. أما من الناحية العملية فإن الدول الأوروبية لم تقبل بأن تتركز قيادة الأسطول المشترك في أيدي الإنجليز. [101، ص 147]. ولم تبق التناقضات بين الدول الأوروبية خافية عن أعين حكام إيالات الامبراطورية العثمانية. فتواصلت القرصنة البحرية ولكن مع احتساب التوازن الواقعي للقوى بين الدول الأوروبية.

فما إن غادر أسطول إيكسماوت ميناء طرابلس حتى أصدر يوسف باشا أوامره إلى رياس القرصنة باستئناف نشاطهم. وبعد قليل من الوقت تم الاستيلاء على عدة سفن عائدة لحكومة البابا وعلى طاقم سفينة كان يقوم بصيد الأسماك عند سواحل توسكانا، واقتيدت السفن إلى طرابلس [27، ص 178].

حتى انعقاد مؤتمر إيكس لا شابيل سنة 1818 كانت دراسة موضوع أمن الدول الأوروبية في البحر المتوسط ترتبط بالمصالح في هذه المنطقة. وخلال المؤتمر اتفقت آراء جميع الدول الأوروبية على ضرورة توجيه إنذار شديد اللهجة إلى دول الشمال الإفريقي بأن أي اعتداء على تجارة الدول الأوروبية سيقابل بأشد العقوبات. وكلفت إنجلترا وفرنسا بمهمة اطلاع إيالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب على ذلك الإنذار [44، ص 266 - 267].

في الـ 8 من أوكتوبر سنة 1818 وصل الأسطولان الإنجليزي والفرنسي إلى طرابلس. وقدم قائداهما ـ فريماتل ولي غراڤييه نص الإنذار إلى يوسف باشا وطالباه برد خطي.

أكد حاكم طرابلس الغرب في ردّه الرسمي على أن سفن القرصنة قد توقفت منذ زمن بعيد عن الخروج من موانىء الإيالة وعلى أن السلطات تبذل قصارى جهودها لتلبية رغبات إنجلترا وفرنسا وأن حاكم طرابلس الغرب يتفق كلياً وفي كل شيء مع الدول الأوروبية وفي نيته أن يفي بالتزاماته بشرف وصدق [27، ص 183]. ولكن حتى بعد توقيع هذه المذكرة في أغسطس سنة 1819 كانت الحروب البحرية تشتعل بين الفينة والفينة بين طرابلس الغرب والدويلات الأوروبية الصغرى بسبب امتناع الأخيرة عن الوفاء بالتزاماتها للإيالة، فلا تدفع الإتاوة ولا تحمل الهدايا المتفق عليها إلى الحاكم، تحرضها على ذلك كل من إنجلترا وفرنسا اللتان أخذتا على عاتقيهما حماية مصالح هذه الدول. ومن الناحية الواقعية كانت دولتا إنجلترا وفرنسا المتنافستان تستخدمان الدفاع عن مصالح الدول الأوروبية ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لطرابلس الغرب وللضغط على يوسف باشا.

فإذا كانت مملكة سردينيا قد التزمت بالمعاهدة في بادىء الأمر فإنها بدايةً من سنة 1822 أخذت تخرق بنودها المتعلقة بدفع الإتاوة القنصلية. وأدى ذلك إلى أن أصدر يوسف باشا أمره سنة 1825 بمطالبة القنصل السرديني القادم إلى طرابلس بـ الـ 4 آلاف قرش التي نصت عليها المعاهدة. وبعد مهاترات بين الجانبين قام يوسف باشا في الـ 7 من أغسطس سنة 1825 بفسخ المعاهدة مع سردينيا وأعلن عليها الحرب. كما أمر بمحاصرة السفن السردينية الموجودة في ميناء طرابلس وبالقبض على قباطنة هذه السفن وطواقمها.

وبتحريض من إنكلترا قرر ملك سردينيا أن يقوم بحملة حربية ضد طرابلس الغرب فجهز أسطولاً لهذه الغاية بقيادة فرانشيسكو سيڤيري خرج من سردينيا في الـ 11 من سبتمبر سنة 1825 وأطل على شواطىء طرابلس في الـ 25 منه. وأرسل سيڤيري سفينة كورڤيت تحت العلم الإنجليزي إلى طرابلس لمعرفة سطح المياه ودراسة الأوضاع. وفي الوقت نفسه اتجه قائد الحملة إلى القنصل الإنجليزي وارينغتون بطلب التوسط في المفاوضات بينه وبين حاكم الإيالة. فوافق القنصل

على الوساطة بين الجانبين وطرح على يوسف باشا شروط الصلح من الجانب السرديني، لكن الحاكم رفضها وطالب بدفع 30 ألف قرش.

ردّاً على ذلك بدأ الأسطول السرديني بقصف المدينة وكانت الخسائر الكبيرة التي تكبدها الجانبان بسبب الأعمال الحاسمة لفرانشيسكو سيڤيري وبسبب شجاعة المدافعين عن طرابلس واستبسالهم سبباً في إعادة المتحاربين إلى صوابهم وإجبارهم على البحث عن وساطة وارينغتون، فتوصل الجانبان إلى اتفاق على إقرار السلام. وتحت طلقات مدفعية القلعة والسفن السردينية رفع علم أسرة سافوا مجدداً على مبنى القنصلية، أما القنصل السابق بارادي الذي عاد فجرى استقباله مع طواقم السفن السردينية في قصر يوسف باشا بمظاهر الحفاوة والتكريم. وبناء على المعاهدة الجديدة وافقت سردينيا على أن تدفع 7 آلاف فرنك دفعة واحدة بدلاً من الإتاوة السنوية.

وفي 1826 رفضت حكومة البابا أيضاً أن تقدم الهدايا إلى حاكم طرابلس الغرب وهو ما كان خرقاً لبنود الاتفاقية التي تم إبرامها في السابق بين الجانبين. فلما أخفق الباشا في استلام الهدايا أصدر أمره إلى القراصنة بالاستيلاء على سفن البابا، ولم يكن له أن يطيل الانتظار فقد استولى القراصنة على ثلاث سفن واقتادوها إلى ميناء طرابلس. وفي الوقت نفسه أعلن يوسف باشا أنه لن يعيد تلك السفن ما لم تقم حكومة البابا بتقديم الهدايا الموعودة.

ولما كان قد عهد إلى وارينغتون بالدفاع عن مصالح حكومة البابا في إيالة طرابلس الغرب فقد انتظر البابا أن يبذل القنصل الإنجليزي ما في وسعه لاطلاق سراح هذه السفن حتى إذا اقتنع بأن وارينغتون لا يتعجل بالتوسط لجأ إلى فرنسا طالباً مساعدتها في إنزال العقوبة بالباشا على تحديه الصارخ لحكومة البابا، وكان البابا يضع في الحسبان استخدام التناقضات القائمة بين إنجلترا وفرنسا في طرابلس الغرب.

أما وارينغتون الذي صارت تربطه علاقات جيدة بيوسف باشا فقد اتخذ

موقف المتردد. فهو لم يرد، بسبب من مصالح البابا، أن يسيء إلى ثقة حاكم طرابلس الغرب ويضر بذلك بمصالح إنكلترا التي كانت تتطلع آنذاك إلى جعل الإيالة رأس جسر للاستيلاء على مستعمرات في أفريقيا الوسطى. وكان ينطلق أيضاً من أن القنصل الفرنسي سيفسد علاقاته بيوسف باشا بسبب تأييده لمطالب حكومة البابا.

وكان القنصل الفرنسي روسو يرى بدوره أن فرنسا يجب أن تضطلع بدور الحامية الوحيدة لمصالح الدول الأوروبية الصغرى وأن تستعرض قوتها البحرية الحربية وتضع ذلك اليوسف الباشا المتطرف في مكانه. ولهذا نظر إلى لجوء البابا بطلب المساعدة على أنه ذريعة مناسبة لرفع هيبة فرنسا في أعين أوروبا بأسرها. وتحت التهديد باستخدام القوة أخذ القنصل الفرنسي يطالب يوسف باشا بإعادة سفن حكومة البابا فلما لم يعر الباشا ذلك التهديد الاهتمام المطلوب قررت الحكومة الفرنسية أن تعاقبه على خرق جميع المعاهدات الخاصة بحظر القرصنة.

في فبراير سنة 1826 وصلت ميناء طرابلس ثلاثة مراكب بحرية بقيادة أرنو دي لاسولسيب الذي طالب يوسف باشا باطلاق سراح السفن العائدة لحكومة البابا على الفور [43، ص 34] وتحت التهديد بقصف المدينة اضطر حاكم طرابلس الغرب إلى الموافقة على توقيع معاهدة صلح. وبناء على هذه المعاهدة المبرمة في 18 فبراير سنة 1826 أطلق سراح سفن حكومة البابا وأعاد السلع والبضائع التي كانت فوقها وتعهد بأن يحترم في المستقبل السفن التي تبحر تحت علم تلك الدولة [43، ص 35] كما وافق الباشا أيضاً على دفع مبلغ ألفي قرش تعويضاً عن الخسائر التي تكبدها أصحاب السفن المحتجزة وقباطنتها وطواقمها.

وفي 1828، أعلنت نابولي امتناعها عن تقديم الإتاوة السنوية التي كانت تدفعها بموجب الاتفاقية السابقة. وطالبت حكومة نابولي يوسف باشا أن يقف منها موقفه من الدول الأخرى التي لا تدفع الإتاوة. إلا أن يوسف باشا أصرَّ على أن يفي النابوليتانيون بالتزاماتهم، وهددهم بالحرب ما لم يستجيبوا لذلك.

وحاول قنصل نابولي في طرابلس أن يقنع الباشا بعدالة مطاليب حكومته إلا أن الباشا لم يعر اهتماماً لحججه وأمر بمحاصرة سفن مملكة نابولي واحتجاز قباطنتها، فأرسلت حكومة نابولي مركبين حربين إلى طرابلس في إبريل سنة 1828 من أجل الضغط على الباشا ومع ذلك فإنه أصر على موقفه. ولم يكن قباطنة السفينتين يملكون أمراً بقصف المدينة فعادوا إلى نابولي. وفي أغسطس 1828جاءت إلى طرابلس 20 سفينة من نابولي [43، ص 35] فاستتر سكان طرابلس في المخابيء بانتظار قصف المدينة وتوجه قائد الحملة إلى القنصل الإنجليزي ليتوسط في مفاوضات مع الباشا وليقنعه بقبول شروط النابوليتانيين. لكن محاولات وارنغتون في الوساطة بين الجانبين لم تكلل بالنتائج الإيجابية.

رفض الباشا الاستجابة لطلب نابولي فبدأ أسطولها بقصف المدينة. وردت مدافع القلعة والتّحصينات القوية على القصف بنيران مشددة وبذلك منعوا سفن العدو من الاقتراب من الأسوار. ولم تتسبب سفن الحملة في إلحاق ضرر كبير بالمدينة وسرعان ما تلاشت ذخائر النابوليتانيين وفشلت محاولات الإنزال من السفن، وعلى أثر ذلك تمكن وارينغتون من اقناع الطرفين بتوقيع معاهدة صلح سلمت حكومة نابولي بموجبها الأسرى الطرابلسيين دون فدية وبالإضافة إلى ذلك تعهد النابوليتانيون بدفع 35 ألف فرنك وتخلصوا بذلك من دفع الإتاوة السنوية لكن كان عليهم أن يقدموا الهدايا إلى يوسف باشا في كل مرة أثناء تعيين القنصل الجديد. [43من 35] ونتيجة لذلك سويت العلاقات بين يوسف باشا ومملكة نابولي فغادر الأسطول طرابلس متجهاً إلى نابولي ورفع العلم فوق القنصلية النابوليتانية من جديد.

ما كان الامتناع عن القرصنة إلا لينعكس على الوضع الاقتصادي في طرابلس الغرب لأنه جردها من مصدر هام للدخل. فوضع الحرب البحرية في الأبيض المتوسط كان يسمح للأيالة بجباية الإتاوات من البلدان التي تضمن لها حرية الملاحة في البحر. فمثلاً خلال السنوات العشر الأولى من القرن التاسع عشر كانت الدانمارك تدفع إتاوة سنوية بقيمة 5 آلاف قرش، السويد 8 آلاف

هولندة ـ 5 آلاف قرش [101، ص 227] كما أن مهاجمة السفن التجارية للدول المعادية أو البلدان التي تفسخ معها المعاهدات كانت تعود على القراصنة بغنائم كبيرة. فبالإضافة إلى البضائع كان يتم أسر طواقم السفن وركابها واسترقاقهم، فيبيعونهم عبيداً أو يطلقون سراحهم لقاء فدية تجبى من الأقرباء الميسورين. وعلى هذا فإن الحرب البحرية كانت تقدم حصائل معتبرة وإن لم تكن دائمة. ووفق معطيات المؤرخ اللبناني نقولا زيادة تلقى يوسف باشا من الدول البحرية بين 1795 - 1798، ما قدره 332 ألف قرش [132، ص 302 - 309].

بيد أن هذه الدخول المرتفعة لم تتواصل لفترة طويلة. فتبدل ميزان القوى بين الدول الأوروبية وتعاظم قوة أساطيلها الحربية وضع حدوداً لذلك المصدر لزيادة مداخيل الخزنة. فالمجموع العام للإتاوة كان في تناقص مستمر وكان عند توقيع يوسف باشا لإعلان وقف القرصنة قد تقلص إلى حدود كبيرة هذا إذا صرفنا النظر عن حظر استرقاق أعضاء طواقم السفن وركابها.

وبمقدار تناقص المصدر الأساسي لمداخيل القرصنة البحرية كانت التجارة قد بدأت تكتسب أهميتها. فعند بداية العشريات الثالثة من القرن التاسع عشر كان إقرار الأمن في فزان قد ساعد على تحويل مرزق إلى مركز هام للتجارة عبر الصحراء. إذ كانت ترد إليها البضائع من إفريقيا الوسطى. من ودان، بورنو، كاتسينا، تومبوكتو، وسوكوتو ومنها تنقل إلى طرابلس، بنغازي، والقاهرة عبر واحة أوجلة.

تشير معطيات القنصل السويدي إلى أنه في 1823 - 1828كان يصل طرابلس من إفريقيا كل عام 2,5 ألف عبد أسود (يصدّرون بعد ذلك إلى تونس، مصر، وشرقي المتوسط، وحوالي الـ 10 آلاف مثقال من تبر الذهب، أو ما يقارب من 1,5 ألف أونصة و 7 آلاف قنطار من الصودا و 3 آلاف قنطار من السنامكي، 15 - 18 ألف حزمة من ريش النعام، 3 - 4 آلاف قنطار من البوتاس الأحمر، 10 - 15 قنطار من عاج الفيل [284 ص 292].

كان جزء من بضائع أفريقيا الوسطى يستقر في طرابلس ويصدر الباقي إلى الدول الأوروبية وكانت البضائع المحلية تضاف إلى الإفريقية فمن الإيالة كان يصدّر الصوف والجلود والشعر الخشن والسجاد وزيت الزيتون والقمح والشعير والتفاح والتمور والمواشي، والشمع والزعفران والإسفنج والملح وأحجار صباغة الأقمشة.

ومن أوروبا ودول الليبانتو كانت تصدر الأقمشة الكتانية والنسيج والخيش والأقمشة المزركشة، والحرير والأشرعة المصنعة في مصانع مالطا، والمصنوعات الخشبية وفضة العملة والقهوة وورق الكتابة والزجاج الملون والخرز والمرجان والحلي لزوجات الباشا ونساء البلاط والسكر والخمور بالإضافة إلى الأسلحة والنحاس الأصفر والأحمر من الليبانتو وكانا يستخدمان لصك النقود واعداد الترصيعات للسلاح الأبيض والناري. وكان قسم من البضائع التي ترد إلى طرابلس يوجه إلى أعماق أفريقيا عبر طرق القوافل ويضاف إليها السجاد من مصراتة والأواني الفخارية من غدامس، وتنقل البضائع عبر أربعة طرق تمر بمزدة، سوكنه، مرزق، غات، كاتسينا، توات، وتمبوكتو.

أما البضائع التي تنقل إلى طرابلس من مرزق ومن دول أوروبا والليبانتو فكانت تباع في أسواق المدينة التي تعقد يومي الثلاثاء والجمعة وتعقد في تاجوراء يومي الاثنين والخميس. وكان يشتغل في التجارة كل من التجار المحليين ـ العرب كما كان يمارسها اليهود والأوروبيون ـ رعايا فرنسا وانجلترا ونابولي. ويلعب دوراً هاماً في التجارة الحجاج المتجهون إلى المدينتين المقدستين ـ مكة والمدينة عبر طرابلس. فكانوا يحملون معهم البضائع المحلية لبلدان غرب شمالي افريقيا ويبيعون قسماً منها في الأسواق ليشتروا المواد التموينية اللازمة لاستمرار رحلة الحج. ومع مرور السنين وبناء على تطور النقل البحري أخذ يتناقص عدد الحجاج المتجهين إلى مكة عبر طرابلس. إذ كانوا يفضلون الوصول إلى مصر عبر البحر وفوق سفن الدول الأوروبية يضاف إلى هذا أن يوسف باشا كان يأذن للحجاج بعبور أراضي طرابلس الغرب دون رغبة منه

وهو ما ترك أثره على تناقص أعدادهم.

إن الوصف الذي قدمه غرابيرغ، القنصل السويدي في طرابلس، يقدم بعض المعلومات لما كانت عليه قوافل الحجيج. ففي 1824 وصلت طرابلس قافلة حجاج من فاس تتكون من 3 آلاف رجل وبضع مئات من النساء والأطفال، وألفي جمل وأقاموا في طرابلس حوالي الشهر ثم واصل قسم منهم طريقه براً والقسم الآخر بحراً [84، ص 292].

أما التجارة الأكثر حيوية للإيالة خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر فكانت من مالطا التي وصلت منها، على سبيل المثال، 27 سفينة من مجموع السفن الـ 94 التي زارت طرابلس، في ذلك العام [284 ص 293].

كما كان يوسف باشا يتحصل على موارد معتبرة من الضرائب، وتشير معطيات مير، القنصل الفرنسي، في طرابلس، والتي قدمها في تقريره لوزارة البحرية الفرنسية في الـ 1 من يوليو سنة 1820 إلى أن الموارد الضرائبية تكونت من المبالغ التالية: غدامس تقدم سنوياً ألفي قرش، مرزق 50 ألفاً، أوجلة 9 آلاف، بنغازي ودرنة 50 ألف لكل منهما. المدن الساحلية بدءاً من مصراتة وحتى الزاوية، ومنطقة الجبل الأخضر بالإضافة إلى ضواحي طرابلس الغرب ـ بمجموع 150 ألف قرش. أما الضرائب الجمركية التي تعطى التزاماً لأقرباء يوسف باشا فكانت تحمل إليه 50 ألف قرش في العام وبالإضافة إلى ذلك كانت تجبى ضرائب من اليهود بمجموع 4 آلاف قرش [101ص 226]. وجميع الدخول التي كان يوسف باشا يتلقاها من الحرب البحرية ومن التجارة عبر الصحراء وجميع الضرائب يقدرها القنصل الفرنسي سنة 1820 بـ 549 ألف قرش، وهو ما كان يعدمبلغاً معتبراً في مقاييس تلك الأيام [101 ص 227].

وبينما كانت تتقلص موارد يوسف باشا القرمانلي كانت مصاريفه في ازدياد. وكان من أسباب هذا الازدياد أيضاً ارتفاع أسعار المواد في ظروف التضخم المتفاقم الذي أعقب حروب نابليون في أوروبا.

فقبل كل شيء تزايدت مصاريف أسرة القرامانلي التي كانت تضم في ذلك الوقت 26 شخصاً. وكان يصل كلاً منهم 4 آلاف قرش سنوياً من الأراضي الواسعة المزروعة التي كانوا يؤجرونها. وقد أنفقت أموال طائلة على حريم الباشا وحاشيته. فكانت تذهب لشراء الأحجار الكريمة والعطور وغير ذلك من الهدايا الثمينة من أجل نساء الأسرة القرامانلية.

أما البند الثاني في المصاريف فهو الانفاق على جهاز الإدارة والجيش والأسطول. إذ كان يوسف باشا ينفق مبالغ معتبرة لشراء شيوخ القبائل ليضمن ولاءهم. ويصرف جزءاً كبيراً من النقود مرتباتٍ للضباط والجند في الجيش والأسطول وعلى شراء الأسلحة. ففي بداية الثلاثينيات كان يوسف باشا ينفق على 20 سفينة في الأسطول البحري الحربي يبلغ تعداد طواقمها 1440 شخصاً ومجهزة بـ 136 مدفعاً.

تبين معطيات القنصل الفرنسي أن ثلثي مجموع موارد الأيالة كان يصرف على هذين البندين. أما القسم المتبقي فيصرف على تجهيز الحملات لجمع الضرائب وعلى الحملات التأديبية التي تزايد عددها باستمرار [44 ص 283] وعلى بناء الجوامع والمؤسسات الخيرية المختلفة وعلى تصفية آثار الكوارث الطبيعية ـ المجاعة والوباء كما حدث ذلك عام 1784 - 1785 عندما هلك ربع سكان الأيالة بسبب المجاعة والطاعون.

فتوقيع يوسف باشا على اعلان وقف القرصنة أجبره على التفكير بالبحث عن مصادر جديدة للدخل. وقام على أثر قرارات مؤتمر فيينا المتعلقة بضمان الأمن في البحر المتوسط، باحتكار تجارة القمح ثم باحتكار تجارة منتوجات الصناعة اليدوية ثم احتكر شراء كل ما هو ضروري للجيش والأسطول والقصر. وعلى عكس ما هو متوقع فإن احتكار التجارة لم يؤد فقط إلى عدم انتعاش الحياة الاقتصادية بل على العكس أدى في البداية إلى كسادها ثم إلى انحطاطها الشامل في البلاد.

والدليل على تردي الوضع الاقتصادي في طرابلس الغرب وجرها إلى التبعية الاقتصادية للدول الأوروبية تطبيق يوسف باشا لنظام التذاكر الموقعة والذي لجأ إليه بفعل انعدام الأموال النقدية. فبهذه التذاكر كان الباشا يشتري البضائع من التجار الأجانب ويشار في كل منها إلى اسم التاجر الذي تدفع إليه القيمة المعيّنة ثم اسم المدينة التي يتوجب عليها دفع هذه القيمة بضائع عينية أو محاصيل زراعية. وكانت التذكرة توقع عادة من طرف كل من يوسف باشا وأصحاب البضائع. ثم يتجه صاحب مثل هذه التذكرة إلى المدينة المحدّدة حيث يقوم الحاكم المحلي بدفع القيمة المذكورة في البطاقة [101 ص 433].

كان لمثل هذا النظام فعاليته عندما كانت الحياة الاقتصادية في البلاد في وضع مرض ولم يكن حكام المدن يماطلون في دفع القيمة النقدية أو تغطيتها بالمحاصيل الزراعية أو بالمصنوعات اليدوية. ولكن مع تدهور الوضع الاقتصادي في الإيالة لم تعد التذاكر تغطي في مواعيدها. وكان التأخير الطويل في تغطية الديون يضطر التجار إلى التوجه إلى قناصلهم بطلب المساعدة. فكان هؤلاء من منطلق الدفاع عن حقوق مواطنيهم، يضطرون يوسف باشا لتوقيع اتفاقيات حول تسوية دفع الديون. ومؤدّى هذه الاتفاقيات أن يلتزم الباشا بدفع فوائد معتبرة لقاء تأخير دفع الديون المستحقة. ويمكننا أن نقتنع بذلك على أساس الاتفاقيتين المبرمتين بين يوسف باشا ومواطني دوقية توسكانا العظمى.

فالإتفاقية الأولى التي تم توقيعها في فبراير 1830 كانت تتضمن شروطاً سبعة: كان على يوسف باشا أن يدفع جميع التذاكر بصورة لا يتحمل رعايا توسكانا أية خسارة؛ أن تدفع القيمة المستحقة في غضون ثلاث سنوات، في السنة الأولى 42% من مجموع القيمة، في السنة الثانية 50% وفي الثالثة 8% وعلى يوسف باشا أن يدفع ـ في حالة خرق مواعيد دفع المبالغ المستحقة ـ غرامة في حدود 5 ,12% كل عام فإذا تواصل التأخير في دفع القيمة ارتفعت نسبة الغرامة بقيمة 2,5 على كل شهر من شهور التأخير [101ص 455 - 458].

أبرمت الاتفاقية الثانية في أكتوبر سنة 1830 لأن يوسف باشا كان، بسبب من مصاعبه المالية، قد باع مقدماً محصول المناطق المختلفة لعدة سنوات. فقرر تابعيو توسكانا استبدال نصوص الاتفاقية الأولى. وبناء على الشروط الجديدة وجب أن يغطي 10% من القيمة المطلوبة في غضون الشهور الأربعة الأولى على أن يدفع ثلثاها ذهباً وفضة بسعر محدَّد، ويدفع القسم المتبقي ـ محاصيل زراعية؛ كما يدفع 65% من القيمة المستحقة خلال السنة الجارية من حساب المحصول أو نقداً؛ ويغطي 25% منها في السنة التالية من حساب المحصول الجديد، وفي حال التأخر في دفع المبالغ المحدَّدة في الوقت المتفق عليه فرضت غرامة تعادل 30% من القيمة التي لم يجر دفعها، وعلى الباشا في حال نجاحه في الحصول على سلفة من الفرنسيين أن يعطي للمصرف ورقة ضمان بالقيمة المستحقة للدائنين(*) [101 ص 459 - 462].

وعلى هذا فإن نظام التذاكر قد ساعد على زيادة تابعية طرابلس الغرب المالية لرجال التجارة الأوروبيين وخاصة من ذلك الإنجليز والفرنسيين.

كما ألحق يوسف باشا ضرراً كبيراً باقتصاد الإيالة نتيجة زعزعة النظام النقدي. إذ جمع القطع النقدية، الذهبية والفضية المطروحة في التداول وطرح بديلاً عنها قطعاً جديدة تحتوي على نسبة كبيرة من النحاس وهو ما أدى إلى أن صارت قيمة العملة تتبدل تبدلاً حاداً حتى خلال اليوم الواحد. فكانت أيام هبطت فيها قيمة العملة المعدنية عدة مرات خلال اليوم الواحد [12 ص 92 - 95].

ولما كان يوسف باشا يقوم بعمليات سحب العملة المعدنية بصورة دورية بدأ السكان يقاطعون النقد الجديد. فأنزل يوسف باشا عقوبات مشدّدة بكل من رفض تداول القطع الجديدة ذات النسبة النحاسية الكبيرة. فكان التجار المسلمون الذين يرفضون قبول العملة الجديدة بصورة دائمة يتعرّضون لقطع أيديهم

(*) وردت في الأصل هكذا: «فإن سيدي محمد بيت المال تسلف من فرنسا دراهم لسيدنا، هذا الوقت سيدنا يعطي السودت التوسكان كمبيالات على البانكير» المترجم.

وأرجلهم، أما إذا كان التاجر يهودياً حكم عليه بالإعدام شنقاً، فإذا كان رافض التعامل بالعملة الجديدة مسيحياً تحت حماية دولته تم اخراجه من البلاد على الفور [27 ص 205].

كان يوسف باشا يوجه رسائل إلى القنصليات لإحاطتها علماً بصك العملة الجديدة. ففي فبراير سنة 1832 وجه رسالة إلى قنصل سردينيا جاء فيها: إن الباشا قد نقش سكة نقود جديدة وأنه يريد أن تكون لها الصفة الرسمية وتكون مقبولة ومتداولة بين أفراد الشعب وتعترف بها جميع الدول التي لها علاقة مع طرابلس. ثم ورد في الرسالة تعبير عن الرغبة في أن تصدر التعليمات التحريرية بالخصوص إلى رعايا صاحب الجلالة ملك سردينيا. كما وذكر أيضاً أنه إذا سوّلت لأحد الرعايا نفسه بعدم قبولها والاعتراف بها فسيكون عرضة للنفي والإبعاد من العاصمة [101ص 464].

ومن الطبيعي أن تقابل تصرفات يوسف باشا بالاستياء من طرف الأهالي ومن طرف التجار الأجانب. وهو ما تؤكده بصفة خاصة قصة تاجر الفاكهة يودا أربيب الذي رفض في يوليو سنة 1831 العملة الجديدة ثمناً لبضاعته. فلما انتهى ذلك إلى علم يوسف باشا أمر بالقبض على التاجر فجيء به إلى الساحة العامة حيث جرد من ملابسه ودهن بالعسل وشدّ إلى الحائط عند مدخل المعبد اليهودي. وكان الجمهور المتجمع يتابع ما يجري بصمت. ثم قام المواطن الإنجليزي أنجلو مردوكاي، الذي صادف عبوره آنذاك، بفكه، ولم يقم الجنود القائمون على حراسته بالاعتراض على مسلك المواطن الإنجليزي. وقام مردوكاي بعد ذلك بزيارة الباشا ونصحه بأن لا يقوم بمثل هذه العقوبة لأنها يمكن أن تؤدي إلى انتفاضة السكان ضده. وكان على يوسف باشا بعد ذلك أن يقبل بالوضع.

وعلى هذا فبتزايد المصاعب الاقتصادية كان يوسف باشا يزداد سقوطاً تحت تأثير الدول الأجنبية وخاصة منها انجلترا وفرنسا اللتين كان قنصلاهما يطبقان سياستهما في طرابلس الغرب. أما الصراع بين إنكلترا وفرنسا من أجل

السيادة على طرق التجارة البحرية في الأبيض المتوسط ومن أجل بسط السيطرة على بلدان الشمال الأفريقي فكان يجري تحت ذريعة اتخاذ الإجراءات ضد القرصنة وتجارة العبيد في هذه المنطقة.

طرابلس الغرب «بوابة» تغلغل المستعمرين الأوروبيين في أفريقيا الوسطى في القرن التاسع عشر

منذ بداية القرن التاسع عشر وبعد تقسيم أفريقيا الشمالية إلى مناطق نفوذ بدأت انكلترا وفرنسا ترنوان بأبصارهما نحو أفريقيا الوسطى. وكان ثمة مجموعة من العوامل التي جعلت من طرابلس الغرب رأس جسر مثالي لتوسع الدول الأوروبية في الجزء الأوسط من القارة الافريقية. فعبر طرابلس يمتد، أولاً، أقرب طريق عبر الصحراء إلى أعماق القارة، ثانياً، خلال العشريّات الأولى من القرن التاسع عشر كان ليوسف باشا علاقات ودية مع سلطانيْ بورنو، وسوكوتو وهو ما كان من نتائجه فتح طرق القوافل عبر طرابلس من البحر المتوسط نحو أعماق القارة الافريقية وحتى هذين البلدين من بلدان أفريقيا الوسطى.

ومن الأمور التي يسّرت إمكانية استخدام الحملات الأوروبية، لأراضي إيالة طرابلس الغرب للتغلغل في أفريقيا أن يوسف باشا الذي كان يعاني بصفة مزمنة من المصاعب المالية كان مضطراً إلى التسليم بذلك. وقد لعب دوراً هاماً في تحقيق ذلك وجود قناصل الدول الأوروبية في طرابلس، والذين كانوا يقدمون كل عون لأبناء جلدتهم الذين ينزلون في الايالة.

منذ نهاية القرن الثامن عشر أخذت طرابلس تجتذب أنظار الإنجليز كمركز

للتغلغل السياسي والاقتصادي في أعماق أفريقيا وبهدف إقرار السياسة البريطانية. وهذا الاهتمام من جانب بريطانيا نحو أفريقيا تفسّره آثار الثورة الصناعية وتضييع الإنجليز لمستعمراتهم الـ 13 في الشمال الأمريكي وبالتالي تضييع مصادر هامة للمواد الأولية وأسواق تصريف الانتاج. أما أداة تحقيق التوسع الاستعماري فصارت جمعية المساعدة على فتح المناطق الداخلية من أفريقيا والمعروفة باسم الجمعية الافريقية التي تأسست سنة 1788 وغايتها النهائية فتح أبعد أعماق أفريقيا أمام التجارة البريطانية وبسط السيادة الإنجليزية هناك. وخلافاً للشركات التجارية والاستعمارية التي أنشئت في بلدان أوروبا في ما سبق قامت الجمعية الافريقية بتوسعها تحت راية الرحلات العلمية المعنية حسب قولهم بحل المسائل الفعالة المتعلقة بجغرافية أفريقيا.

وكواحدة من المهام ذات الأولوية وضعت الجمعية الأفريقية نصب أعينها دراسة نهر النيجر الغامض والذي كان يثير اهتماماً متزايداً لدى الإنجليز. ففي أفريقيا الغربية بالذات أسست انجلترا أول مستعمراتها في القارة. وتقرر بعد ذلك الشروع بالبحث من جهة الشمال. وهكذا تم استخدام طرابلس لأول مرة نقطة انطلاق لدراسة إيالة طرابلس الغرب نفسها ولدراسة أفريقيا الوسطى أيضاً. وفي البداية تقرر لتحقيق هذه الغاية استخدام الإنكليزي سايمون لوكاس الذي أصبح فيما بعد القنصل الإنجليزي في طرابلس واحتل هذا المنصب من 1793 حتى 1801. وفي 1788 حاول لوكاس التغلغل إلى أعماق القارة من طرابلس لكنه اضطر للعودة عندما ظهر أن طريق القوافل المؤدي إلى الجنوب كان مقطوعاً بسبب القبائل الرحل المتحاربة فيما بينها. كما كان من أسباب تعقد التحرك إلى أعماق أفريقيا نظرة الريبة والشك التي كانت تنظرها سلطات طرابلس الغرب والباب العالي إلى كل محاولة يقوم بها الأوروبيون للتغلغل في المناطق الداخلية من الإيالة.

في العشريّة الثانية من القرن التاسع عشر اصطبغ الصراع بين انجلترا وفرنسا على السيطرة على طرابلس الغرب بلون جديد. فقد انتقل مركز الثقل في هذا

الصراع إلى ميدان التنافس بين الدولتين على استخدام الإيالة من أجل الوصول إلى افريقيا الوسطى. ولقي هذا الصراع تجسيده قبل كل شيء في المنافسة المتبادلة بين القنصلين الإنجليزي والفرنسي على التأثير على يوسف باشا. ففي السنوات الأولى من حكمه لم يكن القناصل الإنجليز يتمتعون باحترام خاص عند حاكم الايالة بل أن القنصل لاندفوند وضع تحت الإقامة الجبرية وأعلن شخصاً غير مرغوب فيه بسبب تدخله في شؤون البلاد الداخلية. ولما خرجت انجلترا منتصرة في حربها مع فرنسا قررت أن تعزز انتصاراتها في منطقة تتجاوز البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال الافريقي بما في ذلك ايالة طرابلس الغرب. وعند ذلك الوقت كان يوسف باشا قد بدل علاقاته الودية التقليدية مع فرنسا، والتي ترسخت في مرحلة الحروب النابليونية، وانتقل إلى تعاون أكثر اتثاقاً مع الإنجليز.

في 1814 ومع احتلال منصب القنصل الإنجليزي في طرابلس من قبل الشخصية السياسية المجربة وارنغتون الذي ساهم في الحروب ضد نابليون طُرحت أمام القنصلية مهمة إعادة بناء العلاقات بين انجلترا وايالة طرابلس الغرب، وتحت راية «الصداقة الوفية والتجارة الحرة». أما من الناحية العملية فكان ذلك يعني التأثير على يوسف باشا من أجل أن يتصرف طبقاً لمصالح الإنجليز ليس فقط في طرابلس الغرب بل وفي أفريقيا بطولها. وكان من الاتجاهات الرئيسة في نشاط وارنغتون ضمان أمن بعثات بريطانيا العظمى الموجهة إلى أفريقيا الوسطى.

في سنة 1817 وصل الكابتن سميث بهدف دراسة شواطىء الشمال الأفريقي وطرابلس. وخلال المحادثات التي أجراها سميث ووارنغتون مع يوسف باشا عَبَّر الأخير عن استعداده لضمان أمن انتقال البعثات من طرابلس إلى بورنو بإرسال حرس عسكري يرافق الرحلة. وعبَّر مسلك الباشا عن إقرار العلاقات الودية مع القنصل الإنجليزي. ولم يكن ذاك بمحض الصدفة فعند 1817 قام وارينغتون بعمل كبير ليكسب ثقة حاكم الايالة، عندما قدم مساعدة حقيقية في تلقيح السكان

ضد الحصبة وساعد على تطوير التجارة مع انجلترا وأعانه على زيادة التجارة مع دواخل البلاد وقدم مجموعة من النصائح الثمينة المتعلقة برفع مستوى الانتاج الزراعي في الأراضي العائدة لأسرة القرمانلي. لكن يوسف باشا كان ممتناً لوارنغتون أكثر من كل شيء لتوسطه في الحصول على قرض بمبلغ 200 ألف دولار اسباني (40ألف جنيه استرليني) من الحكومة الإنجليزية.

واستغل القنصل مشاعر الارتياح الودي من طرف يوسف باشا نحوه فتحصل على إذن بافتتاح قنصلية إنجليزية في مرزق بهدف تدعيم تحرك الإنجليز في أعماق افريقيا. وفي 1818 تمكن من تنظيم أول بعثة ـ اثنان من الإنجليز، هما ج. ريتشي، ومهنته طبيب، و ج. لايون، قبطان في الأسطول البحري الحربي الملكي، موفدان من طرف الجمعية الأفريقية، وعليهما أن يتوصلا إلى مملكة تومبكتو ثم أن يواصلا الرحلة بعد ذلك حتى سلطنة بورنو. وكان من مهامهما أيضاً دراسة الأحياء المائية والنباتية. ولم يستطع الرّحالان، بمرافقة القافلة العسكرية المسلحة، أن يصلا إلى مرزق حيث توفي ريتشي الذي كان مرسلاً إلى تلك المدينة نائباً للقنصل. وبعد ثلاثة أشهر اختتم لايون البعثة بعد أن درس وحده ضواحي مرزق وفي مارس من سنة 1820 عاد إلى طرابلس.

وفي الكتاب الذي وضعه ج لايون بعنوان «وصف رحلة إلى الشمال الافريقي» وألفه على أساس مواد البعثة قدم المؤلف اخباريات عن الوضع جنوبي ايالة طرابلس الغرب. وقدم كثيراً من المعلومات بوجه خاص حول قضايا التجارة. وقد أشار إلى أن نفوذ القنصل الإنجليزي كان يسري أيضاً على دواخل الايالة. ففي تفسيره لأسباب العلاقات الجيدة التي تربط قبائل غريان بوارنغتون بيّن ج. لايون أن ذلك يعود إلى أن القنصل الإنجليزي أقنع يوسف باشا بالعدول عن زيادة الضرائب على هذه القبائل، وأنه قد اقترح تقديم القروض إلى حاكم طرابلس الغرب، فتمكن بذلك من تخفيف الضغط الضرائبي على السكان الذين يعيشون على طول طرق القوافل المؤدية إلى أفريقيا الوسطى [73].

وبعد فترة قصيرة شرع وارنغتون في إعداد بعثة جديدة إلى أعماق افريقيا.

وبمبادرة منه أرسل يوسف باشا إلى الحكومة الإنجليزية دعوة لإرسال الرحالة الباحثين إلى سلطنة بورنو. إلا أنه طالب بـ 5 آلاف جنيه استرليني لضمان عودتهم سالمين. وقبلت لندن بذلك العرض باصرار من وارنغتون. وعلى هذا فإن البعثات العلمية نحو افريقيا الوسطى، تحولت، ضمن الظروف التي كان يوسف باشا فيها يبحث عن وسائل جديدة للحصول على الموارد، إلى مصدر لملء الخزانة. ولما كان على الأوروبيين وفقاً للتقاليد المعمول بها، أن يدفعوا مبالغ معتبرة لقاء السماح لهم بعبور أراضي البلاد، أو أراضي القبيلة. وضمان سلامتهم لقاء ذلك لم يكن من الصعب على الإنجليز والفرنسيين والألمان أن يتحصلوا على الحق في استخدام أراضي طرابلس الغرب من أجل النفاذ إلى افريقيا.

بين 1822 - 1824 جهزت الجمعية الافريقية بعثة مكونة من الدكتور والتر آودني وهو جراح وعالم نبات ومن الكابتن هيوكلابرتون والميجور ديكسون دينيم. وكان طريق البعثة يمتد عبر بيلما إلى سلطنة بورنو ثم انقسمت البعثة بعد ذلك، فقد واصل دينيم دراسة بحيرة تشاد ووصل إلى حدودها الجنوبية في سلطنة باغريمي بينما اتجه آودني وكلابرتون نحو الجنوب. وتوفي آودني في الطريق، أما كلابرتون فإنه بعد وصوله إلى سلطنة سوكوتو قفل راجعاً إلى بحيرة تشاد حيث التقى بدينيم وعادا معاً بعد ذلك إلى طرابلس. وقد صدرت مذكرات الباحثين الانجليزيين في لندن سنة 1826 تحت عنوان وصف رحلات وكشوفات في افريقيا الشمالية والوسطى بين 1822 - 1824.

حظي المشتركون في هذه البعثة بشهرة الأوروبيين الذين نجحوا لأول مرة في اختراق الصحراء ورأوا بأم أعينهم بحيرة التشاد. وقد حددوا بدقة موقع البحيرة بمساعدة الأرصاد الفلكية. وقدم الباحثون إلى أوروبا معلومات حول دول بورنو، باغريمي وسوكوتو الإسلامية وحول حياة وتقاليد ولغة الشعوب التي تسكنها.

وبالإضافة إلى ذلك عهد إلى بعثة آودني أن تمثل المصالح التجارية لبريطانيا العظمى في سلطنة بورنو. فقد زود بنماذج من البضائع الإنجليزية

لعرضها على التجار المحليين وكان يدخل في مهمته أيضاً اطلاع التجار على الأسعار والاتفاق معهم على توريد البضائع البريطانية. وعهد إليه أيضاً بمهمة جمع المعلومات الشاملة عن وضع التجارة في المنطقة وتهيئة الظروف التي تساعد على زيادة طلب الأهالي على هذه البضائع.

وقدم لنا هؤلاء معلومات عن المدن المتدفقة بالحيوية وعن التجارة فيها. واتخذ أهمية خاصة بالنسبة لانجلترا التي كانت تطبق سياسة استعمارية في افريقيا أن البعثة قد تمكنت من توثيق علاقاتها مع حكام بورنو وسوكوتو.

تحقق نجاح البعثة إلى حد بعيد بفضل العلاقات الودية للقنصل الإنجليزي مع يوسف باشا. فلم يكتف القنصل الإنجليزي مقابل الجنيهات الـ 5 آلاف بالحصول فقط على فرقة مسلحة بتعداد 100 فارس ومئة من المشاة قامت بمرافقة البعثة في رحلتها إلى بورنو وسوكوتو بل وحصل أيضاً على رسائل توصية من الباشا إلى سلطان بورنو وحاكم سوكوتو.

ساعدت بعثة آودني، دينيم وكلابرتون الإنجليز على تدعيم هيبتهم ونفوذهم في الصحراء والسودان. وفيما بعد ورغبة منهم في تعزيز النجاح الذي حققته بعثة آودني جهزوا سنة 1825 بعثة جديدة برئاسة الكسندر غوردن لينغ. وكان عليها وفقاً للخطة أن تنطلق من طرابلس حتى الحدود الشمالية لفزان ثم أن تنعطف غرباً وتسير في طريق جديد على الأوروبيين عبر واحة غدامس وعين صالح فتمبكتو.

انطلق لينغ في رحلته على الرغم من رفض يوسف باشا تزويده بأية رسالة أو ضمان لسلامة بعثته. وقد برّر ذلك بأن الوضع لم يكن مستقراً في غدامس نفسها والمناطق المتاخمة لها. ومنذ بداية الحركة شرع لينغ بمسح للطريق وبأرصاد علمية. وتعرضت قافلته بعد عين صالح لهجوم الطوارق البدو. فقتل أوروبي من أعضاء البعثة وجرح لينغ جرحاً بليغاً. وواصلت البعثة طريقها إلى تمبكتو على الرغم من أنها أخذت تفقد أعضاءها واحداً تلو الآخر بسبب

الديزنتاريا. وفي الـ 13 من أغسطس سنة 1826 وصل الميجور لينغ إلى تمبكتو - مدينة أحلامه بعد أن قطع الطريق الأشد صعوبة والأشد خطورة عبر الصحراء فبلغ نهر النيجر الذي يجري على بعد بضعة كيلومترات من المدينة. وفي الطريق من تمبكتو إلى سيغو في المجرى العلوي للنيجر قتل وضاعت كل المواد الخاصة بالبعثة. ونقل خبر مصرعه خادمه الذي وصل إلى طرابلس بعد مرور سنتين.

كان مصرع لينغ مناسبة لنزاع جديد بين قنصلي انجلترا وفرنسا المتنافستين على استخدام أراضي إيالة طرابلس الغرب من أجل التغلغل الاستعماري في افريقيا الوسطى. وانتهى النزاع بأزمة دبلوماسية في العلاقات بين حكومتي الدولتين وما كان إلا لينعكس على سياسة طرابلس الغرب. ويتلخص هذا النزاع في أن القنصل الفرنسي روسو كان متهماً بتدبير مؤامرة ضد لينغ انتهت بقتله. كما اتهم روسو بوضع يده على جميع وثائق البعثة. وبدأت في طرابلس حملة ضد القنصل الفرنسي، وبالحاح من وارينغتون أرسل قائد الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط مركباً حربياً، إلى طرابلس للقيام بتحريات حول ظروف وفاة الميجور لينغ.

وصل الصراع بين إنجلترا وفرنسا على السيطرة في طرابلس الغرب وعلى تنظيم الرقابة على طرق القوافل المؤدية إلى افريقيا الوسطى وبسط النفوذ على المناطق الأخرى من القارة الافريقية ذروته في تلك الفترة. ولما كان الفرنسيون مقتنعين بأن مشاعر يوسف باشا إلى جانب الإنجليز أصدروا أمرهم إلى القنصل بإنزال علم بلادهم عن السارية وبانتقال القنصل نفسه إلى تونس.

واستخدمت الحكومة الفرنسية هذه الحادثة للضغط على حاكم طرابلس الغرب. وفي اغسطس من سنة 1830 وجهت إلى طرابلس أسطولاً بقيادة الأميرال رازاميل. وبعد اجراء مفاوضات بين الجانبين كان علي يوسف باشا أن يوقع معاهدة تحمل طابعاً استعمارياً محضاً. فبالإضافة إلى تقديم الاعتذار إلى الجانب الفرنسي عن الإشاعات الكاذبة والافتراءات على السفير حظرت المعاهدة على إيالة طرابلس الغرب زيادة أسطولها الحربي البحري. كما منحت الدول الأوروبية

الحق في تعيين ممثليها التجاريين في أي ميناء من موانىء الإيالة وأعطت لرعايا هذه الدول الذين يدفعون الرسوم الجمركية الحق في ممارسة التجارة الخارجية والداخلية على تراب الأيالة. وألزم البند الـ 9 يوسف باشا بدفع 800 ألف فرنك لتغطية نفقات إرسال الأسطول الحربي إلى طرابلس ولدفع أموال دائنيه الفرنسيين. [101، ص 452]. وعلى هذا فإن فرنسا التي قامت بتدخل فظ في الشؤون الداخلية لطرابلس الغرب، أي قامت في واقع الأمر، وتحت راية الدفاع عن رعايا جميع الدول الأوروبية بالدفاع عن أهدافها الاستعمارية وهو ما يؤكده بوجه خاص دخولها الجزائر.

منذ بداية القرن التاسع عشر أبدى الفرنسيون أيضاً نشاطاً غير قليل في التغلغل تحت ستار البعثات العلمية في بلدان أفريقيا الشمالية والغربية. بيد أن المغزى الحقيقي لرحلات الباحثين الفرنسيين توضح بعد قليل من الزمن عندما وقع القسم المعتبر من طرابلس الغرب في أيدي المستعمرين الفرنسيين. فعلى الرغم من مقاومة القنصل الإنجليزي قام الرحالة الفرنسيون بعدد من الرحلات في دواخل أيالة طرابلس الغرب وتحرك عدد كبير من الرحالة الفرنسيين عبر طرق القوافل من طرابلس وبنغازي والاسكندرية أو القاهرة إلى واحات الصحراء الليبية لدراسة فزان التي كانت تضم المركز الحيوي في تلك الأيام وهو مرزق بالإضافة إلى غير ذلك من مناطق الأيالة والتي لم يكن الوصول إليها محفوفاً بمصاعب خاصة. وفي سنة 1824 ووفقاً للمخطط الذي وضعته الجمعية الجغرافية الباريسية زار طرابلس الباحث الفرنسي جان ديمون باكو، وقد بدأ رحلته من الاسكندرية في نوفمبر 1824 بطريق السلوم ـ طبرق ـ درنة. واتجهت البعثة بعد ذلك عبر شحات إلى اجدابية من حيث انعطفت جنوباً إلى واحة أوجلة وعادت إلى مصر عبر واحة سيوة. وكان الرحالة الألماني الشهير فرانس موللير بين أعضاء البعثة. وقام الفرنسيون بالقسم الأكثر حيوية ونشاطاً من دراساتهم للشمال الافريقي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الثامن عشر عندما بدأت الاستعدادات لغزو تونس وطرابلس الغرب.

انهيار الأسرة القرمانلية

إن تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لإيالة طرابلس الغرب والوضع الاقتصادي المائل إلى الانهيار في البلاد ـ كل ذلك قد دفع بيوسف باشا إلى اتخاذ تدابير جديدة أدت في نهاية المطاف إلى نهب رعاياه.

فالضرائب الباهظة على المزارعين وعلى أهل مدينة طرابلس أثارت تحركات احتجاج جماهيرية. وفي سنة 1830 قامت قبيلة أولاد سليمان العربية المحاربة والتي كانت تنتقل فوق النجود الواسعة بين طرابلس وفزان بانتفاضة ضد حاكم الإيالة.

وخلال سنين طويلة كان أولاد شيوخ القبائل ينشأون ويخدمون في البلاط القرمانلي. فعبد الجليل بن غيث بن سيف النصر كان لا يزال وليداً عندما توفي والده ـ شيخ القبيلة، إذ أرسل به إلى قصر يوسف باشا فترعرع بين أولاده. ومع الزمن تعرف عبد الجليل بجميع أفراد الأسرة المالكة الكثيرة العدد وعرف ما فيها من نقاط القوة والضعف واطلع على كثير من أسرار القصر. وفي 1826 ترأس عبد الجليل حملة عسكرية، إلى بورنو حيث انتفض السكان على حاكمهم محمد أمين فيوسف باشا الذي كان على علاقات جيدة مع سلطان بورنو قدم له المساعدة في إخماد الثورة الشعبية. وخلال العودة المظفرة أحس عبد الجليل بالثقة في قوته كقائد عسكري. كما أن سخط سكان الإيالة على استبدادية يوسف باشا دفع به إلى الانتفاضة.

ففي 1830 أدت مضاعفة الجور الضرائبي وابتزاز السكان إلى ظهور الاضطرابات بينهم. فبدأ عبد الجليل الثورة محاولاً استلام السلطة في الإيالة وانضم عدد من القبائل إلى قبيلة أولاد سليمان المتمردة.

وما هو إلا القليل من الزمن حتى كانت منطقة واسعة إلى الجنوب من طرابلس في أيدي الثوار، ولما كان يوسف باشا يدرك خطورة الوضع فإنه سارع

إلى ارسال مبعوث من قبله ليدعو عبد الجليل إلى المفاوضات. ولكن هذا أرسل مندوباً عنه لأنه كان على معرفة بغدر يوسف باشا، وثار غضب الباشا لأن عبد الجليل رفض اجراء المفاوضات بنفسه فأمر بقتل المندوب على الفور.

هذا التصرف المستبد من قبل الباشا زاد من عزم عبد الجليل على توسيع آماد ثورته وتشكيل جيش من القوات المسلحة يقطع به طرابلس عن طريق القوافل في افريقيا الوسطى. وقد أرسل عبد الجليل اخوته إلى فزان ونجح في تأجيج الثورة هناك وفي بسط نفوذه على تلك البقاع. وفي 1831 كانت مرزق في قبضته.

وقد أدرك يوسف باشا، أن خطراً جاداً يتهدده فجهز حملتين عسكريتين بقيادة ولديه علي بك وإبراهيم واشترك في الحملتين خيرة القوات المكونة في الأساس من قولوغلية الساحل والمنشية والزاوية وزليطن ومصراتة كما دخلت في عدادها فرق من جيوش الحامية الدائمة لطرابلس. وفي لحظة ورود الأخبار إلى يوسف باشا بضياع فزان هدده الإنجليز باعلان الحرب عليه ما لم يدفع الديون المستحقة للتجار الإنجليز. أما القنصل الذي كان لا يزال يواصل تدخله في الشؤون الداخلية للبلاد فإنه أصر على عرض وساطته بين يوسف باشا وبين المتمرد عبد الجليل. إلا أن الباشا رفض الوساطة وبدأ باهتمام زائد بعد حملته ضد عبد الجليل.

في الـ 29 من يونيو سنة 1831 وقع الباشا أمره بهجوم الجيش باتجاه منطقة تركز المتمردين في بني وليد. وتكشف رسائل يوسف باشا إلى وزير خارجيته محمد بيت المال عن تفاصيل الحرب بين الجانبين. فقد ذكر حاكم طرابلس الغرب فيها بأن المعارك دارت في الجزء الأسفل من وادي بني وليد على مدى ثلاث ساعات. وانتقلت بعض المراكز المحصنة للمتمردين عدة مرات من يد إلى يد. ومن الأمور المميزة أن جيوش الباشا لم تكن فقط قاسية على الجرحى الذين كانوا يطلبون الرحمة بل ونحو المحاصيل في أراضي المتمردين. فقد جاء في الرسالة «وشرعوا العساكر في تقطيع الأشجار وتعديم الآبار» وفي منطقة

الفنادن لم تبق زيتونة واحدة. [101، ص 470].

وأدت هذه القسوة إلى تدخل المرابطين وشيوخ قبيلتي أولاد بوسيف وأولاد بن مريش، وسكان غريان من أجل وقف البطش الدامي بالمتمردين ووضع حد للدمار الذي لا طائل وراءه. فطالبوا ولدي الباشا، علي وإبراهيم بوقف العمليات العسكرية وإبادة السكان الآمنين، وهددوا في حال الرفض بالوقوف في وجه يوسف باشا والانضمام إلى عبد الجليل. وخشية أن تشتعل الأمور في صفوف المؤخرة أبدى يوسف باشا موافقته على المفاوضات. كما وافق عبد الجليل بدوره على عقد الصلح حباً في كسب الوقت الضروري لجمع المؤيدين والحفاظ على فرقه المسلحة. وقد أجبر عبد الجليل على أن يتخذ عدداً من التدابير من أجل وقف العمليات القتالية فوعد بالتنازل عن فزان وبأن يعيد كل ما كان أخذه في هذه المنطقة وأن يسلم إلى يوسف باشا ألفاً وخمسمائة ناقة ومائة وخمسين رأس عبد. ومن أجل ضمان الصلح وتنفيذ شروطه كان على عبد الجليل أن يقدم إلى حاكم الإيالة 20 من أبناء الشيوخ رهائن من بينهم واحد من أولاد عبد الجليل. ورداً على تنفيذ هذه الشروط توصل عبد الجليل إلى اعتراف يوسف باشا حاكماً على ورفلة.

إلا أن عبد الجليل لم يكن ينوي تنفيذ هذه الشروط إذ كان يضع في الحسبان تدخل إنكلترا وفرنسا اللتين من شأنهما حسب تصوّره، أن تصرفا نظر يوسف باشا وقواته عن استعدادات عبد الجليل.

ولما اقتنع يوسف باشا بأن محاولته في دفع القبائل المعادية لأولاد سليمان لشن الحرب على هذه القبيلة قد باءت بفشل ذريع قرر إرسال حملة عسكرية جديدة ضد عبد الجليل وكان على رأسها محمد المكني، ووعد أعضاء الحملة بالإعفاء من الضرائب وبحماية أراضيهم خلال غيابهم وتجدر الإشارة إلى أن عادة حراسة أراضي الذين ينطلقون في حملات عسكرية قد بدأ تطبيقها لأول مرة في عهد يوسف باشا. ويجري توثيق القرار الصادر بمناسبة هذه العادة في المحكمة الشرعية ثم يعلق على جدران منازل المناطق المأهولة بالسكان. قد ورد في أحد

هذه المنشورات بتاريخ 1831 بأن كل من حرث أرضاً وغرس البذور في أراضي الطرابلسيين المتوجهين إلى حرب الخارجين في وادي بني وليد ليس له زرع ولا زريعة حتى ولا يمكنهم المطالبة بتعويض أثمان البذور من أراضي المحاربين. وعلى هذا كان يكلَّف السكان المتخلفون في المراكز المأهولة بمهمة تعهد أسر المحاربين وأراضيهم ومحاصليهم [101، ص 476 - 477].

عند وصول الحملة العسكرية إلى فزان دارت معارك طاحنة فعلى الرغم من المقاومة المستميتة لأخ عبد الجليل تمكن محمد المكني من تحقيق النصر على المتمردين ومن الاستيلاء على مرزق. ولما كان قائد الحملة قد تكبد خسائر فادحة فإنه طالب يوسف باشا بإرسال الامدادت والذخائر والمواد التموينية. إلا أن الباشا لم يتمكن هذه المرة من تقديم معونة ذات شأن لأن سكان غريان وقفوا إلى جانب عبد الجليل وثاروا على الباشا، كما راح القنصل الإنجليزي يمارس الضغط على يوسف القرمانلي بإلحاح متزايد ويهدده باستخدام القوة العسكرية ضده إذا ما امتنع عن دفع الديون المستحقة للرعايا الإنجليز.

بيد أن موارد الخزنة لم تكن بالكاد تفي بمرتبات الحامية بل وقد اضطر الباشا في سبيل ذلك إلى أن يبيع للأوربيين المدافع البرونزية التي سلحت بها أبراج القلعة. وقد لجأ أكثر من مرة إلى عمليات صك جديدة للعملة إلا أن هذه العملية أيضاً لم تعط النتائج المرجوة.

وزادت العلاقات بين يوسف باشا والقنصل الإنجليزي حدة بصفة خاصة بعد أن تمكن من الفرار الرهائن الذين وجههم عبد الجليل إلى حاكم الإيالة ضمانة للصلح بين الجانبين واختبأوا في القنصلية الإنجليزية. ولم يكتف وارينغتون في ردّه على طلب الباشا بتسليم الفارين بالرفض بل. واتخذ التدابير لتقديم العون إلى هؤلاء للالتحاق بالثوار. وكان ذلك تحدياً مكشوفاً ليوسف باشا وهو ما جرّ وراءه زيادة توتر العلاقات بين حاكم الإيالة والقنصل الإنجليزي. وأدت الأحداث التالية إلى قطع العلاقات بصورة كاملة بينهما. [101، ص 257].

زاد مسلك الإنجليز من تدهور وضع الباشا الذي كان، وبدون ذلك، منهاراً بسبب ثورة عبد الجليل المتواصلة وتفاقم المصاعب المالية. وقد حاول يوسف باشا تسوية علاقاته مع الإنجليز في هذه الظروف. فوجه إلى القنصل الإنجليزي رسالة أكد فيها أنه سيدفع ديون الرعايا الإنجليز في حال إعطائه مهلة لتنفيذ ذلك، كما أنه طلب إعادة رفع العلم فوق القنصلية وإعادة العلاقات الطبيعية بين الدولتين. وطلب حاكم طرابلس الغرب في نهاية رسالته السماح بإرسال صورة من هذه الرسالة إلى ملك انجلترا وإن يعلمه فيها بأن القرمانليين لا يزالون على احترامهم وصداقتهم «لانكلترا العظيمة، العادلة» [101، ص 260].

إن تصرفات وارينغتون الذي قطع على مسؤوليته الخاصة علاقاته مع حاكم طرابلس الغرب والذي كان ينوي أن يستغل الوضع في الإيالة فيدعم مركزه ويزيح الفرنسيين كانت تلاقي دعم الحكومة الإنجليزية، كما أن إذلال يوسف باشا نفسه أمام وارينغتون ضاعف من صلافة هذا الأخير. ومن أجل الوصول إلى غايته قرر القنصل الإنجليزي أن يستغل مرور الأسطول الإنجليزي بطرابلس في منتصف يونيو 1832 بقيادة دونداس. فقام قائد الأسطول ووارينغتون بزيارة ليوسف باشا وطالباه خلالها بلهجة تحمل التهديد بتسديد الديون المستحقة للحكومة وللرعايا الإنجليز في غضون 48 ساعة.

حاول يوسف باشا إقناع الإنجليزيين بالسماح له بدفع الدين على أقساط لكنه قوبل بالرفض. وبعد عودتهما من القصر إلى القنصلية زارهما ابن الحاكم وحاول دون جدوى أن يقنعهما بقبول عرض الوالد وهو ما جعل وضع الإيالة حرجاً لأن القنصل الفرنسي في طرابلس أخذ بدوره يبذل ما في وسعه لإجبار يوسف باشا على دفع الديون المتبقية عليه. فكان القنصلان الإنجليزي والفرنسي يسعيا معاً، وفقاً لتعبير كونستاسيو برنيا، إلى قتل الباشا. [44، ص 267].

ولما فشل يوسف باشا في الوصول إلى اتفاق مع الإنجليز التفت بطلبه إلى القنصل الفرنسي شوبيل ليوافق على تأجيل دفع الـ 140 ألف لير التي كانت تطالب

بها الحكومة الفرنسية. وكان حاكم الإيالة ينوي تسديد دين الإنجليز على أساس تأجيل الدفع للفرنسيين [101، ص 262] ولما علم القنصل الفرنسي بالهدف الحقيقي من التأخير رفض مطلب الباشا.

وعندما اقتنع قائد الأسطول الإنجليزي بأنه من غير المنتظر أن يسدد يوسف باشا الأموال اقترح على وارينغتون مغادرة طرابلس. وبعد قليل من الوقت كانا معاً في مالطا. وقبل الإقلاع وجه وارينغتون تهديده ليوسف باشا وفقاً لما يقوله برنيا، مصرحاً بأنه إذا لم يقم بسداد الديون فإن مصير طرابلس سيكون شبيهاً بمصير الجزائر.

لم يكن ثمة أمل في أن تتصدى تحصينات طرابلس لقصف الأسطول الإنجليزي. فقد مر زمن طويل لم تجر عليها الإصلاحات، وبيع عدد كبير من المدافع أو صهرت لتحويلها إلى نقود، كما كان ثمة نقص في الذخائر، وبيعت السفن المجهزة بالمدافع والتي كانت القوة الرئيسية للدولة القرمانلية أما ما تبقى منها فلم تكن تمثل عقبة جادة أمام الأساطيل الأجنبية.

في هذه الظروف قام يوسف باشا بكل ما في مقدوره لسداد الديون ولهذه الغاية استدعى المجلس للانعقاد وحضره وجهاء الإيالة وأعيانها، إلى جانب أعضاء المجلس. وبعد مناقشات طويلة للوضع المتأزم تقرر فرض ضرائب استثنائية على سكان طرابلس والمناطق القريبة منها [149، ص 302] إلا أن جمع الضرائب من سكان المناطق الداخلية التي كانت تعاني وضعاً مادياً قاهراً لم تكن تمنى بالنجاح السريع.

خلال هذه الأزمة المالية القاسية توجه يوسف باشا نحو قدس أقداسه ـ نحو عماد نظام الأسرة القرمانلية، فئة القولوغلية التي تكونت خلال عشرات السنين من حكم هذه الأسرة فئةً متميزةً بذاتها، فطالب لأول مرة بفرض الضرائب الاستثنائية عليها. وكان القولوغلية في حالات التهديد الحربي أو ضرورات اخماد الاضطرابات يقدمون المحاربين عوضاً عن الضرائب. ولذلك رفضوا رفضاً

قاطعاً دفع الضريبة الاستثنائية وتحركوا للثورة دون أن ينتظروا استخدام القوة ضدهم. وصار سكان المنشية والساحل يطالبون بإسقاط حاكم إيالة طرابلس الغرب. وما هي إلا ساعات قليلة حتى اشتعلت الثورة في المدن والقرى القريبة من طرابلس [101، ص 265]. واختير لقيادتها حفيد يوسف باشا محمد بن محمد، وهجم الثوار على منزل الحاكم القائم بضاحية المنشية فنهبوه. وقُطع طريق الصلح بين الجد وحفيده. وأعلن محمد القرمانلي اعفاء أهالي الإيالة من الضرائب. وجاء قرار يوسف باشا بإلغاء الضريبة الاستثنائية وضريبة الأسواق متأخراً. فرمى عند ذلك بالـ 1200 من الانكشارية والمستجدين على الإسلام برئاسة حسن بك البلعزي للقضاء على الثوار الذين كانوا قد طوقوا حتى ذلك الوقت طرابلس واستعدوا لحصارها. لكن جيش حسن البلعزي لم يلبث أن هزم.

وفي الـ 22 من يوليو سنة 1832 قام مقاتلو يوسف باشا بخرجة موفقة فأزاحوا المحاصرين عن أسوار المدينة. لكن وضع الحاكم كان يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. فاتجه إلى باي تونس بطلب النجدة لكن ذلك لم يتعجل بالرد [101، ص 266] ويفسّر ذلك حسبما يقول الأنصاري بأن يوسف باشا قد رفض أن يدفع الأموال التي كان على الأسرة القرمانلية أن تعيدها إلى التونسيين لتغطية نفقات إعادة هذه الأسرة إلى العرش [149، ص 352].

وتكوّن وضع حرج بالنسبة ليوسف باشا. ففزان والمناطق المتاخمة له تحت سلطة عبد الجليل يؤيده سكان غريان الذين تنادوا للصراع ضد الباشا، وبرقة تجتاحها اضطرابات القبائل وثوار الساحل والمناطق القريبة من طرابلس تطوق المدينة. وفي الوقت نفسه تواصل فرنسا وانجلترا إلحاحهما على تسديد ديونهما بصورة عاجلة. ولما لم يجد يوسف باشا مخرجاً من الأزمة اضطر للتنازل عن العرش.

في 12 اغسطس 1832 استدعى يوسف باشا الديوان إلى الانعقاد ودُعي للحضور وجهاء المدينة وممثلو الفئة العليا من الجند ورجال الدين. وأمام الديوان أعلن حاكم الإيالة أنه بالنظر إلى كبر سنه، وإلى تعبه يتنازل عن العرش

لابنه علي بك. ويعين ابنه الآخر إبراهيم ولياً للعهد [10، ص 266].

بعد التنازل عن العرش كان لا بد ليوسف القرمانلي من أجل احتفاظ الأسرة القرمانلية بالسلطة من أن يوضح للحكومة العثمانية تنازله. فكتب رسالة إلى السلطان صوّر ثورة شعب طرابلس الغرب على أنها نتيجة لعدم الرغبة في أداء الضرائب ومقاومةً للاصلاح العسكري الذي قام به محمود الثاني لتشكيل الجيش الجديد. وبالإضافة إلى هذه التهم التي عارضت مصالح الثوار مع مصالح استامبول ذكر يوسف باشا في رسالته أن الثوار كانوا ينوون في حالة تحقيقهم الانتصار أن يفصلوا إيالة طرابلس الغرب عن الامبراطورية العثمانية وإن يجعلوا منها دولة مستقلة شبيهة بمراكش. فضرورات مواصلة الصراع الصامد بالإضافة إلى الشيخوخة والمرض هي التي أجبرت الباشا على التنازل عن العرش. وفي نهاية الرسالة طلب من السلطان تعيين ولده علي والياً على إيالة طرابلس الغرب [101، ص 391 - 392].

وفي يوم تنازل الوالد عن العرش أصدر علي القرمانلي منشورات إلى جميع فئات السكان في الإيالة يدعوهم فيها إلى الهدوء ويعبر عن رغبته الصادقة في إقرار السلام بين الجهات المتحاربة، وقد أعلن عفواً عاماً بهذه المناسبة ثم أعلن أنه سيسير في حكمه طبقاً للشرع وأنه سيعزز أمن البلاد وسيعمل على تخفيف الأوضاع الصعبة للشعب. وفي نهاية المنشور منح حاكم الإيالة الجديد أخاه إبراهيم لقب بيك [61، ص 353 - 354].

بيد أن تنازل يوسف باشا على الرغم من أنه أخّر إلى حد ما سقوط الأسرة القرمانلية فإنه لم يتمكن من الحيلولة دون انهيارها. فوصول علي القرمانلي الثاني لم يقلص من تبذير الأموال في قصر حاكم الإيالة. وتزايدت الحاجة إلى القروض من أجل اجراء الحرب وشراء الأسلحة، وتفاقمت الأزمة المالية في البلاد. وتعقد الوضع بسبب التناقضات والنزاعات في الأسرة الحاكمة، والتي اتخذت صورة واضحة للصراع على السلطة. كما أن الوضع الصعب في البلاد مكّن القناصل الأجانب من التدخل في الشؤون الداخلية للإيالة عن طريق التضامن

بصورة دورية تارة مع هذه الجهة المتصارعة وطوراً مع تلك، وراح قنصلا انجلترا وفرنسا المدافعان عن مصالح دولتيهما الاستعماريتين في الإيالة يمارسان نشاطهما التخريبي بصورة أشد عنفاً من أجل أن ترجح كفة أحدهما على الآخر رجحاناً حاسماً في هذه المنطقة.

كان الباب العالي بعد احتلال فرنسا للجزائر يحاول أن يتخلص من الأسرة القرمانلية وأن يفرض رقابته المباشرة على أراضي طرابلس الغرب وقد سرّع الوضع الاقتصادي الصعب في الايالة والصراع على السلطة في اتخاذ الامبراطورية العثمانية قرارها بعودة هذه الأراضي إلى الحكم المباشر من قبل السلطان.

أمام الصراع الوحشي بين قناصل الدول الغربية من أجل السيطرة في طرابلس الغرب حاول علي القرمانلي القيام بالمناورات ليرسخ قدميه في السلطة بمساعدتهم. وكان أول ما قام به أن توجه إلى القناصل المعتمدين في طرابلس برسائل جاء فيها أنه يتسلم السلطة مكان والده وأن العلاقات الودية ستتدعم وتتطور بين إيالة طرابلس الغرب والدول التي يمثلها القناصل. وتم التوكيد على أن جميع المعاهدات والاتفاقيات التي كانت الإيالة قد أبرمتها مع هذه الدول لا تزال سارية المفعول [101، ص 489].

كان القنصل الفرنسي شوبيل أول من استجاب لهذه الرسائل. وبدون أدنى تردد أقام العلاقات الودية مع علي القرمانلي على أنه المطالب الشرعي بالعرش، والأكثر ملاءمة لفرنسا. وقد كان شوبيل يدرك جيداً أن الصراع القبلي الداخلي المقبل يمكن أن يلحق الأذى بالتجارة الأوروبية ويمكن فوق ذلك أن يجر وراءه ظهور الأتراك في ولاية طرابلس الغرب وأن يفرض الرقابة التركية المباشرة وهو ما يمكن أن يعوّق تحقيق مخططات فرنسا التوسعية. وهذا هو السبب الذي جعل القنصل الفرنسي يناصر علي القرمانلي بصورة علنية ويبذل ما في وسعه لتصفية النزاع وإقرار السلام في البلاد. ومنذ بداية الحرب بين الحاكم الجديد والثوار كان الضباط الفرنسيون يشرفون على تحصين طرابلس.

أما بالنسبة للإنجليز فكانوا يفضلون أن يضعوا تحت رحمة السفن الراسية في مالطا دولة ضعيفة يمكن إلقاء الذعر في قلوب حكامها بسهولة. فالسياسة الاحتلالية لفرنسا في الشمال الافريقي حددت تصرفات الإنجليز. ومن منطلق الخوف من أن تعمد فرنسا بعد احتلال الجزائر إلى وضع دول الشمال الافريقي في قبضتها وتصبح بالتالي الدولة الأقوى في هذا الجزء من القارة الافريقية كانت انجلترا تبذل جهودها لتحول دون ترسيخ الفرنسيين أقدامهم في طرابلس الغرب. وعلى هذا فإن اهتمام الإنجليز بتثبيت أوضاعهم المهتزة في الإيالة جعلهم بصورة طبيعية من أنصار التوتر في طرابلس الغرب. وهذا الموقف يفسر سلوك القنصل الإنجليزي.

فبعد تنازل يوسف باشا عن العرش عاد وارينغتون إلى الإيالة من فوره. ولكنه بدلاً من العودة إلى مبنى القنصلية في طرابلس التي كانت آنذاك تحت سلطة علي القرمانلي نزل في مسكنه القائم في ضاحية المنشية. وتم تقييم نزول القنصل الانجليزي في أرض هي في أيدي الثائرين على أنه تأييد لصراعهم ضد الحاكم الجديد في الإيالة . [101، ص 284]. ولكي يستعرض وارينغتون تعاطفه مع الثوار سمح لمحمد بن محمد أن يراقب من فوق سطح المنزل حركة جنود العدو وسفنه. وكان الهدف من ذلك الاستعراض التأثير النفسي على أنصار علي القرمانلي واضعاف إرادتهم في المقاومة حيث أن انجلترا تقف إلى صف الثوار. ويشير ش. فيرو إلى أنه تهيأت لعلي القرمانلي الثاني فرصة رائعة للتخلص من زعيم الثوار بقصف منزل القنصل عندما صعد عدوه اللدود إلى سطح ذلك المنزل، لكنه لم يجرؤ على ذلك خوفاً من سخط الدولة العظمى [61، ص 285].

وبانتظار انجلاء الصراع بين علي القرمانلي ومحمد بن محمد كفت القبائل العربية في الدواخل عن الامتثال لأوامر السلطات المركزية وراحت تتصرف في أراضيها بمطلق حريتها. أما عبد الجليل الذي كان آنذاك يحكم الجزء الشرقي من طرابلس الغرب وفزان فبقي على الحياد بينما اتخذ كل من حاكم طرابلس الغربية غومة بن خليفة المحمودي، شيخ قبيلة المحاميد والشيخ أحمد المريض، زعيم

ترهونة، موقف المتربص على الرغم من أنهما اعترفا بعلي القرمانلي حاكماً شرعياً على الإيالة. أما محمد بيت المال الذي كان أثناء تنازل يوسف باشا مفوضاً بجميع الضرائب في برقة، وكان من الناحية العملية حاكم تلك المنطقة، فإنه لم يتعجل في الوقوف إلى هذا الجانب أو ذاك. فقد كانت ثمة خلافات شخصية بينه وبين علي القرمانلي وكان في الوقت نفسه يشك في مقدرة محمد بن محمد على الاستيلاء على طرابلس.

في هذه الظروف المعقدة قام علي القرمانلي بمناورات يائسة لتصديع صفوف الثوار واجتذاب القوى المحايدة إلى صفه. فبدأ قبل كل شيء بالتهديد بمصادرة ممتلكات أولئك المنحازين إلى صفوف الثوار. إلا أن التهديدات والأوامر بمصادرة الممتلكات لم تترك أثرها على الثوار. فحاول بعد ذلك أن يؤثر على غومة بن خليفة وأحمد المريض. فأرسل إليهما بمبعوثيه الموثوقين يحملون رسائل يعد فيها باطلاق أيدي الشيخين بحرية مطلقة في طرابلس الغربية وفي ترهونة لقاء معونتهما ومشاركتهما الفعالة في الصراع ضد الثائرين، وأشير في غرار ذلك إلى أن أحجام الضرائب الجديدة التي تؤخذ منهم لن تتجاوز الأحجام السابقة. وقد تركت هذه الرسائل أثراً طيباً في نفسي الشيخين اللذين وافقا على مقترحات عاهل الإيالة الجديد وأقسما على خوض الحرب في صفه.

ولما علم محمد بيت المال بأن علي القرمانلي قد عين أخاه عثمان بك حاكماً على برقة قام بمغادرة البلاد وبعد سفره أعلن زعماء القبائل ووجهاء برقة ولاءهم لعلي القرمانلي.

بيد أن الوضع في الإيالة بقي في عمومه مضطرباً وهو ما أراد أن يفيد منه سيدي محمود باشا باي تونس الذي كان يحمل مخططات الاستيلاء على طرابلس الغرب لينقل السلطة فيها إلى أخيه سيدي مصطفى وبمناسبة ذلك أخذ يراسل الباب العالي ويعجل في الوقت نفسه بالتسلح ويضاعف من تموينات وذخائره الحربية الأخرى.

ولم يكن باي تونس الوحيد الذي توجه إلى الباب العالي فقد كان يستغيث به كل من علي القرمانلي ومحمد بن محمد وكل منهما يطلب من الامبراطورية العثمانية أن تقف في صفه. ولما اقتنع علي القرمانلي بأن من الصعب عليه أن يجتذب إلى ناحيته محمد بيت المال الذي أصبح من الناحية العملية زعيم القولوغلية الثائرين فإنه وجه قواه ليثير غومة بن خليفة للوقوف في وجه الثوار. ولتحقيق هذه الغاية أرسل في إبريل 1833 جيشاً بقيادة أخيه إبراهيم للاستيلاء على الزاوية وشارك غومة بن خليفة في هذه العملية مع فرقه المسلحة. وأبدى الثوار المدافعون عن المدينة مقاومة مستميتة في وجه حاكم الإيالة. فانتقلت الزاوية في عدة مرات من يد إلى يد. ولم ينسحب الثائرون إلا بعد ضربهم في منطقة جنزور شرقي الزاوية. [101، ص 282]. وكان بالإمكان أن يلعب الانتصار الذي تحقق عليهم دوراً حاسماً في تدمير الخصوم إلا أن جنود إبراهيم بك وغومة بن خليفة الذين أنهكتهم المعارك كانوا بحاجة إلى الراحة وتعزيز قواتهم والتزود بالذخائر والمؤن.

وقد عزز هذا الانتصار هيبة غومة بن خليفة ووضعه في الجبل الغربي. كما أنه سمح له باقناع عبد الجليل بتقديم الدعم لعلي القرمانلي في حربه ضد عدوه محمد بن محمد. فوافق عبد الجليل على ذلك بعد أن وعده علي القرمانلي بتعيينه حاكماً على فزان. وتم الاتفاق أثناء ذلك على أن لا تدفع فزان ضرائب تزيد في أحجامها عما كان يدفعه حكامها قبل أن يحتلها يوسف باشا. وفضلاً عن ذلك أعيدت الحريات والامتيازات السابقة لقبائل فزان. وبعد أن انضم عبد الجليل إلى علي القرمانلي بادر أحمد المريض شيخ ترهونة إلى تأييده أيضاً [101، ص 282].

إن الدعم الذي لقيه علي القرمانلي من طرف كبار زعماء طرابلس الغرب قد أعطى فعالية كبرى للقنصل الفرنسي في نشاطاته الموجهة نحو تدعيم مواقف حاكم طرابلس الغرب. فتنفيذاً لأوامر ملك فرنسا، وبمناسبة النصر الذي حققه إبراهيم بك والذي توج بالاستيلاء على الزاوية أعلن شوبيل عن توسطه بين

الأطراف المتحاربة. ففي الـ 12 من إبريل 1833 وجه الرسائل إلى زعماء وشيوخ الساحل والمنشية وإلى غومة بن خليفة من بينهم. وقد تضمنت الشروط (العفو الشامل عن المشاركين في الثورة ضد حاكم الإيالة، إعادة امتيازات وحقوق سكان الساحل والمنشية شريطة أن يفوا بالالتزامات المفروضة عليهم في السابق، اعترافهم بسلطة علي القرمانلي وغيرها)، التي على أساسها يمكن، برأي الفرنسيين، إقرار السلام. وتضمنت الرسائل أيضاً موافقة علي القرمانلي على هذه الشروط ومعونة فرنسا على تنفيذها. وعبّر المنشور الموجه إلى زعماء وشيوخ القبائل عن الأمل في اقناع رأس الثوار محمد القرمانلي بالكف عن العمليات المتتالية وإقرار السلام في الإيالة بمساعدة الوساطة الفرنسية [27، ص 244].

وخلافاً للرسائل الموجهة إلى زعماء وشيوخ الساحل والمنشية تم التأكيد في الرسالة الموجهة إلى غومة بن خليفة على أن القنصل الفرنسي يتجه إليه كصديق ويرجوه أن يقنع محمد القرمانلي بقبول شروط الصلح. أما التحذير الذي تضمنته الرسائل الموجهة إلى غومة بن خليفة والذي نص على أن الفرنسيين مستعدون لاستخدام السلاح ما لم تتوقف الحرب الأهلية فقد كان يحمل معنى مزدوجاً، فهو أولاً يهيب بغومة بن خليفة وزعماء القبائل المؤيدين له أن يؤيدوا الوساطة الفرنسية، وثانياً يبين لحاكم الجبل الغربي وأنصاره بأن فرنسا مصرة على ضرب كل من يحاول الوقوف إلى جانب الثوار.

إلا أنه لا رسائل القنصل الفرنسي ولا جهود علي القرمانلي جاءت بأية نتيجة. فقد رفض محمد القرمانلي وساطة القنصل الفرنسي واتخذ الثوار اجراءاتهم لتوحيد صفوفهم وقدم القنصل الإنجليزي مساعدات ملموسة في ذلك الميدان. وكان الانتقال العلني لمحمد بيت المال إلى صفوف الثوار نصراً كبيراً. فبعد انتقاله إلى مالطا، التي أعلنها الإنجليز منذ سنة 1810 مستعمرة لهم قام بمساعدة منهم بنشاط كبير فكان يستلف الأموال من التجار المالطيين ويشتري بها الذخائر والمؤن ويرسلها إلى الثوار. وبقي في الأرشيف الحكومي لطرابلس اعتراف من محمد بيت المال بأنه قد استلف من المالطي ميكيل أنجلو لهذه الغاية

ألف ريال [101، ص 498] وقد مكنت الأسلحة والذخائر الثوار من تشديد حصارهم لطرابلس من البر والبحر في وقت واحد فمدفعيتهم لم تكن تقصف المدينة فحسب بل وسفن علي القرمانلي التي كانت راسية في الميناء. وخشية ايقاع الضرر بسفن الدول الأوروبية وجه محمد القرمانلي الرسائل أكثر من مرة إلى القناصل الأجانب ينبههم فيها أن يتركوا سفنهم على مسافة معينة من سفن حاكم الإيالة.

وفي ديسمبر سنة 1833 تمكن محمد بيت المال بمساعدة الإنجليز من استئجار ثلاث سفن صغيرة من الجزيرة وشحنها بالأسلحة والذخائر وتوجيهها بقيادة الكورسيكي ماتيا باتجاه طرابلس. وبإلحاح من ورAينغتون ومن أجل توحيد صفوف الثوار توجه إلى طرابلس محمد بيت المال بنفسه فقد عد القنصل الإنجليزي وجنده بين الثوار عاملاً أشد فعالية من تقديم السلاح والذخائر.

كانت المعركة بين الفئة المتميزة من القولوغلية تدور في الأساس بين مجموعتين يمثل إحداهما أنصار علي القرمانلي يؤيدهم الفرنسيون والأخرى يرأسها محمد القرمانلي ويؤيدها الإنجليز ويقودها من الناحية العملية محمد بيت المال. وكانت كل من المجموعتين تحاول أن تجتذب إلى صفها السكان في دواخل البلاد. وفي ذلك الوقت كان القولوغلية، أجانب بالنسبة لأهالي الجبل كما كانوا كذلك بالنسبة لأهالي فزان وسرت وبرقة ولهذا كانت مصالح القولوغلية غريبة عليهم. ولما كان كل من عبد الجليل وغومة بن خليفة وأحمد المريض إقطاعياً كبيراً فقد حاولوا أن يرسخوا سلطتهم المطلقة على قبائل مناطقهم فكانوا مهتمين باضعاف الأسرة القرمانلية وقد عوقوا بكل الوسائل إقرار الإدارة المركزية في البلاد.

في ذلك الوقت كان الثوار يواصلون قصف طرابلس ويحاصرونها. ولم تكن المدينة تعاني من الدمار ومن التهديد المتواصل بالقصف بقدر معاناتها من توقف التجارة مع الدول الأوروبية. ولما كان أنصار محمد القرمانلي يطمحون إلى تعزيز علاقاتهم بالدول الأجنبية فقد حرصوا على أن لا يلحق الضرر بمصالح

هذه الدول. ولهذا كانوا يقومون بتحذير القناصل بصورة مسبقة قبل تجديد القصف.

بيد أن قصف المدينة لم يكن ذا فعالية ولم يؤد إلى نتائج ملموسة. وقد ألفه الناس إلى درجة أن أصبح يتخذ صورة هزلية. فبعد وصول قنصل سردينيا الجديد إلى طرابلس بعث برسالة إلى محمد القرمانلي رجاه فيها أن يوقف قصف المدينة ريثما يقوم بدورة على جميع القناصل الأجانب ليقدم نفسه بمناسبة استلام منصبه.

إن النجاحات التي توصل إليها علي القرمانلي في توحيد مؤيديه ومهارته في مقاومة الحصار من البر والبحر مضافة إلى الضغوط التي قامت بها فرنسا على الباب العالي قد تركت أثرها على القرار النهائي للسلطان محمد الثاني باصدار فرمان بتنحية يوسف باشا القرمانلي والتعيين الرسمي لولده علي حاكماً على إيالة طرابلس الغرب. وقام باحضار هذين الفرمانين إلى طرابلس شاكر أفندي، أمين سر السلطان، الذي حضر إلى طرابلس في أغسطس 1833 للاطلاع على الوضع واتخاذ الإجراءات بنشر الهدوء. وفي الوقت نفسه وجهت صور من فرمان التعيين إلى محمد القرمانلي وشيوخ القبائل المؤيدة للثوار. وحسبما ورد في الرد الجوابي الذي كتبه الباشا إلى السلطان أن شاكر أفندي قام بزيارة الثائرين وطالبهم بالخضوع لعلي القرمانلي، لكن الثوار لم يقيموا وزناً للفرمان ولا لأوامر طاهر باشا أميرال الأسطول العثماني المتعلقة بإقرار السلام وواصلوا حصارهم لطرابلس [101، ص 480].

هذا وقد تم اطلاع القناصل الأجانب الموجودين في طرابلس على اعتراف الحكومة العثمانية بشرعية سلطة علي القرمانلي فقام القناصل، بأوامر حكوماتهم، بما في ذلك حكومة بريطانيا العظمى الملكية، بتقديم التهاني والهدايا إلى علي القرمانلي بمناسبة تعيينه. إلا أن وارينغتون، على الرغم من اعتراف بريطانيا العظمى الرسمي بحكم علي القرمانلي، لم يتعجل في العودة إلى العاصمة بل واصل من موقعه في المنشية تقديم العون المعنوي والمادي للثوار.

وكان توقيع معاهدة أونكار اسكي لاسي التحالفية ـ الدفاعية، في الـ 8 من يوليو سنة 1833 بين الامبراطورية العثمانية وروسيا سبباً في توتر علاقات الدول الغربية بروسيا. فالخطر المشترك أجبر انجلترا وفرنسا على أن تنسيا لفترة خلافاتهما وأن تتوحدا في الصراع ضد روسيا.

إن توحيد العمل الموجّه نحو الامبراطورية العثمانية من طرف انجلترا وفرنسا في بداية الـ 30 نيسان من القرن التاسع عشر ما كان إلا لينعكس على مضمون التعليمات التي كانت ترسلها حكومتا الدولتين إلى قنصليهما في طرابلس. فمن خلال محاولة تدعيم مواقعهم في استامبول واضعاف التأثير الروسي لم يكن أمام الإنجليز إلا اقامة العلاقات الجيدة مع علي القرمانلي الذي ثبته السلطان حاكماً على طرابلس الغرب. وهذا ما يفسر السبب الذي جعل وارينغتون، على الرغم من كل عناده، يعود إلى طرابلس ويرفع هناك علم بريطانيا العظمى. إلا أنه خلف في المنزل ولده الذي بقي على صلة بالثوار بتكليف من أبيه. وهكذا اتجه مسلك وارينغتون إلى اجراء المساومات مع علي القرمانلي على أن يوقف مساعدته للثوار نظير المزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للإيالة على حساب نفوذ القنصل الفرنسي.

وأمام التوتر المتفاقم في العلاقات بين القنصلين والذي حدده صراعهما على النفوذ على علي القرمانلي اتفقت حكومتا الدولتين على استبدالهما بقنصلين جديدين بغية التوصل إلى توحيد للجهود في طرابلس الغرب. وبينما قامت فرنسا، بناء على الاتفاق، باستدعاء شوبيل وأرسلت دي بوربولون بديلاً عنه فإن الإنجليز تركوا وارينغتون. وكان كل شيء يشير إلى أنه على الرغم من الاتفاق على المساعي المشتركة في إيالة طرابلس الغرب فإن التنافس بين الدولتين ظل مسيطراً حيث أن كل واحدة منهما بقيت تسعى إلى تحقيق غاياتها المغرضة الضيقة.

ومن أجل تفريق الثوار أرسلت نصوص الفرمان القاضي بتعيين علي

القرمانلي حاكماً على الإيالة ليس فقط إلى قادة الثوار بل وإلى عدد كبير من قادة القبائل المتعاطفين معهم مثل غومة بن خليفة وأحمد المريض وسواهما. يضاف إلى هذا أن السلطان أرسل إليهم هدايا آملاً بذلك أن يستميل قلوبهم إلى التأييد الفعلي لعلي القرمانلي.

وبالنتيجة توقف كثيرون من المتمردين ومن الزعماء المؤيدين لهم عن المقاومة وانتقلوا إلى صف علي باشا. إلا أن القسم الرئيسي من قولوغلية المنشية والساحل أصرَّ على مواصلة الصراع مؤملاً بدعم الإنجليز. وبذل شاكر أفندي غير قليل من الجهود ليقنع الثوار بلا جدوى المقاومة لكنهم أصروا على مطلبهم بتنحية علي القرمانلي.

نصح مبعوث السلطان شاكر أفندي علياً القرمانلي بتوجيه إنذار إلى الثائرين يقترح عليهم فيه أن يتدارسوا على مدى ستة أيام فرمان السلطان، وأن يعملوا بموجبه وإلا فإن العقاب سينزل بهم وسيطبقون الفرمان بالقوة. لكن الإنذار أيضاً لم يترك الأثر المرجو على الثوار. فأعلن شاكر أفندي باسم السلطان عن حصار الساحل الشمالي لطرابلس الغرب بدءاً من أسوار طرابلس وحتى رأس تاجوراء وكان هذا يعني منع سفن الدول الأجنبية من إقامة الاتصالات مع الثائرين وتزويدهم بما هو ضروري للعمليات القتالية. وقد وافق جميع القناصل المعتمدين في طرابلس على الحصار المعلق باستثناء وارينغتون.

أخذ النزاع المستديم بين المجموعتين المصطرعتين من الأسرة القرمانلية يهدد مصالح كثير من الدول وبخاصة انجلترا وفرنسا. ولم تكن تركيا، التي ضيعت في السنوات الأخيرة. كلاً من الجزائر واليونان ترغب في أن تفلت إيالة طرابلس الغرب من يديها. وإزاء تلك الظروف كان الأمر الأكثر ملاءمة بالنسبة لانجلترا هو ابقاء الإيالة على ما هي عليه في العهد القرمانلي والحيلولة دون الحكم المباشر الذي تفرضه استامبول عليها. فبعد أن استولت انجلترا على مالطا كانت تحاول أن تحول طرابلس الغرب إلى قاعدة لتزويد الجزيرة بالمواد التموينية. وبفضل جهود القنصل الانجليزي كان الانجليز يملون على حكام

الإيالة الأسعار التي تروق لهم. وهذا هو السبب الذي جعل وارينغتون يقوم، وفقاً لتعليمات مشددة من الحكومة الانجليزية، في الـ 14 من مارس 1835 مشاركة فعالة في وضع إنذار(*) مشترك للطرفين المتحاربين.

كانت حربة الإنذار موجهة ضد الثائرين قبل أن توجه إلى علي القرمانلي. وقد جاء فيه أن القناصل يعبرون عن قلقهم إزاء الحرب المشتعلة بين الجانبين. ولما كان العديد من مباني القنصليات وغيرها من منازل الرعايا الأجانب قد تعرض للأضرار بسبب نيران المتمردين ثم نجم عنه مجموعة من النتائج السيئة فقد قرر القناصل التوصل إلى الهدوء والسلام والأمن في البلاد. وبتوجيه الإنذار إلى الجهتين المتحاربتين فإنهم يطالبون بوقف العمليات القتالية وإلا فإن دولهم ستوجه مراكبها الحربية إلى طرابلس لتقر الهدوء في البلاد.

اقترح وارينغتون على القنصل الفرنسي أن يلجأ للوساطة بين الجانبين المتنازعين ليضع حداً للعداء القائم بين علي ومحمد القرمانلي. كما وجه القنصل الانجليزي باسمه قنصل توسكانيا ورسّوني إلى رأس المتمردين لإجراء المفاوضات. فوصل روسوني في الـ 12 من ابريل سنة 1835 إلى المنشية بصحبة مترجم من القنصلية الفرنسية والتقى بالثوار. وعبر هؤلاء عن شكرهم للوساطة وكان أول شرط فرضوه هو اجراء استفتاء شعبي.

إلا أن مصير إيالة طرابلس الغرب والمجموعتين المصطرعتين برئاسة ممثلي الأسرة القرمانلية كان حتى ذلك الوقت قد تقرر. ففي نهاية ديسمبر من 1834 وبعد عودة شاكر أفندي إلى استامبول وتقديم تقريره للصدر الأعظم وللسلطان جرت سلسلة من المداولات السرية بين كبار موظفي الباب العالي تم خلالها وضع خطة تحدد التصرفات القادمة للامبراطورية العثمانية بالنسبة لطرابلس الغرب.

(*)هذا «الإنذار» في الأصل رسالة وجهها قنصل فرنسا ـ شوبيل، إلى الشيخ غومة بن خليفة يرجوه فيها التوسط لإنهاء النزاع بين علي ومحمد القرمانليين ـ المترجم.

فلما عجز الطرفان القرمانليان المتحاربان عن الإمساك بزمام السلطة اتخذ في هذه المداولات قرار يتعلق بضرورة القضاء على الأسرة القرمانلية وإعادة الإيالة إلى الحكم المباشر للامبراطورية العثمانية وحظي القرار بتأييد السلطان. وقد أملي ذلك القرار بالدرجة الأولى تحت التهديد الذي ظهرت بوادره باحتلال طرابلس الغرب من طرف الدول الأجنبية وخاصة فرنسا. ولم ينقذ الموقف الاعتراف بعلي القرمانلي حاكماً على الإيالة. فالعداء بين الفئات المختلفة من القولوغلية وغيرها من السكان وصل إلى درجة من العمق أصبح من المستحيل أن ينتهي بسرعة إلى المصالحة وقد زاد تدخل الأجانب من اضطرام ذلك العداء. ولم ينجح علي القرمانلي في أن يجمع حوله مختلف زعماء الاقطاع من أمثال غومة بن خليفة وأحمد المريض. وفي الوقت نفسه كان نقل السلطة إلى محمد القرمانلي لا يعني شيئاً سوى ترسيخ مواقع الانجليز في طرابلس الغرب.

ولم يمض طويل من الوقت حتى وضعت خطة مفصّلة للاستيلاء على الإيالة. وخشية أن تقوم الدول الأجنبية بتعويق تنفيذ الخطة المشار إليها وجه اهتمام كبير لإحاطتها بالسرية التامة. وشكلت لقيادتها لجنة انصرفت إلى تجهيز القطع المخصصة لهذه الغاية ولتسليحها بالمدافع وغير ذلك من المعدات. ومن أجل تغطية تركز القطع الحربية ضمت إلى الأسطول قطع تجارية شحنت بالمواد التموينية والذخائر. ومن أجل صرف أنظار علي القرمانلي تقرر توجيه فرمان سلطاني ينص تثبيته في إيالة طرابلس الغرب وأن السلطان بعد تعبيره عن الأمل في تحقيق الأمن والسلام في البلاد يرسل إليه الأسطول والجند والذخائر أيضاً ليخمد الثورة ويطوع القبائل المتمردة. ونصت الخطة في الوقت نفسه على أن يحمل قائد العملية مصطفى نجيب باشا فرماناً سلطانياً يعيَّن بموجبه والي السلطان في طرابلس الغرب. وخصصت له 100 ألف قرش لرشوة وجهاء الإيالة. وتقرر أيضاً إلقاء القبض على علي القرمانلي وأبيه يوسف من أجل القضاء نهائياً على المقاومة في الإيالة. أما بالنسبة لمحمد بن محمد فتقرر اظهار الاهتمام والعناية

به باديء الأمر ليصار بعد ذلك إلى ارساله إلى استامبول بعد أن تستتب الأمور في البلاد. [101، ص 304].

وفي مايو 1835 وصل شاكر أفندي إلى طرابلس يحمل إلى علي القرمانلي فرمان السلطان الذي يثبت فيه حق علي القرمانلي في السلطة في طرابلس الغرب. وجاء في الفرمان أيضاً: إن السلطان يوجه الجند والمراكب لتعين الباشا على اخماد العصاة، وعبر النشر المتشدد للاشاعات بأن سفن السلطان وجنوده ما جاؤوا إلا للتعجيل بإقرار السلام في الإيالة نجح الأتراك في تضليل لا علي القرمانلي فحسب بل والدول الأوروبية. وفي الـ 26 من مايو 1835 دخلت ميناء طرابلس 22 سفينة تركية بينها 10 سفن للنقل. [101، ص 305]. وقد قوبل الأسطول التركي عند وصوله بطلقات مدفعية للتحية، ودون أن يرتاب علي القرمانلي بشيء توجه صحبة شاكر أفندي إلى سفينة القيادة حيث جرى استقباله بكل مظاهر الحفاوة والتكريم المعمول بها في مثل هذه الحالات لاستقبال الحاكم. وخلال تحية مصطفى نجيب لعلي القرمانلي أكد له من جديد بأن السفن والجند الترك إنما جاءت لتساعد الباشا على تطويع العصاة الذين لم يذعنوا لأمر السلطان. ولم يطل الوقت حتى تم الاتفاق على نشر القوات التركية في المدينة.

وفي اليوم التالي أُنزل وفقاً لمعطيات مختلفة، من 3,5 إلى 6 آلاف جندي. كما أُنزل 14 مدفعاً وبطاريتا هوتزر. وعند المساء وبعد أن تم نشر الجنود في جميع المراكز المحصنة من المدينة وأخذوا على عاتقهم حمايتها أصرَّ مصطفى نجيب الذي كان مقيماً فوق سفينة القيادة على حظر حمل السلاح وعلى نزعه من أيديهم.

وفي اليوم التالي، في 28 من مايو 1835 جدد مصطفى نجيب دعوته لعلي القرمانلي وحاشيته من المقربين من الأنسباء والوزراء ثانية إلى سفينة القيادة من أجل أن يتوجهوا معاً بعد ذلك إلى القلعة. فصعد علي القرمانلي صحبة 23 شخصاً إلى السفينة حيث أمر مصطفى نجيب باعتقالهم وابقائهم هناك. أما مصطفى نجيب فاتجه صحبة فرقة كبيرة من الجند إلى القلعة، وكان ينتظره في

القصر شاكر أفندي الذي كان قد جمع رجال الإفتاء في طرابلس والحكماء والعلماء وأعيان المدينة. فقرأ أمامهم فرمان السلطان الذي ينص على انهاء الأسرة القرمانلية وانتقال إيالة طرابلس الغرب إلى الإدارة المباشرة للامبراطورية العثمانية. فأصبحت الإيالة منذ ذلك الحين إحدى ولايات (مقاطعات) الامبراطورية يحكمها وال. وتركزت كل السلطات في قبضة مصطفى نجيب ـ أول وال لولاية طرابلس. وطولب المجتمعون بتقديم يمين الولاء للحاكم الجديد.

وبعد فترة قصيرة جمع نجيب باشا في الجامع مجلساً موسعاً من أجل اقرار السلام بين سكان المدينة وضاحية المنشية ومناطق الساحل. وتقرر خلاله ألا تُستوفى ديات القتلى من الجانبين وأن تمنع إعادة الأموال المنقولة بين الطرفين (كالنقود والنفائس وغير ذلك)، أما الأموال غير المنقولة: (الأراضي والمنازل) فتعاد إلى أصحابها.

وهكذا تمكن الأتراك بفضل المناورة الماكرة من تضليل الجانبين المتصارعين في الأسرة القرمانلية ووضعوا أيديهم بسهولة على طرابلس. وقد ترك مصير علي باشا الذي قبض عليه أثراً كبيراً على قيادة الثائرين. فاتجه محمد القرمانلي إلى مصراتة فراراً من الأتراك حتى إذا علم بأن أنصاره توقفوا عن المقاومة أنهى حياته بالانتحار. أما ملهم الثوار، محمد بيت المال، فإنه غادر الثائرين في الـ 30 من مايو 1835 فوق سفينة انجليزية إلى طرابلس حيث مثل أمام مصطفى نجيب باشا الذي أحسن استقباله وقلده منصباً في الإدارة الجديدة لولاية طرابلس. وفي الـ 2 من يونيو غادرت السفن التركية ميناء طرابلس تحمل معها علي القرمانلي وأقرباءه إلى استامبول. أما بالنسبة ليوسف باشا فإنه نقل إلى بيته القائم في ضاحية المنشية حيث أمضى بقية عمره (توفي سنة 1838).

وعلى هذا ففي سنة 1835 انتهت أسرة القرمانلي التي حكمت إيالة طرابلس الغرب على مدى يقارب الـ 130. وقد بذل مؤسسها أحمد القرمانلي الكثير من أجل اقامة دولة عسكرية ـ اقطاعية بعد أن قضى على عربدة الانكشارية. وفي

عهده كانت الأسرة القرمانلية تحكم بصورة مستقلة فلم تكن تابعة للامبراطورية العثمانية إلاً بالاسم. وفي الوقت نفسه كانت إيالة طرابلس الغرب دوماً جزءاً من الامبراطورية العثمانية ترتبط معها بوشائج دينية بالدرجة الأولى لأن السلطان كان في الوقت نفسه خليفة جميع المسلمين. وولاء سكان الولاية للمجموعة الإسلامية كان يتيح لممثلي القرمانلية أن يتجهوا عند الضرورة بطلب الدعم إلى السلطان ـ الخليفة وأن يتحصلوا منه على الفرمانات التي تعينهم حكاماً على هذه البلاد. إلاً أن الجانب الأكثر أهمية في هذه العلاقة الدائمة مع الامبراطورية العثمانية كانت ضرورات حصول الإيالة على الحماية من هجمات الدول الأوروبية. ففي الملمات وعند تأزم الأمور كان حكام الأسرة القرمانلية يتوجهون إلى الباب العالي بطلب المعونة وبدورهم قدموا سفنهم الحربية أكثر من مرة للاشتراك في العمليات المشتركة ضد أعداء الامبراطورية العثمانية الشديدي البأس.

كانت حالة الاقتصاد في دولة القرمانليين تعتمد في الأساس على موارد القرصنة وما يرتبط بها من تجارة للعبيد. وقد وجه اهتمام ضعيف لتطوير الزراعة وللحرف وكان تطور التجارة داخل البلاد ضعيفاً. فقسم من مداخيل الدولة لم يكن ينتشر إلاً بين حفنة صغيرة من الاقطاعيين والمحظوظين المقربين من بلاط القرمانلية. وكانت الأموال تنفق في الأساس على مواد الترف وتوفير حياة باذخة لأسرة القرمانلي.

أدى صراع الدول الأوروبية ضد القرصنة ومنع تجارة الارقاء المسيحيين البيض إلى تقلص موارد الإيالة. ومثلما سلفت الإشارة كان البحث عن مصادر جديدة للدخل السبب في احتكار الأسرة القرمانلية لتجارة عدد من السلع التجارية وخاصة من ذلك القمح. فكانت المحاصيل تباع لعدة سنوات مقدماً، وبالإضافة إلى ذلك طبق، وعلى نطاق واسع، نظام افساد العملة كمصدر هام للدخل. وهذا بمجموعه ما أدى إلى انهيار التجارة التي كانت، وبدون ذلك، ضعيفة. ولكي يعوض الحكام نقص خزينة الدولة بدأوا يقترضون من الأجانب وبخاصة من

الانجليز والفرنسيين. وأدت المديونية الكبيرة ليوسف باشا إلى الأزمة المالية وإلى الانهيار النهائي لاقتصاد البلاد، وهو ما استغلته انجلترا وفرنسا. كما أدى الوضع الاقتصادي والمالي الصعب في طرابلس الغرب إلى التحركات العفوية للأهالي مثلما زاد من تنامي الصراع بين مختلف أعضاء الأسرة القرمانلية وتفاقمه. ووصل الصراع بينهم إلى درجة من القوة لم يستطيعوا معها أن يتوحدوا في وجه الخطر الخارجي الذي انبعث من جانب الأوروبيين ومن جانب تركيا. وقد دبر الباب العالي خطة العودة إلى نظام الحكم المباشر للإيالة وطبقته الامبراطورية بمهارة فاحتلت طرابلس دون اطلاق رصاصة واحدة إذا ما أغفلنا طلقات المدفعية للتحية.

الباب الثالث

نضال أهالي طرابلس الغرب وبرقة ضد «الحكم التركي المباشر الثاني» لولاية طرابلس في عهد الاقتسام الاستعماري لأفريقيا

الكفاح المسلح
لأهالي طرابلس الغرب ضد الأتراك
(1835 - 1858)

لم تكن السهولة التي تخلص بها مصطفى نجيب من الأسرة القرمانلية بأي صورة من الصور شاهداً على حالة الارتياب وعدم الثقة التي كانت تحيط بالأتراك على كامل تراب طرابلس الغرب.

فمثلما هو الأمر بالنسبة للأسرة القرمانلية كان الأتراك الذين حلوا محلها غرباء بالنسبة للأهالي ومغتصبين للسلطة في البلاد. ولهذا ليس من الغريب أن يقف الزعيمان الاقطاعيان غومة بن خليفة وعبد الجليل موقف الحياد خلال العمليات الحربية بين ممثليْ الأسرة القرمانلية وأن يترقبا في الوقت نفسه ضعف كل من علي وأحمد القرمانلي ليتمكنا في الوقت المناسب من الاستيلاء على السلطة في الإيالة. كما أنهما لم يدفعا الضرائب خلال انشغال الجانبين بالصراع، وكانا مطلقي السيادة في مناطقهما وقد حاول غومة ابن خليفة وعبد الجليل أن يحتفظا بهذه الاستقلالية في عهد الترك أيضاً.

فبعد استيلاء الأتراك على طرابلس لم يستجب زعماء وشيوخ القبائل لنداء مصطفى نجيب من أجل تقديم الولاء للسلطات الجديدة. فقد كان الحاكم التركي يحاول باصرار أن يخضع طرابلس الغرب وخاصة منها المناطق الجبلية من غريان

ويفرن وجادو والتي تخترقها الطرق الممتدة من أفريقيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط.

كانت قبيلة المحاميد تشغل كامل منطقة الجبل الغربي وفي عهد القرمانلية كان يسمح لشيوخ هذه القبائل بأن يجمعوا بأنفسهم الضرائب من أبناء قبيلتهم ومن القبائل المجاورة للمحاميد وبأن يستبقوا لأنفسهم جزءاً معيناً منها. وعند استيلاء الأتراك على طرابلس كان غومة بن خليفة حاكم الجبل الغربي.

كان غومة الوحيد الذي استجاب لنداء الوالي التركي. ففي يوليو سنة 1835 قدم إلى طرابلس صحبة وفد من قبائل الجبل الغربي ليعبر عن ولائه للامبراطورية العثمانية وللسلطان ـ خليفة المسلمين. وبعد أن قدم الشكر إلى غومة بن خليفة على تأييده وولائه للسلطات التركية طلب منه البقاء لإجراء المشورة حول قضايا إدارة الولاية، وما إن غادر الوفد المدينة حتى ألقي القبض على غومة بن خليفة وأودع السجن.

لقد كشفت أول خطوات الإدارة التركية ما الذي تعنيه من الناحية العملية عودة طرابلس الغرب إلى الحكم المطلق للسلطان فعلى أثر الاستيلاء على طرابلس شرع مصطفى نجيب بفرض النظم القاسية في البلاد. فاستأنف نظام الضرائب المرهقة في الولاية وأثار غدره بغومة بن خليفة الذي كان يرى فيه أشد أعداء الإدارة التركية الجديدة موجة واسعة من السخط بين الأهالي، حتى أن قبيلة المحاميد هددت بالثورة. وقد تجسّد هذا السخط بادىء الأمر في المقاومة السلبية لسكان الشريط الساحلي. فالقبائل المقيمة في منطقة طرابلس أمسكت عن القدوم بمحاصيلها إلى أسواق العاصمة وصارت تتوجه إلى تاجوراء حيث لم يستطع الأتراك أن يفرضوا الرقابة الفعالة؛ وسرعان ما صارت تاجوراء مركزاً هاماً للتجارة.

إن اعتقال غومة بن خليفة الذي كان الفرنسيون يخططون أن يصلوا بمساعدته إلى إعادة الأسرة القرمانلية قد أثار الانفعال في الأوساط الحاكمة

بفرنسا فقامت، عن طريق سفيرها في استامبول، بالضغط على الباب العالي. ثم أن امتناع قادة الدواخل في ولاية طرابلس وشيوخها عن التعاون مع مصطفى نجيب، واستياء فرنسا من الإطاحة بالأسرة القرمانلية ـ كل ذلك انتهى بالأتراك إلى استبدال الوالي الأول مصطفى نجيب بغرض التخفيف ولو قليلاً من حدة توتر الوضع.

وفي سبتمبر 1835 وصل طرابلس الوالي الجديد محمد رائف باشا. وكان بين التعليمات الموجهة إليه من الباب العالي إعادة الهدوء والاستقرار إلى المناطق الداخلية والعمل، من أجل هذه الغاية، على تخفيف الجور الذي تعرّض له السكان من طرف القرمانلية. ومنحت للوالي الجديد الحرية الكاملة في التصرف كما أعطيت له الضمانات في تقديم أية مساعدة عسكرية للحفاظ على الأمن في البلاد.

كانت الخطوة الأولى التي قام بها محمد رائف والتي هدأت قليلاً من هياج السكان وقدمت بعض الترضية للفرنسيين مع إطلاق سراح غومة بن خليفة والسماح له بالعودة إلى أرضه. وبعد ذلك ساد هدوء نسبي ولفترة معينة في البلاد. وفي الوقت نفسه واصل السكان العرب ـ البربر مقاطعتهم السلبية لإجراءات محمد رائف وذلك كراهية منهم للخضوع للسلطات التركية.

كان أكثر ما خيب آمال الوالي الجديد مدينة تاجوراء التي غدت بؤرة المقاومة ضد الإدارة التركية. يضاف إلى هذا أن ازدهارها كمركز تجاري حرم الأتراك من موارد معتبرة. ولم يطل الوقت حتى تم إيجاد الذريعة لتسديد ضربة قاصمة للمدينة. فبناء على أمر الوالي كان على أم محمد القرامانلي المنتحر وأخته أن تعودا إلى طرابلس على اعتبار أنهما مثيرتان للقلاقل. لكن الأم والأخت طلبتا اللجوء إلى التاجوريين الذين حموهما ولم يسلموهما للسلطات التركية. وتذرعت جيوش الوالي النظامية بهذه الحجة لتنقض في 31 من يناير 1836 على تاجوراء. وسقط عدد كبير من الجانبين صريعاً وكان عدد من استشهد من التاجوريين فقط حوالي الـ 500. وحلت الكارثة بوجه خاص بالتجار الذين

كانت الحملة موجهة ضدهم في الأصل، وكان هدفها تصفية تاجوراء كمركز تجاري بل وقد تصرفوا نحو التجار على أنهم أسرى حرب وتم الاستيلاء على متاجرهم وأملاكهم أو تدميرها. وفرّ عدد كبير من أهل تاجوراء إلى مناطق أخرى من البلاد. وكان مسلك محمد رائف الداي نحو أهل تاجوراء سبباً في استنفار قادة القبائل وشيوخها.

إن الرسالة المتبقية من محمد رائف إلى الصدر الأعظم والمتعلقة بابعاد بعض الأشخاص المعادين عن طرابلس وتوجيه الجيوش إلى هناك لإقرار الأمن تكشف عن استراتيجية هذا الوالي وتكتيكه. فقد كتب أنه لإقرار الأمن في البلاد لا بد من ارسال ألفين من الخيّالة لأن السكان لن يدخلوا في الطاعة بإرادتهم. وتنصح رسالة الوالي هذه بمشاعر فوقيّة الأتراك العنصرية ضد الأقليات القومية في الامبراطورية العثمانية من العرب والبربر، كما تدل أيضاً على أن الأتراك كانوا يضمرون الكراهية للأهالي العرب ـ البربر وينوون الإمساك بهم في قبضة الرعب [101، ص 533].

وهكذا فإن محمد رائف واصل اخضاع المراكز المأهولة حول طرابلس فيما كان ينتظر المساعدة المطلوبة من الباب العالي. وقد استولى على جنزور والزاوية وأجبر أهاليهما على دفع الضرائب. لكن نجاحات الإدارة التركية في مقاومة أهالي طرابلس الغرب انتهت عند هذا. فالعنف الذي أظهره الأتراك ضد الطرابلسيين فضحهم كمستعبدين جدد وليس كحماة من التدخل الأجنبي. وأمام خطر العبودية وفقدان الاستقلال والحرية أبرم عبد الجليل وغومة بن خليفة اتفاقاً حول النضال المشترك ضد الأتراك وانضم إليهما فيما بعد زعيم مصراتة عثمان الأدغم آغا وحاكم ترهونة أحمد المريض اللذان كانا يتطلعان إلى الحفاظ على الاستقلالية التامة لممتلكاتهما عن الإدارة التركية. وعلى هذا فإن كامل أراضي طرابلس الغرب باستثناء مدينة طرابلس وضواحيها كان في أيدي القبائل غير الخاضعة.

كانت الحاميات التركية القليلة العدد نسبياً والموزعة في طرابلس

وضواحيها غير قادرة على خوض صراع مسلح مع الثائرين الذين أخذوا يمارسون تكتيك حرب العصابات. وعلى الرغم من التوتر المتفاقم في العلاقات بين السلطان وبين محمد علي حاكم مصر، وهو ما استوجب وجود قسم كبير من القوات التركية في الليبانتو، فإن تركيا سارعت، خوفاً من أن يقوم التحالف بين مختلف زعماء طرابلس الغرب، إلى فرز الجند للقضاء على المقاومة الشعبية في الولاية. ففي الـ 22 من يونيو سنة 1836 ألقت 12 سفينة مراسيها في طرابلس وعلى متنها حوالي الـ 3 آلاف مقاتل من بينهم 300 من الخيالة. كما حملت السفن المدافع والذخائر الحربية والمؤن. وكانت بقيادة طاهر باشا الذي عين في منصب الوالي الجديد في حال نجاح الحملة.

أثار وصول الأسطول الكبير إلى غربي المتوسط قلقاً فقد كانوا يخشون أن تكون هذه الحملة أول خطوة نحو إنهاء استقلال تونس وفرض الإدارة التركية المباشرة هناك كما حدث في إيالة طرابلس الغرب. وقدر الفرنسيون أيضاً أن يقوم الأتراك أيضاً بتقديم العون إلى الجزائريين الذين لم تكسر شوكة مقاومتهم بصفة نهائية إلا بعد عشرين سنة. ولهذا فإنهم لم يتمهلوا في استعراض قوتهم العسكرية البحرية، وأرسلوا في الـ 10 من يونيو أسطولاً من خمس سفن لزيارة تونس وطرابلس. وعند الوصول إلى طرابلس قام قائد الأسطول الفرنسي، نائب الإميرال لالاندي بزيارة إلى طاهر باشا الذي أكد له أن لا علاقة لمهمته بتخوفات الفرنسيين على الاطلاق.

وجه طاهر باشا الرسائل إلى جميع شيوخ القبائل وبعض كبار زعماء المناطق المنفصلة يطلب منهم المثول بين يديه وتأكيد خضوعهم للسلطان وولاءهم للإدارة التركية ويهددهم في حال الرفض بالسلاح. وعلى الرغم من الإنذار فإن أحداً لم يستجب للنداء.

وبعد انتظار لا طائل وراءه مدة 19 يوماً شحن طاهر باشا سفنه بالقوات التركية التي كانت موزعة على الخيم قريباً من طرابلس وأضاف إليها ألفين من العسكر المسلحين من سكان المنشية والساحل واتجه بالأسطول إلى مصراتة،

التي وصل إليها أيضاً، وبعد فترة قصيرة، وصل طابوران اضافيان من تونس عن طريق البحر [133، ص 193] بقيادة أحمد باي. وبالاستيلاء على مصراتة تمكن طاهر باشا من فرض رقابته على المناطق الداخلية من الولاية وفتح الطريق إلى فزان التي تؤدي إليها أقصر الطرق من مصراتة.

أبدى أهالي مصراتة والمناطق المجاورة لها مقاومة عنيدة في وجه القوات التركية النظامية. وتواصلت المعارك دون هوادة مدة 28 يوماً. [84، ص 300]. وتكبد الجانبان خسائر فادحة وفي النهاية انكسرت جيوش عثمان الأدغم حاكم مصراتة. وفي الـ 9 من أغسطس سنة 1836 انسحب قسم من السكان ليواصلوا المقاومة فيما بعد وكان من بينهم عثمان الأدغم الذي لاذ بترهونة. وأقيمت إدارة جديدة في مصراتة عين فيها الموظفون الأتراك بينما وزعت المناصب الدنيا على ممثلي السكان العرب المحليين. وعادت الجيوش التركية والقوات المحلية المسلحة إلى طرابلس بطريق البر. وكان الأهالي يواجهونهم بالمقاومة خلال طريق العودة. إلا أنه كان من اليسير على الجنود الأتراك الجيدي التسليح والتموين اخماد هذه التحركات المتفرقة.

ونتيجة لذلك أخضعت للأتراك جميع المناطق المأهولة من مصراتة إلى طرابلس. وبعد 20 يوماً من الإقامة بطرابلس وبعد أن أعاد الجيش التركي تنظيمه واستعاد ما ينقصه من معدات ومؤن تحرك باتجاه ترهونة التي كان قد حدث خلاف بين أهلها قبل وصول الجيش التركي فقد قرر قسم من السكان الخضوع للأتراك خوفاً من بطشهم وقرر القسم الآخر مواصلة المقاومة وكان عثمان الأدغم من بين هؤلاء، وانسحبت هذه الفرقة إلى غريان وهي تخوض معاركها وتأتى لقسم من فصائلها المسلحة أن يختبىء في ضواحي المدينة إلا أنه تم القبض على عثمان الأدغم وأرسل إلى استامبول.

راح طاهر باشا يخمد بفعالية وقسوة كل مظهر من مظاهر عصيان الأهالي مهما كان تافهاً. ونظير هذه النجاحات في اخماد الاضطرابات عينه السلطان والياً جديداً على طرابلس في نهاية سنة 1837 [84، ص 300] وقد ضاعف هذا التعيين

من ضرواته في «تطويع» الأهالي الذين تفشى بينهم وباء الطاعون وأخذت تعاني منه بالدرجة الأولى مدينة طرابلس التي تعاني من وضع صحي سيء. وتشير المعطيات الأقرب إلى الدقة أنه قد هلك في ضواحي العاصمة، في الزاوية، غريان وحتى فزان ما يقارب من 80 ألف إنسان [84، ص 301] وحاول طاهر باشا بكل الوسائل أن يرسخ سلطته في البلاد التي أصبحت ضحية الطاعون فكان من جهة يطبق سياسة البطش القاسي بالأهالي ومن جهة أخرى يستعرض كراهيته للأجانب المسيحيين.

وكان مسلك الجنود الأنفار الأتراك يتسق ومسلك كبار الموظفين. فكان أهالي مدينة طرابلس والأوروبيون القاطنون فيها يعانون قبل كل شيء من ضروب استنزاف الجنود وابتزازهم. وقد أغلق التجار حوانيتهم لفترة ردّاً على النّهب التركي.

وفي الوقت نفسه كان طاهر باشا يتطلع إلى تحطيم العدو الأساسي للنظام التركي في الولاية، وهو غومة بن خليفة، الذي استقر بعد خروجه من السجن في يفرن. وبعد قليل سنحت الفرصة لتحقيق ذلك.

ففي ربيع 1837 جرت مباراة بين متقدمين لطلب يد جبلية حسناء. ووفقاً لعادة قديمة تتزوج الفتاة بمن يفوز في المباراة التي تجري في الفروسية والرمي بالبندقية. وكان المتنافسان على يد الفتاة غومة بن خليفة وابن عمه بيري [47، ص 33]. وأعلن شيخ القبيلة أن بيري الأكثر فروسية والأمهر في الرماية. فقرر غومة المطعون في الصميم والأبي النفس أن ينتقم من خصمه، صاحب الحظ السعيد. ونتيجة لمحاولة اغتيال بيري والتي جرت تحت جنح الظلام قتل بالصدفة واحداً آخر من أقربائه وأدى القتل إلى انصداع داخل القبيلة بين أنصار غومة بن خليفة وأعدائه. وتفاقمت حدة العلاقات بين الجانبين المتصارعين إلى درجة أن قاسم، الأخ الأصغر لبيري، توجه مع أصدقائه إلى الوالي التركي في طرابلس ليبلغ عن موافقة يفرن وكامل الجبل الغربي على الانضواء تحت لواء الأتراك. ولما علم غومة بن خليفة بالخطط المشتركة لأعدائه بذل قصارى جهوده لضم

صفوف المعادين للنظام التركي، فكان إلى جانبه غالبية قبيلة المحاميد وقبيلة أولاد عطية العربية وجميع البربر المستعربين في الجبل الغربي. وبالإضافة إلى ذلك اتخذ غومة الاجراءات ليجتذب إلى جانبه ثوار غريان الذين لم يخضعوا للسيادة التركية.

واستذوق طاهر باشا مقدماً طعم الانتصار السهل على غومة بن خليفة إلا أن جنوده استقبلوا بمقاومة ضارية من السكان عند وصولهم الجبل الغربي. ففي المعارك الحامية الوطيس أظهرت فصائل غومة بن خليفة بسالة وشجاعة منقطعة النظير. وزادت قسوة الجنود الأتراك وانعدام الرحمة في قلوبهم من تصميم أهل الجبل الغربي على المقاومة. وأجبرت خسائر الأتراك الكبيرة في القوة الحية طاهر باشا على وقف الهجوم بينما قام غومة بن خليفة بهجمات في منطقة الزاوية وزوارة وعاد إلى يفرن بغنائم كبيرة. وأدى انتصار غومة على الجيوش التركية وما تلا ذلك من عقد الهدنة معهم إلى أن التفّت حوله جميع سكان الجبل الغربي وأعلنوه بطلهم منذ ذلك الحين. وبعد ذلك اعترف سكان غريان بغومة بن خليفة حاكماً عليهم.

كانت هزيمة جيوش طاهر باشا في الجبل الغربي واستياء القناصل الأجانب في طرابلس من السياسة التي كان يطبقها نحو الدول الأجنبية سبباً في استدعائه بعد فترة قصيرة وقد أجبر النزاع التركي ـ المصري الذي اشتدت حدته في تلك الفترة الباب العالي على أن يرسل إلى ولاية طرابلس والياً يطبق فيها سياسة سلمية فوقع الاختيار على حسن باشا.

تلخصت سياسة الوالي الجديد في التوصل بالوسائل السلمية إلى تدعيم مواقف الإدارة التركية على كامل تراب الولاية وهو ما فشل سابقوه في تحقيقه بالوسائل الحربية. فحاول حسن باشا أن يقيم علاقات ودية مع زعماء القبائل وأن يستحوذ على قلوب السكان جميعاً. ومع وصوله بدأ التوكيد في خطب الجمعة التي تلقى في المساجد على أن الأتراك والعرب يدينون بدين واحد وأن عدوهم المشترك هم الأجانب والفرنسيون بالدرجة الأولى. كما نشرت على نطاق واسع

اشاعة تقول بأن حسن باشا إنما جاء ليقدم العون للأشقاء الجزائريين الذين يناضلون ضد الغزاة الفرنسيين. وجرت أحاديث مطولة عن ضرورات الأعداد «للجهاد» ضد فرنسا. وقد لقيت هذه المواعظ نجاحاً فعرب طرابلس الغرب يتعاطفون مع النضال البطولي للشعب الجزائري بقيادة عبد القادر. وكان الموضوع الآخر للمواعظ مساعدة تونس التي يتهددها خطر الاحتلال الفرنسي. وكان الأتراك بنشرهم لهذه الدعاية يهدفون إلى أمرين: ضمان تأييد سكان طرابلس الغرب في الصراع ضد الأجانب من جهة ومن جهة أخرى تهديد مصالح فرنسا سواء في الجزائر أم في تونس بهدف صرفها عن مساعدة محمد علي في نزاعه ضد الامبراطورية في العثمانية. ولتعزيز الدعاية التي اتسع نطاق نشرها وصل إلى طرابلس في أغسطس من 1838 أسطول تركي بقيادة أحمد مشير. وربط وصوله بإمكانية فرض إدارة الأتراك المباشرة على تونس وبدء التدخل في شؤون الجزائر.

إلا أن الفرنسيين كانوا يرقبون الخطط التركية بعيون يقظة. فكان الأسطول المتوسطي برئاسة لا لاندي يمخر عباب البحر على طول سواحل تونس والجزائر وطرابلس الغرب مستعداً في أي لحظة للعمليات القتالية من أجل الحيلولة دون تقديم الأتراك المساعدة للثوار الجزائريين.

في سبتمبر سنة 1837 تم في تونس، وبأمر من مصطفى باي، تنفيذ الإعدام بالوزير الأول تابو شاكر الذي كان على اتصال بالأتراك والذي كان منظم التدخل التركي المزمع في الجزائر ونصير إعادة الحكم التركي المباشر إلى تونس. وقد أثار هذا الحادث تعقيداً في علاقة الامبراطورية العثمانية بتونس كما أشاع الاضطراب في مخططات الباب العالي في الشمال الافريقي وأخر تنفيذها.

وبالإضافة إلى الدعوة لوحدة المسلمين في النضال ضد الفرنسيين «الكفار» أخذ الأتراك يطبقون سياسة أكثر مرونة بالنسبة للأهالي. ففي أغسطس سنة 1837 وصل مع الأسطول العثماني عثمان الأدغم الذي أقام أسيراً في استامبول حوالي سنة، وقد أعاده الباب العالي إلى بلاده مغموراً بالهدايا النفيسة. وقام السلطان

بهذا المسلك الأريحي ليكسب شعبية بين السكان ويخفف قليلاً من الانطباعات المتعلقة بالعمليات الدامية لطاهر باشا المتعجرف البطاش.

وسلك حسن باشا مسلك التنازل أمام عبد الجليل وغومة بن خليفة. ففي مجرى المحادثات معهما كحاكمين مستقلين لفزان والجبل الغربي تمكن الوالي التركي من الاتفاق على أن يدفع عبد الجليل كل سنة للامبراطورية العثمانية 25 ألف قرش ويدفع غومة بن خليفة 8 آلاف قرش. ولكن لم يطل الوقت حتى قام حسن باشا بسبب من نقص الأموال لديه لدفع مرتبات الجند بمطالبة الاثنين بتسديد الديون المستحقة عليهما من الماضي. وأدى هذا المطلب إلى قيامهما بقطع المفاوضات. كما أدى صمود قائدي الثوار إلى قيام شيوخ عدد كبير من القبائل، اضطرت تحت التهديد بالقوة إلى الخضوع للأتراك وإلى دفع الضرائب لهم، بالخروج أيضاً عن طاعة الإدارة التركية.

وعلى هذا فإن سياسة حسن باشا على الرغم من أنها هدّأت التناقض بين الأتراك والأهالي وخاصة فيما يخص الصراع مع الفرنسيين لم تتوصل في الوقت نفسه إلى تحطيم صمود الطرابلسيين في إرادتهم الدفاع عن استقلالهم ضد أي من المستعبدين. ورداً على ذلك حاول حسن باشا أن يغير تكتيكه وأن ينتقل من سياسة التنازلات إلى سياسة القوة على نحو ما فعل سابقوه ولكن هذه المحاولات أيضاً لم تسفر عن نتيجة. فقد قام عدة مرات باختيار الجنود من بين الأهالي وانهمك في تدريبهم لاستخدامهم في قمع الحركات المناوئة للأتراك على أيدي الطرابلسيين أنفسهم ثم كان يصرفهم بعد ذلك بسبب انعدام الأموال اللازمة بل إنه لم يدفع للجنود الأتراك مرتباتهم على مدى عشرة شهور. وعلى هذا آلت سياسة التطويع. من الناحية العملية إلى الفشل. ولم يكن حسن باشا عند نهاية حكمه، يحكم، من الناحية العملية غير طرابلس وبعض ضواحيها بينما كانت بقية أراضي الولاية تحت سلطة القادة والشيوخ المحليين.

وفي ذلك الوقت ساءت الأوضاع في الامبراطورية العثمانية نفسها إلى حد كبير. إذ كان محمد علي يطمح، بمؤزارة فرنسا، إلى وضع يديه على الأراضي

العثمانية في الليبانتو والشمال الافريقي. وإزاء ذلك حاول الباب العالي سنة 1838 أن يضغط على فرنسا بإرسال أسطول حربي إلى تونس بقيادة طاهر باشا. إلا أن الفرنسيين علموا بالعملية المدبرة فما أن أطَلَ الأسطول التركي على ميناء تونس حتى اكتشف أن أسطول الأميرال لالاندي يترصده هناك. وبعد فشل العملية عادت السفن التركية بجنودها نحو الشواطىء التركية.

في بداية 1839 قرر الباب العالي استئناف العمليات العسكرية ضد الباشا المصري. ولهذه الغاية حشدت الجيوش التركية عند حدود سوريا. وأيد الديوان الذي جمعه السلطان في يناير 1839 قرار بدء الحرب. وفي نهاية إبريل دخلت الجيوش بقيادة حافظ باشا سوريا وعبرت الفرات واصطدمت بالجيوش المصرية. وفي يونيو 1839 لحقت بالجيش العثماني هزيمة نكراء في المعركة التي دارت قرب نصيبين وبعد قليل من الزمن انضم الأسطول التركي إلى الباشا المصري.

ولم يكن لأمثال هذه الأحداث إلا أن تنعكس على الوضع في ولاية طرابلس، وعلى تكتيك علي عشقر باشا الذي كان قد وصل إلى طرابلس في سبتمبر 1838، ولحقت به سفينتان حربيتان محملتان بالجنود والخيالة بالإضافة إلى الذخائر والمواد الحربية.

ومن جديد وجه عشقر باشا القوات التي وصلته نحو برقة التي كانت بصفة كلية في أيدي القبائل غير الخاضعة وما كانت تدفع الضرائب. وقد عين حليم بك، قائد الخيالة متصرفاً في تلك المنطقة. وبسرعة قامت القوات التركية باخضاع سكان بنغازي ودرنة. ولكن تم بعد ذلك بوقت قصير استدعاء غالبية القوات الموجودة في طرابلس الغرب إلى سوريا بمناسبة بدء العمليات القتالية هناك.

ونتيجة للوضع السيء في الامبراطورية العثمانية حاول علي عشقر أن يطبق سياسة أكثر مرونة داخل الولاية. فاستأنف المفاوضات مع قائدي الثوار، غومة بن خليفة وعبد الجليل، على أساس تنازلات ملموسة إذ كفَّ عن مطالبتهما

بدفع ضرائب السنوات السابقة. وعلى الرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه فإن أحداً لم يكن يستعد لتنفيذه سواء غومة بن خليفة أو عبد الجليل. فعند جمع محصول 1839 لم يكن سكان المناطق التي يشرف الثوار عليها يبدون استعداداً لدفع الضرائب. فهزائم الباب العالي أمام محمد علي كان ملهماً لقادة القبائل في صراعهم ضد الأتراك. فهم لم يمتنعوا فقط عن دفع الأتاوات بل وراحوا يوسعون تدريجياً من الأراضي التي كانت خاضعة خضوعاً تاماً لسيطرتهم.

وباستغلال ضعف القوات التركية بدأ عبد الجليل وغومة بن خليفة يتحركان باتجاه طرابلس. قامت فصائل خيالة البدو بهجمات مباغتة على الحاميات التركية المبعثرة وصارت تخرب الأرتال والقوافل التركية. واستولت قوات عبد الجليل المسلحة على تاورغاء التي كانت فيها حامية تركية ووصلت طلائع قواته إلى زليطن والخمس ومصراتة. ولم يطل الوقت حتى سقطت هذه المدن أيضاً في أيدي الثوار. وعمل غومة بن خليفة بحظ وافر من النجاح فوسع سيطرته على الأراضي التي كانت منذ فترة قصيرة خاضعة للأتراك وهاجمت فصائله الحاميات التركية في الزاوية وجنزور كما عملت فصائل الثوار في منطقة طرابلس أيضاً. وفي نهاية 1839 وبداية 1840 كانت أراضي الولاية برمتها ـ باستثناء طرابلس ـ في أيدي الثوار.

خلال الحملة السورية لسنة 1840 والتي قامت بها القوى البحرية الحربية الإنكليزية والنمساوية تحت شعار الدفاع عن وحدة الامبراطورية العثمانية وإعادة سوريا ولبنان إلى حظيرة السلطان ثم ضرب قوات محمد علي واخراجها من الليبانتو. فصراع انكلترا من أجل الإبقاء على سيطرة الامبراطورية العثمانية على سوريا ولبنان ومصر كان يتجاوب مع مصالح البروجوازية البريطانية لأنه مكنها من ترسيخ أقدامها في هذه المناطق ومن ازاحة الفرنسيين عن أسواق الشرق الأوسط والشمال الافريقي.

بعد اخماد حركة محمد علي بمساعدة الإنجليز انصرف السلطان عبد المجيد إلى ضبط النظام في ولاية طرابلس. ولهذه الغاية قذف الأتراك بجزء من

جيوشهم من سوريا ولبنان إلى طرابلس. وعيّن أحمد باشا القاسي العديم الرحمة قائداً لجيوش الولاية وكان المخطط التركي يتلخص في اخماد المقاومة الشعبية بخرق القطاع الذي يشرف عليه الثوار إلى جزئين ينفصل أحدهما على الآخر والوصول بذلك إلى خرق العمل المنسق والذي لم يكن قد توثق بعد بين القائدين الرئيسين للمقاومة في طرابلس الغرب.

ركز الوالي علي عشقر القوات التركية النظامية في منطقة الخمس حيث جرى حشد الفصائل العسكرية المكونة من القولوغلية. وسددت الضربة الرئيسة إلى عبد الجليل وقد استطاع الأتراك أن يستولوا بسرعة على الخمس نتيجةً للضربة المفاجئة ودارت المعركة الدامية الرهيبة التي استمرت ثماني ساعات في منطقة مسلاتة.

لم تكن القوى متكافئة، واضطر الثوار إلى الانسحاب تاركين الأسلحة والذخائر فوق أرض المعركة. وكان الانسحاب إلى الدواخل سريعاً إلى درجة أن عبد الجليل خلّف في الخمس إحدى زوجاته بناء على قول الأنصاري [149، ص 346].

كان ذلك أول انتصار حققه الأتراك بعد سلسلة من الهزائم. وعلى هذا الانتصار قلّد على عشقر وقائد الجيش أحمد باشا أعلى أوسمة الامبراطورية العثمانية وأُغرقا بالأحجار الكريمة ورقيت رتب بقية قادة الجيش. إلا أنه لم يقدر للأتراك أن يحتفلوا طويلاً بانتصارهم على عبد الجليل. فعند ما علم غومة بن خليفة بالهجوم التركي سدد ضربة شديدة إلى الحامية التركية في وادي الخير. وانهزم الأتراك في المعركة الدامية التي استمرت خمس ساعات وانسحبت فلولهم إلى طرابلس. ونتيجة هذا الانتصار تعززت فصائل غومة في منطقة الزاوية وزوارة. وقد أقلقت الهزيمة الوالي التركي وبطانته بشكل جدي. فأرسلت قوات امداد إلى الزاوية برئاسة أحمد باشا. وعند قدوم القوات التركية لم يشتبك غومة معها بل انسحب إلى الجبال بعد أن أنزل ضربته بعملاء الأتراك في هذه المنطقة وانتزع أموالهم المنقولة ونفائسهم.

ولما فشل أحمد باشا المسعور في لقاء غومة وقواته انعطف بجيشه إلى ترهونة لإنزال نقمته بالسكان غير الراضخين. وعاد إلى طرابلس بعد أن قام بعمليات النهب والتقتيل في ترهونة.

بقيت غريان قلعة للثوار. ولم يكن بالإمكان التعويل على اخماد المقاومة في الجبل الغربي بدون الاستيلاء عليها واخضاع سكانها. وكان الأتراك يأملون في أن يتمكنوا عن طريق الاستيلاء على غريان استدراج الفصائل المسلحة لغومة بن خليفة التي ستهب دون شك لمساعدة اخوانها في النضال. وقد أعد أحمد باشا الحملة العسكرية اعداداً دقيقاً فتم تسليح القوات التركية النظامية وتزويدها على أفضل وجه وكان لها مدافع ميدان لعبت دوراً حاسماً في معركة المدينة. وعلى نحو ما كان متوقعاً فقد انضمت قوات غومة المسلحة إلى قوات المدافعين عن المدينة.

جرت خمس معارك طاحنة عند مشارف المدينة وأثناء الاستيلاء عليها. وعلى الرغم من أن الثوار أبدوا معجزات من البطولة والجرأة وأن الخيالة العرب قاموا بتسديد هجمات مباغتة على القوات التركية ببراعة فقد رجحت كفة الأتراك الذين كانوا يتفوقون على الثوار في العدد وفي تنظيم الفصائل وقوة التسليح. ولعبت المدفعية دوراً كبيراً بشكل خاص أثناء الحصار. فتحت ضرباتها كان يبدأ الهرج والتشتت بين المدافعين عن المدينة. وإزاء هذه الظروف لم يكن أمام غومة بن خليفة إلا الانسحاب إلى يفرن تخوفاً من خيانة أعيان غريان. ولما استولى الأتراك على المدينة بدأوا بنهبها وبتقتيل الناس. أما الشيوخ السبعين الذين ألقي القبض عليهم فقد وجهوا إلى طرابلس حيث نفذ فيهم حكم الاعدام وفرضت ضريبة باهظة على الأهالي.

عند بداية 1842 كان عبد الجليل الذي استرد عافيته بعد الهزائم في فزان لا يزال حاكماً على مناطق فزان الواسعة التي كانت تجري من خلالها تجارة ناشطة للعبيد. لكنه كان بحاجة إلى منفذ على البحر من أجل استعادة وضع التجارة عبر

الصحراء، وذلك في وقت كان الساحل بطوله تحت سيطرة القوات التركية. وقد وعد القنصل الإنجليزي وارينغتون عبد الجليل عن طريق وسطائه بتقديم مساعدته في هذه القضية. إلا أن عبد الجليل لم يستطع أن يضع ثقته في ذلك الإنجليزي المراوغ الذي ظل يحيك على مدى عشرين سنة مختلف أنواع المكائد في البلاد. فامتنع عن قبول وساطته وفي 1824 أرسل إلى الوالي علي عشقر رسالة أوضح فيها أسباب استمرار الثورة، كما عبر عن نيته في وقف المقاومة وصرّح باستعداده لدفع الضرائب كل سنة بل وبموافقته على سداد ديون فزان عن السنتين السابقتين.

لكن الوالي لم يصدق عبد الجليل وظل يجهز ضده العمليات الحربية بكل اهتمام ونظمت ضده مطاردة حقيقية دار خلالها عدد كبير من المعارك والاشتباكات. لكن أساليب حرب الأنصار التي انتهجها الثوار كانت تكلل دوماً بالنجاح. فالقوات النظامية التركية ما كانت تلحق بفصائل خيالة عبد الجليل السريعة. ولما كانت خسائر الثوار تعوّض بسرعة كان الأتراك يعقدون آمالهم في إخماد الثورة على القضاء على قائدها. ولقد لجأوا إلى المكيدة لتحقيق ذلك. وساعدهم الإنجليز على تنفيذ خططهم، ذلك أن عبد الجليل بعد أن ملَّ من انتظار ردّ الوالي التركي من طرابلس وافق على لقاء مع وارينغتون لتحديد شروط الاعتراف به حاكماً مستقلاً على فزان. وعند وصوله إلى سرت كان عبد الجليل واثقاً من أنه سيجري مفاوضات مع مبعوث جهة تقف ضد الإدارة التركية. إلا أن القنصل الإنجليزي لم يعرض شيئاً سوى ايقاف تجارة العبيد التي كانت سارية في فزان، بيد أن ذلك لم يكن ضمن صلاحيات القائد العربي ولهذا لم يكن بوسعه الموافقة على ذلك. ولم يكن عبد الجليل قد ابتعد إلا قليلاً بفرقته عن مكان اللقاء عندما تعرض لهجوم الجنود الأتراك الذين كانوا يترصدون خطاه [43، ص 55].

دارت رحى المعركة المريعة بين الأتراك وفرقة عبد الجليل بين سرت وبو نجيم. وأبدى الثوار أعظم ضروب الشجاعة والبطولة في حماية قائدهم لكن القوى كانت غير متكافئة فهوى في ساحة المعركة كل من عبد الجليل وأخوه

سيف النصر وحاكم ترهونة المريض. وحمل رأس عبد الجليل إلى طرابلس فعرض على بوابة قلعة المدينة.

بعد استشهاد عبد الجليل توغّلت فلول قواته المسلحة في أعماق فزان تطاردها الجيوش التركية على الأثر. وفي سبتمبر احتل الأتراك مرزق فغادرت قبيلة أولاد سليمان التي كان يرأسها عبد الجليل أراضي الولاية وتوغلت في سلطنة بورنو. وبعد البطش بعبد الجليل وأنصاره الأوفياء تم استبدال الوالي عشقر في يوليو 1842 بالحاكم العام محمد أمين باشا.

وبقيت طرابلس الغرب وبرقة غير مطوَّعتين ففي الجبل الغربي ظل غومة بن خليفة يحكم مستقلاً عن الأترك. ولما كان محمد أمين باشا يهدف إلى نفس الغاية التي هدف إليها سابقوه ـ وهي تطويع أهالي طرابلس وبرقة، العرب ـ والبربر فإنه ـ خلافاً لهم ـ بدل تكتيكه. فكانت مهمته تنحصر في اخضاع العرب بأيدي العرب أنفسهم. وللوصول إلى هذه الغاية استخدم الحاكم العام الإصلاحات التي طبقت في الامبراطورية العثمانية بمناسبة اعلان السلطان التركي عبد المجيد سنة 1839 الخطي شريف خلال مرحلة الاصلاحات (التنظيمات). فقد صدر في استامبول قانون إداري لتنفيذ الخطيّ ـ شريف.

وعلى أساس هذا النظام استحدث محمد أمين في ولاية طرابلس جهازاً إدارياً جديداً فقسم البلاد إلى ألوية وأقضية ومديريات. وكان ثمة مجالس استشارية في كل وحدة إدارية، ووضع على رأس الألوية والأقضية والمديريات الأشخاص الموالين للأتراك من بين الأهالي العرب والبربر. ووزعت الحاميات التركية على المدن الكبرى من الولاية، أما في المراكز الأقل سكاناً فشكلت قطع عسكرية أصغر حجماً، بين من الأهالي. وأنشىء مجلس استشاري يتبع للحاكم العام ويتكون من أعيان مدينة طرابلس كما استحدثت وظيفة الدفتر دار المسؤول عن الأمور المالية في الولاية. وبالإضافة إلى ذلك أعلن عن تطبيق نظام تسجيل الأراضي والأملاك في البلاد وعن اضفاء الصبغة القانونية على جباية الضرائب. وطبق نظام بطاقات المراقبة من أجل ضمان الأمن في الطرقات.

وعلى الرغم من أن الإجراءات المذكورة خلقت مظهرية النظام والأمن في البلاد فإنها كانت عاجزة عن القضاء على الطغيان والفساد اللذين كانا من سمات الإدارة التركية بأسرها كما أنها كانت عاجزة عن تهدئة الثوار الذين يدافعون عن استقلالهم.

وإلى جانب الإصلاحات استخدمت الإدارة التركية الدعاية على نطاق واسع، فكانوا يقنعون المؤمنين بأن السلطان ـ خليفة جميع المسلمين، سيحكم الولاية على أساس قوانين الشريعة وتسود العدالة والخير والرحمة والعطف في البلاد. وكان أعيان طرابلس وبرقة القائمون على الخدمة لدى الأتراك يساعدون على نشر هذه الدعاية. ومن أكثرهم نشاطاً في هذا الميدان أعضاء المجلس الاستشاري التابع للحاكم العام. وبمساعدة هؤلاء الأعيان العرب قرر محمد أمين أن يتغلب على فطنة غومة بن خليفة وأن يستدرجه إليه بالحيلة.

وكان غومة بن خليفة يحاول بدوره أن يسوي العلاقات مع الأتراك. فكانت خطوته الأولى إلى الصلح هي الوقف العملي للعمليات الحربية، ثم وجه بعد ذلك رسالة إلى أعضاء المجلس الاستشاري قال فيها: إنه يضع كل قواته وأمواله في خدمة الامبراطورية العثمانية ويشكرهم على أنهم ضمنوه أمام السلطات التركية. وختم رسالته بقوله: إنه إذا ما رجع في كلامه أو قام بأي تصرف يعارض هذا القرار فإنه سيتحمل العقوبة التي يقرها الشرع في مثل هذه الحالة.

على أساس هذه الرسالة قام أعضاء المجلس الاستشاري بتقديم رسالة استرحام إلى محمد أمين. وجاء في الرسالة الممهورة بأختام رجلي الإفتاء المالكي والحنفي والموقعة من قبل أعضاء المجلس «بما سطره غومة بن خليفة المذكور بخط يده والتزامه بالخدمة والصداقة للدولة العلية وعدم البعد والفساد وأنه ما دام بقيد الحياة لم يقع منه شيء سائر الأمور التي لا تليق» [101، ص 537].

وفي نهاية 1842 وصل غومة بن خليفة مع أنصاره إلى طرابلس حيث

استقبل بكل مظاهر الحفاوة وأدخل في عداد المجلس الاستشاري ومنح لقب البكوية وعين له مرتب شهري قدره (3000) قرش. وبعد قليل استدعى أسرته إلى طرابلس وعلى مدى عدة أشهر، ومن خلال كونه عضو المجلس الاستشاري، قدم غومة الكثير لوقف النزاعات في البلاد، وصار يسوّي علاقاته مع الأتراك، إلا أن الباب العالي كان يضمر خططاً أخرى بصدده.

في الـ 28 من ديسمبر وبناء على أمر من استامبول استدعى محمد أمين إليه غومة بن خليفة وأنصاره المقربين. وفي منتصف الليل ألقي عليه القبض وأرسل على الفور فوق سفينة من حيث نفي إلى طرابزون [133، ص 200].

أشعل اعتقال غومة الاضطراب بين أهالي الجبل الغربي. فاحتكم المحاميد وغيرهم من قبائل المنطقة إلى السلاح من جديد. وقاد المعركة المسلحة في هذه المرة واحد من أتباع غومة وهو علي العزف.

أرسل أحمد باشا الجيش لإخماد الثورة في الجبل الغربي وكان هذا قد اشتهر بين الناس بلقب الجزار لقسوته المنقطعة النظير خلال الحملات التأديبية ضد أهالي ترهونة وغريان. وساق أحمد باشا قواته باتجاه ككلة وهو واثق من النصر على القوات المسلحة المتفرقة الثوار، وهناك دارت معركة حامية بين الأتراك وجيش الثوار الذي يضم فصائل مختلفة من القبائل وسكان المراكز المأهولة. ولم يستطع أحمد باشا تطويق الثوار إلا في اليوم الخامس، لكنهم ظلوا، وهم في الحصار، يقاتلون بشجاعة فائقة حتى كادت القوات التركية المتفوقة أن تفنيهم عن بكرة أبيهم. وقد لعبت المدفعية التركية دوراً حاسماً في الانتصار عليهم.

واتجهت جيوش أحمد باشا بعد ذلك إلى يفرن الواقعة على مسيرة أربع ساعات من المكان السابق للمعركة. وأراد الأتراك أن يستولوا على يفرن بغتة لكن ذلك لم يكن في وسعهم فقد أبدى أهل المدينة مقاومة شرسة ضدهم على مدى يومين. وتكبد الأتراك خسائر فادحة وهم يقضون على التحصينات الجبلية

للثوار. ولم تستطع جيوش أحمد باشا أن تمتلك المدينة إلا بعد القضاء على هذه التحصينات بمساعدة المدفعية.

في مايو من سنة 1843 وبحجة المفاوضات مع زعماء الجبل الغربي وتوزيع البرانس الحمراء ـ رموز سلطة القبائل ـ مضافة إلى النقود والهدايا قام أحمد باشا باستدعاء رؤوساء القبائل ووجهاء سكان المراكز المأهولة إلى يفرن. وبعد القيام بالمظاهر الاحتفالية بالسكان من قبل السلطة تم استدعاء 65 من أشد المناوئين للسلطة التركية في الجبل الغربي إلى خيمة أحمد باشا لتسجيل أسمائهم حسبما قيل لهم وبعد تسجيل الأسماء اندفع حرس الباشا وفقاً لإشارة متفق عليها فقطعوا رؤوس القادة المحليين ثم حملت رؤوسهم إلى طرابلس. لكن البطش لم ينته عند هذا فقد تم أيضاً اعدام 27 من أقرباء غومة بن خليفة، ووضع 20 على الخوازيق، كما قطعت رؤوس 80 من المدافعين عن يفرن [71، ص 274]، وغادرت الجيوش التركية مراكزها بعد هذا التنكيل واتجهت إلى حدود تونس.

ونتيجة لعدد كبير من المعارك استولى الأتراك على مدينة جادو وقلعتها وركزوا حاميتهم هناك. وبعد جمع الضرائب من الأهالي والتي أضيفت إليها مصاريف العمليات الانتقامية أوغل أحمد باشا متجهاً إلى الغرب واستولى على نالوت.

ولكن ما إن هدأت المعارك حتى انتفضت القبائل البربرية في ككّلة ويفرن. وكان سبب ذلك الخبر القائل بتعيين قاضٍ أعلى على قضاء ككّلة غايته تبديل المعتقدات والأعراف الطقسية التي يسير عليها منذ قديم الزمان أتباع المذهب الأباضي الإسلامي في الشمال الإفريقي. وقد أحاط البربر الأباضية بالحامية التركية في ككلّة ودمروا جميع سجلات السكان والأراضي والمستندات الأخرى. وسارع أحمد باشا الذي كان آنذاك موجوداً مع جيشه في جادو بالقدوم إلى منطقة الثوار. وانتهت المعركة الدامية بهزيمة الثوار بعد أن خلفوا تلالاً من القتلى. وكما هي العادة ترافق «تطويع» السكان بعمليات النهب.

ظل الأتراك بكل عناد يقومون بتعقب علي العزف الذي كان يدعو السكان إلى النضال ضدهم ويساهم مساهمة فعالة في المعارك إلا أنه كان ينجو من كمائن الأعداء. عند ذلك أطلق الأتراك العنان لغدرهم. فأكدوا لعلي العزف باسم الله أن له أن يعتمد على رحمة أحمد باشا، وصدقهم الرجل فقدم إلى معسكر أحمد باشا حيث نفذ فيه حكم الإعدام بتهمة الخيانة والحنث باليمين الذي أقسمه على القرآن.

وبعد تطويع الجبل الغربي عاد أحمد باشا عند نهاية 1843 إلى طرابلس. وقد عززت انتصاراته في الحملات التأديبية من هيبته في أوساط الجيش الذي كان يطلق أيديه للتنكيل بالسكان الآمنين وبنهبهم، حتى أثرى الضباط والجنود بطريقة جشعة. فعلى مدار صيف 1843 كانت تسير خطوطاً طويلة في طرابلس العربات المحملة بالأمتعة التي انتزعت من السكان الآمنين. وقد أدى تأييد أحمد باشا من طرف الجيش إلى ازدواج السلطة في الإيالة.

في نهاية 1843 اعترفت غدامس بالإدارة التركية فأرسل إلى هناك أول حاكم تركي لكنه قتل في الطريق فنهض يعقوب الزنجي الذي عين في مكانه بالحكم هناك فترة طويلة بفضل السياسة المرنة التي انتهجها معتمداً على الحامية التركية.

أقام الأتراك الإدارة في فزان ووضعوا حسن عزيز باشا على رأسها. إلا أن الهدوء الذي فرض في البلاد لم يدم طويلاً. فالشعب لم يكن راغباً في الخضوع للأتراك، ولم يؤد عمليات الإعدام ولا النهب الشامل إلى تحطيم إرادة السكان في المقاومة؛ وعند اغسطس من سنة 1844 اضطرمت شعلة الثورة من جديد.

فميلود، ابن عم غومة بن خليفة، الذي كان قد اعتقل معه وأرسل في البداية إلى استامبول ومنها إلى طرابزون، نجح في الفرار من سجنه بعد سنة. ووصل إلى مالطا ومنها توجه إلى جربة؛ وتمكن، بدعم من باي تونس، من العودة إلى طرابلس الغرب وأشعل الثورة فيها. ومن جديد هرع الجنرال التركي أحمد باشا إلى الجبل وكان قد عين نائباً للحاكم هناك. وفي هذه المرة أطلق يديه

بصورة أكثر حرية وأخمد الانتفاضة بشراسة مريعة فأحرقت عشرات القرى وتعرضت يفرن لتخريب شديد وأبيدت أسرة ميلود أما هو فتمكن من الفرار إلى تونس.

كانت الثورات تشتعل بين الفينة والفينة في البلاد ردّاً على شراسة الجيش وفرض النظم التركية. وفي ذلك الوقت كانت العلاقات قد ازدادت تفاقماً بين محمد أمين وأحمد باشا بسبب اختلافات الرأي حول أساليب اخماد ثورات الأهالي وتكتيكها. وقد اعتمد الباب العالي على الشرط القائل بأن مدة وجود الوالي في منصبه تتحدد بناء على النظام الإداري الجديد بأربع سنوات. فسارع إلى استدعاء محمد أمين لتخفيف حدة التوتر في الولاية وعين محمد رجب باشا في مكانه.

وفي ديسمبر سنة 1847 ونتيجة الحصار الذي ضربه أهالي ككلة الثائرون قتل أحمد باشا. فوجهت القوات التركية من جديد إلى المنطقة المضطربة وكانت في هذه المرة تحت رئاسة بشير بك. وكان الانتقام رهيباً فقد سويت ككلّة بالأرض وأنزل العقاب الشديد بالأهالي [47، ص 36].

ورغبة من محمد رجب باشا في تغيير خططه عين خصم غومة بن خليفة، البربري المعروف باسم قاسم، متصرفاً على الجبل الغربي. وعلى الرغم من أن هذا التكتيك لم يكن جديداً في ظروف الاضطرابات الشعبية المتواصلة فإنه كان يعد بنجاح مؤقت. وفي الواقع، استطاع الأتراك، بمساعدة قاسم، أن يخضعوا الأهالي حتى سنة 1835 وكان هؤلاء يأملون في الحصول على حريتهم في عهد الحاكم الجديد.

وفي ديسمبر 1848 تم استبدال محمد رجب باشا بحاجي أحمد عزت الذي وصل إلى طرابلس صحبة شريف باشا، حاكم برقة الجديد [84، ص 30].

بدأ السخط المتفاقم من السلطة التركية يظهر في مدن الجزء الساحلي من طرابلس الغرب وقراها وبين البدو والرحل. فضريبة «المَوْنة» الجديدة التي فرضها

الباب العالي على بعض مقاطعاته كانت سارية أيضاً على ولاية طرابلس الغرب. وكان فرض هذه الضريبة يتطلب اجراء تسجيل للسكان البالغين. وقد أثار البدء بالتسجيل وجمع الضرائب القلق بين الأهالي. أما الطرابلسيون الذين أمضوا الخدمَة العسكرية فرفضوا دفع هذه الضريبة رفضاً قاطعاً [61، ص 396].

وزادت الاضطرابات أكثر بسبب وباء الكوليرا الذي بدأ سنة 1850. وأدت الكارثة الرهيبة إلى قيام الكثيرين من سكان طرابلس والمناطق المحيطة بها بمغادرة البلاد بحثاً عن النجاة في مالطا وتونس بل وفي الجزائر ومصر. وبلغت الوفيات بسبب الكوليرا حدوداً كبيرة. فخلال ثلاثة أشهر فقط توفي في طرابلس 800 شخص. وتقلص عدد سكان المدينة إلى 5 آلاف نسمة خلال فترة الوباء نتيجة لارتفاع نسبة الوفيات وبسبب الهجرة [6، ص 397]، هذا بينما لم تتخذ السلطات التركية أية اجراءات تجاه هذه الكارثة العفوية وهو ما زاد من سخط السكان، وتم التعبير في كل مكان عن الاستعداد لاستئناف الصراع المسلح.

ولما كان وجهاء طرابلس يربطون كل ويلات السكان بالوالي فقد بعثوا برسالة إلى استامبول يطالبون فيها بإرسال حاكم «جيد» وأكدوا على أن يكون من المذهب المالكي الذي يتبعه غالبية السكان في طرابلس وبرقة وليس من المذهب الحنفي الرسمي الذي يتبعه الأتراك في الأساس.

وتفاقم قلق الباب العالي على ولاية طرابلس الغرب بسبب ازدياد السياسة التوسعية لفرنسا في الشمال الافريقي. فلوي نابليون الذي أصبح سنة 1848 رئيساً للجمهورية الفرنسية زاد من نشاط السياسة الاستعمارية. ومن أجل تطبيقها الناجح أخذ يعد حلفاً مع انكلترا للقيام بالأعمال المشتركة في الشرق الأوسط والشمال الافريقي. وقد تشكل هذا الحلف عملياً في بداية سنة 1850 وأحدق الخطر الجدي بمناطق الامبراطورية العثمانية في الشمال الافريقي. وانطلاقاً من ذلك عزز الأتراك قواتهم في ولاية طرابلس. فارتفع عددها إلى 10 آلاف من المشاة و 1,5 ألف من الخيالة حتى سنة 1851؛ أما بالنسبة للمدفعية فكانت تتكون من خمس بطاريات في هذه المرحلة. وامتلأت المستودعات بالأسلحة والذخائر

التي يمكن بواسطتها تسليح 15 ألفاً من جنود الريف من الأهالي في حال الضرورة [84، ص 308].

كان الوضع الداخلي والخارجي المتأزم في الولاية سبباً في استدعاء الباب العالي للحاج أحمد عزت باشا سنة 1849 وجاء مصطفى نوري باشا بدلاً منه. وبدأ الوالي الجديد نشاطه باصدار أوامره بإلقاء القبض على من تجرأ وأرسل إلى استامبول طالباً تعيين والٍ من المذهب المالكي فتم اعتقال 15 شخصاً وعزل مدير المنشية من منصبه وتواكبت موجة الاعتقالات مع القلاقل التي سببها الاحصاء وامتناع سكان المنشية والساحل عن دفع ضريبة المونة. فالاعتقالات ومختلف أشكال الضغوط مضافة إلى الإلحاح المتشدد على دفع ضريبة «المونة» ساعد بمجموعه على تنامي السخط بين الجماهير الشعبية وازدادت المشاعر المعادية للأتراك في البلاد بصورة حادة في مرحلة دخول تركيا الحرب ضد روسيا والتي رآها الأهالي فرصة لإعلان الاستقلال [98، ص 32].

وترتبط المرحلة الجديدة من المد الكفاحي المعادي للأتراك في طرابلس الغرب باسم غومة بن خليفة. ففي 1855 وإبّان حرب القرم تيسر لغومة الذي كان رهين الأسر في طرابزون أن يفر ويختفي في تونس، وكان الوضع في طرابلس الغرب آنذاك متوتراً حتى اللحظة الحرجة وقابلاً للانفجار، فقد كان السكان مسحوقين بالضرائب يعانون من العسف التركي وكانت تونس وفرنسا تزيدان من سخط الأهالي مستعينتين بصعوبات الوضع في الولاية.

في 1855 وفي رسالة وجهها مصطفى نوري باشا، والي طرابلس إلى وزير خارجية الامبراطورية العثمانية قدم وصفاً لنوايا فرنسا نحو ولاية طرابلس. فطبقاً للخطة الفرنسية يجب أن تضم متصرفية بنغازي إلى مصر بينما تضم طرابلس ومتصرفيّتا الجبل الغربي والخمس إلى تونس. ويعين في طرابلس حاكم من أسرة يوسف القرمانلي يوضع تحت اشراف باي تونس ويأتمر بأوامره. وترسل تونس إلى طرابلس ما يكفي من القوات لضمان مصالحها. ووضع في الحسبان أن تدفع الضرائب السنوية لتونس.

وبعد أن تلقى غومة بن خليفة ردّ مصطفى نوري باشا المتضمن رفض الإذن له بالعودة إلى الوطن قرر أن يقطع سراً حدود ولاية طرابلس. وفي يوليو من سنة 1855 وصل إلى نالوت. وعلى طول طريق مسيره كان أهالي طرابلس الغرب يحيونه تحية البطل، محرر الجبال. ومنحته الحماسة التي قوبل بها ثقة في قراره باعلان ثورة شاملة في البلاد. وسرعان ما استجاب لندائه أهالي جادو والزنتان ويفرن. وزحف إليه مؤيدوه من كل صوب وقرعت الطبول في القرى داعية إلى الثورة، وما هو إلا قليل حتى تصاعدت ألسنة النيران على ذرى الجبال دليلاً على بدء الثورة. فقد كان الجبل الغربي يقف وقفة واحدة ضد الطغيان التركي.

من الفرق المسلحة المتناثرة تمكن غومة من تشكيل جيش من الثوار تقدم به لتطويق عاصمة الجبل الغربي. وأبدت الحامية التركية المؤلفة من 500 مقاتل من الجيش النظامي و 600 من الخيالة من بين الأهالي مقاومة لجيش الثوار الذي كان كبيراً في عدده متنوعاً في ألوانه. يضاف إلى هذا أن الوالي مصطفى نوري باشا أرسل إلى الأتراك بتعزيزات برئاسة اسماعيل بك.

وفي الـ 5 من يوليو سنة 1855 وصلت الفرقة التركية التي تضم 8 آلاف مقاتل بينهم مقاتلون من المجندين العرب البربر إلى مكان الرومية القريب من يفرن حيث التقى بفصائل الثوار. وكان الفوز في البداية حليف الأتراك وهرعت فصائل من يفرن لنصرة الثوار وحضر غومة بنفسه يحض المقاتلين على النصر الحاسم. واستعان آنذاك بحيلة تمكن بفضلها من أن يستميل إلى صفه قسماً كبيراً من الجنود البربر. وتتلخص الحيلة في أنه دعا أهل الجبال إلى أن يمتنعوا عن اطلاق النار على أشقائهم وأن يوجهوها إلى الأتراك. ولما لاحظ العرب ذلك أبت نفوسهم أن يقصروا في ميدان الكرم فتوقفوا عن الرمي. ولما أدرك الأتراك أنهم قد خذلوا سارعوا إلى طلب النجاة بالهزيمة، فوقعت المدفعية كلها وخزينة الحملة في أيدي الثوار وفضلاً عن ذلك وقع قائد الحملة التركية إسماعيل بك نفسه في الأسر.

بعد الهزيمة الساحقة التي لحقت بالفرقة التأديبية قام رجال الحامية التركية في يفرن والحاكم قاسم بتسليم أنفسهم أسرى. وهكذا استعاد غومة بن خليفة سلطته على جزء كبير من طرابلس الغرب. ودعا في عرائضه إلى السلطان عبد المجيد وفي رسائله إلى الزعماء المشاركين في الثورة إلى أن تحكم الولاية باسم السلطان عن طريق ممثل لأسرة القرمانلي وأشير إلى مطلب إعادة الأسرة القرمانلية في رسائل غومة بن خليفة إلى القنصلين الفرنسي والإنجليزي، فقد أكد لهما بأنه لم يقم بالثورة ضد السلطان بل ضد الحكم الفاسد للولاة الأتراك الذين لم يهتموا بشؤون الرعية بل انصرفوا إلى جمع الأموال [84، ص 309].

في هذه المرحلة قام الفرنسيون بنشاط خاص عبر قنصلهم ليون لاروشا الذي اتصل بغومة بن خليفة ووعده خلال مقابلاته التالية معه بالسلاح والمؤن [43، ص 59]. ذلك أن قحطاً دورياً حل بطرابلس الغرب سنة 1855، فلم تكن اقتصاديات سكان تلك المنطقة التي دمّرها نهب الحملات التأديبية والضرائب المرهقة لتفي بحاجات السكان وجيش الثوار من المواد الغذائية. إلا أن آمال غومة بن خليفة في الحصول على المؤن التي وعد بها السفير الفرنسي لم تتحقق. وكان السكان الجياع يطالبون بالأغذية، ولما كان الحصول عليها بطريق طرابلس محالاً بسبب الحصار التركي فقد وجد غومة نفسه مضطراً لتحصيل المواد الغذائية بقوة السلاح.

بدأ غومة هجومه بالزحف على غريان وكان هدفه التالي احتلال طرابلس وسار الهجوم بطريقة ناجحة فاستولت فصائل غومة المسلحة على الزاوية وزحفت حتى جنزور وقرقارش الواقعة على مسيرة ثلاث ساعات من طرابلس. وانهزمت القوات التركية وكان السكان في كل مكان يقدمون العون إلى غومة وينضم إليه المقاتلون الجدد خطوة بعد خطوة، إلى أن بدأ أخيراً استعدادته لاحتلال طرابلس.

وأدرك الباب العالي حجم التهديد المحدق بالولاية فسارع باستدعاء مصطفى نوري باشا، وفي أكتوبر سنة 1855 وصل إلى طرابلس الوالي الجديد عثمان مختار باشا [84، ص 310] وكان الأتراك حتى ذلك الحين قد رموا في طرابلس بتغزيزات مكونة من أربعة طوابير خيالة من مصر وطابورين من المجندين الأتراك. وعند منتصف يناير 1856 أنزلت في أرض الولاية فرقة من الألبان تعدادها 300 مقاتل كانت جزءاً من عصابات الباش بزق السيئة السمعة. وبعد أن جمع عثمان باشا حملة تأديبية كبرى تقوم في أساسها على الجيوش النظامية انتقل إلى الهجوم.

في الجولة الأولى التي تواصلت عدة ساعات كان النصر حليف الأتراك. فالقوات التركية كانت متفوقة في تنظيمها وتدريبها وتسليحها الحديث على جيش غومة الذي يبلغ تعداده 20 ألفاً تم تجميعهم بسرعة وتسليحهم بشكل سيء. واستطاع غومة أن يتخلص من مطارديه تحت جنح الظلام وأن ينسحب إلى جنزور. إلا أن القوات التركية استطاعت أن تلحق به في اليوم التالي هزيمة جديدة وألزمت قواته بالانسحاب إلى الزاوية وفي نهاية الأمر تراجعت فلول فصائل الثوار التي أنهكها القتال إلى الجبال.

بدأت القوات التركية تزحف طابوراً قوياً على غريان واستولت عليها في ديسمبر 1855 وتركزت في الـ 20 من يناير في يفرن من جديد. وفي ذلك الوقت أدرك غومة الذي كان قد تحصن في جادو أن الشعب قد تعب من الحرب وأنهكته المجاعة ووباء الكوليرا ولم يعد جنوده الذين انهاروا أمام المجاعة وكلوا من المسير بقادرين على مجابهة الجنود الأتراك بنفس الطاقة السابقة في وقت كان من الصعب عليه أيضاً تعويض الخسائر. فتوجه رفقة 72 من خيرة أنصاره الأوفياء إلى تونس وضرب فيها معسكره غير بعيد عن حدود طرابلس الغرب ثم اتجه برسالة إلى باي تونس يطلب فيها أن يقبله وأن يدافع عنه أمام الباب العالي.

كان باي تونس يحاول أن يستفيد من غومة في تحقيق أهدافه فقد كان

يحمل مخططات ضم طرابلس الغرب إلى تونس. فعلى الرغم من الأوامر الواردة من استامبول بحرمان عدو طرابلس من الملجأ وبمساعدة والي طرابلس في القبض عليه فإن غومة استقبل استقبال الأبطال. وأخذ يلتف حوله معارضو الوجود التركي لا في طرابلس فحسب بل وفي تونس. فشكل فرقة خيالة وبدأ بتسليح قواته وتنامت شعبيته بسرعة حتى صار قوة يحسب خطرها في تونس وهذا ما أثار خوف الباي فعمل على التخلص منه. وكان الباي التونسي يدرك أن غارات غومة من الأراضي التونسية يمكن أن تؤدي في المستقبل إلى عواقب وخيمة، وهو ما يفسر بذله كل مساعيه لابعاد غومة وخيالته إلى طرابلس الغرب.

في 1856، وبعد أن قطع غومة بن خليفة الحدود في منطقة غدامس بدأ حرب العصابات. إلا أن وضعه كان صعباً. فالأهالي الذين أنهكتهم المجاعة والأمراض ونهب الأتراك وبطشهم لم يعودوا يؤمنون بانتصار غومة واتسمت استجاباتهم لنداءته إلى الثورة بالتذمر والاستياء ووجهت قوات تركية لقتال العصابات في منطقة غدامس فكانت تقمع بشراسة أي محاولة للمقاومة.

وبعد أن بقي غومة بن خليفة مع مجموعة صغيرة من أنصاره الأوفياء قرر أن يستتر جنوبي البلاد، فاستخدم مختلف الحيل حتى نجح في التخلص من مطاردة الأتراك. إلا أن هؤلاء قبضوا على اثنين من الصيادين العرب وأخضعوهما للتعذيب ليعترفا بمكان غومة بن خليفة. وبعد أن قطعوا رأس أحدهما وافق الثاني تحت التعذيب على أن يكشف الملجأ. وقد حارب غومة وأنصاره ببسالة واستشهدوا في معركتهم ضد الخيالة التركية المتفوقة عليهم. وحدث ذلك على بعد 100 كيلو متر من غدامس. وحمل رأس غومة إلى طرابلس وعرض أمام عيون الجميع. وبعد مصرعه تمكن والي طرابلس من أن يكسر ولو إلى حين موجة انتفاضات أهالي طرابلس الغرب ضد الاحتلال التركي.

توسّع بريطانيا العظمى الاستعماري في ولاية طرابلس الغرب تحت راية مكافحة تجارة العبيد

عرفت أفريقيا العبودية والاتجار بالعبيد منذ زمن طويل قبل أن يظهر فوقها المستعمرون البرتغاليون ثم غيرهم من المستعمرين الأوروبيين. وكانت العبودية في أفريقيا تحمل طابعاً بطركياً منزلياً. وقد بدأ الشحن القسري للأفارقة العبيد إلى أوروبا في البداية ومن بعد ذلك إلى أمريكا وإلى الهند الغربية منذ منتصف القرن الخامس عشر وتواصل حتى سبعينيات القرن التاسع عشر.

وقد حدد ك. ماركس دور العبيد في قيام الرأسمالية بقوله: «إن اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أمريكا، وإبادة الأهالي هناك واستعبادهم ودفنهم احياء في المناجم، والخطوات الأولى في الاستيلاء على الهند الغربية ونهبها، وتحويل أفريقيا إلى حقل محمي لصيد ذوي البشرة السوداء ـ تلك كانت نجمة الصبح بالنسبة لانتاج العصر الرأسمالي. فهذه العمليات الرغيدة تمثل اللحظات الرئيسة في التراكم المالي الأولي» [6، ص 760].

إن تجارة العبيد الحرة وغير المقيّدة قد حملت إلى أفريقيا الحروب والإبادة. والنهب والعنف والخسائر التي لا يمكن حصرها في الأرواح عوقت من تطور القوى الانتاجية في القارة الأفريقية.

وفي ثمانينيات القرن السابع عشر ظهرت في أوروبا وفي أمريكا حركة ما لبثت أن أخذت تتسع واتخذت اسم حركة أبطال الاسترقاق. إلا أن نداءات حظر تجارة العبيد بقيت حتى سبعينيات القرن الثامن عشر تتخذ طابع الرأفة بالإنسان. فالأفكار التحريرية للثورة الفرنسية العظمى أدت إلى اعلان حظر تجارة العبيد في جميع المستعمرات الفرنسية دون تعويض وكنتيجة لتأثير الأحداث الثورية في فرنسا أعقبت ذلك انتفاضة العبيد الأفارقة في سان ـ دومينغو وفي 1791 زادت تحركات الارقاء في (وست انديا).

أما الحركة الأشد حدة من أجل حظر تجارة العبيد فقامت في إنجلترا وكان «توماس كلاركسون» على رأسها فبالتعاون مع «وولبير فورس» و «شارن» أسس في مختلف المدن الإنجليزية فروعاً لجمعية الكفاح ضد تجارة العبيد وكان مركزها في لندن. وفي سنة 1783 قدم إلى البرلمان الإنجليزي لأول مرة عريضة بحظر تجارة العبيد.

وفي سنة 1807 حقق المطالبون بحظر تجارة العبيد، ممن يعبّرون عن مصالح البورجوازية الصناعية المتنامية، انتصارهم. وكان من نتيجة ذلك أن قام البرلمان الإنجليزي بابطال هذه التجارة بصفة رسمية. والذي ترك أثره المتنامي على اتخاذ القرار في البرلمان ليس فقط اتساع حركة المناوئين لهذه التجارة بل وقبل كل شيء تطور العلاقات الرأسمالية في أوروبا وأمريكا والتي كانت تجارة العبيد تعرقل انتشارها. كما أن التغيرات التي طرأت على السياسة الاقتصادية والاستعمارية لإنجلترا والتي استدعاها ضياع المستعمرات الأمريكية الشمالية وبالتالي ضياع السوق الأوسع لتصريف العبيد قد ساعدت بدورها على اتخاذ القرار المشار إليه. فالحكومة الإنجليزية لم تكن فقط بعيدة عن النية في إقامة أية علاقات مع الدولة الجديدة في أمريكا الشمالية ولكنها كانت تحاول، بعد اعلان الحصار الاقتصادي على تلك الدولة، أن تحول بصفة خاصة دون شحن العبيد إلى هناك، أي دون شحن القوة العاملة التي لعبت دوراً حاسماً في تطوير اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد الحظر الرسمي للتجارة بالعبيد سنة 1807 في إنجلترا وسنة 1808 في الولايات المتحدة الأمريكية حلت تجارة التهريب محل التجارة العلنية وغير المحدودة بالعبيد. وعلى هذا فإن شحن الأرقاء من أفريقيا لم يكن يقل عما كان الأمر عليه في القرون السابقة بل وأحياناً ما كان يزيد عن ذلك.

أما شعارات المناوئين لتجارة العبيد في القرن التاسع عشر والذين كانوا يرغبون باخلاص في وقف تجارة العبيد وفي تعريف أفريقيا بالعالم المتحضر فلم تلبث أن تبنتها الحكومة البريطانية التي كانت تتطلع إلى اقامة مستعمراتها في القارة الأفريقية، إذ أن مركز الثقل في المصالح الاستعمارية لإنجلترا صار ينتقل بالتدريج باتجاه أفريقيا على الرغم من أن الاستيلاء على الأراضي الأفريقية لم يكن، عند مطلع القرن التاسع عشر، قد أدرج في جدول أعمال السياسة الاستعمارية البريطانية. فقد بدأ الإنجليز يدرسون الوضع في أفريقيا وقد صاغوا في الوقت نفسه لأنفسهم سمعة الدولة الكبرى الوحيدة في العالم التي تقف بصورة فعالة ومجردة عن الأهواء من أجل حظر تجارة العبيد.

وفي الوقت نفسه فتح الصراع ضد تجارة العبيد آفاقاً رائعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى وامكانية تنشيط السياسة الإنجليزية الاستعمارية في الشمال الإفريقي. فبعد اصدار البرلمان الإنجليزي للقانون الذي يحظر على الرعايا الاتجار بالعبيد صارت انجلترا تعمل على التوصل إلى اجراءات مماثلة من طرف الدول الأخرى.

ففي المؤتمرات السياسية الدولية التي تعقد في أوروبا كانت إنكلترا تقف بإصرار من أجل اتخاذ مقررات على المستوى الأوروبي تحظر تجارة العبيد. ففي مؤتمر ڤيينا سنة 1814 تم التوقيع على «اعلان الدول عن حظر التجارة بالزنوج». أما القرار الذي اتخذ في مؤتمر ڤيينا من قبل الدول الأوروبية سنة 1822 والمتعلق بحظر تجارة العبيد فقد كرر في الأساس بنود اعلان سنة 1814. إلا أن الدول الأوروبية رفضت اقتراح إنكلترا حول مساواة تجارة العبيد بالقرصنة واتخاذ

العقوبات الاقتصادية بحق الدول التي تقوم بشحن العبيد.

إن هذا الموقف من التجارة بالسلع الحية والذي اتخذته دول لم تقم حتى بتجارة العبيد يمكن تفسيره ببساطة. فحكومات الدول الأوروبية رفضت أن تتخذ أية تدابير عملية ضدها لأنها كانت تخشى، ولم تكن خشيتها بعيدة عن الأساس، من أن يؤدي الصراع ضد تجارة العبيد وما يرتبط بذلك من حق في توقيف وتفتيش السفن التي يشتبه في نقلها للعبيد إلى زيادة القوة البحرية لبريطانيا العظمى ويتيح لها أن تتدخل بصورة أكثر نشاطاً في تجارة الدول الأخرى. وفي تلك الأثناء كانت التجارة بالبشر تواصل نموها.

فمنذ سنة 1818 وقبل فترة طويلة من وصول الباحثين ج. ريتشا و. ج لايون الإنجليزيين إلى أفريقيا لفت وارينغتون نظر حكومته إلى امكانية تحقيق جملة من الأهداف تحت راية الصراع ضد تجارة العبيد: فيمكن ـ أولاً ـ عن طريق زرع القناصل الإنجليز على طرق القوافل الأساسية التي تجري تجارة العبيد عبرها ترسيخ الأقدام في دواخل ولاية طرابلس الغرب؛ ثانياً يمكن استبدال التجارة بالبشر بالتجارة بالسلع الصناعية البريطانية ومضاعفة التوسع الاستعماري في دواخل القارة ودون تضييع للوقت قام القنصل العام كرو خطوة بعد خطوة بترسيخ مواقع بريطانيا العظمى في أفريقيا الشمالية. وعند سنة 1823 كانت خطته الاستعمارية في السيطرة على طريق التجارة عبر الصحراء والتغلغل إلى دواخل القارة قد اتخذت صيغاً محدَّدة. فباستخدام نفوذه على يوسف باشا واستغلال ديون الباشا للإنجليز وحاجته الملحة إلى النقود استطاع وارينغتون أن يتحصل من حاكم طرابلس إيالة طرابلس الغرب على تأييد لجهود إنكلترا في مسألة تجارة العبيد. وعند محاولته التوصل إلى هذه القناعة لم يكن وارينغتون بالطبع يحتسب المصاعب المالية عند يوسف باشا فحسب بل وكان يلعب أيضاً على العواطف الإنسانية لدى الممثلين التقدميين لطرابلس الغرب الذين كانوا يقفون معارضين للتجارة بالبشر. فحسونة الدغيس، وزير خارجية يوسف باشا، قدّم مساعدة ملموسة لوارينغتون في وضع وإقرار التشريعات القانونية التي تحظر التجارة

بالعبيد في الإيالة.

كان مشروع الاتفاقية بين وارينغتون ويوسف القرمانلي يتكون من 10 بنود، وقد تعهد يوسف باشا بموجبها ألا يبعث بجيوشه بهدف القاء القبض على السكان في أفريقيا الوسطى واسترقاتهم. وتكفل بمنع شحن العبيد ـ الأفارقة إلى طرابلس الغرب وشحنهم منها وأخذ على عاتقه تصفية تجارة العبيد على أراضي الإيالة. وبالإضافة إلى ذلك وعد حاكم طرابلس الغرب بالتأثير على الحكام الآخرين واقناعهم بانتهاج سياسة موجهة إلى حظر هذه التجارة. وقد وعد وارينغتون بأن يدفع ليوسف باشا نظيرهذه المعاهدة 30 ألف دولار على مدى 10 سنوات كما تعهد القنصل الإنجليزي بأن يدعم قرار يوسف باشا برفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة والمصدرة من 3 إلى 6%.

إلا أن هذه المعاهدة، التي تضمن نجاح التوسع الاستعماري للإنجليز ليس فقط في دواخل الإيالة بل وفي أفريقيا الوسطى، قوبلت برفض وزير المستعمرات البريطاني الذي لم يوافق على مبدأ التعويض على تصفية تجارة العبيد. وفضلاً عن ذلك أبدت الوزارة شكها في قدرة يوسف القرمانلي على التأثير على حكام المناطق الداخلية من الإيالة فكيف بتأثيره على سلاطين الإمارات والسلطنات المجاورة في هذه المسألة. وأشير أيضاً إلى أنه ليس بمقدور الحكومة الإنجليزية اجبار الدول الأخرى على تأييد قرار حاكم طرابلس الغرب بمضاعفة الرسوم على الواردات والصادارت وليست على استعداد للدخول في نزاعات معها بسبب ذلك. يضاف إلى هذا أن رفع الرسوم الجمركية كان موجهاً بالدرجة الأولى ضد التجار الإنجليز الذين كانوا يطمحون إلى توسيع أسواق تصريفهم في بلدان أفريقيا.

أما في الحقيقة فإن بريطانيا العظمى لم تكن مهتمة في واقع الحال بالتقليص الحاد لتجارة العبيد وللاسترقاق في هذه المنطقة. فالتيار الأساسي للعبيد القادمين من أفريقيا الوسطى كان يتجه إلى موانيء البحر الأبيض المتوسط وبالدرجة الأولى إلى طرابلس وبنغازي ليوجّه العبيد من ثمَّ إلى بلدان الليبانتو ـ

مقاطعات الامبراطورية العثمانية. وكان يسود في الأوساط الرسمية البريطانية رأي يقول بأن العبودية وتجارة العبيد في الامبراطورية العثمانية ـ دعامة أساسية للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للامبراطورية، وعليه فإن تصفيتها المفاجئة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس الامبراطورية. وكبرهان على هذه التخريجة العقلية كانوا يوردون الواقعة التي تقول بأن سلاطين الامبراطورية العثمانية والمقربين منهم ينحدرون من الجواري السابقات.

وعلى هذا فإن الصراع ضد تجارة العبيد في البحر المتوسط كان يتناقض مع السياسة التي يطبقها الإنجليز في الامبراطورية العثمانية والتي تتلخص في الحفاظ على وحدتها. وقد ساعدت هذه السياسة البورجوازية الإنجليزية على أن تجتاز مناطق الامبراطورية العثمانية واحدة تلو الأخرى بطريق اقتصادي. والتغلغل الاقتصادي لانجلترا في أسواق الشرق الأوسط والشمال الأفريقي لقي انعكاسه في الاتفاقيات التجارية الإنجلو ـ تركية لسنة 1838.

وفي الوقت نفسه فإن التنافس بين انجلترا وفرنسا على السيادة المطلقة على سوريا ولبنان ومصر وطرابلس الغرب والذي ازداد حدة بعد احتلال الفرنسيين للجزائر أجبر بريطانيا العظمى على استخدام راية مكافحة الاتجار بالعبيد من أجل تدعيم مراكزها في الامبراطورية العثمانية وفي صراعها مع المستعمرين الفرنسيين. وإزاء ذلك كان على الحكومة البريطانية أن تأخذ بالحسبان وضع الرأي العام الذي جسدته الحركة المناوئة للعبودية ولتجارة العبيد. وكان على بريطانيا أن تسلك في هذه القضية مسلكاً حذراً يتسم بالمرونة كيما تهدىء الأوساط الاجتماعية الإنكليزية في ما يتعلق بتجارة العبيد وتتفادى في الوقت نفسه تردي أوضاع الامبراطورية العثمانية وتتفادى في الوقت نفسه تردي أوضاع الامبراطورية العثمانية.

في الثلاثينيات كان اللورد بالميرستون، وزير خارجية إنكلترا، المنفذ الرئيس لإرادة البورجوازية البريطانية التي تطالب بزيادة التوسع الاستعماري. وكان برنامجه ينص على زيادة التوسع الإنجليزي في الشرق الأوسط والشمال

الافريقي وعلى وزير الخارجية أن يجند الرأي العام لحل هذه المسائل. فشكلت في لندن، وبمشاركة مباشرة من بالميرستون، مجموعة سياسية تنشط في البرلمان والصحافة بنداءات الإبطال الشامل لمفعول تأثير فرنسا وروسيا على الدولة العثمانية. أما بالنسبة لزيادة التوسع الاستعماري والصراع ضد المنافسين في أفريقيا والشرق الأوسط فقد استخدم بالميرستون سياسة حظر التجارة بالعبيد. وبعد أن اعتبر اللور بالميرستون «عرّاب» هذه السياسة راح ينفذ أغراضه تحت راية النضال في سبيل تصفية العبودية في بلدان الشمال الإفريقي. وفي الوقت نفسه كان يعترف في وثائقه الرسمية بأن تجارة العبيد والعبودية قد تغلغلتا في النظام الاجتماعي لحياة الامبراطورية العثمانية إلى درجة أن أي اقتراح يقدم للسلطان من أجل حظرهما يعدل في حجمه الاقتراح على خليفة المسلمين باعتناق المسيحية!.

في 1839 أنشئت في لندن «جمعية انهاء تجارة العبيد ونشر الحضارة في أفريقيا»، كان من مهامها تصفية تجارة العبيد والإنهاء الشامل للعبودية [15، ص 190]. واعتبرت الجمعية أن من التدابير الهامة في النضال ضد التجارة بالبشر إبرام المعاهدات مع الحكام المحليين حول أبطالها وتطوير التجارة «الشرعية» أي بيع السلع الأولية الأفريقية لأوروبا مقابل السلع الصناعية التي كانوا يتلقونها في السابق بدلاً من العبيد. وبهذا، فإن الجمعية، من الناحية العملية، طرحت أمام نفسها أهدافاً استعمارية مباشرة. النفاذ إلى افريقيا، استخدام مواردها الطبيعية، ونشر المسيحية من أجل تعريف الأفارقة بالحضارة الغربية. وقامت الجمعية بدعاية واسعة موجهة ضد العبودية وبوجه خاص ضد تجارة العبيد التي كانت مزدهرة بالدرجة الأولى في طرق القوافل عبر الصحراء. وقد توافقت هذه الحملة مع احتدام المسألة الشرقية التي تمثلت في النزاع الدوري التركي ـ المصري بين 1840 - 1841 وصراع الدول الأوروبية على السيطرة على الباب العالي.

كانت مطالب الأوساط الاجتماعية الإنجليزية بابطال العبودية وتجارة العبيد تصل في صورة مختلف العرائض والرسائل عن طريق «جمعية انهاء تجارة العبيد»

إلى علم الحكومة البريطانية ولما كانت بريطانيا تطبق سياسة تدعيم مواقعها في الامبراطورية العثمانية فقد كان اللورد بالمرستون يوجه على الفور العرائض إلى بونسوبني، القنصل الإنجليزي في استامبول، فيستخدمها ذاك بدوره لزيادة الضغط على الحكومة التركية التي كانت في تلك الآونة خاضعة للوصاية الجماعية للدول الأوروبية ولبريطانيا العظمى بالدرجة الأولى.

بعد توقيع معاهدة لندن سنة 1841 حققت بريطانيا العظمى انتصاراً ملموساً على فرنسا وروسيا. فنتيجة لذلك رسخت أقدامها في استامبول وضاعفت نفوذها على السلطان، وزادت من تغلغلها السياسي والاقتصادي في سوريا، لبنان ومصر. كما تأتّى لها في الوقت نفسه أن تتحصل من الدول الأخرى ـ المشاركة في المعاهدة (فرنسا، روسيا، بروسيا، والنمسا) على توقيع «اتفاق حول انهاء تجارة العبيد» وبموجبه تعهدت الدول الخمس بالتزامات متبادلة في الصراع ضد تجارة العبيد. وخضعت أهم بنود الاتفاق لتحديد ماهية السفينة التي يمكن أن تعد سفينة رقيق.

إلا أن مجلس النواب في فرنسا أدان في يناير 1842 توقيع اتفاق الدول الخمس. فطلبت فرنسا من إنجلترا مهلة لتصديق الاتفاق ثم امتنعت بعد ذلك عن التصديق [84، ص 159]. وفوق ذلك قامت الحكومة الفرنسية، بضغط من التجار الفرنسيين بالعبيد، بإلغاء الاتفاقية التي أبرمت سنة 1833 مع انجلترا والمتعلقة بالحق المتبادل في الرقابة على السفن.

كان تجار العبيد الفرنسيون يدافعون بقوة عن حقهم في تجارة العبيد وحاولوا بمختلف الذرائع الحفاظ على مؤسسة العبودية في مستعمراتهم. ففي بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر أعلنوا عن استحداث ما يسمى بـ «نظام التعاقد الحر» أو «استخدام المهاجرين الأحرار» من أفريقيا. فالأفريقي الذي يوافق على السفر للعمل في المستعمرات الفرنسية تبرم معه عقود لعدة سنوات. فتجنيد القوى العاملة بهذه العقود كان في حقيقته تجارة بالعبيد. وباللجوء إلى هذه الطريقة كان الفرنسيون يطمحون بالدرجة الأولى إلى تجنيب سفنهم

المشحونة بالعبيد تفتيش سفن الحراسة الإنجليزية. وبعد أن خرجت الحكومة الإنجليزية بمذكرتها التي تدين فيها استخدام اليد العاملة «الحرة» بدأ الإنجليز بتوقيف السفن الفرنسية المحملة بالأفارقة المجندين للعمل، إذ نظرت إليهم على أنهم عبيد وقد وضعت ثورة 1848 في فرنسا حداً للعبودية في المستعمرات الفرنسية.

بالنسبة للبورجوازية الإنجليزية ولممثلها وارينغتون في طرابلس كان الصراع في سبيل ابطال العبودية وتجارة العبيد مجرد غطاء، أما الحملة ضد تجارة العبيد فلم تكن إلاّ شكلاً من أشكال الانتقال إلى وسائل أشد فعالية في استغلال الشعوب الأفريقية والاستيلاء على أراضي طرابلس الغرب أما السبيل إلى تحقيق الأمر الأخير فرآه القنصل الإنجليزي متمثلاً في حض الزعماء الاقطاعيين وشيوخ القبائل الكبرى في ولاية طرابلس على التعاون مع الإنجليز في الصراع من أجل ابطال التجارة بالعبيد فوق أراضيهم واقترح فضلاً عن ذلك افتتاح قنصليات إنجليزية في جميع مناطق الولاية تناط بها مهمة الإشراف على تنفيذ السلطات التركية المحلية لفرمانات الباب العالي وأوامره المتعلقة بالحظر. على أن يتم التركيز في الصراع ضد تجارة العبيد بصفة خاصة على تطوير التجارة بالبضائع الإنجليزية ودفعها إلى أعماق القارة؛ وكان على هذه التجارة أن تساعد على تطوير انتاج البضائع المحلية وأن تعين على معالجة الثروات الطبيعية.

قامت الحكومة البريطانية التي كانت حتى بداية الأربعينيات قد حققت تجربة واسعة في التغلغل إلى الدول الأخرى تحت ستار الصراع ضد تجارة العبيد بتركيز أنظارها على مقترحات وارينغتون الذي أوصى بوسيلة فعالة وغير مكلفة للصراع ضد تجارة العبيد وذلك عن طريق تطوير التجارة على طرق القوافل عبر الصحراء التي كان يتحرك عبرها التيار الأساسي للعبيد نحو بلاد الليبانتو. وبعد وقت قصير تضاعفت ضرورة الأخذ بمقترحات وارينغتون بعد أن فشلت محاولات التجار الإنجليز في تنظيم التجارة بالسلع الإنجليزية مع أفريقيا الوسطى من خليج غينيا عبر نهر النيجر.

وبعد فترة قصيرة تلقى الإنجليز عبر سفيرهم في استامبول موافقة الباب العالي على افتتاح قنصليات في مختلف مناطق ولاية طرابلس. وكان ما يهم إنجلترا بالدرجة الأولى افتتاح قنصلية في مرزق من أجل الدفع بالسلع الاستعمارية نحو أفريقيا الوسطى. وقد عين غاغليوفي، المواطن الإنجليزي، الإيطالي المولد. والذي عاش في طرابلس 14 سنة وكان صديقاً لعبد الجليل وموضع ثقته، نائباً للقنصل الإنجليزي في مرزق. إلا أن سفر غاغليوفي إلى مرزق تأجل بسبب الحرب بين عبد الجليل والأتراك مثلما تأجل بسبب معارضة الوالي التركي علي عشقر. فلم تفتح القنصلية الإنجليزية إلا سنة 1843، وبعد أن استولى الأتراك على فزان بمساعدة سرية من الإنجليز. ووضع بين مهام نائب القنصل هناك ابطال الثقة في تجارة العبيد وتعويقها. إلا أنه منع من أن يتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الصفقات التجارية. وكان عليه أن يرسل تقاريره عن الوضع في فزان وعلى طرق القوافل.

وعندما أنجز الفرنسيون عند بداية الأربعينيات احتلالهم للجزء الساحلي من الجزائر وجهت فرنسا أنظارها إلى أراضي الدول المجاورة. وبعد أن سلمت إنجلترا بغزو فرنسا للجزائر، التي صارت فيما بعد مركزاً لانتشار نفوذ الفرنسيين في المناطق الأخرى من القارة الإفريقية، حاولت بكل الوسائل أن تعوق من الاتساع المقبل للأراضي التي استولت عليها. ولهذا السبب رفض بالمرستون سنة 1840 طلب الفرنسيين بتقديم المساعدة لهم في حربهم ضد عبد القادر. وقد تأكدت مخاوف بالمرستون في تزايد التوسع الفرنسي عندما أخذ القناصل العامون البريطانيون في مراكش وتونس وطرابلس يقدمون تقاريرهم حول فعالية النشاط التوسعي للفرنسيين في الشمال الإفريقي .

في مارس سنة 1846 أخبر وارينغتون أبردين مساعد وزير الشؤون الخارجية البريطاني بأن الممثلين الرسميين الفرنسيين في طرابلس كانوا يجمعون المعلومات من التجار الذين يتاجرون مع المناطق الداخلية في أفريقيا ويبدون اهتمامهم بالوضع العام لتجارة الأفارقة هناك وظروف حياتهم ومعاشهم. كما أن نائب

القنصل في مرزق والذي بدأ نشاطه هناك لفت أنظار وزير الخارجية إلى مطامح الفرنسيين في النفاذ إلى تلك الأصقاع. وحذر من أن تجميد القنصلية البريطانية أو اغلاقها سيؤدي إلى استيلاء الفرنسيين على هذه النقطة الاستراتيجية الهامة وإلى اقامة علاقات وثيقة مع بلدان أفريقيا الوسطى وهو ما سيلحق ضرراً ملموساً بالتجارة الإنجليزية ويشجع الفرنسيين على استعمار أبعد [45، ص 184].

في سنة 1845 أرسلت «جمعية القضاء على تجارة العبيد» واحداً من أعضائها الناشطين وهو الرحالة جيمس ريتشارد سون إلى ولاية طرابلس وأوكلت إليه دراسة وضع تجارة العبيد التي تجري على طرق القوافل عبر الصحراء. وكان ريتشارد سون قد قام قبل ذلك بمهمات مماثلة في مراكش وتونس. وبعد أن تلقى الرحالة الإنجليزي بمساعدة وارينغتون إجازة الوالي التركي بالسفر إلى دواخل الولاية توجه في بداية الأمر إلى غدامس وفي نيته أن يجمع كل المعلومات حول تجارة العبيد في ذلك المركز التجاري الذي تنتهي إليه جميع خطوط القوافل من أفريقيا الوسطى. ثم قام بعد ذلك بزيارة غات ومرزق. وقدمت التقارير التي أرسلها إلى «جمعية القضاء على تجارة العبيد» بين 1845 - 1846 لوحات واضحة عن هذه التجارة في ولاية طرابلس وأثار نشرها في انكلترا ردة فعل واسعة وساعد على تنامي حركة القضاء على تجارة العبيد في أفريقيا.

كانت الحكومة البريطانية مضطرة أمام هذه الظروف لاتخاذ تدابير محددة من أجل القضاء على تجارة العبيد في طرق القوافل عبر الصحراء من أفريقيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط وقد ساعد على ذلك الظرف التالي:

في سنة 1845 وقّع سعيد، إمام مسقط، معاهدة مع الحكومة البريطانية تتعلق بوقف شحن العبيد إلى الجزيرة العربية من أراضي مسقط الأفريقية. وأعطي للأسطول الحربي البحري لبريطانيا العظمى وللسفن التجارية التابعة لشركة الهند الشرقية الحق في الإشراف على تنفيذ هذه المعاهدة في البحر الأحمر والخليج العربي. وفي الوقت نفسه كان لا بد لتحقيق ذلك من أن تشترك في مكافحة تجارة

العبيد كل من الإمبراطورية العثمانية وفارس ـ الدولتين الأساسيتين في الخليج العربي اللتين يُوجَّه العبيد إلى موانئهما. وقد اقترح على الباب العالي عبر السفير البريطاني في استامبول الانضمام إلى المعاهدة.

أصدر الباب العالي الذي كان في ذلك الوقت واقعاً تحت تأثير بريطانيا العظمى فرماناً باسم السلطان يقضي بحظر تجارة العبيد في الخليج العربي وبإغلاق سوق الرقيق في إستامبول (أما التصور المقدَّم إلى شاه فارس عبر السفير البريطاني في طهران، فلم يلاق نجاحاً).

كان الدافع الذي ترك أثره على تعميق الصراع المقبل ضد تجارة العبيد المنتشرة فوق أراضي ولاية طرابلس هو التقرير المنشور لجلبرت، نائب القنصل الإنجليزي في بنغازي. فقد نقل إلى وزارة الخارجية في تقريره الأخبار المتعلقة بارتفاع نسبة الوفيات بين العبيد الذين وصلوا مع آخر قافلة من ودّان. فقد مات أو كان مشرفاً على الموت 32 عبداً خلال الأيام الثمانية من مسيرة القافلة. ونقل السفير البريطاني في استامبول تقرير جلبرت إلى الحكومة التركية. وعلى أثر ذلك صدر في يناير من سنة 1847 أمر إلى الوالي محمد رجب باشا يحذر فيه من تكرار مثل تلك القسوة التي أشار إليها نائب القنصل الإنجليزي نحو العبيد.

في أرشيف المتحف التاريخي بطرابلس وثيقة ـ هي رسالة مدير غدامس وأعيان المدينة بتاريخ 17 ديسمبر 1850 إلى والي طرابلس وتتعلق بتحسن المسلك نحو العبيد. وتنص الرسالة على أن المدير وأعيان مدينة غدامس قد تلقوا بكل رضى أمر الوالي القاضي بعدم إذلال العبيد أو تجويعهم أو تعريتهم وإنهم يأخذون هذه الأوامر بعين الإعتبار وسوف يقومون بتطبيقها. وبمناسبة ذلك قام المدير وأعضاء المجلس ومفتي المدينة بجمع كافة تجار العبيد في غدامس وقرأوا عليهم الأمر مطالبين بتطبيقه. ومن ذلك الحين صار على التجار أن ينقلوا العبيد على ظهور الجمال وأن يقدموا إليهم الطعام والشراب والملبس، وبالإضافة إلى ذلك صاروا، عند ظهور القافلة التالية، يقدمون إلى والي طرابلس، تقارير يشيرون فيها إلى أعداد العبيد الموجودين لدى كل تاجر وعدد

العبيد المحمولين على كل دابة.

إلا أنه على الرغم من ذلك فإن وضع العبيد بقي في واقع الأمر على حاله. فقد أكد القنصل العام لبريطانيا العظمى في طرابلس في نوفمبر سنة 1847 في تقرير له إلى وزارة الخارجية أن حالة العبيد في الولاية لم تتحسن ما دام الوالي وغيره من الشخصيات الرسمية يشتغلون بتجارة العبيد ويحققون مرابح طائلة من ورائها. وقد تم إرسال هذا التقرير إلى استامبول باسم القنصل الإنجليزي الذي أوصل هذه المعلومات إلى السلطان خلال حديث معه.

وبهذه المناسبة قام السلطان مرتين وعلى مدار سنة 1848 بتوجيه رسائل إلى حاكم الولاية يحظر فيها عليه وعلى سائر من يقومون بخدمة الباب العالي أن يشتغلوا بتجارة العبيد. وفي سنة 1850 توصلت الحكومة البريطانية إلى منع شحن العبيد من ولاية طرابلس فوق البواخر التركية التي يعمل عليها رعايا بريطانيا العظمى بصفة ميكانيكيين أو غير ذلك من الاختصاصيين.

إلا أن أنصاف الإجراءات هذه لم تفشل فقط في الحد من تجارة العبيد وفي تخفيف القسوة عليهم، بل أن التجارة بالبشر، على العكس من ذلك، قد زادت. ففي 1849 كتب غاغليوفي من مرزق بأن قافلة كانت تضم 1600 عبد قد هلكت عن بكرة أبيها من العطش بعد أن قام ركابها بقتل جميع الجمال ليشربوا دماءها والمياه الموجودة في بطونها. ومن خمسة أشهر نقل نائب القنصل إلى حكومته أن 795 عبداً من 1770 من العبيد القادمين من برنو قد هلكوا بسبب العطش. وبالإضافة إلى تقرير القنصل جلبرت من بنغازي والذي جاء فيه: أن 400 إنسان من بين العبيد الـ 1200 الموجهين من واداي إلى بنغازي سنة 1849 قد هلكوا. وأشار كرو، قنصل بريطانيا العظمى العام في طرابلس في تقرير له بأن عدد العبيد الذين نقلوا من الولاية إلى بلدان الليبانتو سنتي 1849 و 1850 قد ازداد. ففي سنة 1849 أرسل من طرابلس إلى هذه البلدان 1474 عبداً وكان العدد سنة 1850 يعادل 2733 عبداً. وقد أرسلت صور من هذه التقارير إلى كانّينغو سفير بريطانيا العظمى في استامبول. بيد أن الحكومة البريطانية لم تطالب الإمبراطورية العثمانية باتخاذ

خطوات حاسمة في ميدان إبطال تجارة العبيد في الشمال الإفريقي خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى ضعف في استعداداتها للحرب ضد روسيا.

وقد جرت محاولات لتطوير التجارة بالبضائع ذات الإنتاج المحلي. ودفع البضائع الإنجليزية نحو أعماق أفريقيا (وهو ما لم يحقق في الواقع نجاحاً كبيراً) وقبل كل شيء اتخذت الإجراءات لضمان أمن طرق القوافل الممتدة من أفريقيا الوسطى إلى موانىء البحر الأبيض المتوسط وإبطال (الرزي)(*) الغارات التي كان ينظمها الوالي التركي ضد الدول المجاورة بهدف الاستيلاء على الأسرى لاسترقاقهم. فهذه الغارات كانت تزعزع الحياة الاقتصادية والتبادل التجاري داخل البلاد.

وقف نائب القنصل البريطاني في مرزق في وجه الغارات. فمنذ 1843 وبينما كان غاغليوفي بطريقه من طرابلس إلى مكان عمله قابل شيخاً يحمل رسالة إلى طرابلس من البك التركي في فزان تتضمن اقتراحاً إلى ذاك بالقيام (برازية) على بلد مجاور لفزان. ولما علم غاغليوفي بالغارة العسكرية المخطط لها اتخذ التدابير للحيلولة دون وقوعها فكتب إلى طرابلس إلى العقيد وارينغتون ليقوم ذاك بوقف (الرازية) المزمعة وأن يبذل قصارى جهوده من أجل الحظر الكامل للغارات على الدول المجاورة والقبض على الأسرى بهدف استرقاقهم. واستطاع وارينغتون أن يقنع الوالي محمد أمين باشا الذي عاد مجدداً إلى طرابلس بأن يمنع الغارات المدمرة على البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن منع (الرازية) لم يكن ليؤثر بصورة جذرية على تجارة العبيد فإنه قد ساعد على تنشيط التجارة الداخلية وإقرار الامن في طرق القوافل على أراضي فزان والمناطق المجاورة لها. ولعب دوراً هاماً في ذلك قيام غاغليوفي بتنظيم الصلات مع شيوخ قبائل الطوارق والتبو باذلاً ما في وسعه لكسب صداقتهم وإقرار التعاون في قضايا أمن القوافل التجارية.

(*)الرازية ـ تحريف لكلمة غزو Razzia .

إن إقامة نائب القنصل في مرزق التي لم تكن تمر فيها البضائع فقط بل وموجات الحجاج المتجهين إلى الأماكن المقدسة ـ مكة والمدينة والقيروان في تونس ومنها قد مكنته من إسداء مختلف الخدمات إلى شيوخ القبائل وإلى التجار وغيرهم من الوجهاء بما في ذلك المساعدات الطبية وكان بدوره يتلقى منهم ضمانات بسلامة طرق القوافل التي تمر عبر أراضي قبائلهم. ومن أجل تطوير التجارة أقام نائب القنصل غاغليوفي علاقات ودية مع الوزير الأعظم لدى سلطان بورنو ومع طوارق غات وتجار بيلما. ولكي يحصل على السلع المحلية التي يحتاج إليها التجار الإنجليز كان ينصح الأهالي بزراعة الايند يغو والقطن والحلفا وغيرها من المزروعات الأخرى.

في هذه المرحلة قام القنصل العام في طرابلس باتخاذ التدابير لتنشيط التجارة بين سواحل المتوسط وأفريقيا الوسطى. ومن أجل هذه الغاية حاول وارينغتون أن يستقطب رساميل التجار الإنجليز في التجارة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية فكر في أن ينشىء سنة 1842 شركة تجارية باسم «الجمعية الأفريقية» تتكون من 15-30 سهماً كل واحد منها بألف دولار (200 جنيه إسترليني) وكان المفترض أن يشمل نشاط الشركة دواخل أفريقيا وموانىء ولاية طرابلس والأسواق خارج الحدود. وعلى الرغم من أن الوالي التركي قد اشترى خمسة أسهم من الشركة المقبلة فإن وارينغتون لم ينجح في بيع بقية الأسهم لا في طرابلس ولا في إنجلترا. وهكذا لم يقيض للشركة أن تقوم.

يضاف إلى هذا أنه على الرغم من كل اجتهادات غاغليوفي الذي توجه إلى حكومة بريطانيا العظمى وإلى «جمعية القضاء على تجارة العبيد» فإن محاولاته في الحصول على سلع بالدين باءت بالفشل.

وقد بذل ديكسون، نائب القنصل في غدامس، جهوداً ملموسة في ميدان تنشيط التجارة بالسلع كـ «علاج» من التجارة بالعبيد. وقد توجه أكثر من مرة إلى بالمرستون، رئيس الوزراء البريطاني وسافر بنفسه إلى لندن للحصول على قروض

إلا أن محاولاته باءت أيضاً بالفشل. وقد قام غاغليوفي، شأن ديكسون أيضاً بالتجارة على مسؤوليتهما الخاصة. فكانا يستبدلان البضائع الإنجليزية بالمحلية وكان لهما عملاؤهما التجاريون في توات، غات، كوكاوا، كانو، زيندير، سوكوتو، وبيلما، مَنْ كانوا يوصلون إلى هناك البضائع الإنجليزية الصنع بالدرجة الأولى ويشترون من هناك أو يستبدلون بهذه البضائع عاج الفيل، الصمغ العربي والشمع وتبر الذهب. إلا أن التجارة عبر الصحراء لم تكن مربحة بالصورة التي بدت في بادىء الأمر. فقد كانت تقع خسائر كبيرة بسبب انعدام الامن على طرق القوافل بالإضافة إلى تعرض البضائع للفساد. وقد أدى افتتاح قنصليتين لبريطانيا العظمى في مرزق وغدامس إلى إقرار أمن نسبي على طريق القوافل الهام من طرابلس إلى بورنو وتمبكتو عبر غات وهو ما كان من آثاره تنشيط التجارة وتقلص تجارة العبيد. إلا أن مثل هذا الوضع لم يرق للأتراك ولا للفرنسيين الذين يتقاضون عن تجارة العبيد مرابح كبرى، وكان أشد ما أثار قلقهم أن الإنجليز قد ثبتوا مواقعهم على طول خطوط القوافل بتوسيعهم للتجارة. وإزاء ذلك احتدم الصراع في سبيل التأثير على الطوارق الذين كانوا من الناحية العملية يشرفون على طريق القوافل الرئيسي الذي يمتد عبر أراضيهم.

فلم يكن ثمة مجال حتى للحديث عن توسيع التجارة دون إقامة العلاقات الودية مع الطوارق ودون التوصل إلى ضمان منهم على أمن القوافل. وهذا هو السبب الذي جعل نائبي القنصل يبذلان كل ما في وسعهما لإقرار علاقات جيدة مع شيوخ الطوارق وخاصة مع زعماء قبيلة الأزكر التي تستوطن منطقة غات، وفي الوقت نفسه كان الأتراك يطمحون إلى أن يشرفوا بأنفسهم على طرق القوافل بمساعدة حامياتهم في غات وغدامس. إلا أن الهجمات الدورية على الطوارق والتي كان ينظمها البك التركي في فزان أفضت إلى تردي الوضع في منطقة مرور طريق القوافل وفي غات نفسها.

وتصدى لحماية الطوارق نائبا القناصل الإنجليزيان والقنصل العام في طرابلس، ممن تهيأ لهم في السابق أن يتحصلوا من الطوارق على ضمان بأمان

الرعايا الإنجليز الذين يزورون بلادهم. بل أن أحد شيوخ الطوارق بعث برسالة إلى ملكة بريطانيا العظمى أرفقها بهدايا، وجاء في الرسالة أن سكان غات يرتبطون بعلاقات ودية مع الشعب الإنجليزي وكانت الهدايا تتكون من سكاكين وسهام ورماح ودروع من جلد الجاموس ووسائد جلدية.

كان نجاح الإنكليز في تعزيز العلاقات مع الطوارق نتيجة لدسائس نواب القناصل الذين وقفوا، سعياً منهم إلى تعزيز هيبة بريطانيا العظمى والحفاظ على سلامة طرق القوافل من أفريقيا الوسطى، موقف المعارضة الفعالة للسلطات التركية المحلية التي تطبق سياسة الضغط على الطوارق ونهبهم. وقام نواب القنصل أكثر من مرة بإحباط مخططات الباي التركي في فزان، الذي كان يرتب هجوماً على غات المتمردة. ففي 1846 توجه كل من غاغليوفي وريتشاردسون إلى وارينغتون الذي توجه بدوره إلى والي طرابلس بمطلب ملح وهو وقف الإستعدادات لعملية الهجوم على غات. وازداد الوضع تفاقماً في هذه المنطقة عند 1852 بمناسبة تصادم مصالح الأتراك والإنجليز.

أثارت السياسة التركية القائمة على النهب والضغط على السكان القلق بين الطوارق وقد شرع الأتراك من جديد بالإعداد للهجوم على غات. وهو ما اجترح هدوء وسلامة التجارة التي كان نواب القنصل مسؤولين عن تطورها. وقد وجه غاغليوفي وديكسون تقريراً إلى القنصل العام في طرابلس حول الوضع في منطقة غات يتضمن مطلب إيقاف الضغط القسري على الطوارق ووقف الاستعداد الحربي للهجوم على غات. إلا أن محاولة القنصل العام البريطاني بوقف ممارسات الضغط على الطوارق لم تكلل بالنجاح. وبعد ذلك وجه كرو رسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية تقريراً يقترح فيه عزل حسن حاكم فزان وتسوية الوضع في المنطقة بهذه الطريقة. وقد قامت الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في استامبول بالضغط على السلطان الذي صرّح بأنه بعيد عن تطورات الأحداث في فزان إلا أنه أعطى تعليماته الفورية بوقف استعدادات الغارة على غات واستدعاء البك التركي في فزان. لكن الأتراك لم يكونوا الذين يعرقلون تجارة

الإنجليز في هذه المنطقة.

فنابليون الثالث الذي وصل إلى السلطة كان يضم ضمن أهدافه الاستيلاء على جميع الأراضي الأفريقية الواقعة بين الجزائر شمالاً والسينغال غرباً. وقد كان فيدي حرب حاكم السينغال، والمارشال راندون الحاكم العام للجزائر منفذَيْ مخططاته. ففي 1852 استولت القوات الفرنسية على الأغواط، وفي 1854 ـ على توغورت ووصلت بذلك إلى حدود الصحراء ـ موطن الطوارق. وتوقفت تحركاتها باتجاه الجنوب الشرقي بفعل الثورات التي اشتعلت في منطقة القبائل وفي غيرها من مناطق الشمال الجزائري. فمقاومة الجزائريين أجبرت الفرنسيين على اتباع سياسة المناورات نحو الطوارق. فأخذوا مثلاً يحفرون الآبار الإرتوازية من أجل احتياجات زراعة الطوارق. وفي الوقت نفسه اتخذ الفرنسيون التدابير من أجل تحويل التجارة عبر الصحراء من طرابلس إلى الجزائر.

ومن أجل هذه الغاية ألغى المارشال راندون قرار سنة 1853 القاضي بمنع استيراد المنتوجات المحلية من السودان والصحراء إلى الجزائر. ولكي يحقق نجاحاً أكبر في منافسة الأتراك، الذين فرضوا على البضائع الداخلية إلى طرابلس رسوماً في حدود 20-25%، أبطل جميع الرسوم على البضائع التي تستورد إلى الجزائر. وفضلاً عن ذلك وجه البعثات بهدف إقرار العلاقات الودية مع زعماء الطوارق ومع أهالي توات وغات. وأوليت أهمية كبرى للبعثة التي انطلقت برئاسة سيد حمزة، شيخ القبيلة العربية الأكبر، أولاد سيدي الشيخ، والذي وجه سنة 1854 إلى غات، حيث تمكن من إقناع زعماء طوارق قبيلة الازكر بتقديم ضمانات للفرنسيين بتأمين سلامة القوافل التي تعبر أراضيهم وبالامتناع عن تقاضي الرسوم منهم. وبعد ذلك قام الحاكم العام للجزائر بتوجيه قافلة محملة بالبضائع إلى غات سنة 1856. وبهذه الطريقة تم فتح طريق قوافل جديد عبر الجزائر. تتمثل قيمته في كونه أكثر أماناً من الطريق عبر غدامس وطرابلس. يضاف إلى هذا أن الرسوم في هذا الطريق كانت أكثر اعتدالاً مما كان يفرضه الأتراك. لكن أهم ما في الأمر أن الفرنسيين لم يمتنعوا فقط عن فرض أية قيود

على تجارة العبيد بل وإنهم كانوا يشجعونها.

وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية أبطلت بعد سنة 1848 تجارة العبيد في مستعمراتها الأفريقية إلا أن ذلك الحظر لم يكن إلا شكلياً. فتجار العبيد ظلوا يمارسون شحن العبيد إلى المستعمرات الفرنسية تحت ذريعة الانتقال الحر للأيدي العاملة من بلد إلى آخر وهو ما كان يسمح به التشريع الفرنسي. وزرع الفرنسيون عبيدهم في المناطق القليلة السكان في الحدود الجنوبية من الجزائر، وكونوا منهم فصائل قتالية يستخدمونها لحماية المناطق الجنوبية مثلما تستعمل في الحملات الاستعمارية تحت قيادة الضباط وضباط الصف الفرنسيين.

ألحق نقل التجارة عبر الصحراء من ولاية طرابلس إلى الجزائر ضرراً ملموساً بتطور التجارة الإنجليزية. وقد كتب جيرمان القنصل الإنجليزي العام في طرابلس في رسالته إلى وزراء الخارجية البريطانية سنة 1858أن طرق القوافل من أفريقيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط والتي كانت تمتد في السابق عبر مرزق، غدامس، طرابلس وتونس، وأيضاً من مرزق عبر واحة أوجلة، بنغازي ومصر العليا، صارت في الوقت الحالي تتجه قبل كل شيء نحو غات التي أصبحت فجأة مركز إعادة تصدير تجاري. فمنها تصدَّر البضائع إلى الجزائر وإلى أفريقيا الوسطى. وعلى هذا كان على الإنجليز أن يعانوا قليلاً من الضيق تحت ضغط التوسع الاستعماري للفرنسيين.

قدم الجغرافي الفرنسي الشهير هنري دو ڤيرييه مساعدة ملموسة للمستعمرين الفرنسيين في غزو الصحراء الجزائرية ومناطق غات وغدامس. وكان قد دخل الجزائر سنة 1857 فتى في السابعة عشرة من عمره وكرس نفسه منذ ذلك الحين لدراسة الصحراء الشمالية والوسطى. وفي سنة 1860 تلقى تمويلاً من الحكومة الفرنسية لمواصلة بحوثه في الصحراء ولتنفيذ المهمة المتعلقة بدعم العلاقات مع الطوارق. وفي تلك السنة وصل دو ڤيرييه إلى فزان الغربية عبر غدامس وبلغ التخوم الشمالية لهضبة الهقار ثم قفل عائداً إلى أوروبا عبر مرزق، سوكنة فطرابلس. وقد أقام خلال رحلته علاقات ودية مع الطوارق وهو ما أشار

إليه في تقريره إلى الحكومة، وفي سنة 1861 أبرم الرحالة الفرنسي معاهدة صداقة وتجارة مع زعماء قبائل الطوارق في منطقة غات. وفي نوفمبر سنة 1862 تم التوقيع على مثل هذه المعاهدة مع شيوخ الطوارق في غدامس. وبناء على بنود المعاهدتين التزم زعماء الطوارق بحماية ومساعدة تحرك أي قبيلة يوجهها الفرنسيون إلى السودان الغربي وبأن يقدموا كل عون لفرنسا في تنمية تجارتها بهذه المنطقة.

كان من نتيجة تصادم مصالح الإنجليز من جهة ومصالح الأتراك والفرنسيين من الجهة الأخرى أن تكون على امتداد كامل طريق القوافل الأساسي - في أفريقيا الوسطى، وفي مرزق وغدامس وطرابلس، وضع غير مستقر صار يعوّق تطور تجارة بريطانيا العظمى عبر موانىء البحر المتوسط مع أفريقيا الوسطى. وكان هذا واحداً من الأسباب الرئيسة التي أجبرت الأوساط التجارية الإنجليزية على اتخاذ إجراءات إضافية بهدف إيجاد طرق قوافل أكثر أمناً وراحة عبر الصحراء وتصل المناطق الوسطى من القارة بالموانىء الأفريقية في البحر المتوسط. فقد قررت الحكومة الإنجليزية أن ترسل إلى السودان عبر الصحراء بعثة علمية - تجارية تضم مجموعة من خيرة الباحثين. وعين ج. ريتشاردسون رئيساً للبعثة. أما الأهداف العملية التي وضعت أمام البعثة إلى جانب الأهداف العلمية فقد تم تدوينها في رسالة بالميرستون إلى القنصل العام كرو بتاريخ 30 نوفمبر سنة 1849 وقد جاء فيها: «علي أن أحيطكم علماً بأن السيد جيمس ريتشاردسون. . . مفوض من حكومة صاحبة الجلالة بالقيام برحلة ثانية أوسع مدى في الجزء الشمالي من أفريقيا باتجاه الصحراء الكبرى ثم بعد ذلك إلى الجنوب نحو بحيرة تشاد. وقد كلف بأن يجمع ما أمكن من المعلومات الأكثر دقة عن الأوضاع في هذه البلدان، حول صناعتها، مصادرها الاقتصادية بالإضافة إلى استبدال تجارة العبيد بالتجارة الاعتيادية عن طريق التوسع في مبادلة المنتوج المحلي بالبضائع الأوروبية. وسيرافق المستر ريتشاردسون سيدان بروسيّان: الدكتور بارت وهو رحالة مشهور في أفريقيا وعالم جامعة برلين وأيضاً الدكتور أوفير ڤيغ، جيولوجي وعضو

الجمعية الجغرافية في برلين. وقد قامت الحكومة البروسية بتعيين هذين السيدين لمرافقة المستر ريتشاردسون، إلا أنهما، شأنهما شأن المستر ريتشاردسون. يسافران لخدمة الحكومة الإنجليزية وتحت حمايتها».

كان طريق البعثة يمتد من طرابلس إلى مرزق ومنها إلى منطقة غات بالقرب من الطرف الشرقي من الهقار. ومن غات انعطفت البعثة جنوباً فوصلت غدامس واتجهت من هناك إلى كوكاوا (كوكا) عاصمة برنو الواقعة بالقرب من بحيرة تشاد وهناك تفرق أعضاؤها. أما ريتشاردسون الذي اتجه إلى كوكاوا عبر أقصر طريق فإنه توفي في مارس 1851 بالحمى الإستوائية. وفي مايو من نفس العام تقابل بارت واوفيرڤيغ في كوكاوا. وقد تم تنفيذ قسم كبير من المهام التي كانت مطروحة أمام البعثة. إلا أن نوبة من شهوة الكشوف الجديدة ركبت الرحالين الفتيّين فانصرف اوفيرڤيغ إلى دراسة المناطق الجنوبية الغربية من بورنو حيث توفي سنة 1852 بالملاريا بينما واصل بارت دراسة حوض النيجر فكان ثالث أوروبي، بعد الإنجليزي لينغ والفرنسي كوبي، يصل مدينة تمبكتو الأسطورية. وقد غادر بارت إلى أوروبا بعد ست سنوات أمضاها في رحلات لا تتوقف تقريباً في أفريقيا.

في التقارير والاخباريات التي قيض للمشاركين في البعثة أن يرسلوها بين الفينة والفينة عبر القوافل التجارية التي كانت تقابلهم أكدوا على الإمكانات الواقعية أمام الأوروبيين لبلوغ المناطق الداخلية من أفريقيا الشمالية الغربية والقريبة وبشكل خاص الأراضي الخصيبة لنهر النيجر، وقد ساعدت هذه الإخباريات إلى حد كبير على تنامي الاهتمام بدراسة المناطق الداخلية من هذا الجزء الإفريقي.

بعد مصرع ريتشاردسون واوفيرڤيغ وانقطاع ورود المعلومات من بارت تقرر تجهيز بعثة جديدة من طرابلس إلى السودان برئاسة إدوارد فوغيل، مواطن بارت. وعهد إليه بدراسة الطرق بين السودان الغربي والسودان الشرقي ومواصلة عمل بعثة ريتشاردسون ومعرفته مصير بارت. وقد أسعد الحظ فوغيل بلقاء بارت

في الطريق من كوكاوا إلى تمبكتو. واتجه بعد ذلك إلى سلطنة واداي ليدرس طرق القوافل بين السودانيين. إلا أن جميع أفراد بعثة فوغيل تقريباً بالإضافة إليه شخصياً قد قتلوا بسبب ارتياب سلطان واداي بالبعثة.

لقد حددت بحوث بارت تنظيم بعثة جديدة وسرعت بإرسالها من قبل الحكومة الإنجليزية. وكان المخطط أن ترسل هذه البعثة العلمية التجارية على سفينة «بلياد» بقيادة الكابتن ويليام بالغور بيكا. وفي 1853 اقتربت «بلياد» من دلتا نهر النيجر ثم تقدمت صعداً بالنهر وواصلت سيرها عبر رافده بينوي حتى وصلت ايولا لتتصل هناك ببارت. وعلى الرغم من أنه لم تتيسر لها مقابلته فقد تم البرهان بصفة نهائية على الانتقال الميسور نسبياً والمأمون من سواحل المحيط الأطلسي إلى أعماق أفريقيا الغربية وهي الأعماق التي توصلت إليها بعثة ريتشاردسون من الشمال عبر كل تلك المصاعب.

كانت نتائج بعثة ريتشاردسون، فوغيل وبيكا أساساً لتنشيط التوسع التجاري ـ الاستعماري لبريطانيا العظمى، وقد ساعد اكتشاف الكينا كوسيلة فعالة ضد الملاريا على التطور المتسارع للتجارة الإنجليزية مع أفريقيا الغربية والوسطى بطريق الماء عبر نهر النيجر وروافده في حين كان انعدام الأمن فوق طرق القوافل عبر الصحراء معوقاً لها. ثم أن مقتل فوغيل والقسم الأكبر من مرافقيه وهنري وارينغتون، ابن القنصل العام السابق في طرابلس، ثم مصرع موريس فون بايرمان سنة 1863 والذي قام برحلته من بنغازي عبر فزان وبورنو إلى السودان الشرقي، بالإضافة إلى مصارع عدد من الباحثين الآخرين قد عزّز الارتياب المتعاظم لدى الإنجليز في آفاق التجارة عبر الصحراء.

كما أن محاولات فرض الأمن على طرق القوافل عن طريق نواب القناصل لم تؤت فعالية كبرى لأنه لم يجر الاتفاق مع رئيس قبيلة أولاد سليمان على عدم مهاجمة القوافل المتجهة من بورنو إلى مرزق. وهكذا فإن الطريق إلى بورنو كان من الناحية العملية مقفلاً. وكان لبريطانيا العظمى إمكانات الاحتفاظ بمواقعها في فزان وفي ولاية طرابلس بشكل عام وذلك بالاعتماد على قنصليتها في غدامس

وفي غات بالإضافة إلى تعاونها مع شيخ تمبكتو والطوارق، ومع سلاطين سوكوتو وبورنو. إلا أن إنجلترا لم ترد، في صراعها على الإرث التركي، أن تؤزم علاقاتها مع فرنسا. ففي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ركزت قواها من أجل استثمار مستعمرة نيجيريا المقبلة فقدمت الإمكانات للفرنسيين للتصرف بحرية في الصحراء والجنوب ـ الغربي من أفريقيا الإستوائية.

هذا التوضع للقوى أدى إلى انتفاء الحاجة إلى الحفاظ على القنصلية في مرزق وفي غدامس. وقد ضيق إغلاق القنصليتين الإنجليزيتين إمكانات تدخل بريطانيا العظمى في شؤون القبائل المحلية تحت ذريعة الكفاح ضد تجارة العبيد والعبودية. إلا أن الحكومة البريطانية لم توقف جهودها في أي يوم في هذا المضمار وذلك من أجل ألاّ تضيع في المستقبل إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان الشمال الإفريقي. فمثلاً في فبراير سنة 1855 وبعد أن تلقى وزير الخارجية البريطاني تقارير من القنصل البريطاني في كريت تتعلق بتجارة معتبرة بالعبيد بين كريت والشمال الإفريقي سارع إلى المطالبة عبر سفيره باستامبول بأن يوقف الباب العالي تجارة العبيد فوق تلك الجزيرة.

وفي الفترة التالية لانتهاء حرب القرم 1853-1856 قامت «جمعية القضاء على تجارة العبيد» بحملة واسعة في النضال ضد تجارة العبيد كان ميدانها ضمن محور أفريقيا ـ بلدان الليبانتو. فكانت تطالب الحكومة البريطانية بأن تقوم هذه مستخدمة التوقيع على المعاهدة الخاصة بحرب القرم بإجبار تركيا على وضع حد لتجارة العبيد في ممتلكاتها. وعلى أثر ذلك قام السلطان في أبريل سنة 1856 بإصدار فرمان يحظر تجارة العبيد بين ولاية طرابلس وغيرها من ممتلكات تركيا. وعلى الرغم من أن استيراد العبيد أو تصديرهم صار محظوراً فإن شراءهم وبيعهم كان مباحاً داخل الولاية. فلم تكن ثمة أية عقوبات على خرق الفرمان ولم يُحَطْ أحد علماً بذلك إلا والي طرابلس وقد أشار نواب القناصل الإنجليز في ولاية طرابلس في تقاريرهم إلى تنامي أحجام تجارة العبيد وإلى رفض السلطات التركية المحلية اتخاذ الإجراءات لمنعها. وقد وجهت تقارير السفراء إلى قنصل بريطانيا

العظمى في استامبول ليجبر الأتراك على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ أوامرهم وفرماناتهم.

وفي يناير سنة 1857 صدر فرمان جديد حظّر بصفة نهائية التجارة بالعبيد السود البشرة وأعطيت لتجار العبيد مهلة ثمانية أسابيع ليتصرفوا بهم خلالها على نحو ما يرون: أما أن يبيعوهم أو يعتقوهم. وبعد ذلك فإن أي عبد أسود يصل إلى طرابلس يطلق سراحه في مكانه بينما يوضع تاجر العبيد في السجن لمدة سنة لقاء أول خرق لفرمان السلطان ولسنتين لقاء كل خرق تال. وبعد ستة أسابيع من نشر الفرمان يلقى القبض على كل سفينة تشاهد في البحر المتوسط وهي تحمل عبيداً على ظهرها ويوضع قبطانها في السجن ويطلق سراح العبيد. وسرى مفعول الفرمان في جميع ولايات الإمبراطورية العثمانية باستثناء الحجاز. أما بالنسبة للعبيد التابعين لمختلف الملاك فكان عليهم أن يبقوا عبيداً بعد ذلك.

وقامت «جمعية القضاء على العبودية» بحملة لتطبيق المنطلقات التي تقوم عليها. إلا أن الحكومة الإنجليزية التي عهدت بالإشراف على تطبيق الفرمان إلى قناصلها وإلى قباطنة الأسطول الملكي لم تلح على تطبيقه بصورة دقيقة من جانب الإمبراطورية العثمانية.

على الرغم من الأوامر والفرمانات المتكررة حول حظر تجارة العبيد فإن السلطات المحلية لم تبذل إلا القليل من أجل تنفيذها. ويقدم الباحث الألماني الشهير غيرهارد رولفس إلى أن 9408 عبيد قد اجتازوا مرزق سنة 1864. بل أن المسمى الحاج أرمي والذي كان قبل ذلك عميل القنصل الإنجليزي قد وجه بمفرده إلى مصر 1100 عبد. أما حليم بك، حاكم فزان، فكان يتقاضى على كل عبد يخرج من فزان هدية في حدود محبوبين أو 10 فرنكات. وبالإضافة إلى ذلك كانت تخصص هدايا مماثلة للموظفين الأتراك الآخرين وللسلطات المحلية. ويشير رولفس إلى أن حاكم طرابلس محمد نديم باشا (1860-1866) لم يمتنع عن قبول هدية تضم 11 جارية وجهها إليه حليم بك. ولما كان التيار الأساسي من العبيد من فزان يتجه عبر واحة أوجلة فإن نائب القنصل الإنجليزي قد قام برحلة

إلى دواخل البلاد ليطلع عن كثب على الوضع فالتقى في أوجلة بقافلة تضم 250 عبداً قادمة من واداي. وفي أوجلة قسموا العبيد قسمين: توجه أحدهما إلى مصر والآخر إلى طرابلس.

إن تجارة العبيد المتواصلة فوق أراضي ولاية طرابلس هيأت الإمكانات للقناصل الأجانب في طرابلس للتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. وفي السبعينيات انضمت إيطاليا إلى حملة الصراع ضد تجارة العبيد. فمنذ سنة 1878 بدأت تظهر في سجلات القنصلية الإيطالية حوادث كثيرة لإعتاق العبيد. ومن أجل هذه الغاية تحصلت القنصلية من السلطات التركية على وثيقة خاصة تثبت أن صاحبها قد أعتق من العبودية، وفي الـ31 من أوكتوبر سنة 1878 توصلت القنصلية الإيطالية إلى إعتاق ستة من العبيد وإلى إعتاق 12 منهن بين 21 أغسطس و1 أوكتوبر من سنة 1879. وقد كتب متصرف الخمس في جرده سنة 1884 أن القناصل الأجانب كانوا يتمتعون ـ وعلى نطاق واسع ـ بحق إطلاق سراح العبيد وذلك باستدعائهم لطلب العون من القنصلية.

إن التدخل المتزايد للقناصل الأجانب في الشؤون الداخلية للولاية قد أجبر السلطات التركية على اتخاذ الإجراءات نحو إنهاء الأسباب الموجبة لذلك. ففي عهد أحمد راسم باشا (1882-1898) طبق تضييق جديد على استيراد العبيد. ففي رسالة له موجهة إلى قضاة غريان سنة 1886 انهال بالتقريع على الموظفين والقضاة الذين أبدوا تساهلاً في مكافحة تجارة العبيد، وحذر هيئة الموظفين في غريان من أن الباب العالي لن يتأخر في إنزال العقوبة بمن لا يتخذ التدابير بخصوص حظر تجارة العبيد. وطالب الموظفين في حالة ظهور العبيد بإرسالهم على الفور إلى المراكز الإدارية من أجل الحصول على الأوراق الرسمية بإعتاقهم.

إلا أن عملية تحرير العبيد سارت ببطء: فبين مارس 1872 وأبريل 1888 لم يتحصل على وثائق العتق إلا 1420 شخصاً. ومن الجدير بالإشارة إن عمليات إرسال العبيد كهدايا للقيام بحراسة قصور السلاطين وغيرها من المباني ظلت متواصلة. ففي سنة 1881 تم إرسال 44 عبداً زنجياً من زليطن من طرف الحاكم

منصور باشا و15 من متصرفية الخمس كهدايا للقيام بالخدمة في القصر. وقد تواصلت تجارة العبيد إلا أنها كانت تتم بالدرجة الأولى عن طريق التهريب، فقد تناقص حجم التجارة بالبشر بشكل حاد في مينائي طرابلس وبنغازي لكن كل شيء بقي على حاله في الخلجان المتفرقة بعيداً عن الموانىء الرئيسية وفي المراكز الأهلة بالسكان في الدواخل - في غدامس مرزق، غات، سوكنة، زلة وأيضاً في أوجلة، جادو وخاصة في الجغبوب. وعلى نحو ما كان الأمر في السابق كان العبيد يحضرون من السودان الشرقي، بورنو ووداي وباجيرمي، هاوسا ولاكوتا. وتقول التقديرات المختلفة: أنه قد نقل سنة 1889 من أفريقيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط ومصر عبر ولاية طرابلس من 500 إلى 1000 عبد. وكان هؤلاء العبيد الذين يستبدلون بالجمال والماعز والثيران يوجهون بعد ذلك من ولاية طرابلس بطرق التهريب إلى بلدان الليبانتو.

في 1891 توصلت «جمعية القضاء على تجارة العبيد» إلى تعيين عضوها الفعال الأب كارلو من بورغو رئيساً للبعثة الفرنسيسكانية في طرابلس. وقد صرف له 5 آلاف لير لإعتاق العبيد. وكانت بنغازي ومصراتة قد بقيتا في تلك الفترة مركزين أساسيين لهذه التجارة. وقد نظم الأب كارلو شبكة تحر كاملة على ساحل المتوسط كانت مهمة العملاء فيها مراقبة السفن التي يمكن أن يشحن فوقها العبيد. وعند التوصل إلى معلومات عن مثل هذه السفن كان العملاء يوافون بها الأب كارلو على الفور فكانت النتيجة توقيف السفن وإطلاق العبيد.

عند نهاية القرن التاسع عشر كانت السلطات التركية أيضاً تطالب بقسط أكبر من النشاط في تنفيذ فرمانات السلطان ومراسيمه. ففي رسالة الوالي أحمد راسم باشا إلى قائمقام غريان سنة ١٨٩٣ طالب فيها بكل حزم بحظر شحن العبيد إلى البلاد وبإنزال العقوبة الشديدة بكل من يخرق هذا الحظر وبإزالة الأسباب التي تعوق مكافحة تجارة العبيد. ومع كل ذلك فإن تجارة العبيد تواصلت بصورة مختلفة مستورة فوق أراضي ولاية طرابلس الغرب حتى نهاية السيطرة التركية.

قام الإيطاليون بدورهم، خلال استعدادتهم للغزو الاستعماري لولاية

طرابلس باستغلال الصراع ضد تجارة العبيد في غاياتهم السياسية. وكان جوليتي، رئيس الوزراء الإيطالي والداعية المسعور إلى استعمار ولاية طرابلس، من أنصار استخدام تجارة العبيد في البلاد ذريعة للتدخل في شؤون الشمال الإفريقي. فبناء على تصريحه هذا كان يسود ولاية طرابلس التخلف في صورته المريعة وأكبر الدلائل على ذلك ـ وجود التجارة بالعبيد الذين يخطفون غصباً من أفريقيا الوسطى ليباعوا بعد ذلك في أسواق هذه المدينة. وقد دوّى صوته أمام ممثلي أوروبا مجلجلاً: «لا يمكن السكوت على مثل هذا العار»! وكانت تصريحات جوليني المشابهة أساساً للضجيج الإعلامي. ففي فترة الإعداد للهجوم على ولاية طرابلس كانت تظهر على صفحات الصحافة الإيطالية وبصورة متزايدة إخباريات مثيرة حول هذه القضية تتضمن دعوات إلى أن تلعب إيطاليا دورها في تصفية «آثار الهمجية».

وقد تركت هذه الدعاية تأثيرها المطابق على الإدارة التركية أيضاً في طرابلس. فقد ذكر متصرف سنجق الجبل الغربي وأعضاء مجلسه الاستشاري في رسالتهم إلى رجب باشا سنة 1907 بأن التجارة بالعبيد قد توقفت في هذه المنطقة وأنه لا يوجد لديهم عبيد إذ تم إعتاقهم جميعاً.

ولم يعوّض النقص في أحجام تجارة العبيد بزيادةٍ في التجارة بغيرها من البضائع أو المواد الأولية المحلية. بل على العكس، لقد تقلصت التجارة عبر الصحراء بينما كانت بذاتها مصدراً هاماً لواردات الولاية. وعلى هذا فإن تقلص تجارة العبيد سدّد ضربة إلى اقتصاد الولاية وجعلها أكثر قابلية للانهيار. وبينما لم يتمكن السكان من الانتقال إلى إنتاج البضائع المحلية فإن تركيا لم تحجم فقط عن تعويض الخسائر بل زادت من ضغطها الضرائبي وهو ما زاد من تفاقم الأوضاع في البلاد.

ظهور الحركة السنوسيّة

في منتصف القرن التاسع عشر، غدا جلياً أن الإمبراطورية العثمانية ليست قادرة على الصمود في وجه المد التوسعي للدول الغربية. وكان العلماء ورجال الدين المسلمون يعتبرون أن السبب في ذلك الوهن الظاهر للإمبراطورية هو الانحطاط الاقتصادي والثقافي بالإضافة إلى «أزمة الإسلام» وفساد الأخلاق. وفي مختلف أصقاع العالم الإسلامي بدأت ترتفع دعوات رجال الدين (جمال الدين الأفغاني، محمد عبده وغيرهما) من أجل «إصلاح الإسلام» ليكون معيناً على التقدم الاقتصادي ونشر المعرفة وتطوير العلوم والمعارف. وكان التقسيم الاستعماري لأفريقيا مرفقاً باتساع رقعة النشاط التبشيري في تلك القارة، الأمر الذي عزز الحركة الداعية إلى تغيير الإسلام عن طريق طائفة من الإصلاحات. وهذا ما جعل تلك الحركة منذ بدايتها توجه سنانها ضد الغرب وجعل الصراع ضد الاستعمار يتخذ طابعاً دينياً في بعض الأمصار.

وفي الوقت نفسه كانت بعض الجمعيات الإسلامية، كالمدنية والقادرية، اللتين مارستا نشاطهما في المناطق التي يسكنها البدو، تقف ضد تغلغل المستعمرين الغربيين في أفريقيا. وقد لقيت الدعوة المهدوية التقليدية انتشاراً واسعاً في أفريقيا الشمالية، وكانت معروفة خلال كل التاريخ الإسلامي بدءاً من حركة الإسماعيليين في سوريا، وحتى الحركات الدينية في السودان في القرن التاسع عشر. وكانت جميع هذه الحركات تربط نفسها بفكرة ظهور المهدي الذي كان ينتظر منه تطهير الإسلام وبعثه في صورته «الصافية» الأولى وإبعاد الحكام المأجورين وإقامة العدل والمساواة والإخوة.

عند خمسينات القرن التاسع عشر ترسخت في المناطق الداخلية من طرابلس الحركة السنوسية أو الطريقة السنوسية. وكان مؤسسها المرابط الجزائري محمد بن علي السنوسي (السنوسي الكبير 1787-1859). ولد في

الجزائر بالقرب من مستغانم وتلقي تعليماً دينياً عالياً في معايير تلك الأيام. ولما انتقل إلى مراكش بعد ذلك وقع تحت تأثير الصوفية ـ الغيبية الإسلامية التي كان مريدوها قد توحدوا في جمعيات صوفية (دراويشية). وكانت الجمعيات الصوفية تقف معارضة للإسلام السلفي الصارم الذي كانت الإمبراطورية العثمانية حاميته في الشمال الإفريقي. ولما كان نشاط الطرق الصوفية يضعضع أسس الإسلام الرسمي بالإضافة إلى التأثير العثماني على الجماهير المتديّنة فقد كان أنصار الصوفية يتعرّضون للملاحقة. فلم يكن من ذلك إلا أن رفع من هيبة الصوفية بين السكان الأميين في الشمال الإفريقي لأن تعاليمهم والجانب الطقسي في طرقهم أقرب إلى أفهام الجماهير العريضة وخاصة منهم البدو من الإسلام بصورته المستقيمة الصارمة.

وبعد أن تعرّض محمد علي السنوسي بكل تفاصيل حياة شعوب الحجاز ومصر وتونس والجزائر وأصبح واحداً من أشد أتباع الغزالي بدأ نشاطه للتوفيق بين الصوفية والإسلام السلفي. وبعد أن وضع نصب عينيه استنباط أساس فكري جديد من أجل التأثير الأكثر اتساعاً على الجماهير المتديّنة راح يدعو إلى أن تعاد للإسلام حيويته وقوته السابقتين. وقد أشار المؤرخ اللبناني نقولا زيادة الباحث في تاريخ السنوسية إلى أن أفكار الصوفية كانت الأركان الأهم في تعاليم محمد بن علي السنوسي [98، ص 73]. كما أنها تضمنت مجموعة من عناصر الاتجاه المعارفي للإسلام، وهو الوهابية، والتي تعرّف مؤسس السنوسية عليها خلال إقامته الطويلة الأمد في الحجاز وعسير حيث لقيت الوهابية انتشاراً واسعاً. وأهم ما في تعاليم محمد بن عبد الوهاب يتمثل في دعواته «التطهّرية» إلى الإقلاع عن تلك الصيغ من الإسلام السني التي كان قد تم الاعتراف بها رسمياً في الإمبراطورية العثمانية. ومع هذا فإن الصوفية والوهابية ظهرتا كمظهر من مظاهر الاحتجاج على سيادة الإسلام السلفي وتزايد النفوذ الأجنبي. وقد طرح محمد بن علي السنوسي في تعاليمه الجماعة الإسلامية الأولى كمثل أعلى. ودعا إلى أن تقام في البلدان الإسلامية النظم التي كانت قائمة في الجزيرة العربية في عهد

الخلفاء الراشدين الأول ـ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي. وإلى جانب ذلك وقف معارضاً للبدع التي أدخلت على الإسلام وطالب المسلمين أن يهتدوا في سلوكهم بالقرآن والسنة فقط، فمن شأن ذلك برأيه أن يوحد اتباع مختلف الطرائق الصوفية ويوفق بينهم وبين اتباع الإسلام السلفي من أجل بعث أمجاد المسلمين وقوتهم السابقة.

وحمل محمد بن علي السنوسي في تعاليمه بشدة على علماء تونس ومصر السلفيين، وانتقد إصلاحات محمد علي في مصر وبدعة مرحلة التنظيمات في تركيا. وكان السنوسيون الأعداء الالداء للحضارة الغربية وكانوا يدينون كل ما هو أجنبي. ولما شهد انتشار النفوذ الأوروبي في الشمال الأفريقي فقد بصفة نهائية إيمانه في قدرة الحكام الأتراك على جمع كلمة العالم الإسلامي. وكان شكه يزداد مع الأيام ووصل حسب رأي زيادة إلى تخوفه من أن يكون بعض ممثلي الإمبراطورية العثمانية يعملون لصالح الدول العظمى [98، ص 86].

ويُعدّ عام 1837 عام ظهور الحركة السنوسية وذلك عندما أقام محمد بن علي السنوسي في (بوقبيس) في ضواحي مكة أول زاوية له، وهي المركز الديني الإداري حيث اتخذت تعاليمه صورة الدعوة وتم تطبيقها في الحياة. واكتسب نشاط السنوسية انتشاراً واسعاً بعد أن أقام السنوسي سنة 1843 زاوية البيضاء في الجزء الشمالي من برقة في الجبل الأخضر، وغدت مركزه فيما بعد. ولقيت الطريقة أكبر نفوذ لها في برقة وفزان وبين بدو مصر وطرابلس وفي السودان الغربي.

وسرعان ما رسخت الطريقة مواقعها في ولاية طرابلس لأن أهداف نشاطها وطابعه كانت تستجيب للظروف الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية لهذه الولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية.

إن متطلبات تطوير التجارة والزراعة وبالذات الحاجة المتزايدة إلى ضمان أمن طرق القوافل والمراكز الزراعية الآهلة بالسكان فوق المساحة الواسعة من

ولاية طرابلس الغرب قد حددت العمليات التوحيدية في البلاد. وفي الوقت نفسه فإن المستوى المتدني للقوى الإنتاجية قد ولد تكتلية وتفرق القبائل التي تعيش كل واحدة منها ضمن عالمها المنغلق. فالاستقلالية الاقتصادية للقبائل والعداء المتبادل بين البدو الرحل والحضر والآماد الصحراوية الكبرى كانت تقف عائقاً أمام التوحد القبلي. كما كان تلون المعتقدات والتصوّرات الدينية وتناقضها عاملاً لا يقل أهمية في الفرقة وعدم التجمّع حول محور واحد. فعلى الرغم من لا مبالاة البدو الرحل وأنصاف الرحل بالأمور الدينية فإن لوحة الحياة الروحية لسكان المناطق الداخلية من ليبيا كانت في منتصف القرن التاسع عشر متلونة إلى حد لا بأس به. إذ كان يمكن أن نلتقي بينهم باتباع الحنفية وهي المدرسة الإسلامية الصارمة التي تم اعتمادها رسمياً في الإمبراطورية العثمانية واتباع مختلف الطرق الصوفية الإسلامية وإلى جانب الإسلام كانت تتعايش ديانات الوثنية والأرواحية. إلا أن خطر الوقوع تحت نير العبودية والمرتبط بالاقتسام الاستعماري لأفريقيا كان الحافز الأكبر الذي ساعد على عمليات التوحيد. فاحتلال فرنسا للجزائر وفرض الإمبراطورية العثمانية الحكم المباشر على ولاية طرابلس، بالإضافة إلى بطش الأتراك بعبد الجليل وبغومة بن خليفة ـ كل ذلك ضاعف من خطورة استعباد قبائل المناطق الداخلية في البلاد.

وكان الانتشار السريع لتعاليم الطريقة السنوسية بين سكان القبائل مشروطاً قبل كل شيء بفكرة الدعوة التي كانت تثوي بداخله. فالدعوة إلى العودة إلى الإسلام الأول «الصافي» وثلب الإثراء والترف كانت تفهم من قبل الجماهير الواسعة من البدو وأنصاف البدو على أنها دعوة إلى النضال ضد المستعبدين الأتراك الذين يسيئون استخدام الإتاوات الإقطاعية الكثيرة العدد. يضاف إلى هذا أن السنوسيين كانوا يعتبرون إن أسمى تجلٍّ للخيرية الإسلامية هو «الجهاد» ـ وقد سخروا له نشاطهم بأسره.

تحت ستار تعاليم الإسلام وبالاستخدام الواسع لتقديس المرابطين قام السنوسيون باضفاء صفة الطبيعية على علاقات الاستغلال داخل القبيلة وغلفوها

بالأقنعة وبذلك استقطبوا إلى جانبهم الفئة القبلية العليا التي بدأت تكتسب صفة الإقطاع. فتطور العلاقات الإقطاعية في برقة ترافق بانتقال البدو إلى حياة الحضر وظهور الطبقات والعلاقات الطبقية؛ ومما ساعد على هذه العملية أيضاً تطور العلاقات السلعية ـ النقدية التي أصبحت أسرع وتيرة بسبب نشاط التجارة بين طرابلس وبرقة من جهة وبينها وبين أفريقيا الوسطى ـ من جهة أخرى. فالفئة القبلية العليا كانت بمسيس الحاجة إلى مثل هذه القوة الدينية ـ السياسية التي تدافع عن مصالحها الطبقية والتي تضمنت عن طريق العمل على إقرار السلام والاستقرار في البلاد، إمكانية استغلال الكتلة الأساسية من البدو الرحل وتساعد على تطوير تجارة القوافل بصورة ناجحة من أجل الإثراء المقبل لهذه الفئة. وقد صارت هذه القوة هي الطريقة السنوسية التي استطاعت أن تكيف نشاطها مع شروط وجود التنظيم القبلي. فكان ثمة توافق تام بين نظام زوايا السنوسية والتنظيم القبلي للمجتمع البدوي. ووفقاً لما يكتبه زيادة «في الواقع كان نشاط الحركة بين سكان الصحراء. فمن جهة كان سكان الصحراء بحاجة إليها، ومن جهة أخرى فإن مؤسس الجمعية توجه بالدعوة إليهم ـ لأنهم كانوا أقل فساداً من سكان المدن» [98، ص 104]. ويؤكد ي. ريتشارد على أن الطريقة اعتمدت على القبائل وليس على المدن «فقد أنشئت الزوايا بأيدي القبائل والتكتلات القبلية التي اعتبرتها مؤسسات قبلية» [60، ص 7].

ومما ساعد على توثيق الطريقة في برقة حيث كان يعيش في الأساس أنصاف البدو أن المدن كانت من الناحية النسبية قليلة التأثير على التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي الداخلي ذلك أنها كانت أصغر وأقل تطوراً عنها في طرابلس. كما إن دورها كمراكز تجارية كان محدوداً. وعملية التقسيم الاجتماعي للعمل الزراعي في برقة وما يتعلق بذلك من تطور العلاقات التجارية الداخلية والخارجية ومن تبادل للمنتوجات بين السكان الحضر في الواحة وبين بدو الصحراء كان يتطور بصورة دائمة ولكن بصورة مشوهة إلى حد ما. فلما كانت المدن بالدرجة الأولى مراكز انطلاق للإدارة التركية كانت القبائل تحاول أن تحد

من تجارتها معها فراراً من رقابة الأتراك. وكانت المناطق الداخلية من برقة تتجه أكثر إلى المراكز التجارية فوق الأراضي المصرية. وهذا بمجموعه ليس دليلاً، بطبيعة الحال، على الانعدام الكامل للروابط بين البدو وبين سكان المدن الأكثر حجماً في برقة، وهما بنغازي ودرنة، فالاتصال بينهما كان بالطبع قائماً لكنه لم يكن كبير الحجم. وفي الوقت نفسه فإن بناء نظام مدروس بعناية لمراكز الانطلاق ـ وهي الزوايا التي كانت مراكز النشاط الديني والسياسي للطريقة السنوسية قد ساعد على انتشار نفوذ السنوسية على القبائل.

وبصفة عامة فإن نجاح الطريقة وتوسع نفوذها قد ساعد عليه النظرية والتطبيق اللذين ابتدعهما محمد ابن السنوسي. وقد كشف المستشرق الإيطالي كارلو نالّلينو عن جوهر هذه النظرية والتطبيق إذ كتب «إن محاكاة محمد، النّبي ورئيس الدولة في آن واحد، قد انتهت إلى الجمع بين النشاط العملي وبين الغيبيات، بين الاهتمام بالرفاه المادي والاهتمام بالتسامي الخلقي، بين التمتع المشروع بالحياة الأرضية والاستعداد للحياة الأخرى في السماء، بين إعلاء كلمة الدولة الإسلامية وبين الحرب ضد الكفار وما ينجر عنها من استملاك ومن تحويل للمهزومين إلى عبيد ـ م» (أخذ المقتطف عن [114، ص 63].

كان أساس الطريقة هو الزاوية وعلى رأسها الشيخ. وقد أقيمت الزوايا السنوسية على صفة ومثال الزوايا التابعة للطرق الصوفية الأخرى. كتب مؤسس الطريقة السنوسية في رسالة له إلى حاكم فزان التركي يشرح فيها مهمة الزاوية فقال: «إن بناء الزاوية يهدف إلى إحياء البلاد لصالح البشر ـ الحضر منهم والبدو. وهي تقوم على أساس نشر القرآن والشريعة».

في سنة 1856 تم الانتهاء من بناء زاوية في واحة الجغبوب إلى حيث نقل مركز محمد بن علي السنوسي. ومنذ ذلك الحين صارت تلك الواحة المركز الديني ـ السياسي الرئيسي بالنسبة للسنوسية. وعلى مرور السنين أخذت الجغبوب تتحول بالتدريج إلى مركز ديني ـ ثقافي طريف. ولم يقع الاختيار على واحة الجغبوب بطريق الصدفة. فهي تقع بعيداً عن المراكز الإدارية للسلطات

التركية والفرنسية والمصرية. وفي الوقت نفسه تمر بها طرق القوافل الممتدة من دول المغرب والسودان الغربي، تلك الطرق التي كان يسير فيها، على أثر التجار المدبّرين، الحجاج المتجهون إلى مكة. وبالإضافة إلى ذلك يمكن من هذا المكان إقامة الصلات مع جميع الزوايا.

عند بناء الزاوية كان تؤخذ بالحسبان وبالدرجة الأولى العوامل السياسية الاقتصادية والإستراتيجية. فقد أقيمت في برقة وفزان وطرابلس بطريقة تضمن الإشراف قدر الإمكان على القبائل الأخطر شأناً. فكانت الزوايا في العادة تقام على طرق القوافل الرئيسية وعلى سواحل الخلجان البحرية غير الكبيرة من أجل الإشراف على التجارة الخارجية للولاية. وفي الوقت نفسه كانت أماكن توضّع الزوايا مراكز مفيدة في حالة الدفاع. فعند اختيار الأرض لبناء الزاوية يولى اهتمام كبير لجدوى الأراضي المحيطة بها من أجل حياة حضرية وللاشتغال بالزراعة. وقد أخبرنا الأمير شكيب أرسلان، الشخصية السياسية العربية في حينها، بقوله: «وأغلب الزوايا يختار لها أجمل البقاع وأخصب الأرضين، وفيها الآبار التي لا تنزع من كثرة مائها». (أخذ المقتطف عن [114، ص 297]. أما في الجبل الأخضر فكانت تنشأ عند العيون والأنهار.

تتألف الزاوية في العادة من منزل خاص يعيش فيه رئيسها ـ الشيخ، ومن مبان للضيوف ولنائب الشيخ والمعلم. ويدخل في بنائها المسجد والمدرسة القرآنية ومساكن الخدم ومستودعات المؤن والإصطبل والحوانيت وغرفة خاصة للفقراء الوافدين. وكان الميسورون يبنون بيوتاً لهم بالقرب من الزاوية يعيشون فيها أيام الحر ويفضلون أن يحفظوا فيها نفائسهم. فالأرض التي تقام فوقها الزاوية تعد مقدسة وتسمى حرماً. والحرم يضمن سلامة كل من يلجأ إليه بطلب العون والحماية إذ لم يكن مسموحاً فيه باستخدام السلاح أو إثارة النزعات، وغير ذلك [103، ص 31]. وتتبع للحرم أيضاً الأراضي المزروعة والآبار وصهاريج حفظ مياه الأمطار [103، ص 23] وكان لعدد كبير من الزوايا بساتين صغيرة [48، ص 74].

كانت أراضي الزاوية وقفاً لا يمكن بيعها فهي تتبع للزاوية إلى الأبد. وكانت هذه الأراضي تتوسع من واقع الهبات التي تقوم بها القبائل كما يقوم بها الأفراد وعن طريق الشراء واستصلاح الأراضي المهملة أو المتصحرة أو انتزاع الأراضي المتنازع عليها بين القبائل لصالح الزاوية أو استخدام الأرض للاستثمار بإذن من صاحبها ثم استملاكها بطريقة تدريجية [103، ص 32]. وكانت أراضي الزاوية كبيرة نسبياً في مقاييس البلاد. فقد كان حجمها يصل إلى 2,5 ألف هكتار، قسم منها صالح للزراعة والقسم الآخر لرعي المواشي. ويشير المؤرخ الليبي الأشهب إلى أن كل من يرغب في سكنى الزاوية كان يتسلم قطعة من الأرض لاستغلالها ويسلم الأدوات الزراعية الضرورية. إلا أن هذه الأرض لا تصبح ملكاً خاصاً ولهذا لا تورَّث. [113، ص 33-34] وكانت جماعة الزاوية تعيش في العادة من كسب يدها بالإضافة إلى عمل الخدم والعبيد والبدو الذين يترحلون في ضواحيها [60، ص 79] فيأتي البدو المحليون بقطعانهم العاملة فيحرثون ويبذرون للزاوية، ويحدث الأمر على هذه الشاكلة أيام الحصاد [60، ص 75] ويشير شكيب أرسلان إلى أن جماعة الزاوية اعتادت على أن يقوم كل عضو في القبيلة بتقديم المساعدة لها طواعيةً ليوم واحد خلال موسم الحرث ويوم آخر خلال موسم الحصاد والدراسة. وهذا ما يسمح للزاوية بزرع الأراضي وجمع محصولها دون بذل جهود كبيرة [114، ص 297].

أثناء إقامة الزاوية كانت تبرم اتفاقية طريفة بين شيوخ القبائل وبين الطريقة السنوسية. ويقدم المؤرخ الإيطالي م. كالوتشي مثالاً على التزام اتحاد قبائل البراعصة وطرش دينال والشلماني بإهداء زاوية توكرة القطعان وجزء من المحاصيل وبتقديم الجمال لنقل المحاصيل والبضائع إلى المركز الإداري للطريقة السنوسية وبمساعدة الزاوية أيام البذار وفي أعمال البناء وغير ذلك من الأعمال وأيضاً بالدفاع عنها وعن جميع سكانها. وقد جاء في الوثيقة «الجميع للزاوية والزاوية للجميع» [60، ص 26]. وبناء على النظام القائم يجب على أعضاء القبيلة التي تقوم الزاوية على أراضيها أن يقدموا لها عشر المحصول وكانوا

يجيئون إليها بمختلف الهبات عند زيارتها أو عندما يعلن شيخ الزاوية عن احتياجه إلى شيء ما. وكثيراً ما كان شيخ الزاوية يتجه إلى البدو بطلب المساعدة في تجهيز القوافل المتجهة إلى الجغبوب والكفرة.

ومع الزمن تحولت زوايا الحركة السنوسية التي ظهرت في البداية كمراكز دينية وإدارية إلى مستوطنات زراعية ومراكز تجارية. فقد ساعدت الجمعية السنوسية على انتقال السكان البدو وأنصاف الرحل إلى حياة الحضر وأثارتهم نحو العمل في الزراعة والرعي. وقد كتب دوڤيرييه الذي زار برقة في ثمانينات القرن التاسع عشر بأن زاوية الفرافرة التي تم تأسيسها سنة 1860 فوق أراضٍ جرداء قد تحولت إلى بستان زاهر. وقد أثْرَت بعض الزوايا خلال وقت قصير. فوفقاً لمعطيات الأشهب كانت إحدى الزوايا المزدهرة وهي زاوية مسوس تنتج في بداية القرن العشرين من 2-4 آلاف قنطار من القمح والشعير ويشتغل في أراضيها حوالي الـ 200 رجل وكانت تملك 400 جمل و 6 آلاف رأس من الغنم والماعز و 100 رأس من البقر [102، ص 199].

أما الزاوية الواقعة على طرق القوافل فكانت تتلقى موارد معتبرة لقاء خدمة القوافل وتتحول بالتدريج إلى مراكز تجارية، فتقام على أراضيها المستودعات والخانات لإقامة مرافقي القوافل. وعلى اتساع نشاط الجمعية السنوسية تزايد الأمان على طرق القوافل وانتعشت التجارة عبر الصحراء (من بنغازي إلى واداي عبر جالو والكفرة) [97، ص 144]. وتشير معطيات الرحالة التونسي الحشائشي إلى أنه كان يتوجه من بنغازي لوحدها إلى سلطنة واداي في كل عام 500 جمل محملة بمختلف البضائع: الأقمشة، السكر، الشاي، السلاح وسوى ذلك. ويستورد من واداي بالدرجة الأولى ريش النعام وعاج الفيل بالإضافة إلى العبيد [119، ص 185].

وكانت الزوايا السنوسية تتقاضى موارد غير قليلة من تجارة العبيد التي تجري بطريقة التهريب. فشيوخ الزوايا الذين يضمنون أمن قوافل العبيد كانوا يتلقون نظير ذلك مكافآت مجزية عن هذه التجارة. وتجارة العبيد التي ظلت

وتواصلت حتى الحرب العالمية الأولى ساعدت على التضخم الملموس لأعداد العبيد في برقة. فكانت فئة الأعيان القبلية والفئة السنوسية العليا تشتري أو تتلقّى هباتٍ من القبائل المجاورة. فكان رئيس الحركة السنوسية المهدي، ابن السنوسي الكبير، يتلقى في كل سنة 50 عبداً هدية من سلطان واداي [119، ص 185]. وكان العبيد يستخدمون في الزوايا في أشق الأعمال: فيعملون في الأرض ويزرعون البساتين ويرعون القطعان. وفي نهاية القرن التاسع عشر كان في ملكية رئيس الحركة ما يقارب الـ200 من العبيد الخدم القائمين على خدمة الضيوف فقط.

إن الإثراء السريع لشيوخ الزوايا ولكامل الفئة العليا من الحركة السنوسية كان نتيجة للاستغلال القاسي لسكان الزوايا الذين وجدوا فيها الملجأ والملاذ واستغلال العبيد والبدو الذين تقام الزوايا فوق أراضي قبائلهم. فعلى الرغم من أن الأراضي كانت تحسب للزوايا فقد كان التصرف المطلق فيها بأيدي الشيوخ الذين تحولوا تدريجياً إلى إقطاعيين يملكون مساحات هائلة من الأراضي المزروعة.

خلال العشريات الأولى من وجود الحركة السنوسية لم يكن الشيوخ يستقرون فترات طويلة في مكان واحد. فكانوا، بعد إقامة الزاوية، يتجهون لإداء مهمات جديدة. ولهذا يستخدمون الأملاك غير المنقولة للزوايا على مستوى متكافىء مع غيرهم من الأعضاء. إلا أنه بدىء مع الزمن بتطبيق نظام تثبيت زاوية معينة على اسم الشيخ ليرثه ابنه أو أحد أقربائه من بعده مع تأييد القبيلة أو اتحاد القبائل وإدارة الزوايا المجاورة. وكان تلاحم أسرة السنوسي مع أسر شيوخ الزوايا وأقربائهم يساعد إلى حد كبير على ضمان الحق في الإرث.

وهكذا فإن الزوايا السنوسية التي ظهرت كمراكز دينية ـ إدارية تحولت بالتدريج إلى قلاع للاستغلال الإقطاعي وقد كيفت الحركة السنوسية نشاطها الديني ـ السياسي مع التشتت القبلي ومع المستوى القريب من البدائية والخاضع للاستغلال مع انقسامه غير الواضح إلى طبقات. فدخلت واسطة بين القبائل التي

تدور فيها عمليات الفرز الاجتماعي وانتقال بعض تجمعاتها إلى حياة الحضر.

كما إن قدسية المرابطين التي ضربت جذوراً عميقة في الشمال الإفريقي ساعدت أيضاً على ترسيخ نشاط الحركة السنوسية واتساعه. ففي عيون الشعب الأمي المستعد دوماً للإيمان بـ «الخوارق» كان «القديسون» يبدون واقعيين جداً. فعلى مدار عدد من القرون تعمق في طرابلس وبرقة تقديس «المرابطين». فكان البدو يبتهلون لهم ويزورون ضرائحهم وما إلى ذلك. وهذه العلاقة من جانب البدو بمؤسسة المرابطين هي التي هيأت التربة الصالحة لانتشار تعاليم الجمعية السنوسية. وقد استخدمت البركة على نطاق واسع في ممارسات مؤسسة «القديسين» فهي تسري على قبيلة أو على مجموعة من القبائل عبر شيخ الزاوية الذي كان يبدو وكأنه يستمد سلطة روحية سرية مباشرة من رئيس الجمعية ويمكن أن ينقلها إلى أحفاده. فكانت القبيلة أو مجموعة القبائل تصبح بفضل الزاوية القائمة على أرضها مشمولة بالبركة. وباستخدام البركة كان شيوخ الزوايا يؤثرون في الاتجاه الملائم لهم على جماهير البدو الجهلة والمستعدين لقبول الخزعبلات [60، ص 82].

كان البدو بدورهم ينظرون إلى السنوسيين (المرابطين ـ الإخوان) بشعور يمتزج فيه الاحترام بالتعالي. فهم يتقبلونهم كحاملين للبركة ومالكين للقداسة وللقوة الروحية المستترة وينظرون إليهم نظرتهم إلى شخصيات دينية فيسمونهم مرابطين ويتقبلون أوامرهم ونواهيهم باحترام. لكن البدو وأنصاف الرحل لم يكونوا في الوقت نفسه يعترفون بهم على أنهم أبناء الصحراء الأنقياء. فهم ينسبون المرابطين ـ الإخوان إلى ضرب مغاير من البشر يختلف مسلكهم ونظام حياتهم اختلافاً كلياً حسب تصوّرهم عن مسلك ونظام حياة سكان الصحراء. وإذا كان المرابط قادراً على قراءة الكتب المقدسة وعلى إقامة الصلاة فذلك كله كان غريباً على البدوي. وكان محظوراً إقامة علاقات دم بين المرابطين ـ الإخوان وبين البدو [60، ص 83].

عند تنظيم الحركة أخذ بعين الاعتبار قبل كل شيء وضع المرابطين في

البناء القبلي للمجتمع. وخلافاً لمرابطي القرون الرابع عشر ـ بداية القرن التاسع عشر والذين لم تكن لهم منظمتهم الخاصة وكان الإخوان في القرن التاسع عشر أعضاء في الحركة السنوسية الموحَّدة. وعليه فإن الجمعية لم تعتمد فقط على الهيبة التي حققها المرابطون عبر كثير من عشرات السنين بين بدو برقة بل وعلى الامتيازات المنبعثة من نظام جمعيتهم نفسه فقد كان تركيب الجمعية يشترط توحيد طقوس تقديسات «المرابطين» المتفرقة في وحدة متكاملة وكان يسمح بإخضاع الزوايا الكثيرة العدد لإدارة دينية ودنيوية واحدة في شخص رئيس الجمعية. وبعبارة أخرى فإن زوايا الجمعية كانت مراكز للطقوس المحلية «للمرابطين» إلا أنها كانت في الوقت نفسه مجرد حلقات في منظمة صوفية واحدة فعبر الزوايا انتظمت جميع قبائل برقة في وحدة متكاملة.

وبإقامة البنية السياسية فوق التنظيم القبلي قامت الحركة السنوسية بالتسريع بالفرز الاجتماعي للمجتمع القبلي وساعدت على تطور العلاقات القبلية. فالحركة السنوسية تنتسب إلى تلك الحركات التي لم تخرج في شكلها أو في كيانها عن إطار الحركات الإيديولوجية والسياسية لعصر الإقطاع. وظهور أمثال هذه الحركات لم يكن يعني تبدلاً جذرياً في الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي ـ السياسي الذي ولّدها.

البُنْيَةُ الإداريّة
والوضع الاقتصادي والاجتماعي السياسي
لولاية طرابلس في مرحلة «التنظيمات»

من الناحية الزمنية يترافق ترسخ مواقع الحركة السنوسيين في المناطق الداخلية من ولاية طرابلس والتطور التالي لنفوذها بين الأهالي مع استمرار إصلاحات التنظيمات في الإمبراطورية العثمانية وخاصة من ذلك جزؤها الثاني الذي بدأ بإصدار خطي ـ همايوني سنة 1856؛ وكان هدف التنظيمات إعادة تركيب بنية الدولة وإدخال بعض أعراف الحق البورجوازي والإنتاج العام في نظام الحياة الاجتماعية للإمبراطورية وتشريع وإقرار قانون العقوبات والقانون المدني والتجاري. وهذه الإصلاحات أقرت مبادىء تنظيم الفروض الضرائبية. وكانت الإصلاحات في الحياة الاجتماعية ـ السياسية للإمبراطورية العثمانية محكومة بمتطلبات تطويرها الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي. ورأى منظّرو التنظيمات أن طريق الإصلاحات يجب أن يؤدي إلى النهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأن ينقذ الإمبراطورية من الانهيار ومن استعباد الدول العظمى، الذي تفاقمت بوادر خطره بعد حرب القرم وصلح باريس سنة 1856.

سرى إصلاح التنظيمات على ولاية طرابلس الغرب أيضاً ففي سنة 1865 وبناء على قانون الولايات الصادر سنة 1864 تم تطبيق الإصلاح الإداري في عهد

الوالي نديم باشا. وبناء على هذا الإصلاح أقر تقسيم ولاية طرابلس سنة 1843 إلى وحدتين إداريتين: ولاية طرابلس (طرابلس الغرب) ومتصرفية (سنجق) برقة. فالمتصرفية تدار مباشرة من قبل السلطان، إلا أنها تخضع لحاكم ولاية طرابلس في الشؤون الحربية بالإضافة إلى شؤون العدل والجمارك والبريد. وإلى بداية العدوان الإيطالي سنة 1911 تراوح وضع متصرفية برقة من الناحية الإدارية، فتارة تدخل في نطاق ولاية طرابلس وطوراً تصبح مستقلة. في 1879 فصلت في قضايا الإدارة المدنية عن ولاية طرابلس بينما شكلت سنة 1888 متصرفية برقة المستقلة ذاتياً ومركزها بنغازي وتدار مباشرة من استامبول.

طبقاً للإصلاح الإداري كان يقف على رأس ولاية طرابلس والٍ يحمل لقب باشا، ويرأس المتصرفية متصرف. وكمنظمات للإدارة المحلية الذاتية شكلت مجالس في الولاية والمتصرفيات والأقضية والنواحي وشكلت في المدن ـ بلديات، كان لها صلاحيات استشارية، فالمجلس الإداري التابع للحاكم العام يضم معاون الحاكم، القاضي والمفتي والدفتردار (رئيس المالية) والمكتبجي (أمين السر الأول) وستة من المستشارين تختارهم القبائل مرة كل سنتين. وبالإضافة إلى ذلك كان يدخل في المجلس الاستشاري 16 شخصاً آخرون: 12 من سكان طرابلس، أي بمعدل 4 عن كل من متصرفيات الولاية ـ طرابلس، الخمس، الجبل الغربي (مركزها الإداري ـ يفرن) وأربعة من فزان (ومركزها الإداري ـ مرزق). والمجلس المذكور يرأسه الوالي ويجتمع مرة في الأسبوع ليناقش القضايا المالية والحقوقية والمدنية للولاية. وفي كل سنة يتجدد المجلس الإداري بمعدل ثلث أعضائه.

كانت متصرفية طرابلس تضم أقضية طرابلس، الزاوية، العجيلات، زوارة، ترهونة، بني وليد، غريان، ثم العزيزية فيما بعد. وبالإضافة إلى ذلك كانت تدخل فيها نواحي المنشية، جفارة، تاجورا، جنزور، الأربعا، والساحل. وكانت متصرفية الخمس تتكون من أقضية الخمس، مسلاتة، زليطن، مصراتة، وسرت بالإضافة إلى ناحية تاورغا. وكانت متصرفية الجبل الغربي تقسم إلى

أقضية فساطو، نالوت، غدامس وناحية الهور، مزدة، ككلّة والزنتان؛ وتتكون متصرفية فزان من أقضية تبستي، غات، أزكر، سوكنة، الشاطىء ونواحي زويلة، سبها، وسمنة، وهون والقطرون، واداي وزلة.

وعلى رأس القضاء يقف القائمقام الذي يعينه الباب العالي ويساعده مجلس استشاري يتكون من رئيس الخزنة والقاضي والمفتي وأمين السر بالإضافة إلى أربعة من المستشارين من الأهالي. وكان رؤساء النواحي المديرون ـ يعينون أيضاً من استامبول بتوصية من السلطات التركية في طرابلس وبرقة. ويقيم المديرون صلات مباشرة مع قبائل البدو ومع زوايا الجمعية السنوسية ويجمعون الشيوخ للمشورة لحل القضايا ذات الأهمية الخاصة.

على رأس متصرفية برقة ذات الاستقلال الذاتي كان يقف المتصرف الذي يعين من قبل وزير داخلية الإمبراطورية العثمانية ويخضع مباشرة للسلطان. وللمتصرف مجلسه الإداري ولكن في حدود أضيق من مجلس حاكم الولاية. ويدخل في متصرفية برقة أقضية درنة، المرج، جالو، طبرق، ثم منذ 1910 دخلت الجغبوب، بالإضافة إلى نواحي سلوق، قمينس، اجدابية، توكرة، برسيس، الأبيار، سرت، سلطنة، شحات، القبة، طلميثة، الهانية، ومرسى الجزيرة.

لم يتم الإصلاح الإداري فقط بحصر صلاحيات الحكام والمتصرفين والقائمقامية والمديرين بل وحدَّد للموظفين أحجام المرتبات التي تدفعها الدولة. فالوالي مثلاً يتقاضى شهرياً 150 ليرة ذهبية ويتقاضى كل من متصرفي الخمس وفزان 5 آلاف قرش ومتصرف الجبل الغربي 4 آلاف قرش. إلا أن تحديد المرتبات لم يخفف من نهم الموظفين الأتراك الذين واصلوا نهب السكان وظلمهم.

أدخل النظام القضائي في ولاية طرابلس الغرب لأول مرة سنة 1869 وبعد عشر سنوات تم تثبيته بصفة نهائية في المدن. وباءت جهود السلطان التركية في

فرض القوانين التركية على كامل تراب الولاية بالفشل. فقد نجحوا في تطبيق هذه القوانين فقط في المناطق الساحلية المكتظة بالسكان، بينما واصل سكان المناطق الداخلية السير وفقاً لأعرافهم التقليدية. وبالإضافة إلى المحاكم الشرعية التي كانت منتشرة في كل مكان بالولاية أدخل الأتراك محاكم الصلح والمحاكم الابتدائية ومحكمة الاستئناف.

كانت محاكم الصلح تنشط في القرى ومراكز المناطق في الولاية. وتختار هيآتها من بين وجهاء النواحي وتعين من قبل الوالي. أما القاضي فيرسل من استامبول. وهذه المحاكم تقضي في الأساس في الأمور المدنية الجارية وفي القضايا التجارية. وما كان يجب أن تزيد الكلفة العامة للقضية المطروحة للمحاكمة عن الـ150 قرشاً. كما كانت محاكم الصلح تنظر في الجنح التي لا تزيد الغرامة فيها عن 25 قرشاً. وهذه العقوبة لا تقبل الاعتراض. وكانت المحاكم الابتدائية تنظر في القضايا المدنية والتجارية والجنح التي لا تدخل في صلاحيات محاكم الصلح التي تقضي في الأمور الأجل شأناً والجرائم والجنح الكبرى، ويتجه إلى محكمة الاستئناف المحكومون المعترضون على قرارات المحاكم الابتدائية.

وإلى جانب المحاكم المشار إليها كانت هناك محكمة التنفيذ أو إدارة التنفيذ ويرأسها رئيس هيئة المحكمة البدائية أو من ينوب عنه. ومن مهام هذه الادارة تنفيذ قرارات جميع المحاكم واتخاذ الإجراءات في حال ظهور مختلف المعوّقات أمام التنفيذ. وإلى جانب ذلك كان في الولاية مدع عام مع جهازه الكامل ويمثل الباب العالي. وقد شكلت محكمة تجارية للنظر في قضايا التجار والباعة وتتألف هيأتها من رئيس المحكمة وعضوين دائمين وعدة أعضاء غير دائمين.

كان يدخل في صلاحيات المحاكم الشرعية قضايا الزواج والطلاق والنظر في قضايا الإنفاق على الأطفال والزوجات وحضانة الأطفال والهجر والنظر في الملكية والإرث. ورئيس المحكمة الشرعية هو القاضي ويطلب رأيه في إدارة

أراضي الأوقاف. أما القاضي الأعلى فيتم تعيينه من طرف الشخصية الروحية العليا، شيخ الإسلام، في استامبول.

أما نظام «الكابيتولاسيون»(*) فتمثله المحاكم القنصلية التي تنظر في القضايا المدنية والتجارية والجنايات التي يقترفها فوق أراضي الولاية رعايا إحدى الدول. أما الدعاوى القضائية بين مختلف الرعايا الأجانب، أو بين الأجانب والسكان المحليين فتفصل فيها محاكم الإمبراطورية العثمانية. ويساعد الأجانب خلال جلسة المحكمة المترجمون الذين يوجهون إلى مبنى المحكمة عن طريق القناصل الأجانب، وكان يطلب منهم الدفاع عنهم بمختلف الوسائل.

خلال مرحلة التنظيمات وجهت عناية كبرى لإصلاح النظام المالي. ووفقاً لقانون الولايات كان يتم الفصل في جميع القضايا المالية في الولاية عن طريق الدفتردار وأعوانه (هيئة الخزينة). وعلى جميع الموظفين الماليين أن يكون لهم ضامنون أو كافلون وبالذات ممثلٌ عن المحكمة التجارية، رئيس جمعية في شؤون الملكية، أمين سر المحكمة البدائية أو غيرهم من ميسوري الحال. وعلى هؤلاء أن يدفعوا في العادة الغرامة إذا قام الموظف باحتياز جزء من أموال الخزينة أو الضرائب المجباة.

ويقوم الدفتردار بالتعاون مع جهازه المالي والعدد الكبير من جباة الضرائب بوضع الميزانية ويقوم بوضع جرد موارد الولاية وخرجها كما يقوم بجمع الضرائب. ولما كان هو رئيس الجهاز المالي في الولاية فإنه كان بالإضافة إلى ذلك يمثل السلطة العليا للإمبراطورية في الشؤون المالية ويقيم الاتصال المباشر مع وزير المالية في استامبول. ومجموع الضرائب المجباة لا يغطي فقط مصاريف الإدارة في الولاية بل ويدخل في ميزانية الباب العالي.

كان سكان طرابلس وبرقة يدفعون الضرائب التالية:

الضريبة السنوية ـ الويركو على كل رجل بالغ، ويتفاوت حجم الضريبة

(*)الامتيازات الأجنبية.

وفقاً للمنطقة إلا أنه يعادل في المتوسط 40 قرشاً. فالويركو في منطقة الزاوية تتراوح بين 21 إلى 59قرشاً، وبالإضافة إلى ذلك كانت تدفع ضريبة المواشي: فالملاّك يدفعون كل سنة على الجمل ـ 40 قرشاً وعلى البقرة ـ 20 وعلى النعجة ـ 4 وعلى العنزة ـ قرشين، وتسري الورقة أيضاً على أشجار النخيل والزيتون فيستوفى عن كل شجرة نخيل أو زيتون 2,5 قرش. أما بقية الأشجار المثمرة فمعفاة من الضرائب. وكان كل بئر خاص مشمولاً بضريبة قيمتها 25 قرشاً.

الضريبة العينية ـ العشر الذي على أساسه كان يؤخذ عشر المحصول من الحبوب، أما الأراضي التي يرويها صاحبها فيؤخذ عنها نصف الضريبة. وكانت ضريبة العشر تجبي بطريق الالتزام. فالذي يشتري جباية الضرائب يدفع القيمة كلها على دفعات.

أما ضريبة بدل الخدمة العسكرية فيدفعها المعفون من الخدمة العسكرية والخدمة في الشرطة وغير المسلمين منهم بالدرجة الأولى. ومقدار الضريبة 30 قرشاً. وكانت الجالية الأوروبية في ولاية طرابلس تدفع هذه القيمة على كل فرد من أفرادها.

ضريبة الأملاك غير المنقولة (المسقوفات والأرض) كانت تخضع لضريبة10٪ من إيرادات تأجيرها. أما إذا قام المالك بالاستفادة شخصياً من الملك العقاري غير المنقول فيؤخذ منه 8٪.

ضريبة الدخل على مرابح التجار وأصحاب الحوانيت (كان الأجانب يخضعون أيضاً لهذه الضرائب) وتتراوح سنوياً بين 5 قروش على البقال وحتى الـ 100 قرش على التاجر الكبير.

الضريبة على المعادن النفيسة ـ الذهب والفضة، وتجبى على الدمغة أو الختم، 16 بارة[1] على أوقية[2] الفضة، 16 بارة على مثقال الذهب؛ وبالإضافة

---

(1) البارة 40/1 من القرش التركي.

(2) الأوقية 32,051 غرام.

إلى ذلك تجبى ضرائب إضافية على التعليم والجيش وتسجيل الملكية. فلقاء شق الطرق كانت تجبى من كل دافع للضريبة، ممن تتراوح أعمارهم بين الـ20 والـ 60 ما قيمته 12 قرشاً في العام.

وتعود إلى الضرائب التي تذهب عائداتها إلى خزينة الإمبراطورية العثمانية كل من:

العائدات الضرائبية عن الصادرات والواردات بمقدار 8٪ من قيمتها. وكانت إدارة الجمارك تجبى حتى الـ50 ألف ليرة تركية في طرابلس و 15 ألفاً - في بنغازي.

عائدات الموانىء (وتعفى منها السفن الأجنبية).

عائدات البريد والبرق، والتي تشكل حوالي الـ 20 ألف ليرة تركية.

أما النوع الثالث من الضرائب فيرتبط بالدين العثماني. فقد فرضت من أجل تسديد ضرائب على تلك المؤسسات والمنظمات مثل إدارة الصحة والحجر، إدارة احتكار الملح، إدارة المنارات وكانت في أيدي شركة فرنسية، وسوى ذلك. يضاف إلى ذلك أنه فرضت لتغطية الدين العثماني ضريبة إضافية على الملح، والحرير والكحول وطوابع البريد. ومن أجل هذه الغاية كانت دائرة الأوقاف تستوفي ضرائب على الإرث. ففي كل سنة كانت إدارة الصحة والحجر تجمع في طرابلس وبنغازي 8 آلاف ليرة تركية وإدارة احتكار التبغ والملح تحصل كل سنة 32 ألف ليرة تركية في طرابلس و 15 ألف ليرة في برقة وهكذا.

وترافقت عملية ترسيخ سلطة الإمبراطورية العثمانية في ولاية طرابلس عند نهاية القرن التاسع عشر بزيادات مزمنة لأحجام الضرائب المفروضة على الأهالي. إلا أن هذه العملية لم تصل إلى صورتها الكاملة بسبب من بعد الولاية ومتصرفية برقة وضعف إمكانية الرقابة فيهما. فمناطق الإدارة الثابتة حول مدن طرابلس، الخمس، مصراتة، مرزق، غدامس، غات، بنغازي ودرنة تتجاور مع مناطق كانت هيبة السلطات التركية فيها نسبية إلى حد بعيد، وحيث الأسر

المنحدرة من الأسر المحلية المعروفة بالإضافة إلى ملتزمي الضرائب[1] من شيوخ القبائل وزوايا الطرق المختلفة الذين كانوا يحتفظون بامتيازات إدارية معتبرة تسري أيضاً على قضايا التسجيل والإحصاء أيضاً. وكان مستوى فرض الضرائب على السكان المحليين لصالح الخزنة التركية يرتبط ارتباطاً مباشراً بذلك.

كان الجور الضرائبي الثقيل يقع بالدرجة الأولى على كاهل السكان الحضر في طرابلس الغرب. فبالاعتماد على الإقطاعيين وعلى الفئة الأسرية ـ القبلية المحلية العليا تمكنت السلطات التركية من أن تنظم في هذه المنطقة نظام الزراعة أكثر من سواه. فبناء على قانون الأراضي للإمبراطورية العثمانية بتاريخ 21 إبريل سنة 1858 كانت الأراضي في طرابلس وبرقة تقسم إلى ـ مُلْك، وأراضي دولة ـ ميري (أو أميرية) وأراضٍ موقوفة، وهناك الأراضي العامة ـ المتروكة والتي تقسم بدورها إلى أراضٍ تخصص للاستعمال العام ومرافق وهي المراعي العامة. ثم حدد القانون بعد ذلك الأراضي الموات وهي الأراضي الحرة التي تعد ملكاً للدولة فإذا استصلحت صارت أراضٍ أميرية وآلت ملكيتها إلى من استصلحها. أما الأراضي المزروعة ضمن خط المدينة فكانت تعد ملكاً يطبق عليها حق الملكية. وكثير من أراضي الملك في المناطق الزراعية والتي كانت في الأساس أراضٍ أميرية تم بيعها إلى الأهالي. وطبق بيعها بصفة أكثر اتساعاً في المناطق الساحلية من زوارة وصبراتة ـ والزاوية.

في سنة 1864 أنشيء في طرابلس، بنغازي وغيرهما من المدن ما يسمى بالدفترخانة ـ وهي مؤسسة تسجيل الأراضي ومهمتها ضبط زراعة الأراضي في طرابلس وبرقة وإعطاء كل مالك للأرض ملكتاب ـ وهو وثيقة رسمية بالملكية يشار فيها إلى اسم المالك وحدود أرضه. وطبقاً لقانون الأرض عين متصرف برقة خليل سامي باشا (1863-1868) لجنة عليا مكلفة بدراسة وضع ملكية الأرض

(1) لقي نظام التزام في جميع الضرائب، والذي كان يبيح امكانات لا حدود لها لممارسة كل أنواع اساءة استخدام السلطة، أوسع انتشار له في واحدة فقط من مجموع مقاطعات الامبراطورية العثمانية ـ وهي ولاية طرابلس.

بالنسبة لظروف برقة، وأعلنت اللجنة إن جميع الأراضي المحيطة ببنغازي ودرنة هي أراضي ملك أو أميرية وإنها تعود لملكية أهالي هاتين المدينتين أما بقية الأراضي فملك للقبائل البدوية. وحاولت اللجنة أن تحدد أراضي كل من القبائل التي كانت حدودها حتى ذلك الحين قد تحددت في الأساس. ولكن السلطات التركية لم تلح كثيراً على تسجيل أراضي القبائل مخافة ألاَّ تتحمل القبائل أي تدخل في شؤونها الداخلية.

إن إجراءات السلطات التركية في ضبط نظام الأراضي قد ساعد على تطوير علاقات الإنتاج الإقطاعية في ولاية طرابلس. ومن أجل تثبيت مواقعهم نقلوا الكثير من أراضي الميري إلى ملكية الإقطاعيين والشيوخ الذين أسندت إليهم مهام جباية الضرائب لصالح السلطان. وفي طرابلس وبفعل الظروف التاريخية والخصائص الجغرافية جرت عملية إضفاء الصبغة الإقطاعية على الفئة القبلية العليا بصورة أسرع مما كان في برقة وفزان؛ فحجم الأراضي التي كانت ملكاً خاصاً كان أكبر مما هو عليه في المناطق الأخرى من البلاد.

وعلى الرغم من أن إصلاحات «التنظيمات» قد أفضت بالنسبة لطرابلس الغرب إلى إجراءات إدارية الطابع في الأساس فإنها مع ذلك ساعدت على تدعيم السلطة المركزية والتخفيف من تشتت الولاية وإنعاش الحياة الزراعية فيها.

وكما إن إقرار الأمن في دواخل الولاية وعلى الساحل مكن سكانها من الانصراف بهدوء إلى الإنتاج الزراعي وساعد على التجارة عبر الصحراء. وعلى نحو ما كان الأمر في السنوات الماضية كان الاقتصاد الزراعي يرتبط ارتباطاً كاملاً بحجم الأمطار. ففي سنوات الجفاف كانت السلطات التركية تمنع إخراج المنتوجات الزراعية إلى الخارج. وفي سنوات الخصب كانت تشحن منها الحبوب والسمن والمواشي. ففي سنة 1850 تم شحن 21,3 ألف هكتولتر من القمح، 1,4 طن من السمن، 11,8 ألف رأس من المواشي. وفي خمسينيات القرن التاسع عشر تطورت التجارة عبر الصحراء تطوراً عالياً. ففي سنة 1850 نقل من أفريقيا الوسطى إلى طرابلس وبنغازي 2708 من العبيد بثمن 759 ألف فرنك

ومن عاج الفيل ما قيمته 754 ألف فرنك و109 كيلوغرامات من الذهب بقيمة 360 ألف فرنك (84، ص 314-315).

إن الذي أملى اتخاذ إجراءات تثبيت التجارة وإنعاشها في الولاية وزيادة النشاط الاجتماعي فيها هو قبل كل شيء الخطر المخيم بالاستيلاء على هذه المقاطعة العثمانية من طرف الدول الأجنبية بالإضافة إلى سياسة التنظيمات التي طبقت في الإمبراطورية.

في الخمسينيات وحتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني جرى استبدال عدد من الحكام في ولاية طرابلس واحداً تلو الآخر. وفي عهد أحمد عزت باشا افتتحت أوائل المدارس الابتدائية وجرت محاولة تنظيم الاتصال البريدي. وتم تحقيق الكثير لتطوير الولاية في عهد محمد نديم باشا الذي اتخذ الإجراءات لإنعاش اقتصاد الولاية وهو ما تجلى قبل كل شيء في زراعة شجرة الزيتون. فقد أحضر نديم باشا الكثير من أغراس الزيتون(*) ووزعها بمساعدة شيوخ منطقة ترهونة على السكان وبعد قليل من الوقت صار السكان يتحصلون على مداخيل كبيرة من بيع الزيتون. كما طبقت في عهده الإصلاحات الإدارية السياسية. فجرت تبديلات إدارة الولاية وأنشئت المحاكم المدنية ومحاكم الجنايات والمحاكم التجارية. وفي سنة 1861 أقيمت أول مطبعة وبدأت تصدر صحيفة «طرابلس الغرب» التي تطبع بالتركية وبالعربية وفي تلك السنة بدىء، بمساعدة شريط مدّه الإنجليز تحت الماء، بالاتصال التلغرافي بين طرابلس ومالطا وفي 1863 ـ بين طرابلس والخمس.

وبعد نديم باشا تولى علي رضا (1866 - 1870) وهو جزائري المولد، تلقى علومه في فرنسا. وكرس نشاطه في منصب الحاكم لتوسع التجارة ورفع مستوى الصناعة الحرفية وزيادة الانتاج الزراعي. فأولى اهتماماً كبيراً لحفر الآبار واصلاح تجهيزات السقاية وشراء آليات رفع الماء والمضخات. كما خصصت ميزانية

(*) عرفت هذه الشجرة في الأراضي الليبية منذ غابر الأزمان ولم يزد محمد نديم باشا على أن شجع الإكثار منها ـ المترجم.

للاحتياجات الاجتماعية وأدى ذلك كله إلى انعاش الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك استحدثت أسواق جديدة للتوسع في التجارة. وبذلت جهود كبرى لتنظيم البريد والبرق. وبنتيجة ذلك ربطت الولاية باتصال بريدي وبرقي مع الولايات الأخرى في الامبراطورية العثمانية ومع الدول الأخرى. فالاتصال التلغرافي داخل الولاية امتد حتى حدود مصر. وأثار النشاط الفعال لعلي رضا باشا في رفع مستوى الاقتصاد استياء الأوساط السياسية في استامبول فتوصلت إلى عزله ولم يكن ذلك بعيداً عن تأثير الممثلين الأجانب وجاء إلى مكانه محمد حالات باشا (1870 - 1871) وأحاق بالبلاد قحط شديد في عهده كان من نتائجه مَوَتان جماعي للخرفان والماعز بسبب شح مياه الشرب للقطعان ونقص الحبوب فكان قوت السكان من لحوم الماشية دون أي شيء آخر. وبسبب المجاعة التي استشرت في أراضي الولاية اضطر حالات باشا إلى اقامة المطابخ العامة من أجل الجياع. كما قام بمحاولة لافتتاح مستشفى للفقراء في طرابلس.

وبعد سنة واحدة حل مكانه محمد رشيد باشا الذي استقر في منصبه ما يقل عن سنة. وفي عهده وصل الفساد بالإدارة إلى درجة استحقت معها سخط الرعية فاستبدل رشيد باشا بعلي رضا باشا (1872 - 1874) الذي استعاد ثقة الباب العالي بعد أن كانت منزوعة عنه. إلا أن تحركات قبائل الطوارق في فزان حالت دون مواصلة نشاطه في الانبعاث الاقتصادي في ولاية طرابلس. فقد رفضت قبائل المقارحة وأولاد عثمان والزاوئد الخضوع للسلطات التركية وهو ما أدى إلى الاشتباك العسكري بينهما. وقد قام الطوارق بمهاجمة القوافل فعوقوا بذلك التجارة مع أفريقيا الوسطى. ولم تكن الأمور هادئة في غدامس حيث لم يكن للحاكم التركي المعين هناك منذ سنة 1862 أية سلطة فعلية.

إلا أنه على الرغم من أن تهدئة الأهالي في مختلف المناطق قد تطلب تخصيص الكثير من الوقت والجهود فإن علي باشا واصل تطبيق الإصلاحات بهدف رفع مستوى الاقتصاد في الولاية. وقد بذل الكثير من أجل تنظيم حقوق وامتيازات القناصل الأجانب التي توصلوا إليها خلال عهد الأسرة القرمانلية.

فحدّدت امتيازاتهم وحصانتهم في إطار المعاهدات العالمية. كما أولى علي رضا باشا اهتماماً كبيراً لتجهيز الموانىء من أجل التجارة.

وفي 1874 عين في طرابلس وال جديد هو سامي باشا (1874 - 1875) فحاول بكل ثمن أن يساعد على تطوير الصناعة الحرفية. فافتتحت في طرابلس أسواق جديدة لهذه الغاية. ومع ذلك جرى استبدال سامي باشا بعد 18 شهراً من مجيئه لاستلام منصبه، وعين بدلاً منه عاصم باشا (1875 - 1876) الذي تم في عهده «تطويع» فزان بصفة نهائية. فقد أقيمت في غات نقطة تركية وسلّحت القلعة وتم إقرار الأمن في وجه هجمات طوارق قبيلة الهوغار. وكان عاصم باشا من القلائل الذين نجحوا في انتزاع احترام السكان لأنه كان يتحقق بنفسه في شكاوي السكان المواطنين من الحكام الأتراك المحليين ورفض قبول هدية قدمت إليه من سكان غدامس وكانت تبراً من الذهب بقيمة 1600 جنيه استرليني.

إلا أن فعالية اصلاح التنظيمات كانت تتناقص إلى حد ما بسبب الإدارة التركية وعدم جدارتها. فجشع غالبية الموظفين الأتراك وقسوتهم لم يكونا يعرفان حداً ولم يكن ثمة ما يربط الإدارة التركية بولاية طرابلس فلم تكن معنية بتطويرها. وبين السكان والجالية التركية هوة لا يمكن ردمها. ولم يكن الأتراك، سواء أكانوا من الموظفين أم من الضباط أم الجنود أم حتى من المبعدين من بلادهم بسبب نشاطهم السياسي، يطيلون البقاء في الولاية بل يسارعون بالعودة إلى الأناضول، بينما يحاول الموظفون والضباط، خلال خدمتهم في هذه المقاطعة الأفريقية من الامبراطورية العثمانية، أن يثروا بكل الوسائل على حساب نهب السكان الذين لم يكن الأتراك بالنسبة لهم، على الرغم من وحدة الدين، إلا نهاباً أجانب.

ومع كل هذا فإن تطبيق إصلاح «التنظيمات» قد ساعد على ضمان أمر طرق القوافل والمراكز الزراعية المأهولة فوق أراضي الولاية الواسعة. فالتنظيم القبلي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ولاية طرابلس كان في حالة من التفسخ وهو ما أدى إلى استقرار البدو وأنصاف البدو فوق الأرض وهي عملية

كانت بطيئة إلا أنها محتومة. كانت فئة الأعيان القبلية معنية بزيادة استغلال السكان التابعين لها وفي توسيع حدود سلطتها إذ كان ذاك يساعد على زيادة مصادر الإثراء. إن سلطة الشيوخ كزعماء ووراثيين للقبائل مضافاً إليها القوة الاقتصادية للملاّك الذين يركزون في أيديهم الوسيلة الرئيسة للإنتاج ـ وهي الأرض، قد أدت إلى تعميق وتوسيع العلاقات الاقطاعية وإلى تعزيز الاستغلال الإقطاعي للمنتجين المباشرين.

إن الاستغلال المقنع بالرسوبات البطركية ـ الأسرية ضمن القبيلة البدوية قد اتخذ ملامح اقطاعية أكثر انكشافاً في العلاقات بين أعضاء مختلف البطون والقبائل وخاصة فيما يتعلق بمن هم من خارج القبيلة ممن لا يملكون العصبية الدموية والذين يعدون من السواد، من الطبقة الدنيا في القبيلة.

بين البدو الرحل كانت عملية التوزع على أساس الملكية وعلى الأساس الاجتماعي تجري بوتائر أكثر بطئاً مما هي عليه وسط السكان أنصاف الحضر أو الحضر وخاصة في الشريط الساحلي من طرابلس الغرب حيث كانت ملامح تفسخ العلاقات القبلية أكثر وضوحاً وكانت العلاقات الاقطاعية تسود بصفة كاملة في المناطق المحاذية لمدن طرابلس، مصراتة وبنغازي كما كانت تحمل الطابع الاقطاعي مدن ولاية طرابلس القليلة العدد والتي نشأت كمراكز تجارية وبصفة عامة على حساب التجارة الخارجية لا الداخلية. وكانت العلاقات الاقتصادية ضئيلة الشأن بين المدن الساحلية ومناطق الدواخل وخاصة في برقة وذلك بسبب ضيق السوق الداخلية. وكان انفصال العمل الحرفي عن الزراعة يحمل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر طابعاً جزئياً محدوداً إذ أن الحرفيين كانوا يملكون قطعاً من الأرض في منطقة المدينة وكانت لهم ماشيتهم.

وعلى هذا فإن إصلاح «التنظيمات» ترك أثره على تدعيم وتعميق العلاقات الإقطاعية في ولاية طرابلس وبصفة خاصة على تطور مؤسسة الملكية الخاصة. فتطبيق قانون الأراضي والإجراءات المرتبطة به والمتعلقة بتسجيل الأراضي مكنت الأتراك، ولو بطريقة مفتعلة، من فرض الملكية الفردية للفئة الأسرية ـ

القبلية العليا في الأراضي القبلية ـ الرعوية. ويجب الإشارة في الوقت نفسه إلى أن السلطات التركية عجزت مع ذلك عن إجبار القبائل الحرة على تسجيل أراضيها وهو ما كان عامل تضييق في وجه نشر ملكية الأرض الخاصة في الولاية.

الحركة السنوسيّة في
النصف الثاني من القرن التاسع عشر

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تركت حركة السنوسيين أثرها على العمليات الاجتماعية ـ السياسية في ولاية طرابلس، وخاصة في برقة وفزان. فقد كان عدد الزاويا، وهي المراكز الدينية ـ الإدارية والسياسية للجمعية يتنامى بصورة مطردة. وعند نهاية القرن التاسع عشر كان في برقة 45 زاوية وفي طرابلس ـ 28 وفي فزان والكفرة ـ 21. وقد وصل مجموعها العام حتى ذلك الحين إلى 146 زاوية بما في ذلك ما ظهر في شبه الجزيرة العربية وتونس ومصر والسودان الفرنسي [132، ص 70].

ومع تنامي أعداد الزوايا واغتنائها، وتنامي مجالات نفوذ الحركة كان زعماؤها يتحولون شيئاً فشيئاً إلى اقطاعيين وراثيين يقومون بالإضافة إلى الفئة القبلية العليا باستغلال أبناء القبائل. وقد عجلت زيادة الاستغلال من عملية تحول السلطة الدينية لرأس الجمعية إلى سلطة دولية حقوقية، عامة.

وعلى الأراضي التي كان يسري فوقها نشاط جمعية السنوسيين وخاصة في برقة والمناطق الجنوبية من طرابلس تكونت بصفة تدريجية امارة اقطاعية ـ تيوقراطية طريفة. وأدّى فرض الإتاوة الطوعية الشاملة في الحركة إلى تكوين خزنة حكومية من نمط خاص. وساعد ظهور هذه الأخيرة بدوره على تشكل

حلقات أخرى من النظام الحكومي المصطبغ بالصبغة الإقطاعية. وألحق برئيس الطريقة مجلس استشاري ينظر في الشؤون المالية (جمع الزكاة[1] وحساب مختلف أنواع الهبات والتبرعات)، وينظر في أمور التعليم (وضع البرامج المدرسية وتوزيعها على المتعلمين وما شاكل ذلك) وفي الشؤون الإدارية (تعيين الشيوخ والأشراف على نشاطهم بالإضافة إلى العلاقات الخارجية) (استقبال الأجانب واجراء المفاوضات والمراسلات معهم). وعلى هذا فإن ذلك الجهاز الاستشاري كان يمثل ما يشبه الصورة الجنينية للحكومة المقبلة للإمارة الإقطاعية ـ التيوقراطية. وكان لشيوخ الزوايا سلطة روحية لا تقل عن هذا فوق مساحة محدّدة بدقة. ومن خلال ممارسة سلطاتهم في أماكنهم كان شيوخ الزوايا يتحكمون بحياة ومصائر الإخوان العاديين ـ الإخوة. وكان هؤلاء، من خلال تنفيذهم مختلف تكليفات شيوخ الزوايا، يتصرفون أحياناً قضاة تحكيم في نزاعات البدو ويشرفون على الأعمال الزراعية ويرسلون الموارد الفائضة عن الزوايا إلى مقر رئيس الجمعية وسوى ذلك.

كان الإخوان يمثلون الفئة الأكثر امتيازاً في الحركة السنوسية. وعند الدرجة الدنيا من السلم التدرجي في الجمعية السنوسية يقف المتتسبون. فلم يكونوا ملزمين بالغيرة الدينية المتأججة بل وكان يسمح لهم بأن يكونوا أعضاء في طرق دراويشية أخرى.

كان رئيس السنوسيين الذي يقف على رأس الطريقة يتمتع بالسلطة المطلقة، الدينية منها والدنيوية، ويمثل القوة الروحية الغيبية ـ البركة التي تمنحه سلطة هائلة على إخوته في العقيدة. وكانوا ينظرون إليه في الشعب على أنه «القديس»، المهدي، القادم لتخليص البشر من الظلم والشرور.

وعلى نحو ما كانت الامبراطورية العثمانية نفسها، كانت الحركة السنوسية تعبر عن مصالح طبقة واحدة ـ هي طبقة الإقطاع. وعلى أساس تطابق المصالح

---

(1) الضريبة المخصصة للأعمال الخيرية.

الاجتماعية ـ الاقتصادية بين هذين الجانبين وبمعدل تنامي الحركة السنوسية وتطورها كانت تتقوى الروابط ويشتد التعاون.

كانت الحركة السنوسية تهدف إلى إقامة دولة إسلامية يمكنها أن تدعم سيطرة الإقطاعيين وأن تقف في وجه المستعمرين. وفي هذه الناحية كان للسنوسية ملامح مشتركة مع الإيديولوجية الدينية الإسلامية للجامعة الإسلامية التي انعكس فيها، على حد تعبير ف. إ. لينين، محاولات توحيد «الحركة التحررية ضد الإمبريالية الأوروبية والأمريكية مع تثبيت مواقع الخانات والإقطاعيين والشيوخ الدينيين ومن شابههم» 14، ص 166].

وفي وقت واحد مع انتشار تعاليم السنوسيين المتعلقة بالعودة إلى الدين «الصافي» في طرابلس وبرقة لقيت صداها نداءات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده حول «إصلاح الإسلام»، وكانت هذه النداءات تضع في الحسبان متطلبات ذلك العصر، وكانت شديدة الارتباط بأفكار القومية العربية وصارت عائقاً في طريق انتشار السنوسية. فحركة الإصلاح الإسلامي على حد تعبير نقولا زيادة «كانت متقدمة على حركة السنوسيين وأكثر منها بناء ولذلك كانت أكثر مقبولية». [98، ص 104]. فإذا كان الإصلاح الإسلامي للسنوسيين والمنادي ببعث الإسلام الأول موجهاً نحو إضفاء الصبغة الإقطاعية على الفئة القبلية العليا فإن اصلاح جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده كان موجهاً نحو تكييف الإسلام مع العلاقات الرأسمالية المتنامية في البلدان العربية.

هوذا السبب الذي جعل الحركة السنوسية تلاقي في طرابلس التي كانت أكثر تقدماً من الناحية الاجتماعية ـ الاقتصادية، مقاومة من الإقطاعيين الأتراك والمحليين ومن الفئة الدينية العليا للمدرسة الإسلامية الأصولية. يضاف إلى هذا أنه كانت قد تكونت هنا اشتراكية مصالح الإقطاعيين المحليين والعلماء والتي لقيت انعكاسها في الاستغلال المشترك للسكان الحضر عن طريق جباية الضرائب منهم. يضاف إلى هذا أن الكثير من شعارات السنوسيين كان في المرحلة الأولى

للحركة السنوسية، موجهاً من الناحية العملية ضد امتيازات أعيان الاقطاعية الطرابلسية.

ولكن طريق التدعيم المقبل للحركة السنوسية وانتشار أفكارها لم يعترضه فقط اقطاعيو طرابلس والمناطق الساحلية من برقة والذين تدعمهم الفئة الدينية العليا من الإسلام الرسمي بل وعارضته الدول الاستعمارية بصفة رئيسية وبالدرجة الأولى فرنسا وايطاليا وإنجلترا. فقد كانت هذه الدول تنظر إلى الحركة السنوسية على أنها العقبة الجدية على طريق تحقيق أهدافها في الشمال الإفريقي. كتب دوڤيرييه في معرض دراسته لنشاط هذه الجمعية بتكليف من الاستعماريين الفرنسيين يقول: «من الجلي أنه لن يقيض لنا أن نتفادى الاشتباك مع السنوسية. وسيجد الباب العالي نفسه، بدوره، أمام هذا الخيار في وقت سابق لنا» [57، ص 50]. إلا أن الحركة السنوسية وهي تسير وفق أهدافها الدينية ـ السياسية كانت تنتهج سياسة مرنة محاولة أن تتفادى احتدام العلاقات مع الدول الكبرى القوية وخاصة مع الامبراطورية العثمانية. فعلى مدار العديد من عشرات السنين كان خط السياسة الخارجية للسنوسيين هو سياسة الحياد الصارم. وتجلت هذه السياسة مثلاً في الرد السلبي لرئيس السنوسيين على طلب السلطان عبد الحميد الثاني بإرسال قواته لمساعدة الجيش خلال الحرب الروسية ـ التركية 1877 - 1878 كما رفض السنوسيون الوقوف ضد فرنسا التي احتلت تونس سنة 1881 أو إقامة الصلات مع رجال الحركة المصرية خلال انتفاضة عرابي باشا أو مساعدة حركة المهدية في السودان [138 ، ص 40].

إن التطلع إلى تفادي تدخل الشخصيات التركية والمستعمرين الأوروبيين في شؤون الحركة ونية هذه الحركة في تدعيم نفوذها في الصحراء الوسطى لقيا انعكاسهما في النقل التدريجي للمركز الإداري للجمعية نحو الجنوب [103، ص 145]. وبهذا يفسر نقل محمد بن علي السنوسي مركزه من البيضاء إلى واحة الجغبوب. وفيما بعد كان تدخل الأتراك والمصالح المتنامية للجمعية في أفريقيا الوسطى قد لعب دوراً ليس بالأخير في نقل محمد المهدي السنوسي عاصمة

السنوسيين من الجغبوب إلى الكفرة عام 1895. وفي سنة 1899 نقلت عاصمة الحركة إلى مسافة أبعد نحو الجنوب ـ إلى قرو.

وعلى الرغم من الخلافات الدينية ـ السياسية الحادة مع الأتراك فإن محمد المهدي السنوسي كان، وهو الحاكم المجرّب المرن، يؤيد العلاقات الودية مع السلطان ما دام ذلك في حدود الإمكان. فكان يدرك أن العداء المعلن معه لا يمكن أن ينتهي إلا بهزيمة الجمعية [98، ص 86] ففي مراسلاته مع شيوخ الزوايا وزعماء القبائل كان يؤكد على ضرورات تأييد أوامر الإدارة التركية. وفي رسالته إلى شيخ قبيلة العواقير (1899) طالب بأن توقف القبيلة المقاومة التي أبدتها في الفترة الأخيرة ضد السلطات التركية ما دام بإمكان الدول الأجنبية أن تستغل هذه التحركات لمصالحها كما حدث مثلاً في مصر حيث استغل الإنجليز تحركات عرابي باشا للاستيلاء على البلاد [104، ص 58 - 59] وبنتيجة الزيارات المتكررة للممثلين الرسميين إلى الجغبوب ثم إلى الكفرة والمراسلات الطويلة الأمد إلى حد كاف بين السنوسيين والسلطات التركية أقيمت صلات قوية بينهما.

وكان السنوسيون يدفعون جراية سنوية إلى الباب العالي ويتردد اسم السلطان في المساجد الواقعة تحت إشراف الحركة السنوسية مرة كل أسبوع في خطب الجمعة.

وكان الأتراك من جهتهم يفضلون إقامة علاقات طيبة مع السنوسيين على أن يخوضوا معهم حرباً منهكة. وفي سنة 1856 أصدر السلطان عبد المجيد الأول فرماناً يعترف فيه بالحركة السنوسية. ويخص أعضاءها بمجموعة كاملة من الامتيازات. فأعفاهم من ضرائب الأراضي وسمح لهم بجمع الزكاة وغيرها من الأموال لصالحهم [60، ص 9]. وبعد فترة قصيرة بعد وفاة عبد المجيد أكد عبد العزيز الفرمان السابق وخوّل الزوايا الحق في أن تمنح، حسب ما تراه، الملاذ في أراضيها لكل من يحتاج ذلك. وانخرط عدد من أعيان استامبول في حركة السنوسيين أو كانوا من المتعاطفين معها فتركوا بذلك تأثيرهم على علاقة

السلطات التركية بهذه الحركة. وقد كتب يوهانس بريتشارد يقول: «على الأقل لم يكن للأتراك طموحاتهم نحو الحركة السنوسية، فهم لم يؤمنوا يوماً بأن السنوسيين يكنون لهم الود، لكنهم كانوا يعرفون أن الحركة السنوسية والبدو سيؤيدونهم في اللحظة الحرجة أثناء النضال ضد الدول المسيحية في أوروبا» [60، ص 92]. ولما كان السلطان عبد الحميد الثاني مؤيداً لحركة الجامعة الإسلامية ويستخدمها في أهدافه الرجعية كسلاح للسياسة العدوانية من أجل تدعيم عرشه المضطرب فإنه كان يبذل كل ما في وسعه ليجعل كل اتجاه طامح إلى تحديث الإسلام، خاضعاً لإرادته.

أسند دور كبير في نشر أفكار الجامعة الإسلامية في ولاية طرابلس لشيوخ الحركة السنوسية. وحتى ذلك الوقت اتخذ نفوذ السنوسيين بعداً واسعاً إلى درجة أن عبد الحميد الثاني، الذي كان يدرك جيداً الفائدة الكبرى التي يمكن أن يجنيها، قد حاول ضمان تأييد هذه الحركة. فبدءاً من 1890 قام بعدة محاولات ليستميل رؤساءها إلى جانبه.

في ذلك الوقت كان القادة السنوسيون قد أصبحوا شهود التوسع المتزايد للدول الإمبريالية. وأحدق بالامبراطورية العثمانية خطر تضييع آخر مملتكاتها في أفريقيا. كما إن توسع الدول الغربية في أفريقيا والذي كان يقدّم إلى الأهالي على أنه هجمة من الكفار قد أجبر زعماء السنوسية وحكام الامبراطورية العثمانية على إعادة النظر في علاقاتهما المتبادلة. فالباب العالي كان يبحث عن الحليف. وهكذا بدأت المفاوضات بين الباب العالي والكفرة بهدف توحيد القوى في النضال ضد المستعمرين الأوروبيين.

كان أساس المفاوضات الناجحة هو التحالف الثابت بين الظالمين الأتراك وبين زعماء القبائل والفئة العليا التي اصطبغت بالاقطاع في الحركة السنوسيين. وهذا التحالف قام على الوفاء للأساليب والصيغ اللااقتصادية والنهبية لاستغلال الجماهير الشعبية. وقد أطلق يوهانس بريتشارد على تعاون الإدارة التركية بالفئة

السنوسية العليا اسم «الكوندومينيوم»(*) التركي ـ السنوسي [60. ص 98]. وهو يذكر أنه كان تحت تصرف الوالي التركي قوات عسكرية قليلة، وكان بالكاد يعقد الأمل على مساعدة استامبول في وقت كان السنوسيون يتمتعون بنفوذ خلقي ـ ديني عال على سكان برقة. وعليه فإن الجمع بين القوة العسكرية والدعاية الدينية كان مساعداً على اخضاع البدو بالجهود المشتركة. ويرى يوهانس بريتشارد أنه ما كان للسلطات التركية أن تنجح حتى في مهمة جباية الضرائب دون مساعدة وثيقة من شيوخ الزوايا الذين كانوا في أوقات كثيرة يرافقون المدراء ولجان الضرائب خلال جولاتهم على شيوخ الاتحادات القبلية التي تقوم الزوايا على خدمتها. وعلى نحو ما كانت الإدارة التركية كانت الفئة العليا في الحركة أيضاً معنية بأن يهيمن على البلاد النظام والهدوء اللذان يسمحان بالتطوير الناجح للتجارة وبالإثراء [60، ص 90 ; 131 ، ص 76].

وعلى قدر ما كان السنوسيون يتحولون إلى قوة سياسية أمامية في برقة وفزان وطرابلس كانوا يستحوذون على مواقع اقتصادية سيادية. وبنتيجة ذلك حدث امتزاج السنوسيين بالفئة الإقطاعية ـ القبلية العليا. ولهذا نرى أنه على الرغم من وقوف الحركة السنوسية في وجه الامبراطورية العثمانية في الصراع على السيادة في المناطق الداخلية من ولاية طرابلس حتى صارت تمثل الحركة الدينية المعارضة وبالتالي فإن تطابق المصالح الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الجانبين أدى إلى تحالفهما. وبصفة خاصة فإن تحركات السلطات التركية الموجهة نحو تدعيم النظام الاقطاعي وخنق الأفكار القومية ـ الوطنية لقيت تأييداً من طرف السنوسيين.

وفي معرض كشفه لدور الحركة السنوسية وأهميتها في الحياة الاجتماعية السياسية للولاية كتب الرحالة الروسي آ. ف. يليسييف الذي زار ولاية طرابلس سنة 1884 يقول: «في طرابلس يعيش الوالي التركي ويتركز في البلاد فيلق تركي كامل والسفن الحربية التركية المدرعة تتهادى أحياناً فوق المياه الطرابلسية، ولكن

(*) يقصد به حكم مشترك Condominion.

الحاكم الفعلي للصحراء الواسعة في البلاد ليس الباب العالي ولا الموظفين، بل شيخ الحركة السنوسية، المستتر والشديد القوى، مهدي الجغبوب الأعظم ومرابطوه. وسطح الولاية الطرابلسية مغطى بكامله بشبكة الزوايا الكثيرة العدد أو بمراكز القوة السنوسية أكثر من تغطيته بشبكة المؤسسات العسكرية أو الإدارية التابعة للباب المجيد» [23، ص 79]. أما توكيد ما ذكرناه فيمكن أن يكون وصف آ. ڤ. يليسييف لمسلك الجمهور المحتشد، بمناسبة العيد الإسلامي، حول المسجد في طرابلس وموقفه من والي ولاية طرابلس والوكيل رئيس الحركة السنوسيين. فهو يقول: «عند انتهاء الصلاة في الجامع. خرج الحاكم فركب حصانه وانطلق إلى قصره تشيعه حاشيته وجنوده لكن الجمع المحتشد لم يخطر له حتى مجرد التفكير بالتفرق وهو ينتظر الوكيل(*). حتى إذا ظهر اشتعل الناس وأبدوا مظاهر أشد ألوان البهجة وتصاعدت الهتافات والتحيات... ورأينا كيف خر الكثيرون على وجوههم عند مروره وبسطوا إليه أيديهم طالبين الدعاء والبركة وأخيراً راحوا يهرولون وراء الجحش الأبيض الذي كان يقل ممثل المهدي السنوسي. فرأينا بأم أعيننا من هو الحاكم الفعلي لكل طرابلس والصحراء» [23، ص 86].

كانت الفئة العليا السنوسية والقبلية تلاقي لغة مشتركة مع الحكام الأتراك وذلك وفقاً لاصطباغها بالصبغة الاقطاعية. وفي الوقت نفسه كان سكان طرابلس وبرقة المحرومون يضمرون لهم العداء الصريح لأنهم، بالإضافة إلى الأعباء المرهقة للفروض الاقطاعية، كان عليهم أن يدفعوا أيضاً الضرائب الثقيلة للباب العالي.

وظهر هذا العداء في أجلى صورة خلال النظام الاستبدادي لعبد الحميد الثاني عندما طبقت الحكومة التركية في الولايات العربية سياستها النهبية مصحوبة بزيادة الثقل الضرائبي. ومكّن انعدام وجود القوات المسلحة التركية الكبيرة في

(*) الوكيل ـ وردت هكذا في الأصل.

طرابلس وبرقة الأهالي (وخاصة البدو) من تفادي دفع الضرائب في المراحل الأولى.

آنذاك عمدت السلطات التركية من أجل أن تتجنب الصدام مع العرب، إلى تسليم جباية الضرائب للإقطاعيين المحليين وشيوخ القبائل بطريق البيع. وألزمتها إزاء ذلك بدفع قيمة محدّدة (1-2ألف فرنك) إلى الإدارة التركية؛ ولم يكن الإقطاعيون والشيوخ بدورهم يوفرون فرصة استغلال الظرف المناسب لمضاعفة ثرواتهم. فالفئة الإقطاعية ـ القبلية العليا كانت تقوم، بتشجيع من السلطات التركية بالنهب وبالابتزازات الاستبدادية نحو السكان وتسلب القوافل العابرة، وبسبب الإستبداد والظلم من طرف أعيان القبائل بالإضافة إلى التهديد الدائم بغارات السلب والنهب تم نقل الطرق التجارية للقوافل إلى بلدان أخرى (مصر وتونس). وفي الوقت نفسه دخلت الزراعة والصناعة الحرفية مستوى الانحطاط.

وفي نهاية المطاف تقلصت موارد السلطات التركية أيضاً. ولما كان الأتراك يرفضون التسليم بذلك راحوا يبحثون عن مخرج من الوضع المتكون بزيادة الضرائب وابتزاز الأهالي. وأدت الضرائب الباهظة وأعمال الابتزاز في طرابلس وبرقة إلى أن آل قسم كبير من الملكية للمصادرة والتوزيع على الناهبين وقطعت آلاف الأشجار المثمرة من قبل السكان بصورة متعمدة للتخلص من الضرائب المفروضة عليها. وفي منطقة واحدة فقط من برقة تم القضاء على 16 ألف شجرة من أشجار النخيل والزيتون والبرتقال. وامتنع السكان بسبب النهب عن توسيع مساحات استصلاح الأراضي وتوقفوا عن البحث عن مصادر جديدة للماء وحفر الآبار وبدأت هجرة السكان إلى مصر وتونس.

إن النهب المتواصل لسكان ولاية طرابلس من قبل الإدارة التركية بمساعدة من أعيان طبقة الإقطاع المحلية قد أفضى إلى تفاقم سخط الجمهور الأساسي من السكان، الذين كانوا يقومون بالمقاومة العفوية غير المنظمة والتي كانت تقمع دون رحمة.

انتشار أفكار القوميّة العربيّة
في ولاية طرابلس

سار تشكل الفكر الاجتماعي في ولاية طرابلس في نهاية القرن التاسع عشر ضمن شروط الصراع الحاد بين التيارين الفكريين السياسيين الأساسيين: ـ السنوسية التقليدية المحافظة المعتمدة على الإقطاعيين وعلى الفئة القبلية العليا المصطبغة بالإقطاع، والقومية العربية التي عبرت عن مصالح البورجوازية العربية الوليدة.

منذ المرحلة الأولى للنضال المعادي للاستعمار في سبيل الاستقلال برزت مسألة توحيد القوى المتفرقة في طرابلس وبرقة، هذه المسألة التي اتضحت ضرورتها بشكل أكثر جلاءً خلال مسيرة تنامي الحركة الوطنية ـ التحررية بعد الحرب العالمية الأولى وثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى. إلا أن مثل هذا التوحيد لم يتم. وكان أحد أسباب ذلك هو الصراع بين الاتجاهين الفكريين المشار إليهما في هاتين المنطقتين وكل واحد من هذين الاتجاهين كان يعتمد على قوى اجتماعية مختلفة ويسير وفق أهدافه السياسية التي ما كان بالمستطاع أن يقرب بينهما حتى المهمة المشتركة للنضال في سبيل الاستقلال الوطني.

ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر لقيت انتشاراً واسعاً وتطوراً في الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية فكرة البعث القومي العربي

ـ النهضة التي كانت مرتبطة بتنامي القومية العربية. ففي هذه المرحلة تصدعت التصورات السابقة عن العالم وجرت إعادة تقييم للمثل وبدأ تفسير الظواهر الجديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية للولايات العربية. واتسمت الصحوة الاجتماعية الوليدة في الأقطار العربية بازدياد النشاط الثقافي وبعث اللغة العربية وظهور الأدب العربي الحديث وانتشار أفكار التنوير واستحداث أسس الفكر الاجتماعي التي أصبحت مناقضة للنظم التقليدية الدوغماتية في التفكير. والعملية الموضوعية لتولد الأفكار والمفاهيم الجديدة والتي أثارتها التحركات في الأساس الاقتصادي قد تسارعت نتيجة التعرف على منجزات الفكر التقدمي العلمي ـ التقني في أوروبا وعلى الثقافة ونظم الحياة الاجتماعية ـ السياسية الأوروبية [27، ص 135].

ولم تقف ولاية طرابلس بدورها بعيدة عن هذه العملية. والحق أن النتائج هنا كانت متواضعة إلى حد بعيد ولم تزحزح أركان المجتمع التقليدي، يضاف إلى هذا أن أفكار القوميين في مرحلة النهضة لقيت الانتشار الأكبر في طرابلس ـ المنطقة الأكثر تطوراً في الولاية، ففي عهد تكون الحركة الوطنية ـ التحررية كان القوميون العرب بالذات الحاملين الأساسيين للأفكار المعادية للاستعمار والإمبريالية. إلا أن تنامي خطر الاستعمار الأوروبي أجبرهم على اتخاذ موقف المصالحة مع أفكار الجامعة الإسلامية للإمبراطورية العثمانية، تلك الجامعة التي أخذت في بداية القرن العشرين تفقد توجهها المعادي للاستعمار وتتحول إلى سلاح في يد السياسة العدوانية للسلطان عبد الحميد الثاني، ثم في أيدي الشبان الأتراك.

فبعد أن قامت فرنسا طبقاً للمعاهدة التي نجح المشتركون في التوصل إليها في مؤتمر برلين سنة 1880، باحتلال تونس، لم تقم الامبراطورية العثمانية بتقديم معونة تذكر إلى الشعب التونسي الذي هب للنضال في وجه المستعمرين الفرنسيين. وفي السنة التالية أخضع الإنجليز مصر، وللمرة الثانية لم تتخذ الإمبراطورية العثمانية خطوات حاسمة ضد الاحتلال الأجنبي لهذه البقعة الهامة

من بقاع الإمبراطورية. وعندما صارت طرابلس الغرب تمثل النقطة الأخيرة للحكم التركي في أفريقيا وتقاربت من حدودها الدولتان الاستعماريتان المتنافستان ـ فرنسا من الغرب وإنجلترا من الشرق انتقل ممثلو الانبعاث العربي في طرابلس وبرقة إلى العمل دون أن يكون لهم كبير أمل في مساعدة الباب العالي.

في سنة 1883 ولأول مرة في تاريخ وجود ولاية طرابلس أحدثت في البلاد جمعية سرية لها ميثاق وبرنامج. وكان من مهامها توحيد قوى السكان في وجه الخطر المتفاقم للاستعمار الأوروبي. وعلى حد ما أشير إليه في الميثاق الخاص بالجمعية والمتكون من 20 بنداً فقد اقترح للتصدي لهذا الخطر إجراء مختلف الإصلاحات بهدف رفع مستوى الحياة الاقتصادي والثقافي. كما نص البند رقم 10 على الصياغة الواضحة للهدف الأول للجمعية التي كانت مهمتها تفادي خطر الاستعباد الإستعماري للولاية «يجب على كل عضو من أعضاء الجمعية أن يعلم من له طمع في بلادنا» وكان الهدف الثاني للجمعية نشر التعليم، رفع مستوى التطور الاجتماعي لقبائل الصحراء وسكان الدواخل في ولاية طرابلس.

من الناحية العملية كانت المنطلقات المدونة في الميثاق موجهة نحو تدمير الأركان الإقطاعية التي تقوم السلطات التركية على حمايتها وتوسيع المبادرات في ولاية طرابلس وتطوير العلاقات الرأسمالية في البلاد. وفي الوقت نفسه لم يرسم ميثاق الجمعية الوقوف العلني ضد سيطرة الإمبراطورية العثمانية. بل على العكس نصّ البند الـ20 على أنه «على كل عضو من أعضاء الجمعية أن يدعو دائماً للحضرة الشاهانية بالتوفيق ودوام العز والإقبال» [121، ص 354].

كان وضع الميثاق على الرغم من طابعه المعتدل، تحدياً مباشراً لتلك الإيديولوجية الدينية التقليدية التي تدعمها السلطات التركية ويعتنقها العلماء والمرابطون. وقد جرت الدعوة للإيديولوجية التقليدية تحت راية الدفاع عن الشريعة. وكان الدفاع عن هذه الإيديولوجية يسير ضمن الصراع ضد الإصلاحات التي قام بها الدستوريون الأتراك. ففي سنة 1879 رتب العلماء في طرابلس عدة

المسلمين ومواردهم.

إن أهداف الجمعية التي انعكست في الميثاق بالإضافة إلى صيغ تحقيقها وأشكاله دليل على تشابه طموحات شعوب الأقطار العربية وتلاحمها في مرحلة النهضة بغض النظر عن المنطقة التي تعيش فيها، في سوريا، في مصر، في شبه الجزيرة العربية أم في طرابلس وبرقة.

ويشير مضمون الميثاق ومنهاج الجمعية السرية الأولى في ولاية طرابلس إلى أن القوميين المحليين كانوا تحت التأثير الشديد لرواد النهضة العربية وكبار منظريها في نهاية القرن التاسع عشر من أمثال جمال الدين الأفغاني، محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي. وفي الوقت نفسه كان مسلكهم مستقلاً إلى حد بعيد.

وكان أحد منظمي الجمعية المؤرخ المشهور والشاعر في تلك الفترة، النائب أحمد الأنصاري، وكان وقت إنشائها يشغل منصب رئيس بلدية طرابلس. وبالإضافة إلى أن الأنصاري كان يعرف إلى جانب لغته العربية الأم التركية والفارسية فقد كان واسع الإطلاع على الأدب العربي وتاريخ الأقطار العربية. ويرى مهمته في نشر المعارف بالبلاد بكافة الطرق الممكنة وفتح المؤسسات التعليمية.

أما المؤسس الآخر للجمعية فهو الشيخ حمزة ظافر المدني الذي ينحدر من أسرة كبار العلماء. وقد تلقى ثقافة دينية واسعة وكان يشتغل بالنشاط الاجتماعي والديني في الولاية ويرتبط بأسرة الأنصاري بروابط القربى.

وكان المشارك الثالث الناشط في الجمعية إبراهيم سراج الدين الذي تلقى علومه الدينية الأولى في المدينة ثم انطلق وهو في الـ 17 من عمره ليكمل علومه: فبعد زيارته لمكة نزل بمصر فالهند فالجزائر فتونس وكان يجتمع في كل منها بمختلف علماء الدين. واشتغل في الجزائر ببيع الكتب ونشر المعارف واشتبهت السلطات الفرنسية بنشاطه المعادي لها فأخرجته من الجزائر فاتجه إلى تونس حيث واصل تجارة الكتب، إلا أنه اضطر لمغادرة هذه البلاد أيضاً بعد أن احتلها

الفرنسيون. وكان قد التقى فيها لأول مرة بالأنصاري الذي وفد إلى هناك لتسوية بعض القضايا المعلقة. ومن تونس انتقل إبراهيم سراج الدين إلى مصر حيث عمل محرراً في صحيفة «الفسطاط» ثم خدم في إدارة التعليم. وهناك تعرف على نشاط الإنجليز الذين كانوا يحوكون الدسائس لوضع أيديهم على البلاد. وفي مصر تلقى تدريباً جيداً على قضايا تنظيم العمل السري ضد المستعمرين. وبعد احتلال الإنجليز لمصر توجه عبر بنغازي إلى طرابلس حيث توقف عند نسيبه البعيد الشيخ حمزة ظافر المدني.

عند نهاية 1882-1883 كانت العناصر ذات الاتجاه الوطني، والتي صعقها مصير تونس ومصر، مفعمة بعزيمة الانخراط في النضال ضد الاستعمار بعد أن وجدت نفسها أمام الخطر الواقعي لغزو الدول الغربية لولاية طرابلس.

بعد الالتقاء في بيت الشيخ حمزة قرر أحمد النائب الأنصاري وإبراهيم سراج الدين وحمزة ظافر المدني نفسه أن يتحركوا عن طريق نشر المعارف في الولاية وبالدرجة الأولى نشر المعلومات الصحيحة عن النشاط الاستعماري للدول الأوروبية في البلدان العربية. وبعد أن وضعوا في الاعتبار أن الحاكم التركي أحمد راسم باشا (1882-1896)، قد أولى عنايته الأمور التعليمية قرروا إنشاء جمعية خيرية رسمية لنشر المعارف على أن تقوم على الاشتراكات الطوعية.

وباستخدام علاقات الأنصاري، عمدة طرابلس، تقرر إنشاء، مبنى خاص يمكن استخدامه قاعة للمطالعة. ومن أجل تبرير ضرورة افتتاحها أمام الوالي التركي تذرعوا بأن أمثال هذه القاعة موجودة لدى اليهود ولدى الجاليات القومية عند المسيحيين. وبينما كان الموضوع ينتظر البت فيه كان منظمو الحلقة يجتمعون بأول المشاركين فيها في مقهى مصطفى آغا الأرضروملي الذي اكتروه لهذا الغرض. فكانوا يستخدمون قاعة المقهى للقراءة والدراسة وفي العادة كان يجتمع قرابة الـ 10 من الشبان تتراوح أعمارهم بين الـ19 والـ26، ممن أقلقهم مصير البلاد بسبب خطر الاستعباد المحدق بها [121، ص 351] وبالإضافة إلى

الأعمال التثقيفية العامة في الجغرافيا والتاريخ والتي يقوم بها منظمو الحلقة فإن المشاركين كانوا يتبادلون خلال جلساتهم التي يعقدونها كل مساء المعلومات حول الأحداث في البلاد وخارج حدودها ويقرأون الصحف ويناقشون المقالات لنشرها، في صحافة استامبول. وتولى أهمية خاصة لمناقشة قضايا الساعة الملحة. تهديدات الإستعمار وطرق التصدي لها بالإضافة إلى وسائل وطرق الإرتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد.

خلال اللقاءات داخل المقهى وفي منزل الشيخ حمزة حيث كان يقيم إبراهيم سراج الدين ظهرت بالتدريج فكرة تنظيم جمعية سرية هدفها ردع الخطر الاستعماري الأوروبي. وبعد فترة قصيرة وضع إبراهيم سراج الدين ميثاق الجمعية الجديدة وتم تشكيل مجموعة عسكرية بها وكان المنظمون يرون أن ينخرط في هذه المجموعة ضبّاط الجيش التركي الذين يقومون بالخدمة في ولاية طرابلس والذين يؤمنون بأن واجبهم يتمثل في حماية البلاد من المستعمرين الأوروبيين.

وكان على الضباط وفقاً للميثاق أن يجتمعوا في أوقات الفراغ لرفع مستواهم العسكري والثقافي، ولتحقيق هذه الغاية أشير على أعضاء المجموعة العسكرية أن يستحدثوا خلايا في مواقعهم، إلا أن الجمعية السرية لم تنجح مع ذلك في تنظيم المجموعة العسكرية.

كانت دائرة واجبات أعضاء الجمعية السرية واسعة إلى حد بعيد. فبعضهم يقيمون الاتصالات مع الأنصار في الإدارة التركية بولاية طرابلس وآخرون ينظمون العلاقات مع من يقاسمونهم الأفكار من بين ممثلي سكان الدواخل، وانصرف ثالثون إلى شراء السلاح وكانوا يحاولون أن ينشروا على أوسع نطاق فكرة ضرورة التصدي الفعال للاستعمار الأجنبي القادم.

وكانت الصيغة الأكثر إجداء للدعاية لهذه الفكرة ـ إدخالها في خطب الجوامع. وقد استخدم إبراهيم سراج الدين هذا الأسلوب الدعائي الذي لقي

انتشاراً واسعاً في مصر خلال ثورة عرابي باشا. فكان يضع نص الخطبة الذي يوافق عليه كل من الأنصاري والشيخ حمزة ثم يدفع بها إلى إمام جامع الناقة. وقد حققت هذه الخطبة التي وجهت لأول مرة وبعد سنين طويلة فقط إلى العواطف الدينية بل وإلى المشاعر الوطنية للمصلين نجاحاً منقطع النظير. فهي تدعو المؤمنين إلى الاتحاد والوقوف صفاً واحداً ضد المستعمرين الأوروبيين الذين فرغوا من احتلال الجزائر، تونس ومصر وأعدوا خططهم لاحتلال ولاية طرابلس. وتقرر بعد ذلك قراءة خطب مماثلة في الجوامع الأخرى أيضاً. كما شارك أعضاء الجمعية أيضاً في كتابة المقالات التي حذروا فيها من الخطر المحدق بالولاية، وجرى نشر هذه المقالات في صحف استامبول والعواصم الأوروبية.

وسرعان ما وصلت أنباء نشاط الجمعية السرية إلى علم الحاكم في ولاية طرابلس ومساعديه فوضعوا أعضاءها تحت المراقبة. ولم يبق تشكيل الجمعية السرية بعيداً عن اهتمام القناصل الأجانب في طرابلس، وقد أقلقهم نشاطها المتزايد والموجه ضد السياسة الاستعمارية لبلادهم. وبالنتيجة قامت سلطات طرابلس الغرب سنة 1882 باعتقال سراج الدين، الأنصاري، والمدني. وتواصل التحقيق في قضيتهم على مدى أربعة أشهر ثم أبعد النائب أحمد الأنصاري وحمزة المدني إلى استامبول للإقامة هناك وحكم على إبراهيم سراج الدين بالإعدام.

وعلى الرغم من أن الجمعية السرية لم تعش طويلاً فإن نشاطها وميثاقها وبرنامجها قد تركت بمجموعها أثراً عميقاً على التطور المقبل للأحداث في ولاية طرابلس. فالأهداف والمهام التي وضعتها الجمعية إلى الحد الذي يتجاوب مع متطلبات تلك المرحلة أخذت تتحقق في الحياة سواء تحت ضغط الأهالي وأيضاً بسبب التهديد الجاد بضياع الأملاك الأخيرة للأمبراطورية العثمانية في أفريقيا.

فخلال السنوات الأخيرة من حكم أحمد راسم باشا، وخلال عهد وريثه نامق باشا (1896-1898) بالإضافة إلى عهدي الحاكمين حسن حسني باشا (1902-1904) ورجب باشا (1904-1908) أوليت أهمية كبرى لقضايا التعليم. ولم

يكن سبب ذلك فقط متطلبات تطوير الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلاد بل وردّة الفعل على التنامي العاصف للمدارس التبشيرية التي أقامتها الدول الأوروبية، وخاصة من ذلك فرنسا وإيطاليا.

عند نهاية حكم أحمد راسم باشا كان في الولاية 26 مدرسة ابتدائية يدرس التلاميذ فيها القرآن والجغرافيا والحساب. كما افتتحت في طرابلس مدرستان يهوديتان للبنين والبنات. وكان هناك أيضاً مدرستان تبشيريتان كاثوليكيتان للبنين والبنات. ويدخل في برنامج هذه المدارس تعلم اللغات الفرنسية والإيطالية والإنجليزية بالإضافة إلى الجغرافيا والتاريخ والرياضيات. وتدرس في مدارس البنات الموسيقى وتعطى حصص في التدبير المنزلي.

وخلال استعدادهم لغزو ولاية طرابلس أولى الإيطاليون اهتماماً كبيراً لقضايا التعليم في الولاية إذ رأوا فيها واحداً من أنجح الأساليب لبسط نفوذهم في البلاد. فبنوا المدارس في بنغازي وفي الخمس وطرابلس وإلى جانب هذا أقيمت في طرابلس مدرسة عليا سميت بـ «مدرسة العلوم والتجارة». وبالإضافة إليها جميعاً كان في عاصمة الولاية مدرسة مسائية للكبار.

هذا النشاط من جانب المبشرين في ميدان التعليم أجبر السلطات التركية على أن تعيد النظر كلياً في سياستها نحو التعليم فوق تراب الولاية. فعند بداية القرن العشرين افتتحت مدرسة حربية في طرابلس ومدرسة للحرف والفن التطبيقي للأيتام الفقراء كانوا يتعلمون فيها الحدادة والحياكة والحفر على الخشب والمعدن والرسم والموسيقى والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك يتعلم تلاميذها اللغتين التركية والفارسية. وفي سنة 1901 افتتحت في طرابلس مدرسة لإعداد المعلمين. وفي العام نفسه أقيمت إدارة التعليم التي تخضع لوزارة التعليم في استامبول.

أخذ عدد المدارس الابتدائية ينمو بالتدريج وعند بداية القرن العشرين أخذت تنشط في أمثال هذه المراكز المأهولة كالخمس ويفرن والعزيزية. وظهرت

في طرابلس وبنغازي مدارس إعدادية بل وكان في طرابلس مدارس ثانوية. وقد بنيت جميع المدارس وغطيت نفقاتها من الأموال التي تتحصل السلطات التركية عليها من الضرائب الإضافية والفروض الخاصة بالتعليم.

أمام الخطر المحدق بولاية طرابلس من طرف الدول الأوروبية كان الأتراك يمثلون شراً أهون إذا ما قورنوا بالمستعمرين الأوروبيين الذين ذاقت طعم ظلمهم الدولتان المجاورتان لطرابلس وبرقة. وهذا ما يفسر انسحاب كراهية أهالي طرابلس وبرقة للأتراك إلى المرتبة الثانية حتى في الأيام العصيبة من الاستبداد الحميدي عندما تضاعف ظلم الإدارة التركية وتزايدت الفروض الضرائبية على السكان وخنق كل شكل من أشكال المبادرة وأقل ذرة من تجليات الفكر. ووفقاً لمقالة نشرت سنة 1881 في صحيفة «طرابلس الغرب». الحكومية قام السكان بتقديم مساعدة طوعية للسلطات التركية في تدعيم دفاعيات البلاد. ولا يمكننا إلا إذا أخذنا الوضع القائم في الحسبان، أن نصدق أن السلطات المحلية قد قامت بتشييد حصن في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة على الساحل البحري هو «برج التراب» الذي بلغ ارتفاعه 50-60 متراً، وذلك بمساعدة الأهالي الذين كانوا يتوجهون دورياً وكل يوم إلى موقع البناء، وقد كتب أحمد راسم حاكم ولاية طرابلس في تقريره إلى وزير حربية الباب العالي «إن تطوع الأهالي لإصلاح القلعة أدى إلى تخفيض نفقات الإصلاح» [121، ص 91].

خلال مرحلة المد الوطني في الولاية طرحت مسألة توزيع السلاح على الأهالي وتدريبهم عليه وإعدادهم للقتال على الرغم من أن أهالي طرابلس وبرقة كانوا قبل ذلك معفيين من الخدمة العسكرية، في الجيش العثماني. كما أن رغبة الأهالي بالتسلح يسّرت أيضاً جهود الجمعية السرية التي كان أعضاؤها يقومون بفعالية بدعوة أهالي الولاية إلى اقتناء السلاح من أجل النضال ضد المستعمرين الأوروبيين.

كانت مهمات الحفاظ على الأمن في طرابلس وبرقة لا تزال تقوم بها فرق خاصة تختار من بين القولوغلية. وعند نهاية القرن التاسع عشر كانت هذه الطبقة

الخاصة من السكان تعد من 50 إلى 60 ألفاً تتركز في الأساس في المناطق الساحلية من طرابلس وجزئياً من برقة. يضاف إلى هذا أنه خلال الخطر المحدق من جهة المستعمرين وخاصة في 1881 عندما اقترب الفرنسيون من حدود طرابلس وهددوا باقتحام أراضيها تحت ذريعة تتبع فصائل التونسيين التي تقاومهم كان أحمد راسم باشا مضطراً لتوزيع السلاح على سكان المناطق الحدودية مع تونس والجزائر. وعند احتلال انجلترا لمصر سنة 1882 والذي أدى إلى تنامي المشاعر الوطنية في طرابلس تم توزيع السلاح في مناطق أخرى من البلاد. ويؤكد المؤرخ الإيطالي ايتويمي روسي أن الوالي التركي بتوزيعه السلاح على السكان كان يحاول فقط تهدئة خواطرهم [84، ص 330] ولهذه الغاية طالب الباب العالي بإرسال السلاح إلى الولاية. فوجهت إليه 10 آلاف بندقية سنة 1881 ثم 10 آلاف أخرى. إلا أن الأسلحة لم تمكث طويلاً في أيادي السكان فقد استعادتها السلطات التركية من أيديهم بعد تسوية الوضع على الحدود التونسية ـ الطرابلسية.

قام الفرنسيون في حينهم وفوق تراب طرابلس بالضغط على قسم كبير من التونسيين الذين حاربوهم. وتشير معطيات القيادة الفرنسية إلى أن عدد من اعتصم في ولاية طرابلس يقدر بحوالي 120-140 ألف إنسان [110، ص 119-290] ولما كانت طرابلس عاجزة آنذاك عن إعالة مثل هذا العدد من الجياع والمحرومين من المأوى فإنهم أخذوا بالتدريج يعودون إلى ديارهم. فعاد إلى تونس حوالي الـ 110 آلاف بين 1882-1885.

وقد ساعدت سياسة الأمبراطورية العثمانية على التسوية العاجلة لموضوع اللاجئين. فالباب العالي لم يقدم مساعدة ملموسة إلى التونسيين الذين حاربوا المستعمرين خوفاً من الاصطدام مع فرنسا. وقد بذل بعد ذلك كل ما في وسعه لكي لا ينساق إلى نزاع مع الفرنسيين. فلما وصلت الأخبار بأن عدد اللاجئين في الجزء الغربي من طرابلس قد تجاوز الـ 100 ألف شرعت السلطات التركية باتخاذ الإجراءات للتخلص منهم. وبالإضافة إلى سعي الباب العالي إلى تجنب الصدام

مع فرنسا وإلى تسوية العلاقات الجيدة معها والتخفيف بذلك من التهديد المحدق باستعمار طرابلس ثمة سبب لا يقل أهمية لاتخاذ هذه السياسة وهو أنّ الأتراك كان يصعب عليهم إيجاد الأموال لإعالة مثل هذا القدر من اللاجئين.

ولكي يطبق الباب العالي سياسته أصدر أوامره إلى والي طرابلس باتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة اللاجئين إلى تونس أو نقلهم من الحدود التونسية إلى أعماق البلاد، إلى منطقة سرت. وجرى ذلك للحيلولة دون قيام التونسيين بالقيام بغارات من الأراضي الطرابلسية على المراكز الفرنسية في تونس، وغطت تركيا على سياستها الخيانية نحو تونس بالاحتجاجات الشكلية على أعمال الفرنسيين.

وعلى عكس ما قامت به السلطات الرسمية فإن أهالي طرابلس أحسنوا استقبال اللاجئين وشجعوهم على مواصلة النضال ضد الاستعماريين الفرنسيين. فكان الطرابلسيون، وخاصة منهم أعضاء الجمعية السرية يطالبون الباب العالي بدعم نضال التونسيين، ويؤكدون أثناء ذلك على أن وجود اللاجئين التونسيين فوق أراضي طرابلس الغرب برهان واضح على أن الأمبراطورية العثمانية لم تعترف بضياع تونس وأنها تعقد العزم على تحريرها من المحتلين الفرنسيين.

وبعد أن توصلت الأمبراطورية العثمانية إلى تحسين علاقاتها التي تفاقمت حدة مع فرنسا بسبب تونس وهدّأت بذلك إلى حد ما من خطر احتلال آخر ممتلكاتها في أفريقيا، اتخذت الإجراءات في نفس الوقت لزيادة عدد القوات التركية في الولاية وتكوين قوات رديفة لها من الأهالي.

وعلى نحو ما كان الأمر في المقاطعات الأخرى من الأمبراطورية العثمانية فإن تشكيل قوات الرديف مكن الأتراك من حل مشكلتين: فقبل كل شيء كان لا بد من تهدئة السكان المستعدين للدفاع عن أراضيهم بأنفسهم أمام خطر الغزو الأجنبي، أما السلاح الذي وزع فوقع في أيدي أولئك الذين كانوا تحت الإشراف الصارم للسلطات العسكرية التركية. وفضلاً عن ذلك كان الأتراك يتطلعون، باستغلالهم لطموحات الأهالي إلى التسلح ضد الخطر الخارجي المقبل، إلى

تشكيل طوابير عسكرية، محلية لا تستخدم من أجل الدفاع عن البلاد بقدر ما تستخدم لإخماد النضال الوطني التحرري للشعب الذي تشكلت منه.

وفي مايو من سنة 1884 وزع أحمد راسم باشا على المتصرفيات والأقضية والنواحي منشوراً عاماً يقضي باستدعاء السكان للتدرب على الأنواع الجديدة من الأسلحة، في مراكز مخصصة لذلك. وفي هذه المراكز من طرابلس كان السكان الراغبون في المساهمة في الدفاع عن الوطن في حال وصول الغزاة يمضون دورة تدريبية خاصة تحت إشراف الضباط الأتراك.

ولكن بعد استعادة السلاح الذي تم توزيعه أخذ السكان ينظرون بعين الشك إلى تشكيل قوات الرديف العسكرية. وعلى الرغم من ذلك فإن جهود القوات التركية التي أنفقت عدة سنوات لإنشاء المراكز الخاصة لتدريب الرديف لم تذهب هدراً. فقد بلغ عدد المقاتلين الذين تم تدريبهم وتنظيمهم، في طوابير 1,2ألف من الخيالة و 5 آلاف من المشاة. وقد نص تقرير حاكم ولاية طرابلس إلى القيادة العليا للأمبراطورية العثمانية سنة 1897 على تشكيل طوابير قوات الاحتياط. وأشار الحاكم آنذاك إلى أنه قد تم تدريب ثلاثة طوابير مكونة من بين سكان طرابلس و 5 طوابير من سكان السواحل في طرابلس وبرقة وواحد من سكان جنزور.

وإلى جانب ذلك، وأمام الوضع الاقتصادي المتعقد في الإمبراطورية العثمانية وضرورات تخصيص ملاك كبير من القوات التركية للإقامة في ولاية طرابلس فإن وتائر التدريب وإعداد المتطوعين الذين أمضوا التدريب العسكري لم تكن مُرضية بالنسبة لإستامبول.

فالمصاعب التي كان الباب العالي يعاني منها أجبرته على أن يصدر في 23 نوفمبر 1901 مرسوماً يفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على سكان الولاية المسلمين. وفي الوقت نفسه فرضت الضرائب على العقارات غير المنقولة بغرض زيادة الأموال المستوفاة من أجل تغطية الديون الخارجية للإمبراطورية العثمانية.

أثارت هذه الإجراءات من طرف السلطات التركية الاستياء بين سكان الولاية. وقد مست بالدرجة الأولى مصالح الفئة الميسورة من القولوغلية التي كانت خلال مرحلة طويلة معتمد الأسرة القرمانلية ثم صارت الأداة الطيّعة لتطبيق السياسة العثمانية عند القيام بإخماد التحركات الجماهيرية للسكان ضد الأتراك. وكانت الخدمة في الجندرمة تعود على هذه الطبقة بكثير من العائدات على حساب نهب السكان. إلا أن احتياجات السلطات التركية إلى هذا الركن الاجتماعي بدأت تضعف مع تنامي الفئة الإقطاعية القبلية العليا وترسخها. وفي الوقت نفسه كان القولوغلية يشكلون خطراً على النظام التركي لكونهم قوة مسلحة منظمة تقف دوماً معارضة لتكوين جيش نظامي يبنى على النمط الأوروبي. وفضلاً عن ذلك كان القولوغلية يحافظون بكل إصرار على الامتيازات التي تحصلوا عليها في عهد القرمانليين. ولهذا فإن جميع الضرائب التي حاولت السلطات التركية فرضها عليهم كانت تجابه بالاحتجاج العنيف.

كان إعلان الخدمة الإلزامية وفرض الضرائب على العقارات غير المنقولة إيذاناً بنهاية امتيازات القولوغلية. وعندما بدأ الموظفون الأتراك سنة 1901 بتسجيل الممتلكات وضرائب الأرض تصدى لهم القولوغلية بقوة السلاح. وحدثت عدة اشتباكات دامية في يوم واحد. إلا أن الأتراك كانوا محتاطين للمقاومة فأخمدوها بسرعة واعتقلوا 12 شخصاً ونفوهم إلى برقة [133، ص 228]. وعلى أثر ذلك تم تسريح فصائل القولوغلية وألحقت بعض فصائلهم المفردة بصورة جزئية بالقطعات التركية أو بطوابير الرديف الحربي.

أما بالنسبة لاستياء سكان الدواخل من الخدمة الإلزامية فسببه قبل كل شيء اعتراض الشبان على إمضاء الخدمة بعيداً عن مساقط رؤوسهم. وعلى الرغم من المقاومة التي أبداها السكان لتسجيل الشبان الذين كان عليهم أن يخضعوا لنظام القرعة العسكرية فإن الإدارة التركية التي بسطت حتى ذلك الحين إشرافها على كامل أجزاء الولاية كانت تنجح في تطبيقه.

وعلى هذا فإن تركيا زادت من هيمنتها على ولاية طرابلس الغرب باستخدام خطر الإستعمار الخارجي. فهي من جهة استغلت على نطاق واسع المشاعر الوطنية للسكان بما في ذلك ممثلي القومية العربية الوليدة ـ ومن جهة أخرى كانت تسحق أقل خطوات للقوميين العرب إذا تعارضت ولو أدق تعارض مع مصالح المستعبدين الأتراك. فقد نكّلوا بسرعة وقسوة بالجمعية السرية. كما أنهم أحجموا، إرضاء للاستعماريين الفرنسيين، عن تقديم الدعم للوطنيين التونسيين فساهموا بذلك في القضاء على حركتهم. إلا أن النبض الذي أعطته الجمعية السرية لم ينطفىء بل لقي انعكاسه في سلوك رعيل آخر من القوميين العرب.

كان سليمان الباروني واحداً من أوفر رجال النهضة العربية شهرة في طرابلس. ولد سنة 1870 في جادو في أسرة الشيخ عبد الله الباروني. وبعد أن أنهى الدراسة الإبتدائية توجه سنة 1892 إلى القاهرة لمواصلة دراسته في الأزهر حيث أقام ثلاث سنوات ومنذ سنة 1895 تلقى دراسته في الجزائر مكملاً تحصيله في علوم الإباضية بين الخوارج المعتدلين الذين كانوا استمراراً للخوارج ـ وهي أول فرقة في الإسلام وأعظمها ثقلاً وظهرت في القرن السابع الميلادي.

بعد ثلاث سنوات عاد الباروني إلى طرابلس ولم يلبث أن ألقي عليه القبض وزج به في السجن بتهمة الإعداد لمؤامرة هدفها فصل طرابلس الغرب عن الإمبراطورية العثمانية وخروجها على طاعة الباب العالي وتأليف منظمة تخريبية وتحريض السكان على الحكام الأتراك. إلا أن السلطات التركية اضطرت بضغط السكان في جبل نفوسة أن تطلق سراح سليمان الباروني بعد شهرين ونصف الشهر بكفالة. ووضع تحت رقابة البوليس فانصرف إلى النشاط التثقيفي في بلدته جادو، ومن ذلك أنه افتتح مدرسة كان يدرس فيها حتى الـ 200 تلميذ.

وضعت السلطات مختلف العراقيل الممكنة أمام النشاط الثقافي التنويري للباروني. ولما كان يخشى أن يعتقل من جديد سافر إلى مصر حيث انصرف إلى العمل الدعائي الناشط. وشرع في القاهرة بإصدار صحيفة «الأسد الإسلامي» التي

كانت موجهة في الأساس إلى قراء ولاية طرابلس الغرب. وعلى الرغم من إغلاق الصحيفة بعد حين فقد واصل الباروني نشاطه مقيماً على كونه واحداً من القادة الفكريين لحركة النهضة العربية في ولاية طرابلس.

بدأت أفكار سليمان الباروني بالتكون منذ سنوات الصبا وإبّان هيمنة البُنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المهترئة والصيغ الدينية للوعي الإجتماعي. كما ترك أثره على وعيه الخطر المتزايد الذي كان يمثله التوسع الاقتصادي والسياسي للدول الأوروبية التي تهدد بالاستعباد الشامل لولاية طرابلس. وقد شهد نتائج مثل ذلك الاستعباد بأم عينيه خلال أيام دراسته في مصر والجزائر اللتين وقعتا تحت الهيمنة الاستعمارية لانجلترا وفرنسا. وعلى هذا فإن النظرات القومية ـ الوطنية لسليمان الباروني ولدت قبل كل شيء كردة فعل على التقسيم الاستعماري الذي بدأته الدول الأوروبية في الولايات العربية بالأمبراطورية العثمانية وليس نتيجة الاحتجاج ضد السيادة العثمانية كما كان الأمر لدى القوميين في سوريا والعراق وشبه جزيرة العرب. فقد كانت أفكاره تصطبغ بصبغة دينية معادية للأوروبيين.

وجرياً على ما كان عليه أغلب رجال النهضة فإن سليمان الباروني لم يفصل هذه الحركة عن الإصلاح الإسلامي. فهو لم ير التخلص من تخلف البلدان العربية إلا في تدعيم القوى الروحية للمجتمع العربي وبتوحيد جميع المسلمين أمام تهديدات التغلغل الأوروبي في الولايات العربية.

وقد أولى سليمان الباروني الاهتمام الأعظم في نشاطه الفكري ـ السياسي لنشر الأفكار الثقافية ـ التنويرية بهدف إعداد التربة الصالحة لإحياء الحضارة العربية. فالنهضة العربية في مفهومه كانت تعني التقدم العلمي للحضارة وإقامة مجتمع يحترم الشخصية ويضمن سلامتها.

وعلى هذا فإن نظرات سليمان الباروني عبّرت عن تطلعات البورجوازية العربية الوليدة. لقد كان، شأنه شأن القوميين العرب الآخرين، يعي استحالة قيام أي نوع من أنواع المبادرة في ظروف سيادة النظام الطغياني ـ الاستبدادي لعبد

الحميد الثاني. وقد كتب ف. إنجلز بقول: «إن السيطرة التركية، شأن أي سيطرة شرقية أخرى، لا تتعايش مع المجتمع الرأسمالي، فالقيمة الزائدة المكتسبة ليس لها أي حماية من الأيادي المفترسة للطغاة والباشوات، وينعدم الشرط الأساسي الأول للنشاط البورجوازي القائم على المبادرة، وهو أمان شخصية التاجر وملكيته». [5، ص 33].

ومع كل ذلك فإن سليمان الباروني لم يقف في دراساته ولا في نشاطه العملي ضد السلطة العليا للأمبراطورية العثمانية. فلم يكن يسعى إلى أكثر من الحد من امتيازات الولاة الأتراك وتوسيع الاستقلال الذاتي للولايات العربية وحقوق سكانها. وقد أشار الباروني إزاء ذلك إلى الخطر الملموس من طرف الأوروبيين وحذر السلطات التركية من العواقب الممكنة لتزايده.

وقد شارك قوميون آخرون في الشمال الإفريقي سليمان الباروني أفكاره هذه، ولا شك في أن المؤرخ مجيد خدوري كان على حق عندما أشار إلى أن القومية في ليبيا وغيرها من دول الشمال الإفريقي لم تولد كردة فعل ضد السيطرة العثمانية كما كان الأمر في الوطن العربي شرقي مصر، بل مع تناسق مع السلطة العثمانية، وبالتعاون معها» [67، ص 3]. وسبب ذلك أن القوميين الطرابلسيين كانوا يؤمنون، شأنهم شأن السنوسيين، بإمكانية تكتيل العرب في وجه خطر الاستعمار الأوروبي عن طريق تدعيم الروابط الدينية الروحية برئاسة خليفة جميع المسلمين يجسّدها السلطان التركي. كما أنهم كانوا يعقدون الأمل على دعم تركيا الدبلوماسي والعسكري الفعال في حال تعرض بلادهم للإستعمار.

تسارعت العمليات القومية في طرابلس الغرب إلى حد ما بفعل ثورة الشبان الأتراك التي قامت سنة 1908 نتيجة نضال دام سنين طويلة ضد نظام الرجعية المتطرفة والهيمنة الأجنبية والنهب المنتظم للسكان عن طريق دولة إقطاعية وبسبب من عدم المساواة السياسية والفقر المدقع. وانضم إلى حركة الشبان الأتراك القوميون الطرابلسيون المنحدرون من فئة الأعيان المتنورة ومن ممثلي الأوساط البورجوازية الموظفة. وشارك القوميون الطرابلسيون بالدرجة الأولى

في نشاط الخلايا المنظمة الرائدة للشبان الأتراك وهي جمعية. «الإتحاد والترقي» الذين أخذوا منذ نهاية القرن التاسع عشر ينشطون في الولايات العربية.

ظهرت أوائل خلايا «الإتحاد والترقي» في طرابلس والخمس وجادو وغيرها من المراكز الهامة المأهولة بالسكان في ولاية طرابلس في نهاية القرن التاسع عشر. وكان يدخل فيها بالدرجة الأولى ضباط الإدارة التركية وموظفوها ولم يبد الشبان الأتراك في بداية الأمر لهفة شديدة لاجتذاب القوميين العرب إلى نشاط جمعيتهم. فقط بعد قيام ثورة الشبان الأتراك والتي بنتيجتها تمت الإطاحة بنظام عبد الحميد الثاني وإعلان الدستور سنة 1876 أخذوا يوسعون قاعدتهم في الولايات العربية عن طريق تعزيز خلاياهم بالقوميين المحليين. وبنتيجة الدعاية الكبرى التي قام بها الشبان الأتراك الذين أخذوا ينادون بصورة استعراضية بمساواة جميع الشعوب التي تستوطن «الأمبراطورية الدستورية الحرة» وتأكيداتهم في التطلع إلى تطبيق الإصلاحات المطلوبة قام بعض القوميين الطرابلسيين، ومن الشباب بصفة خاصة، بالانضمام إلى جمعية «الإتحاد والترقي» وكان سليمان الباروني واحداً منهم (بعض رسائله لسنة 1908 موقعة بصفته ممثل خلية جادو).
أما عضو جمعية الشبان الأتراك في الخمس فكان الشخصية السياسية الكبرى التي ستلعب دورها في البلاد وهو بشير السعداوي.

منذ فترة طويلة قبل ثورة 1908 أخذ القوميون الطرابلسيون يشاركون في مطبوعات الشبان الأتراك الصادرة في استامبول، دمشق، والقاهرة. والتي ينشرون فيها مقالاتهم وآراءهم، وفي يوليو سنة 1897 قام القوميون في طرابلس بمحاولة إصدار جريدتهم، فصدرت في طرابلس وعلى مدار سنة صحيفة أسبوعية عربية خاصة هي «الترقي» وكان رئيس تحريرها ومديرها المسؤول الشيخ محمد البوصيري وقد تجمع حولها الشبان المثقفون ومن بينهم علي عياد، محمد نجم، عثمان القيزاني، خالد الغرياني، عبد الرحمن البوصيرى، كما كان ينشر فيها الشاعران مصطفى بن زكري وإبراهيم باكير. أما مواد الصحيفة فكانت تقدم في الأساس بروح الشبان الأتراك. ولم تكن السلطات التركية تسمح بالدعوة للأفكار

الليبرالية في ظروف نظام استبدادي طاغ فأغلقت بعد وقت قصير وأنزل العقاب بالشبيبة المشاركة فيها. ولم تعد صحيفة «الترقي» إلى الصدور إلا سنة 1908 وبعد ثورة الشبان الأتراك لعبت دوراً كبيراً في الحياة الإجتماعية لولاية طرابلس ولكن كلسان حال الفرع المحلي لجمعية «الاتحاد والترقي».

لقيت ثورة الشبان الأتراك في طرابلس الغرب صدىً طيباً إلى حد بعيد، فقامت المظاهرات في طرابلس والخمس وحيّا سليمان الباروني بحرارة ثورة 1908 وكرس لها مجموعة من قصائده، وعند عودته إلى الوطن من القاهرة أقام نشاطاً سياسياً عاصفاً واستخدم الحقوق التي طرحها دستور 1876 والذي أعيد اعتباره من قبل الشبان الأتراك وخاصة من ذلك حرية الكلمة ونشر الصحف وحق الانتخاب والترشيح للبرلمان. وبنتيجة الانتخابات التي أجريت في طرابلس وبرقة للبرلمان ثم انتخابه مندوباً عن طرابلس.

وفي الوقت نفسه اتخذت القيادة السنوسية منذ البداية موقفاً عدائياً من الشبان الأتراك. ذلك أن الشعارات التي رفعوها ـ الحرية المساواة، الأخوة والعدالة كانت تتعارض ومعتقدات السنوسيين. ولذا استقبلت ثورة الشبان الأتراك في برقة بكثير من التحفظ. وعلى الرغم من أن انتخابات المجلس النيابي التركي قد أجريت في برقة فإن الأعضاء المنتخبين لم يرسلوا إلى استامبول.

أفاد القوميون من الحرية المطلقة للصحافة فأصدروا حتى العدوان الإيطالي 12 صحيفة ومجلة في طرابلس. وكانت صحيفة «الترقي» تصدر كل سبت وتوزع بواقع 1 ألف نسخة وفي بداية مارس 1908 ظهر العدد الأول من «العصر الجديد» وكان مديرها وصاحبها المسؤول محمد علي الباروني ـ وهو قومي من أنصار الإصلاح. وقد تجمع حول هذه الصحيفة الشبان من ذوي الثقافة العلمانية والدينية.

وفي ديسمبر 1908 ظهر العدد الأول من «الكشاف» وكان مديرها وصاحبها المسؤول ـ محمد النائب، ممثل الشبيبة المثقفة، ابن النائب أحمد الأنصاري،

مؤسس أول جمعية سرية في ولاية طرابلس، وقد دافعت الصحيفة التي تصدر باللغتين ـ العربية والتركية عن حقوق الولاية ضمن المنطلقات الدستورية.

بعد إعلان دستور الشبان الأتراك بدأت صحيفة «أبو قشّة» بالصدور، وكانت تطبع بأكبر عدد من النسخ في الولاية ـ 1200 نسخة. وكان صاحبها الهاشمي أبو قشة التونسي المهاجر إلى طرابلس بسبب ملاحقات المستعمرين الفرنسيين. والصحيفة نقدية الطابع تناقش على صفحاتها قضايا التوسع الاقتصادي والسياسي للمستعمرين الأوروبيين. وتدعو إلى الإصلاح والتعريض بطبائع موظفي الإدارة التركية كما تطرح قضايا تطوير الأدب والمسرح. وكان محمد نديم بن موسى، أحمد الفساطوي وقاسم شكرون ينشرون مقالاتهم على صفحاتها.

ومنذ 1908 أخذت تصدر صحيفة «تعميم حريات» باللغة التركية مرة كل أسبوعين. وقد درس صاحبها «الأبوكاتو» محمد قدري في طرابلس ثم في أستامبول. وحققت هذه الصحيفة انتشاراً محدوداً (300 نسخة) وكانت تعير اهتماماً خاصاً لقضايا الحرية بمفهوم الشبان الأتراك.

وفي نوفمبر 1910 ظهر العدد الأول من الصحيفة الأسبوعية «المرصاد» وقد تلقى صاحبها أحمد الفساطوي، ابن جبل نفوسة، علومه في الأزهر ثم عمل صحفياً في «الترقي» و «العصر الجديد» وكان الهدف الأساسي لصحيفته إلقاء الأضواء على القضايا السياسية وبصفة خاصة فضح سياسة المستعمرين الأوروبيين في أفريقيا.

ما كانت الصحف في مجموعها، وبغض النظر عن جميع اتجاهاتها وطرق تقديمها للمادة، إلا لتعكس على صفحاتها الأحداث والقضايا التي تشغل سكان ولاية طرابلس. وكانت أولى القضايا الحيوية من ذلك كله التهديد المتعاظم لتلك الأراضي من طرف المستعمرين الأوروبيين والإيطاليين منهم بالدرجة الأولى. وقامت صحف الولاية أيضاً بفضح دسائس الأمبرياليين في أفريقيا. ففي «الترقي»

ظهرت المقالة الافتتاحية التي انتقدت الأمبرياليين الغربيين بحدة وأطلعت القراء على نواياهم وتلاعبهم وكشفت مكائد بريطانيا العظمى وسوء استخدامها للسلطة في مصر. كما كشفت «أبو قشة» في مقالاتها أساليب الشركات الأمبريالية في التغلغل إلى بلدان أفريقيا. وأظهرت «المرصاد» في مقالتها الإفتتاحية تحت عنوان «التجارة سلاح أمبريالي» ومن خلال الأمثلة الواضحة كيف يستخدم المستعمرون التجارة بهدف استعباد الشعوب الأفريقية.

ووجهت الصحف أشد نقدها لنشاط الإمبرياليين الطليان في ولاية طرابلس ولمستخدمي الإدارة التركية الذين يسيرون في ركابهم، ومن أكثر من تعرضوا للهجوم والي طرابلس حسن حسني باشا الذي حكم طرابلس حوالي عام بعد فوزي باشا (1909-1910) وخلافاً للحاكم الذي كان يشاركه اسم العائلة والذي سبق أن حكم قبله بفترة طويلة فإن حسن حسني باشا كان يؤيد بمختلف الطرق الطموحات التوسعية لإيطاليا. وقد هاجمته الصحف الطرابلسية بشدة لأنه كان خاضعاً لضغوط القنصل الإيطالي في طرابلس ويتربص بالضباط الأتراك بتهمة معاداة الأجانب والإيطاليين بخاصة. وقد هاجمت «أبو قشة» سياسة الأمبريالية الإيطالية وكشفت النشاط الحقيقي للجالية الإيطالية في طرابلس واتهمت الشركة الإيطالية لإنتاج الفوسفات بانتهاج السياسة التوسعية وانهالت بالتقريع دون رحمة على أذناب الإيطاليين بمن فيهم الحاكم حسن حسني.

أما القضايا الهامة الأخرى التي لقيت انعكاسها على صفحات الصحافة المحلية فكانت التعاون الإسلامي «وتحديث الإسلام» كوسيلتين يمكن بواسطتها الوقوف في وجه تهديدات الإستعمار الأوروبي.

وبالإضافة إلى ذلك نشرت مقالات تدعو إلى تعميم آراء مشاهير المفكرين المسلمين فالتفتت «الترقي» أكثر من مرة إلى آراء محمد عبده الذي كان من أنصار نشر الثقافة والمعارف التقنية في البلدان الإسلامية، والذي دعا إلى «تجديد الإسلام» قاصداً من ذلك إلى تكييفه مع عمليات إضفاء الصبغة البورجوازية على المجتمع المحلي. كما أنه كان يتهم البورجوازيين والفئة الدينية المحافظة بأنهم

السبب في تخلف الدول الإسلامية واستعبادها من طرف الغزاة الأجانب. وقد طرحت «أبو قشة». أكثر من مرة للمناقشة موضوعات التعاون الإسلامي ومستقبل الإسلام. وركزت «المرصاد» على حق الشعوب العربية في النضال ضد المستعمرين.

أما القضية التي لا تقل أهمية والتي كانت شاغل الصحف وأقلقت سكان البلاد في السنوات السابقة للعدوان الإيطالي فكانت الإصلاحات التي ضاعف تهديد الإستعمار الأوروبي من ضرورات تطبيقها. ففي مقالة «أملنا في العمل» وجهت الترقي أنظار السكان إلى تطوير الزراعة والحرف. والحّث «العصر الجديد» على ضرورة الأخذ بالتعليم الإلزامي في البلاد وكانت تدعو إلى تطبيق منجزات العلم لتيسير عمل الفلاحين والحرفيين. وناقشت «أبو قشّة» في مقالاتها الفيضان المدمر لوادي المجنين ودعت إلى تشجيع التعليم التقني وغير ذلك، وأولت جميع الصحف اهتماماً كبيراً لمناقشة أمثال تلك المفاهيم كالعدالة والحرية والمساواة والأخوة ودعت إلى احترام الدستور.

وعلى أثر وصول الشبان الأتراك إلى السلطة ظهر على صفحات الجرائد عدد كبير من المقالات الداعية إلى بعث اللغة العربية الأدبية للوقوف في وجه سياسة التتريك في طرابلس وبرقة. أما سبب ظهور أمثال هذه المقالات فهو أن الشبان الأتراك، بعد أن ألقوا وراء ظهورهم بشعاراتهم الاستعراضية حول مساواة جميع شعوب الأمبراطورية العثمانية، انتقلوا إلى السياسة الشوفينية المكشوفة، وقالوا بأن العثمانيين يمثلون كل سكان الأمبراطورية ولذلك لا ضرورة لتطبيق الإصلاحات المتعلقة بالمسألة القومية. كما أن نوايا الشبان الأتراك في إلغاء الجمعيات الدينية التي كان عبد الحميد الثاني يشجع وجودها قد أثارت استياء سكان ولاية طرابلس الذين كانوا يخشون أن تقام بدلاً من الأمبراطورية العالمية للخلفاء العثمانيين تحت هيمنة تركيا، أمبراطورية لا تنتقص فقط من الاهتمامات السياسية للعرب بل ومن اهتماماتهم الثقافية والدينية أيضاً.

كان منهج سياسة الشبان الأتراك الذي بني على أساس برنامجهم لسنة 1908

يتجه إلى تتريك الشعوب الأخرى. وقد اصطدم سكان ولاية طرابلس بهذه السياسة في حياتهم اليومية العملية. فقد أدخلت برامج التعليم التركية في المدارس أما إجراءات المحاكم في مدن طرابلس وبرقة فصارت باللغة التركية، وهو ما أدى إلى أخطاء فاحشة: تجريم الأبرياء، وتبرئة المجرمين وسوى ذلك. وكانت المراسلات بين خلايا منظمة «الإتحاد والترقي» وأعمالها تجري باللغة التركية فقط. أما وثائق الجمارك فقد صيغت جميعاً بالتركية والفرنسية. وحظر تقديم العرائض والشكاوى باللغة العربية إلى السلطات التركية بما في ذلك البرلمان. وفي الصحف الصادرة في طرابلس صارت تظهر أكثر فأكثر الجرائد التي يقف أصحابها ضد سياسة التتريك وبصفة خاصة ضد استخدام التركية لغة رسمية. وقد دافعت صحيفة «الترقي» في مقال افتتاحي لها تحت عنوان «لا يمكن الوصول إلى المراد بتجاهل لغة البلاد» عن اللغة العربية ودعت إلى استخدامها.

إن سياسة الشبان الأتراك الذين التحموا بالأوساط الرجعية الشوفينية في تركيا قد سددت ضربة إلى أحلام جمعية الشبان الأتراك التي كان يحملها القوميون العرب في طرابلس. فصار بعضهم يبتعد عن «الاتحاد والترقي» وينتقل إلى معارضة نظام الشبان الأتراك، وأصبح مؤيداً للأفكار التي لقيت أهمية خاصة في تلك الفترة بطرابلس. فمنذ سنة 1902 وخلال انعقاد مؤتمر باريس لجمعية «الاتحاد والترقي» انفصلت مجموعة من الليبراليين العثمانيين برئاسة الأمير صباح الدين وشكلت «رابطة اللامركزية والمبادرة الفردية» التي تدعو إلى حل المسألة القومية عن طريق تكوين مقاطعات ذات استقلال ذاتي على أساس من لا مركزية الأمبراطورية العثمانية. وقد اختطف حزب «الحرية والائتلاف» التركي فكرة اللامركزية وقام بتطويرها. أما التصور الآخر الذي اجتذب القوميين الطرابلسيين في هذه الفترة فيكمن في أساس فكرة إعادة الخلافة والتي يلعب العرب فيها دوراً ريادياً، بحيث تكون مكة مركز هذه الخلافة على أن يكون الخليفة فيها عربياً من قريش. وقام عبد الرحمن الكواكبي، ابن حلب والشخصية المرموقة بين شخصيات النهضة العربية بدراسة شاملة لهذا التصوّر في كتابه «أم القرى».

والدليل على الانجذاب إلى أفكار الاستقلال الذاتي الإداري للمناطق غير التركية في الأمبراطورية العثمانية وإلى فكرة الخلافة التي يكون على رأسها خليفة عربي والتي تفرد للعرب مكانة خاصة بين الشعوب الإسلامية وتعد في حقيقتها أداة القومية العربية تأسست جمعية سرية في الخمس برئاسة بشير السعداوي. فقد كتب المؤرخ المصري محمد فؤاد شكري أن أعضاء الجمعية كانوا يجتمعون عند بشير السعداوي حيث يناقشون قضايا لامركزية الإدارة والخلافة العربية بالإضافة إلى سياسة الشبان الأتراك. وكان بشير السعداوي ومجموعته يدعون إلى إقامة الخلافة العربية وقد أعدوا المقترحات والمشورات لتطبيق هذه الفكرة في الحياة [135، ص 425-426] وأبلغ متصرف الخمس بنشاط بشير السعداوي وهو ما اضطره إلى وقف نشاطه السري يضاف إلى هذا أن الخطر المتقدم من طرف إيطاليا قد أجبر القوميين العرب على إرجاء فكرة إقامة الخلافة العربية وتوحيد قواهم لتأييد الخليفة السلطان.

كان نمو الوعي الوطني يتزايد وفقاً لازدياد التوسع الاقتصادي للمستعمرين الطليان ونضال أصحاب المشاريع في الولاية للدفاع عن مصالح الرأسمال المحلي. ومما له دلالته في هذا المضمار العريضة المقدمة من 220 من الأهالي الميسورين في طرابلس إلى حاكم الولاية والتي أشاروا فيها إلى أن منح الامتياز للإيطاليين لبناء ميناء طرابلس والخط الحديدي نحو المناطق الداخلية سيكون أمراً محفوفاً بالمخاطر، وسيلحق بالدرجة الأولى ضرراً بالتجارة والرأسمال المحليين.

هذا وبينما كان الخطر المتفاقم من الاستعباد الاستعماري لولاة طرابلس والنمو المتحفظ للعلاقات الرأسمالية في البلاد سيساعدان على انتشار الفكر القومي الذي يحمل طابعاً دينياً معادياً للاستعمار كانت السنوسية بما فيها من طرقية ومن تعصب ديني، تعاني أياماً عصيبة وكانت مضطرة إلى التكيف مع الوضع المتكوّن.

توسّع فرنسا الاستعماري
جنوبي ولاية طرابلس الغرب

بعد أن لقي زعماء الحركة السنوسية معارضة لانتشار أفكارهم في عدد من المناطق ومن بينها طرابلس الغرب ركزوا كل اهتمامهم للنشاط التبشيري، في أفريقيا الوسطى. فبارساء قواعد الإسلام في هذه المناطق قامت الحركة في الوقت نفسه بتدعيم مواقعها الدينية السياسية. ومنذ سنة 1838 تقبّل حاكم سلطنة واداي تعاليم السنوسية وراح يعمل بكل الطرق لنشر الإسلام في بلاده. وعند منتصف الثمانينيات اعتنق سكان اينّيدي الإسلام بتأثير من السنوسيين. وفي وقت لاحق أقام السنوسيون زواياهم في تبستي، بورنو وكانم.

عند الربع الأخير من القرن التاسع عشر اكتمل بصفة نهائية البناء الديني والعسكري السياسي للحركة السياسية التي كانت تمثل دولة تيوقراطية من نمط خاص ذات استقلال ذاتي كامل عن السلطات العثمانية. فكان لها مؤسساتها الفكرية والسياسية والإجتماعية الخاصة. وفي ذلك الوقت اصطدمت مصالح الزعماء السنوسيين اصطداماً مباشراً بالتوسع المتزايد للدول الأوروبية، وهو ما استدعاه الاقتسام الإستعماري لأفريقيا.

يقول ف. إ. لينين «إن الجري وراء المستعمرات في نهاية القرن التاسع عشر وخاصة منذ 1880، من طرف جميع الدول الرأسمالية يمثل الحقيقة

المعروفة للجميع لتاريخ الدبلوماسية والسياسة الخارجية [12، ص 375]. وقد ربط التفاقم الحاد للتوسع الاستعماري بدخول الرأسمالية إلى مرحلتها العليا، الأمبريالية. وفي هذه المرحلة بالذات أنجزت كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا إقامة الجزء الأعظم من مستعمراتها أو قسماً معتبراً منها. وقد أثار اطّراد التوسع الاستعماري لانجلترا وفرنسا في الثمانينيات في أفريقيا نزاعات محلية وتفاقماً للعلاقات الأنجلو ـ فرنسية بالإضافة إلى تنشيط السياسة الاستعمارية الألمانية في أفريقيا.

في نهاية القرن التاسع عشر تمَّ توقيع عدد من المعاهدات والاتفاقيات بين حكومتي انجلترا وفرنسا بهدف رسم الحدود الدقيقة للممتلكات الاستعمارية وتحديد مناطق النفوذ في أفريقيا. وأبرمت المعاهدة الرئيسة بين الطرفين سنة 1890 وتلتها اتفاقيات محلية في 1891، 1893، 1895، و 1896. أما معاهدة 1890 فجعلت الخطر الممتد من الحدود الجنوبية للجزائر عبر الصحراء إلى أعالي مجرى النيجر وبحيرة تشاد حتى بارّو خط حدود بين مناطق نفوذ كل من انجلترا وفرنسا. إلا أن هذه الاتفاقية، شأن الاتفاقيات التالية لم تحسم التناقضات الأنجلو ـ فرنسية. فأبرمت سنة 1898 معاهدة جديدة بين الدولتين الاستعماريتين خوّلت فرنسا الحق في ضم أراضي داهومي، التي احتلتها، إلى السودان الفرنسي. وحُفظ لانجلترا معبر للسفن عبر نهر النيجر والمنطقة الشرقية منه حتى بحيرة تشاد. وألحقت باتفاقية 1898 اتفاقية جديدة لسنة 1899 انبسطت الأملاك الفرنسية بموجبها على كانم، واداي، باجيرمي، بورنو وتبستي. أما بالنسبة لانجلترا فإن ممتلكاتها الجديدة ضمت أراضي النوبة، كردفان ـ دارفور، بحر الغزال، والسودان الشرقي.

ولما تحصلت فرنسا على حرية التصرف في الصحراء الوسطى والغربية شرعت باحتلال الإمارات الإسلامية الصغرى التي كانت أراضيها تحت إشراف السنوسيين. وفي الوقت نفسه بدأت انجلترا التي أخذت تتوجه من مصر غرباً باتجاه برقة بترسيخ أقدامها في واحتيْ سيوة والبحرية، وانتقلت إلى الاستيلاء

علي السلوم ـ الواحة المهمة من النواحي الاقتصادية والإستراتيجية. وبهذه الطريقة تمكّن الإنجليز من فرض رقابتهم على الطرق التجارية الهامة التي تربط مصر، طرابلس، وبرقة.

في سنة 1901 وقعت أول الاشتباكات بين مقاتلي السنوسية والقوات الفرنسية العاملة من جهة السودان الغربي. وبعد أن اقتحم الفرنسيون كانم بدأوا حرباً حقيقية ضد السنوسيين. فاستولوا على أراضي أفريقيا الوسطى التي كانت تحت سيطرة الحركة السنوسية. وعلى هذا، فإنه بالإضافة إلى وقف انتشار التعاليم السنوسية عند تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين وما يرتبط بذلك من بناء الزوايا في أفريقيا الوسطى وفي واحات الصحراء الليبية التي تدخل أراضيها في حدود مصر فإن عملية تضييق النشاط التبشيري لهذه الزوايا قد شمل أيضاً دول حوض بحيرة التشاد. وكان اضمحلال «الأمبراطورية السنوسية» يجري بمقدار استيلاء المستعمرين الأوروبيين على مناطق نفوذ السنوسية.

بعد وفاة محمد المهدي السنوسي سنة 1901 تسلَّم أعنّة القيادة قريبه أحمد الشريف (1902-1916) فبينما كان الوريث المباشر إدريس السنوسي في الـ 12 من عمره كان الوضع العسكري يتطلب أن يترأس الجمعية قائد محنّك، جريء وحازم وهي صفات اتسم بها أحمد الشريف ثم أن الوضع المتبدل من جذوره في أفريقيا الوسطى بمناسبة الهجوم الفرنسي قد أجبر قادة الجمعية السنوسية على طلب العون من الأمبراطورية العثمانية.

كانت القيادة السنوسية تحاول دوماً أن تؤكد ولو من الناحية المظهرية استقلالها عن الإدارة التركية، وفي هذه المرة كان على أحمد الشريف أن يسوّي خلافاته مع الأتراك. وهو ما لم يتأخر السلطان عبد الحميد عن استغلاله آخذاً بعين الاعتبار بالطبع احتمال ضياع آخر الممتلكات التركية في أفريقيا فقد كانت الأوساط الحاكمة التركية تدرك جيداً أنها بغير مؤازرة جمعية السنوسيين عاجزة عجزاً تاماً ليس في الصحراء فقط بل وفي برقة. فبامكان هذه الأوساط في حال هجوم المستعمرين، أن تنقل الإمدادات والتجهيزات إلى هذه المناطق عن طريق

ولكن كان من الصعب التعويل على الخاتمة الناجحة للتحركات الحربية في هذه المناطق في حال ضرب الحصار من طرف السفن المعادية.

هوذا السبب الذي جعل عبد الحميد يسارع بمجرد بدء النزاع بين الفرنسيين والسنوسيين إلى التصريح بأن الأمبراطورية العثمانية تنظر إلى الهجوم على الزوايا السنوسية على أنه تحد للإسلام ككل. إلا أن الأتراك كانوا يحرصون، بعد احتساب التوازن الواقعي للقوى في هذه المنطقة، على تجنّب الصراع المكشوف مع فرنسا، فكان على السنوسيين أن يتلقوا بأنفسهم كل ثقل الحرب مع فرنسا على مدار 10 سنوات.

كانت الأمبراطورية العثمانية، حتى وقبل احتلال فرنسا لتونس قد اتخذت الإجراءات لتدعيم وتوسيع حدودها نحو حدود بحيرة تشاد لكي تضمن التجارة مع أفريقيا الوسطى وتواجه تحركات الفرنسيين نحو حدود ولاية طرابلس. وعبر استخدام نفوذ السنوسيين في هذه المنطقة أقامت السلطات التركية في مارس سنة 1881 منطقة طابور شاد الإدارية الجديدة التي ضمت تبستي وبوركو. وأصبحت بارداي مركز المنطقة الجديدة وأسست فيها نقطة للجندرمة.

وأمام النشاط المتزايد للمستعمرين الفرنسيين في أفريقيا الوسطى ونداءات السنوسيين بطلب المساعدة زاد الأتراك من أحجام قواتهم، في ولاية طرابلس بإرسال التعزيزات إلى غريان ومرزق وغات. وأولت السلطات التركية اهتماماً خاصاً للاحتفاظ بمقاطعة تبستي والتي أقاموا في جزئها الشرقي ناحية تتبع لقضاء تيبو جنوبي فزان. وعين أحد الزعماء المحليين مديراً للناحية. وكان الدافع الأول لتثبيت الإدارة التركية في هذه المنطقة ضرورات تأمين سلامة طرق القوافل. وبالإضافة إلى ذلك كانت السلطات التركية تضع في الحسبان أن تدعيم مواقعها سيشد من أزر السنوسيين في كفاحهم ضد المستعمرين الفرنسيين.

إن تدعيم مواقع الأتراك في تبستي قد مكنهم من بسط نفوذهم من جديد على بوركو ومن دعمهم بهذا للسنوسيين الذين كانوا يواصلون معاركهم في تلك

المنطقة. وبضغط من أحمد الشريف عاد سلطان واداي إلى تحركاته العسكرية ضد الفرنسيين الذين وجهت إليهم عدة ضربات موجعة. إلا أن الحملات الفرنسية كانت جيدة الإعداد وكان الجنود الفرنسيون مسلحين بالأسلحة الحديثة فكبدت القوات السنوسية خسائر كبيرة نتيجة لذلك. وكان الفرنسيون يدمرون الزوايا ويقتلون من فيها. ففي سنة 1907 استولوا على عين ـ غلاّقة فدمروا الزاوية وقتلوا شيخها سيدي محمد البرّاني وهو أحد الشخصيات البارزة في الحركة السنوسية [60، ص 28]. وقد شارك في المعارك ضد الفرنسيين عمر المختار، الذي أصبح في العشيرينيات من هذا القرن منظم النضال الوطني التحرري في برقة. وفي سنة 1909 احتل المستعمرون الفرنسيون أبشّة عاصمة واداي، وعلى الرغم من أن السنوسيين واصلوا معاركهم فإنهم لم يستطيعوا بعد ذلك أن يقرروا مصير الأراضي الواقعة تحت نفوذهم واضطروا للانسحاب إلى الكفرة. وإزاء اقتراب الفرنسيين من الكفرة اضطر أحمد الشريف إلى الاعتراف بحق ممثلي الباب العالي في واحتي الجغبوب والكفرة شريطة أن يصبحوا أعضاء في الجمعية. وفي سنة 1910 رفرف العلم التركي فوق الكفرة التي نقلت إليها من جديد عاصمة الدولة السنوسية وذلك بعد إعلان «الجهاد» ضد المستعمرين الفرنسيين. وفي 1911 رفع العلم التركي فوق الجغبوب.

وبذلت السلطات التركية جهوداً كبرى لتستميل أحمد الشريف إلى جانبها. ففي 1910، وبناء على اقتراح متصرف برقة مراد فؤاد بك خصص لأحمد الشريف مرتب شهري قدر 4 آلاف قرش [60، ص 103] ومنح رتبة عقيد.

وقبيل الحرب الإيطالية ـ التركية 1911-1912 واصل الباب العالي مناوراته للاحتفاظ بآخر مقاطعة له فوق الشمال الإفريقي. فبعد أن تركزت الحكومة التركية في القلاع السنوسية في الجفرة والجغبوب وقامت عن هذا الطريق بالتصدي للهجوم الواسع للفرنسيين جنوبي ولاية طرابلس عمدت إلى توقيع معاهدة مع فرنسا حول تخطيط الحدود بين تونس وطرابلس الغرب. وطبقاً لهذه المعاهدة تنازل الأتراك لتونس من عدد من الواحات التي كانت تعبرها خطوط

القوافل من المراكز التجارية الهامة في الصحراء.

أما في جنوب ولاية طرابلس فواصل الأتراك عرقلة تقدم الفرنسيين. فقبل شهر واحد من هجوم المستعمرين الطليان على الولاية تحركت الفصائل العسكرية التركية في أعماق أراضي أفريقيا الوسطى وغرست العلم في مركز بوركو في عين غلاقة واستولت على إينيدي. وجرت هذه التحركات التركية بإلحاح من متصرف فزان محمد سامي ولقيت تأييد حاكم الولاية والحكومة التركية. وقد فسر محمد سامي ذلك بأن الإستيلاء على بوركو ليس من شأنه فقط أن يحسّن العلاقات مع أفريقيا الوسطى ويترك بذلك أثره الملموس على السياسة الخارجية التركية في تلك المنطقة بل وإن يضطر فرنسا أيضاً إلى أن تحسب حساب النوايا التركية. في الحفاظ على أملاكها جنوبي ولاية طرابلس [121، ص 188].

بعد احتلال الأتراك لبوركو قُذف بالقوات الفرنسية الإستعمارية أيضاً إلى هناك. وتحت ضغط الفرنسيين وافقت السلطات التركية في خريف 1911 على بدء المفاوضات في طرابلس بهدف تسوية الحدود بين ولاية طرابلس والممتلكات الفرنسية في هذه المنطقة. إلا أن العدوان الإيطالي الذي بدأ لم يقطع فقط المفاوضات المزمع إجراؤها بل وأجبر القوات السنوسية على وقف عملياتها الحربية ضد الفرنسيين وتركيز كافة قواتها في الشمال للصراع ضد الغزاة الطليان. وقد واصلت القوات التركية البقاء في تبستي وبوركو واينيدي حتى 1913-1914 وبعد إجلاء الأتراك استولت عليها القوات الفرنسية وضمت إلى الممتلكات الاستعمارية الفرنسية.

ولاية طرابلس قبيل العدوان الإيطالي
1912-1911

كانت ولاية طرابلس منذ قديم الزمان هدف التطلعات الإستعمارية الإيطالية. ومنذ سنة 1816 أقامت جمعية الفرنسيسكان في طرابلس أول مدرسة تبشيرية للبنين كان التدريس فيها باللغة الإيطالية. وفي سنة 1846 افتتحت أول مدرسة مماثلة للبنات. وفي سنة 1880 افتتحت في بنغازي أول مدرسة تجارية إيطالية. وعلى أثر صغار رجال الأعمال والتجار بدأ ممثلو الرأسمال الإيطالي الكبير يتغلغلون في الولاية.

كان الاستعماريون الإيطاليون ينظرون إلى حوض البحر الأبيض المتوسط والبلدان المتاخمة له من الشمال الإفريقي على أنه المجال الطبيعي لنفوذهم مؤكدين إبان ذلك على أن الإستيلاء على طرابلس وبرقة من قبل دول أوروبية أخرى هو تهديد لأمن إيطاليا.

صُعق آ. ف. يليسييف خلال إقامته في ولاية طرابلس بسبب النشاط العاصف للطليان الذين كانوا ينظرون في تلك الفترة إلى طرابلس وغيرها من بلدان الشمال الإفريقي نظرتهم إلى مستعمرة لهم. وعلى الرغم من أن عدد من كان يعيش هناك سنة 1880 لم يتجاوز الـ 600 شخص. وقد كتب: «لهذا السبب لا يستطيع الإيطاليون حتى الآن أن يسلّموا بالحقيقة الواقعة وهي احتلال

الفرنسيين لتونس ولا يزالون يتلمَّظون على طرابلس على أنها لقمة شهية لا يمكن أن يتنازلوا عنها لأي كان ولأي سبب من الأسباب. إن طرابلس التي تمثل في الوقت الحاضر آخر شظية من الأملاك التركية في أفريقيا ما هي في الواقع، وعلى الرغم من بعض الإهتمام الذي يبديه الباب العالي نحوها، إلا رقعة خيطت بشكل غير ثابت على المسوح التركي الفضفاض، والذي يتمزق عند كل سنة وينتظر المالك الأوروبي منذ عهد بعيد» [23، ص 79].

بعد إعلان الحماية الفرنسية على تونس شرعت الحكومة الإيطالية، خوفاً من أن تضيع اللحظة المناسبة للاستحواذ على ولاية طرابلس، بالإعداد السياسي، الدبلوماسي والعسكري لاحتلالها. وفي سنة 1883 شكلت في نابولي الجمعية الإيطالية لشؤون طرابلس الغرب، وفي الرسالة السرية الموجهة بتاريخ 21 نوفمبر سنة 1884 إلى وزير الحربية الجنرال روكوني طلب وزير داخلية إيطاليا ماتشيني منه الإستعداد لغزو طرابلس، بنغازي وعدد من المراكز الأخرى المأهولة بالسكان في الولاية. واقترح لتحقيق هذه الغاية أن تجهَّز تحت السرية المطلقة حملة يبلغ تعداد أفرادها 30 ألف مقاتل [37، ص 151-152]. وعلى الرغم من أن وزارتي الحربية، والحربية ـ البحرية قد اتخذتا إجراءات الإعداد لتجهيز الحملة فإن الحملة العسكرية على طرابلس لم يقدر لها أن تتحقق فالحسابات القائمة على الاحتلال الفرنسي لمراكش في تلك الفترة، وعلى أن تستغل إيطاليا هذه الفرصة لا لإنزال حملة في طرابلس تحت ذريعة الحيلولة دون احتلالها من قبل فرنسا لم تتأكد، ذلك أن فرنسا لم تجرؤ على الاستيلاء، على مراكش بينما وقفت انجلترا موقفاً صريح العداء من هذا النوع من المبادرة الإيطالية.

إن إيطاليا التي صنفها ف. إ. لينين بين «الدول الإستعمارية الصغرى» [13، ص 471] ما كانت قادت بإمكاناتها الذاتية على الشروع بتعديل الوضع القائم على ساحل البحر المتوسط وخاصة إذا كان ثمن ذلك الحرب مع تركيا. ذلك أنها عند منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر كانت لا تزال دولة متخلفة من الناحية الاقتصادية وتعاني متاعب مالية ملموسة. يضاف إلى هذا أن

الوضع الدولي وتوازن القوى في تلك المنطقة قد تركز لغير صالحها. وهذا كله أجبر الأمبريالية الإيطالية الضعيفة على أن تكتفي ولو إلى حين بالصيغة السلمية من التوسع في ولاية طرابلس.

بالإضافة إلى تحقيق التغلغل الاقتصادي والثقافي في ولاية طرابلس الغرب قامت إيطاليا بين 1887-1902 بعمل كبير على الصعيد الدبلوماسي بتوقيعها لعدد من الإتفاقيات الدولية التي مكنتها في ما بعد من الاستيلاء على هذه المقاطعة التركية. وطبقاً لهذه الاتفاقية أمسكت كل من انجلترا ودولة النمسا والمجر وألمانيا وأسبانيا وفرنسا عن القيام بأية مطاليب نحو طرابلس وبرقة، فوضعتها من الناحية العملية تحت تصرف إيطاليا.

ففي سنة 1907 أبرمت فرنسا اتفاقية سرية مع إيطاليا حول تحديد مناطق النفوذ في منطقة البحر المتوسط، وبموجبها، امتنعت ـ لصالح إيطاليا ـ عن أية مطامع في طرابلس الغرب، وتركت لها لقاء ذلك حرية التصرف في مراكش، كما تعهدت إيطاليا لفرنسا بالوقوف على الحياد في حال هجوم ألمانيا. ثم أن التحول في العلاقات الفرانكو ـ إيطالية أهاب بحكومة ألمانيا لاتخاذ إجراءات لوضع إيطاليا في وضع حليف لها وعضو في الحلف الثلاثي. وأنهي إلى علم الحكومة الإيطالية بأن ألمانيا لن تضع أية عراقيل أمام إيطاليا في استحواذها على طرابلس الغرب [13، ص 56].

أما المقاومة العنيدة لدولة النمسا والمجر التي كانت تتخوف من النشاط الإيطالي في حوض المتوسط فقد تم تحييدها بتقديم تعهد لها بعدم معارضتها في البلقان. ولهذا فإنه عند إعادة الحلف الثلاثي سنة 1907 والذي تشكل بعضوية إيطاليا، ألمانيا ودولة النمسا والمجر، تعهّدت الأخيرة بتقديم الدعم الدبلوماسي لإيطاليا في صراعها للإستيلاء على طرابلس وبرقة. وكان من النجاحات الكبرى للدبلوماسية الإيطالية اعتراف انجلترا بالحقوق الخاصة لإيطاليا في الشمال الإفريقي. ولقي ذلك انعكاسه قبل كل شيء في تطلعات بريطانيا العظمى بداية من سنة 1907 إلى تحسين العلاقات الأنجلو ـ إيطالية وهو ما فرضته الرغبة في إبعاد

إيطاليا عن الحلف الثلاثي مهما كان الثمن.

وبعد أن تلقت إيطاليا التعهدات الدبلوماسية بتمكينها من الاستيلاء على طرابلس وبرقة لم يكن عليها إلا أن تنتظر اللحظة المناسبة لغزو هذه الأراضي. وعلى مدار 1902-1911 لم تكن الظروف مهيأة لمحاولات الأمبريالية الإيطالية تحقيق خطتها الاستعمارية. ومع هذا فإنها زادت خلال هذه الفترة من إعداداتها في هذه المنطقة بصورة حادة.

أما الأداة الأساسية التوسع الاقتصادي والوسيلة الفعّالة لمختلف ألوان النشاط التخريبي في ولاية طرابلس فكان مصرف روما «بانكو دي روما» الشديد التأثير والذي مهد من الناحية العملية للاستيلاء على طرابلس وبرقة، وقد تم تغلغل هذا المصرف في ولاية طرابلس بموافقة الحكومة الإيطالية وتشجيعها. ووفقاً لأقوال إدارة «بانكو دي روما» فإن الحكومة الإيطالية قد عبرت سنة 1905 بشكل استعراضي عن ضرورة تحقيق سياسة التغلغل بوسائل سلمية. ومن الأمور التي لعبت دورها الفعّال في تشجيع نشاط المصرف أن وزير خارجية إيطاليا في ذلك العهد ج. تيتّوني كان أحد كبار المساهمين في ذلك المصرف وكان أخوه ر. تيتّوني نائب رئيس إدارته. فبعد أن أقام المصرف فروعاً له في مدن طرابلس وبرقة، (طرابلس، بنغازي، الخمس، زوارة، مصراتة، درنة، طبرق، والسلوم وغيرها) أخذ بنفسه يحض الحكومة على احتلال طرابلس الغرب [144، ص 34-35]، وبالإضافة إلى العمليات المصرفية البحتة كانت فروع المصرف في طرابلس وبرقة تقوم بنشاط حرفي صناعي وزراعي وبأعمال تجارية وبمختلف أعمال التهريب. وبين 1907 و 1910 قام المصرف بعمليات ترتبط بطرابلس وبرقة بقيمة تعادل 245 مليون لير تقريباً [37، ص 54].

كما كان «بانكو دي روما» يقوم بشراء الأراضي وغيرها من الأملاك فوضع عملاؤه أيديهم على أخصب الأراضي بأثمان تعادل عدة أضعاف الأسعار العادية. وأقيمت بأموال المصرف مصانع لعصر زيت زيتون وللجليد الصناعي ومطحنة كبرى ومصنع للورق ومصنع آلي وورشات للتصليح ومطحن للحجارة. وكان

المصرف يملك المحطة الوحيدة في البلاد لإنتاج الكهرباء ومصنع الصابون ومؤسسات لتصنيع ريش النعام وسوى ذلك. وفي سنة 1910 وبمساعدة من التمويل الحكومي السنوي في حدود 200 ألف ليرة افتتح المصرف خطّين بحرين: مالطا ـ طرابلس ـ الاسكندرية، وطرابلس ـ بنغازي ـ الاسكندرية.

وبذل «بانكو دي روما» غير قليل من الجهود لفرض الإيطاليين على أسواق طرابلس وبرقة. فقد زاد الإيطاليون من شحن بضائعهم إلى طرابلس وخاصة تلك البضائع المصنّعة والأقمشة والمرمر والخمور والسكر والجبن والرز والورق. وفي سنة 1908 احتلت إيطاليا المرتبة الثانية بعد انجلترا في تجارتها مع طرابلس وبرقة.

أما المهمة الكبرى التالية لفروع «مصرف روما» في الولاية فكانت القيام بالنشاط التجسسّي التخريبي. فالجواسيس والعملاء الإيطاليون الذين أنهوا مدرسة «اليسوعية الجزويت» كانوا ينشطون تحت ستار موظفي المصرف في فروع «بانكو دي روما» [148، ص 40]. وقامت هذه الفروع بعدد من العمليات التجسسية كما كانت تمول العملاء الإيطاليين بالنقود وبكل ما يلزم [64، ص 41]. وبالإضافة إلى ذلك وجد في ولاية طرابلس عدد كبير من العملاء الطليان الذين دخلوها بأسماء مستعارة وتحت ستار البحث عن عمل.

وقد أثار تزايد التوسع الإقتصادي مضافاً إلى النشاط التجسسي التخريبي القلق في عاصمة الامبراطورية العثمانية. فاقتطاع الأراضي الأخيرة في الشمال الأفريقي كان يمكن أن يعمّق من الأزمة السياسية الداخلية في الأمبراطورية، والتي كانت وبدون ذلك شديدة الإرهاق. ولهذا السبب بدأت الحكومة التركية بالمناورات ودخلت في نزاع مديد الأمد مع الاوساط الحاكمة في إيطاليا. وتجلى ذلك قبل كل شيء في أن الوالي المعين في طرابلس سنة 1904 وهو رجب باشا كان المعارض العنيف للتوسع الإيطالي في ولاية طرابلس الغرب، وقد وجه جهوده بالدرجة الأولى ضد «بانكو دي روما» فوقف بحزم ضد افتتاح فروعه. إلاّ أن النفوذ الإيطالي داخل الحكومة التركية التي كانت تتخوف من التعقيدات

المقبلة مع الدول الأوروبية قد أتاح «البانكو دي روما» التوصل إلى تحقيق أهدافه على الرغم من إرادة حاكم الولاية. فبدأ منذ 1905 بغرس فروعه دون اذن رسمي من استامبول وتحت ذريعة المساعدة على تطوير اقتصاد البلاد. [121، ص 163].

كان أكثر ما قام به رجب باشا بحزم ومتابعة هو أنه اتخذ الاجراءات لوقف شراء فروع «بانكو دي روما» للأراضي في طرابلس وبرقة على الرغم من أن الحكومة التركية كانت تلح على بيعه الأراضي المتروكة وكان أشد الناس ضغطاً على حكومة استامبول وعلى حاكم ولاية طرابلس نفسه السفير التركي في روما، حقي باشا وأعوانه في الحكومة التركية.

وعلى الرغم من كل هذه الضغوط توصل رجب باشا إلى حظر بيع الأراضي لـ «بانكو دي روما» كمؤسسة ليس لها صفة حقوقية، وهو ما جعل المحاكم العثمانية في الولاية تحجم عن النظر في أي قضية يقدمها المصرف ضد تصرفات السلطات المحلية [121، ص 164-165].

لكن المصرف ظل يواصل شراء قطع الأراضي بصورة منتظمة متجاوزاً جميع القوانين والتحريمات. فصار مثلاً يقدم للسكان قروضاً بفوائد منخفضة نسبياً شريطة أن تُرهن الأرض أو أيّ ملكية غير منقولة. وأمام ظروف الوضع الاقتصادي الصعب في البلاد لم تكن غالبية الطرابلسيين تنجح في تسديد المبالغ المطلوبة إلى المصرف في الوقت المحدد؛ وهو ما كان يضمن للمصرف الاستحواذ على الأراضي وعلى غيرها من الممتلكات وعند 1910 كان المصرف يملك 60 ألف هتكار مخصصة للمستعمرين الطليان [16، ص 12].

في ذلك الوقت كان الوضع الاقتصادي في البلاد يزداد تردياً بعد الجفاف الذي اجتاح عدداً من المناطق سنة 1906 مما اضطر اعداداً من سكان طرابلس الغرب إلى مغادرة بلادهم. وبناء على اخباريات عزت بك، متصرف الخمس توجه من مصراتة إلى تونس 88 شخصاً خلال شهر يناير فقط من سنة 1907.

وكان عملاء «بانكو دي روما» يحرضّون المهاجرين خارج الحدود على بيع أراضيهم للمصرف على الرغم من أن بيع الأراضي للإيطاليين كان يعرض صاحبه لطائلة القانون [121، ص 165]. ومن خلال المعارضة المكشوفة لوالي الولاية واستياء السكان المتعاظم من تصرفات الإيطاليين في البلاد قام «بانكو دي روما» بتهديد الحكومة الإيطالية أكثر من مرة بنقل أملاكه في الشمال الإفريقي من رساميل وأملاك إلى الرأسمال الأجنبي إذا لم تقم الحكومة باتخاذ التدابير لحماية مصالح المصرف من الأعمال العدوانية للسلطات التركية.

وعندما تم استدعاء رجب باشا من طرف حكومة الشباب الأتراك وتعيينه وزيراً للحربية اتخذت الحكومة الإيطالية كل التدابير ليجري إرسال حاكم ترضى عنه إيطاليا. وكان ذلك الشخص هو الفريق حسن حسني الذي طبق سياسة موالية للإيطاليين وقضى على أدنى مقاومة للتوسع الإقتصادي والسياسي للمستعمرين الإيطاليين. وقد تحصل من سلطات استامبول على تصريح بإقامة شركة لإنتاج الفوسفات برأسمال أولي قدره مليون فرنك فقام المساهمون في مصرف روما بشراء اسهم هذه الشركة [128، ص 178]. وفي عهده استأنفت الصحافة الإيطالية حملتها الرامية إلى احتلال طرابلس، وتم في إيطاليا اعداد الفرقة الطرابلسية.

أدى الإعداد العلني للاستيلاء على طرابلس وبرقة والذي كان يقوم به الإيطاليون إلى سخط سكان الولاية إلاّ أن الوالي حظّر القيام بأي تحركات متذرعاً بأن الحكومة الإيطالية ليست مسؤولة بالضرورة عن أقوال صحافتها [121، ص 189].

في ذلك الوقت كانت تشتد مقاومة التغلغل الإيطالي في البلاد. ففي سنة 1910 انعقد في الخمس اجتماع حضره مندوبون عن طرابلس الغرب، مناطق مصراتة، سرت، الخمس، زليتن، بالإضافة إلى مسلاتة. واتخذ المجتمعون قراراً بقطع أي علاقة مع «بانكو دي روما» وحظر بيع الأراضي للمصرف وأخذ القروض منه ومقاطعة خطوط البواخر التابعة له ومطالبة السلطات التركية بأن توقف شحن بريدها على البواخر الإيطالية. وطلب المشاركون في الاجتماع

بمقاطعة المدارس الإيطالية العاملة في طرابلس والخمس. [134، ص 429]. كما تم التوصل في الاجتماع إلى اتفاق حول التجنيد الفوري للطرابلسيين وتوزيع السلاح على السكان بهدف الدفاع عن البلاد.

قدمت قرارات الاجتماع إلى المتصرف التركي في الخمس وأرسلت نسخ منها إلى دوائر تحرير الصحف الأوروبية. وشكلت لجنة خاصة لتطبيق هذه القرارات. ولم يعد ممكناً أمام هذه الظروف الإبقاء على الحاكم الموالي للطليان، وسرعان ما تم استبداله بإبراهيم أدهم الذي لم يكن يخفي مقته للطليان وقد قام بكل ما هو ممكن لإعداد ولاية طرابلس من أجل مقاومتهم.

إن معارضة السلطات التركية وحركة المقاومة الوليدة بين السكان أثارتا لدى الشخصيات الحاكمة الإيطالية تخوفاً من أن تنزلق طرابلس وبرقة من أيديهم. فبدأ جوليتي النصير الملتهب بشهوة السياسة الإستعمارية والذي أصبح سنة 1911 رئيس وزراء إيطاليا للمرة الرابعة، حملة مشددة لغزو الولاية. وركز جهده الأول على الجيش الإيطالي والأسطول اللذين يجب برأيه أن يقضيا على مقاومة الجيوش التركية المرابطة في طرابلس وبرقة بالإضافة إلى مقاومة السكان.

أما العقبة الكأداء بالنسبة لجوليتي فبقيت الحركة السنوسية إذ أنها القوة المنظمة والمسلحة التي خاضت تجارب مريرة في معاركها مع المستعمرين الفرنسيين. وسارت الجاسوسية الإيطالية في علاقتها بالسنوسيين في اتجاهين. فحاولت من جهة أن تتوصل إلى إقامة علاقات ودية مع زعماء الجمعية عن طريق الرشاوي والوعود بالمناصب والمرتبات العالية لقاء الإمتناع عن تحريض الشعب على المقاومة تحت راية الجهاد ولقاء الوقوف إلى جانب الطليان في حربهم مع الإتراك، ومن جهة أخرى اتخذت الإجراءات لشل هيبة الجمعية في عيون السكان ولهذه الغاية كان يجري التشكيك بصلاحية التعاليم الدينية للسنوسيين [148، ص 17]. وفي النهاية سيطر الاتجاه الثاني في نشاط العملاء الإيطاليين فوق أراضي الولاية.

جاء في تقرير بارودي، عضو المجلس الاستشاري «لبانكو دي روما» مما لا شك فيه أن السنوسيين في ليبيا[1] هم العقبة الكأداء أمام بعث الأمجاد الرومانية في هذه البلاد المتوحشة، ومع ذلك فإن هذا لا يستبعد إمكانية أن يقطع زعماء بعض القبائل علاقاتهم بالسنوسيين فيتم بذلك التغلب على خطر انتشار تعاليمهم في بعض مدن طرابلس الغرب ـ م» [150، ص 103]. وقد استحصل جوليتي عبر استخدامه لإمكاناته في مصر، على فتوى أصدرتها جامعة الأزهر الدينية، بإدانة مبادىء تعاليم السنوسية وإعلانها هرطقة ينبغي مكافحتها. إلاَّ أنه بناء على اخبار القنصل الإيطالي في مصر قد آلت إلى الفشل التام محاولات العملاء الإيطاليين في اقناع مجلس علماء الدين في الأزهر بإصدار فتوى بهذا المعنى أو حتى بإصدار نداء بسيط يشير إلى خروج السنوسية على تعاليم الدين الإسلامي. [148، ص 104].

من خلال استغلال التناقضات بين زعماء السنوسية ورؤساء القبائل حاولت المخابرات الإيطالية أن تبذر بذور الشقاق بينهم وساعدت بكل الوسائل على إثارة النزاع القبلي. فأوحت لشيوخ القبائل، وخاصة في برقة، بأنهم لن يطيقوا مقاومة الغزو الإيطالي وأن هذه المقاومة لا معنى لها في حد ذاتها لأن إيطاليا حملت إلى البلاد الطمأنينة والازدهار ورفعت مستوى حياة الأهالي. إلا أن جميع محاولات المخابرات والدعاية الإيطالية في إبطال تأثير السنوسيين بين سكان ولاية طرابلس باءت بالفشل.

إن فشل المستعمرين الإيطاليين في استمالة السنوسيين إلى جانبهم أو إضعافهم أجبر جوليتي على إعادة النظر في إعداد الجنود المقترحة لحملة الغزو. فشدد على زيادتها من 22 إلى 41 ألفاً (35 ألفاً من المشاة و 6آلاف من الخيالة). وعزز الجيش بـ 103 من المدافع و 800 من سيارات النقل وأربع طائرات

(7) التسمية الرسمية منذ يناير 1913 لمقاطعات طرابلس وبرقة وفزان الموحدة. وقد اطلقها الإيطاليون على مستعمرتهم الجديدة.

استعملت لأول مرة في تاريخ الحروب لتصحيح نيران المدفعية الإيطالية [121، ص 345].

وكانت هذه الجيوش المسلحة أحسن تسليح موجهة حسبما اعترف جوليتي في مذكراته فيما بعد ضد 3-4 آلاف من الجنود الأتراك. فقد كتب: «كنا نعلم أنه لم تكن ثمة تحصينات دفاعية كبرى في موانىء طرابلس باستثناء القلاع القديمة جداً التي لم يكن بوسعها مقاومة الأسطول الأوروبي. وكان الأسطول التركي قليل العدد يتكون من السفن الحربية المتداعية. وكانت الحاميات التركية في طرابلس، درنة وبنغازي صغيرة الحجم ولهذا لم يكن بوسعها أن تتصدى لمقاومة جنودنا أثناء الإنزال» [148، ص 85-86].

أما أسباب هذا الضعف في استعدادات الولاية قبيل غزو الاستعماريين فقد شرحت بدرجة مطلقة من الوضوح في العريضة التي بعث بها إلى ممثل البرلمان التركي اثنان من نواب طرابلس، صادق ومحمود نجم، وأبرزا فيها عجز حكومة حقي باشا (سفير تركيا السابق في إيطاليا) التركية عن تنظيم دفاع الولاية أمام الهجوم الإيطالي، وتم التأكيد فيها على أن هذا الموقف يقترب من الخيانة والتآمر ضد شعب طرابلس الغرب. وقد اتهم نائبا طرابلس، ومنهم ممثلون عن البلدان العربية الأخرى في البرلمان التركي حكومة حقي باشا بالخيانة وطالبوا بمحاكمتها.

وكشفت العريضة عن حقائق مذهلة عن جمود الحكومة التركية وضعفها أمام المستعمرين الأوروبيين وبالذات أمام الغزاة الإيطاليين، فكانت تتخلّى لهم عن الموقع تلو الموقع. فقد أشارت العريضة إلى أنه قبل فترة قصيرة من الغزو الإيطالي كان يرابط في طرابلس من 15 إلى 20 ألفاً من الجيوش التركية النظامية. وبالإضافة إلى ذلك كانت قوات الرديف تضم من 40 إلى 50 ألف محارب من الأهالي الذين يمكن الإفادة منهم في الدفاع عن البلاد. ولكن غالبية الجيوش النظامية أرسلت، خلال حكم حقي باشا، لإخماد الثورة في اليمن ولم تكن عادت عند بداية الحرب مع إيطاليا.

أما بالنسبة للاحتياط من بين الأهالي فقد أهمل تدريبه إهمالاً شاملاً، بل وحتى لم تخصص له ميزانية سنة 1911. ونتيجة لذلك كله هبط عدد الجيوش التركية في ولاية طرابلس إلى 5 آلاف عند الهجوم الإيطالي. وعلى مدار سنوات عديدة كان يوجد في مستودعات الولاية 40 ألف بندقية «شنايدر» من الطراز القديم وهي لتجنيد الرديف من بين الأهالي إلا أن هذه البنادق نقلت إلى استامبول في عهد حقي باشا بحجة استبدالها ببنادق جديدة. ولم تشحن دفعة السلاح إلى طرابلس، والأدهى من ذلك أن الأسلحة والذخائر لتدعيم القلاع والمواقع الدفاعية قد أوقفت عندما أصبح التهديد بالعدوان المقبل أمراً محتوماً.

وإلى جانب ذلك أفرغت الولاية من الضباط والموظفين الذين يتقنون العربية ويعرفون عادات الأهالي وتقاليدهم والذين لهم تجربة في تدريب السكان على الأعمال القتالية. كما استدعي الضباط المنحدرون من الأهالي والذين أنهوا الكليات الحربية في استامبول.

ولم تفعل الحكومة التركية شيئاً لتقديم المساعدة إلى الأهالي الذين كانوا ضحايا الكوارث العفوية التي أصابت الولاية. فقد خيم الجفاف أربع سنوات متتالية على البلاد. ونتيجة ذلك هاجر 200 ألف إنسان إلى تونس وكان 4 آلاف من الشيوخ والنساء والأطفال يعيشون حياة الفقر المدقع وهم عند مشارف الموت وهلك منهم 514 شخصاً خلال الفترة الواقعة بين مارس ويوليو من سنة 1911 فقط. أما مطاليب النواب المقدمة إلى حكومة حقي باشا لتخصيص الأموال وإرسال المواد الغذائية إلى الجياع فبقيت حبراً على ورق. وعلى هذا فلم يكن على الطرابلسيين والبرقاويين الذين تصدوا للإنزال الإيطالي أن يواجهوا فقط بطش المستعمرين بل والمجاعة أيضاً.

وأخيراً قام حقي باشا بإبعاد الحاكم إبراهيم أدهم من منصبه بمبادرة من الإيطاليين ومن المستائين من خططه التي تضمنت إجراءات حيوية لإعداد البلاد

لمقاومة الطليان، وبعد 25 يوماً من مغادرة أدهم باشا لطرابلس حاصر الأسطول الإيطالي الميناء وبدأ بقصف المدينة ثم بإنزال الجنود إلى الساحل [121، ص 450].

كان الوضع الدولي سنة 1911 ملائماً للمستعمرين الطليان. ففي الخريف اشتعلت الأزمة المراكشية الثانية والتي كانت نتيجة التنافس الاستعماري بين فرنسا وألمانيا فسارعت إيطاليا إلى استغلال الفرصة.

وأرسل رئيس الوزراء جوليتي إلى جميع سفرائه في الدول الأوروبية أمراً بأن يوصلوا إلى علم الحكومات الأوروبية خبراً مفاده أن إيطاليا قررت بصفة نهائية احتلال ولاية طرابلس الغرب. وبررت عملها بأن تصرفات الحاكم هناك قد ألحقت الضرر بالرعايا الإيطاليين وأنها تعوق نشاط فروع «بانكو دي روما» وتتعقب الأوروبيين وخاصة منهم المسيحيين القائمين على خدمة الطقوس الدينية، ثم أن تركيا تجاهلت شكاوى إيطاليا واحتجاجاتها بالخصوص.

وبعد أن تلقت الردود المطمئنة من الشخصيات الحكومية في الدول الأوروبية افتعلت الحكومة الإيطالية نزاعاً في مذكرتها التي وجهتها بتاريخ 23 سبتمبر 1911 إلى استامبول وعبرت فيها عن قلقها بسبب توتر الوضع في ولاية طرابلس والذي يهدد حسب قولها سلامة الرعايا الإيطاليين وطالبت بإيقاف شحن الأسلحة من استامبول إلى طرابلس. وبمناسبة وصول سفينة النقل «درنة» إلى طرابلس محملة بالسلاح وجه الإيطاليون في الـ 26 من سبتمبر مذكرة احتجاج ثانية. ومن غير أن تنتظر الحكومة الإيطالية الرد على هاتين المذكرتين وجهت إلى الباب العالي إنذاراً مدته 24 ساعة يعد في مضمونه واحداً من أكثر الوثائق رقاعةً في تاريخ الدبلوماسية بطوله.

ولهذا فإن ما لا يدع أي مجال للشك أن الحرب الإيطالية سنة 1911 قد دبِّرت من قبل الأوساط الحاكمة في إيطاليا، التي حاولت أن ترسخ أقدامها في

الشمال الأفريقي وفي البحر الأبيض المتوسط، وحسبما وصف ف. إ. لينين جوهر هذه الحرب فإنها أثيرت «بسبب جشع الأكياس الماليين الإيطاليين الرأسماليين، الذين كانوا بحاجة إلى سوق جديدة وإلى نجاحات جديدة للإمبريالية الإيطالية» [9، ص 113].

فهرس
المصادر والمراجع

1. Энгельс Ф. Крестьянская война в Германии.— Т. 7.
2. Энгельс Ф. Что будет с европейской Турцией? — Т. 9.
3. Маркс К. и Энгельс Ф. Британская политика.— Дизраэли.— Эмигранты.— Мадзини в Лондоне.— Турция.— Т. 9.
4. Маркс К. Реорганизация английского ведомства.— Австрийские требования.— Экономическое положение Англии.— Сент-Арно.— Т. 10.
5. Энгельс Ф. Внешняя политика русского царизма.— Т. 22.
6. Маркс К. Капитал. Т. 1.— Т. 23.
7. Маркс К. Капитал. Т. 2.— Т. 24.
8. Ленин В. И. Развитие капитализма в России.— Т. 3.
9. Ленин В. И. Конец войны Италии с Турцией.— Т. 22.
10. Ленин В. И. Отсталая Европа и передовая Азия.— Т. 23.
11. Ленин В. И. Пробуждение Азии.— Т. 23.
12. Ленин В. И. Империализм, как высшая стадия капитализма.— Т. 27.
13. Ленин В. И. Тетради по империализму.— Т. 23.
14. Ленин В. И. Тезисы ко II конгрессу Коммунистического Интернационала.— Т. 41.
15. Абрамова С. Ю. Африка: четыре столетия работорговли. М., 1978.
16. Аршарунин Н. А. Иностранный капитал в Ливии (1911—1967 гг.). М., 1970.
17 Богарт Э. Экономическая история Соединенных Штатов Америки. М., 1924.
18 Бондаревский Г. Л. Борьба за Триполитанию и Киренаику.— Колониализм вчера и сегодня. М., 1964.
19. Восточный вопрос во внешней политике России (конец XVIII — начало XX в.). М., 1978.
20 Гэрнунг М. Б. История открытия и исследования Африки. М., 1973.
21. Губер А. А., Ким Г. Ф., Хейфец А. Н. Новая история стран Азии и Африки. М., 1975.
22. Данциг Б. М. Турция. М., 1949.
23. Елисеев А. В. По белу свету. Очерки и картины из путешествий по трем частям Старого света. СПб., 1896.
24. Жюльен Ш.-А. История Северной Африки. Тунис. Алжир. Марокко. Т. 2. М., 1961.
25. Империалистическая борьба за Африку и освободительное движение народов. М., 1953.
26. История национально-освободительной борьбы народов Африки в новое время. М., 1976.
27. Котлов Л. Н. Становление национально-освободительного движения на Арабском Востоке (середина XIX в.— 1908 г.). М., 1975.

---

* Труды К. Маркса и Ф. Энгельса приводятся по 2-му изданию Сочинений, В. И. Ленина — по Полному собранию сочинений.

28. Лазарев М. С. Крушение турецкого господства на Арабском Востоке (1914—1918 гг.). М., 1960.
29. Левин З. И. Развитие основных течений общественно-политической мысли в Сирии и Египте (новое время). М., 1972.
30. Луцкий В. Б. Новая история арабских стран. М., 1966.
31. Массэ А. Ислам. Очерк истории. М., 1961.
32. Новичев А. Д. Турция. Краткая история. М., 1965.
33. Новичев А. Д. История Турции. Т. 1. Эпоха феодализма (XI—XVIII вв.). Л., 1963.
33а. Новичев А. Д. История Турции. Т. 2. Новое время. Ч. 1 (1792—1839). Л., 1968; Ч. 2. (1839—1853). Л., 1973
34. Прошин Н. И. История Ливии (конец XIX в. — 1969). М., 1975.
35. Прошин Н. И. Триполитания под властью испанцев и Мальтийского ордена (1510—1551).— Актуальные проблемы стран Арабского Востока и Северной Африки. М., 1977.
36. Семенов В. Ф. История средних веков. М., 1970.
37. Трофимов В. А. Итальянский колониализм и неоколониализм. М., 1979.
38. Фостер У. З. Очерк политической истории Америки. М., 1953.
39. Яхимович З. П. Итало-Турецкая война 1911—1912 гг. М., 1962.
40. Allen G. W. Our Navy and the Barbary Corsairs. Boston, 1905.
41. Anderson R. C. Naval Wars in the Levant 1559—1853. Princeton University, 1952.
42. Bell N. Heroes of discovery in North Africa. L. 1899.
43. Bergna P. C. Caramanli. Tripoli, 1953.
44. Bergna P. C. Tripoli del 1510 al. 1850. Tripoli, 1924.
45. Boahen A. A. Britain, The Sahara and The Western Sudan 1788—1861. Ox., 1964.
46. Bovill E. W. The Golden Trade of the Moors. L., 1958.
47. Cachia A. Libya Under the Second Ottoman Occupation (1835—1911). Tripoli, 1945.
48. Cappovin G. Tripoli e Venezia nel secolo XVIII. Verbania Italia, 1942.
49. Coro F. Settantasei anni dominazione turca in Libia 1835—1911.
50. Cowper H. S. The Hill of Graces. L., 1897.
51. Crow J. A. The Epic of Latin America. N. Y., 1946.
52. De Agostini E. Le popolazioni della Tripolitania. Tripoli, 1917.
53. De Agostini E. Le popolazioni della Cirenaica. Bengasi, 1920—1923.
54. della Cella P. Narrative of an Expedition From Tripoli in Barbary to the Western Frontier of Egypt in 1817. L., 1922
55. Dixon D. and others. Narrative of Travels and Discoveries in Northern and Central Africa in the Years 1822, 1823 and 1824. L., 1826.
56. Depont, Octave et Cappoloni. Les Confréries Religieuses Musulmanes. Alger, 1897.
57. Duveyrier H. La Confrérie Musulmane De Sidi Mohammed Ben 'Ali Es-Senoûsi. P., 1886.
58. Duveyrier H. Les Touareg du Nord. P., 1864.
59. Evans-Pritchard E. E. The Place of the Sanusia Order in The History of Islam. Tripoli, 1943.
60. Evans-Pritchard E. E. The Sanusi of Cyrenaica. Ox., 1949.
61. Féraud L. Ch. Annales Tripolitaines. Tunis, 1927.
62 Fisher G. Barbary Legend. War Trade and Piracy in North Africa 1415—1830. Ox., 1957.
63. Giglio G. La confraternita senussita. Milano, 1932.
64. Hamilton J. Wanderings in North Africa. L., 1856.
65. Irwin R. W. The Diplomatic Relations of the United States with The Barbary Powers 1776—1816. Chapel Hill (North Carolina), 1931.
66. Johnston H. A History of the Colonization of Africa by Alien Races. Cambridge, 1913.
67 Khadduri M. Modern Libya. Baltimore, 1963.
68 Lane-Poole S. The Barbary Corsairs. L., 1890.

69. Latimer E. Europe in Africa in Nineteenth Century. Chicago, 1898.
70. Leithauser J. G. Worlds Beyond The Horizon. N. Y., 1955.
71. Leone E. La colonizzazion dell'Africa del Nord (Algeria, Tunisia, Marocco, Libia). Padova, 1960
72. Leyden J. A Historical and Philosophical Sketch of the Discoveries and Settlements of the Europeans in Northern and Western Africa at the Close of the Eighteenth Century. L., 1799.
73. Lyon G. F. A Narrative of Travels in Northern Africa in the years 1818—1820. L., 1821.
74. Masson P. Histoire des Etablissements et du Commerce Français dans l'Afrique Barbaresque (1560—1793). P., 1903.
75. Miller W. The Ottoman Empire and It's Successors 1801—1927. Cambridge, 1936
76. Pionieri Italiani Libia. Relazioni dei Delgati 1880—1890. Milano, 1912.
77. Ray W. Horrows of Slavery on the American Tars in Tripoli. Troy (USA), 1808.
78. Richard T. Ten Years Residence at the Court of Tripoli. L., 1957.
79. Richardson J. Travels in the Great Desert of Sahara in the years of 1845—1946. L., 1848.
80. Rinn L. Marabouts et Khoun. Alger, 1884.
81. Rizzetto A. Z. I commerci di Tripoli. Rome, 1883.
82. Rodd F. R. People of the Veil. L., 1926
83. Rodd F. R. General William Eaton, The Failure of an Idea. N. Y., 1932.
84. Rossi E. Storia di Tripoli e della Tripolitania. Roma, 1968.
85. Serres J. La politique turque en Afrique du Nord sous la Monarchie de juillet. P., 1925.
86. Sloane W. M. Greater France in Africa. N. Y.—L., 1924.
87. Sourian-Hoebrechts Ch. La presse maghrebine. P., 1969.
88. Thompson V. and Thompson A. French West Africa. L., 1958.
89 Vanghan D. M. Europe and Turk. A Pattern of Alliances 1350—1700. Liverpool, 1954.
90. Vincent F. Actual Africa. Or coming continent. A tour of Exploration. N. Y., 1895.
91. Vischer H. Across the Sahara from Tripoli to Bornu. L., 1910.
92. Vivian H. Tunisia and the Modern Barbary Pirates. L., 1899.
93. Wandell W. Rivers to the Sea. Wiesbaden, 1966.
94. White A. S. From Sphinx to Oracle Through the Libyan Desert to the Oasis of Jupiter Ammon. L., 1899.
95. Woolf L. Empire and Commerce in Africa. A Study in Economic Imperialism. L., 1919
96. Wright L., McLeod J. First Americans in North Africa. N. Y., 1945.
97. Wright Y. Libya. L., 1969.
98. Ziadeh N. A. Sanusiyah. A Study of a Revivalist Movement in Islam. Leiden, 1958.

99 ـ ابن غلبون، التذكار. طرابلس. 1967.

100 ـ أيوب، محمد سليمان. مختصر تاريخ فزان منذ أقدم العصور. (دون تحديد مكان وتاريخ النشر).

101 ـ بن إسماعيل، عمر علي. انهيار الأسرة القرمانلية 1790 ـ 1835، بيروت 1966.

102 ـ الأشهب، محمد الطيب. برقة العربية أمس واليوم. القاهرة 1947.

103 ـ الأشهب، محمد الطيب. السنوسي الكبير. القاهرة (دون تحديد عام النشر).

104 ـ الأشهب، محمد الطيب. المهدي السنوسي. طرابلس 1935.
105 ـ أنيس، محمد. الدولة العثمانية والشرق العربي (دون مكان وتاريخ النشر).
106 ـ الباروني، أبو القاسم. حياة سليمان الباروني باشا زعيم المجاهدين الطرابلسيين. القاهرة، 1948.
107ـ الباروني، زعيمة سليمان. صفحات خالدة من الجهاد. القاهرة 1964.
108ـ برّو، توفيق علي. العرب والترك في العهد الدستوري (دون مكان وتاريخ النشر).
109 ـ بازامة، محمد مصطفى. العدوان. طرابلس 1965.
110 ـ بازامة، محمد مصطفى، ليبيا، طرابلس 1965.
111 ـ بازامة، محمد مصطفى، ليبيا، هذا الإسم في جذوره التاريخية. طرابلس 1963.
112 ـ بعيو، مصطفى. دراسات في التاريخ الليبي. الإسكندرية 1953.
113 ـ بعيو، مصطفى. المختار في مراجع تاريخ ليبيا. الجزء الأول. بنغازي 1965.
114 ـ حاضر العالم الإسلامي. القاهرة 1934.
115 ـ الحداد، محمد علي خضر. طرابلس الغرب [دون مكان النشر] 1935.
116 ـ حسن إبراهيم. انتشار الإسلام في القارة الإفريقية. القاهرة 1923.
117 ـ حسني، أحمد محمد. في صحراء ليبيا. الجزء الثاني. القاهرة 1936.
118 ـ الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية. القاهرة (دون تاريخ).
119 ـ الحشايشي التونسي محمد بن عثمان. رحلة الحشايشي إلى ليبيا، جلاء الكرب عن طرابلس الغرب. بيروت 1965.

120 ـ الدجاني. أحمد صدقي. الحركة السنوسية، نشاطها ونموها في القرن التاسع عشر. بيروت 1967.
121 ـ الدجاني. أحمد صدقي. ليبيا قبيل الإحتلال الإيطالي. القاهرة 1971.
122ـ الدجاني أحمد صدقي. أحاديث عن تاريخ ليبيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. طرابلس 1969.
123 ـ بهيج الدين محمد. طرابلس الغرب [بدون مكان وتاريخ النشر].
124 ـ عز الدين، نجلا. العالم العربي [بدون مكان النشر، 1962].
125 ـ رشدي راسم. طرابلس الغرب في الماضي والحاضر. القاهرة 1953.
126 ـ رمزي، أحمد. فزان بين يدي الأتراك والإيطاليين والفرنسيين. القاهرة 1949.
127 ـ ميكاكي رودولفو. طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي [دون تاريخ ومكان النشر].
128 ـ الزاوي، الطاهر محمد تاريخ جهاد الأبطال في طرابلس الغرب. القاهرة 1950.
129 ـ الزاوي، الطاهر محمد، تاريخ الفتح في ليبيا، القاهرة 1954.
130 ـ الزاوي، الطاهر محمد. أعلام ليبيا. طرابلس 1961.
131 ـ زيادة، نقولا. برقة الدولة العربية الثامنة. بيروت 1950.
132 ـ زيادة، نقولا، ليبيا في العصور الحديثة [دون مكان النشر] 1966.
133 ـ سامح، عزيز. الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، بيروت 1969.
134 ـ شكري، فؤاد، السنوسية دية ودولة [دون مكان النشر] 1948.
135 ـ شكري، فؤاد، ميلاد دولة ليبيا الحديثة. وثائق تحريرها واستقلالها المجلد الأول [دون مكان وتاريخ].
136 ـ الشنيطي محمود، قضية ليبيا. القاهرة 1951.

137 ـ الطاهر، عبد الجليل. البدو والعشائر في البلاد العربية، القاهرة 1954.
138 ـ العظم رفيق. الجمعية الإسلامية والعصبية التركية. القاهرة 1933.
139 ـ العياشي، أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر. رحلة العياشي [دون مكان وتاريخ النشر].
140 ـ فريد محمد. تاريخ الدولة العلية العثمانية [دون مكان النشر] 1896.
141 ـ فريد محمد. من مصر إلى مصر رحلة سنة 1902. القاهرة [دون تاريخ].
142 ـ القاضي، محمود. النظام القضائي، الحركة التشريعية في ليبيا [دون مكان وتاريخ النشر].
143 ـ الكواكبي، عبد الرحمن. أم القرى. حلب، 1959.
144 ـ محمود، سليمان. ليبيا بين المد والجزر. طرابلس 1962.
145 ـ مسعود، محمد. تاريخ ليبيا الآن. طرابلس 1951.
146 ـ المصراتي، علي مصطفى. ابن غلبون مؤرخ ليبيا، طرابلس 1966.
147 ـ المصراتي، علي مصطفى. الصلات بين ليبيا وتركيا، التاريخية والاجتماعية، طرابلس 1967.
148 ـ المنتصر، خليفة. ليبيا قبل المحنة وبعدها طرابلس 1963.
149 ـ الأنصاري، النائب أحمد، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب. طرابلس 1963.
150 ـ ناجي، محمد ونوري، عثمان. طرابلس الغرب [دون مكان النشر] 1911.

الفهرس